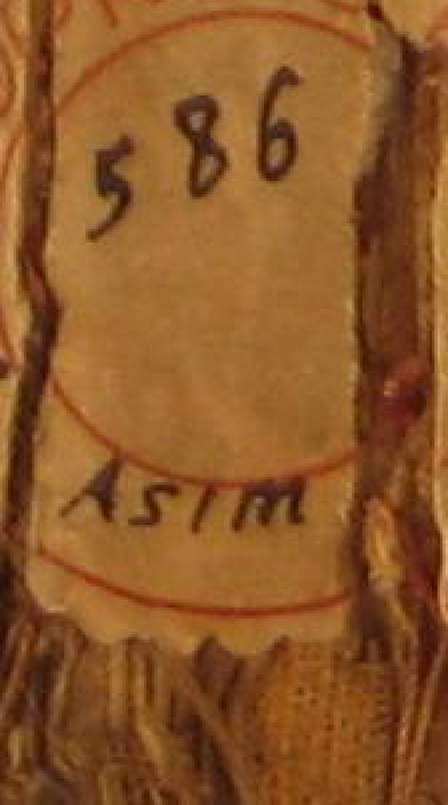

KÖ
UT.
M
BY.


586
Asim

LVG

اعلم ان المبتدا لا يجوز ان يكون نكرة صرفة لان المقصود من الكلام افادة الفائدة للمخاطب وذا لا يجوز في النكرة

فتح الاسرار شرح الاظهار

[illegible] الحافظ محمد صالح [illegible] عفي عنهما العفو الغني





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين والصلوة على سيد الاولين
والاخرين محمد النبي النبيه الامين وعلى آله الطيبين الطا
هرين اما بعد فيقول العبد المفتقر الى لطف ربه المقتدر
شيخ محمد بن محمد بن احمد حفّوا بالطاف ربهم الصمد لما
كان كتاب اظهار الاسرار للفاضل البركوي فخر الابرار
رفع الله تعالى قدره الى حظيرة قدسه وسقاه من شراب برّه
من قبيل اضافة الظرف الى المظروف
وانسه مشتملا على عبارات عجيبة فائقة والفاظ موثقة
ضد الوحشة وهو كناية من الرضاء
رائقة ومتضمنا على فوائد لطيفة حقائق وفرائد شريفة
دقائق حتى صار كمشكاة فيها المصباح بل كافق يطلع منه
المصابيح لمن اشتاق من روائح انواره واشتق بين فروع
ثماره وازهاره وكنت في اوان طلابي ووقت حداثة
شبابي ابذل جهدي للاهتداء الى مرامه ومراده ووجدان
ابكار معانيه وفوائده ووفقت لاجتناء ثماره بركض و
سطيّ في مضماره اشتاق قلبي ان اذلل على طرز يشتمل على فوائده
عن وجوه الفاظ صعابه واكشف عن وجوه معانيه نقابه
على طرز يشتمل على فوائده تقرّ بها العيون وفرائد يتعجب
منها الناظرون فجاء بحمد الله تعالى على وجه منه الاسرار

الماء من قبيل اللجين

وو

ويتقبل ابرار واخيار كبار فسميته فتح الاسرار لي
في كتاب الاظهار جعله الله تعالى وسيلة الى رضوانه في
دار القرار ونفع به الطالبين من اصحاب التحصيل انه نعم
المولى ونعم الوكيل وانه قريب مجيب ومن يدعوه نعم
المجيب افتتح بعد التيمن بالتسمية بحمد الله تعالى اقتداء
باسلوب كتاب المجيد واداء لحق ما يجب عليه من شكر
نعمه تعالى التي تاليفه اثر منها وصونا كتابه عن الاقطعية
على ما قاله عليه الصلوة والسلام كل امر ذي بال لا يبدا
فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية بحمد الله
ثم بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم تبركا وعملا بقوله
عليه السلام كل كلام لا يذكر الله فيه ويبدا به وبالصلوة
علي فهو اقطع محوق من كل بركة فقال بسم الله الرحمن الرحيم
والباء فيه للملابسة والظرف مستقر حال من ضمير عامله المقدر
او للاستعانة والظرف لغو اختار الاول صاحب الكشاف لانه
ادخل في التعظيم لان فيه حماية اسم الله تعالى عن جعله كالآلة
والثاني البيضاوي لانه يشعر ان الفعل لا يتم لا يعتد به
باسمه تعالى ويقدر متعلقه مؤخرا للاهتمام والتخصيص ولما
كان الاهتمام في قوله تعالى اقرأ باسم ربك بالامر بالقراءة
حال
قدّم المتعلق واضافة اسم الله ان كانت لاختصاص الاسم به تعالى

وضعا فهو لفظة الله وفي التبرك بالاسم او الاستعانة
به كمال التعظيم للمسمى لان التبرك او الاستعانة به لما
كان لكونه اسماً له يكون ابلغ في تعظيم المسمى والمعنى متلا
متبركا وتبركا باسمه تعالى او باستعانة اسمه لا بغيره ابتدئ
او اصنف لان كل فعل قرنت التسمية به فمتعلق الباء ذلك
الفعل مثل اقوم وقعد واكل والشرب للشارب والاكل والقا
عد والقائم والله علم للذات الواجب الوجود على ما اختار العلامة
التفتازاني سعد الملة والدين التفتازاني اصله اله بمعنى معبود
حذف همزته على خلاف القياس ثم ادخل عليه الالف واللام وادغم
اللام في اللام او ادخل لام التعريف قبل حذف الهمزة ثم خففت
الهمزة بنقل حركتها الى اللام وادغم بحذف حركة اللام الاولى
فحذف الهمزة في الوجه الاول خلاف قياسي لا الادغام و
في الثاني حذف الهمزة قياسي والادغام شاذ لان ما حذف
قياسي فكالباقي فكان الادغام كانه مع الفاصل بين المتجانسين
وجوز سيبويه كونه من لاه يليه ليها اي تستر والفلان مراده
انه لية فقلبت الياء الفا على خلاف القياس وعلى كل وجه فهو خارج
عن القياس كما ان نداءه خارج عنه حيث قالوا يا الله بلا توسيط شيء
والرحمن فعلان من رحيم بكسر العين بعد جعله رحم بضمها ليكون
لازما بمنزلة الغرائز والرحيم فعيل منه ايضا بعد الجعل المذكور
لكن

لكن الرحمن فيه من المبالغة ما ليس في الرحيم ولذا يقال رحمن
الدنيا والاخرة ويقال رحيم الاخرة ولدلالته على المبالغة
قدم على الرحيم ويقال لاختصاصه به تعالى صار حقيقا
بان يكون قرينا للاسم الجليل وهما صفتان للجلالة وعلى
ان الرحمن علم يكون بدلا منها او عطف بيان وكذا الرحيم
واذا كان صفة والرحمن علم يكون صفة للرحمن لا
يجوز ان يكون صفة للجلالة لعدم جواز تقديم البدل و
العطف على الصفة ويجوز ان يكونا مرفوعين على المدح اي
هو الرحمن الى آخره او منصوبين كذلك اي اعني الرحمن وجملة
بسم الله الرحمن الرحيم خبرية او انشائية الحمد لله والحمد
مصدر حمدت او احمد الله حمد الله لنفسه حمدا ثم حذف الفعل مع
متعلق به لدلالة المصدر عليه فيقع الابهام في المفعول والفاعل
فدل عليهما باللام الجارة لتبيين المفعول او الفاعل كما في قوله
تعالى فبعدا للقوم الظالمين وامثاله اي بعد القوم الظالمون
بعدا اعلم ان الفعل اذا حذف مع المتعلق فاعلا او مفعولا ثم
اضيف المصدر الى ذلك المتعلق نحو سنة الله اي سن الله
سنة وفضرب الرقاب اي فاضربوا الرقاب ضربا او بين بادخال
اللام الجارة عليه كما في المثال المذكور اي بعدا كائنا
للقوم الظالمين بان قام بهم وقولهم خلافا للكوفيين

وغير ذلك اى خالفهم الكوفيون خلافا فذلك الحذف وا
جب قياسا صرح به الفاضل العصام ثم معنى حمدا لله حمد الله
الحامدون حمدا او حمد الله لنفسه حمدا ثم عدل من النصب
الى الرفع ليدل على الدوام اذ الفعلية للحدوث والاسمية
للدوام وادخل لام التعريف الجنسى فافاد دوام جنس الحمد الله
تعالى المستلزم دوام افراده له تعالى او الاستغراقى المفيد دوامها له
تعالى فعلى تقدير كون المعنى حمده الحامدون يجوز ان يكون
الحمد مبنيا للفاعل اى كل حامدية متعلق به تعالى ويجوز ان يراد
كلا معنييه على طريق عموم المجاز اى ما يطلق عليه لفظ الحمد
فيكون مفيد الثبوت معنييه له تعالى فيترقى الى درجة الكمال وعلى
تقدير كون المعنى حمده تعالى نفسه يكون مبنيا للفاعل لا غير فيكون
كل حامدية له تعالى لا لغيره مختصة به تعالى لا تتاتى من غيره
تعالى فيكون حمد الله تعالى باظهار العجز عنه كما انه قال لا احصى ثناء
عليك انت كما اثنيت على نفسك وهذا الحمد اعلى واجل كما لا
يخفى ثم الحمد هو الثناء على الجميل الاختيارى نعمة او غيرها
والشكر ما ينبئ تعظيم المنعم فبينهما عموم من وجه فمورد الحمد هو
اللسان والمتعلق يجوز ان يكون نعمة وغيرها ومورد الشكر
اللسان وغيره من الاركان ومتعلقه نعمة لا غير فكل ثناء
على النعمة حمد وشكر وكل ثناء على غيرها من الجميل الاختيارى

حمد

حمد لا غير وكل تعظيم غير لسانى على النعمة شكر حمد واللام
فى قوله لله للاستحقاق وقصر كل حمد على كونه لله تعالى مستفاد
من تعريفه باللام الجنسية او الاستغراق لان تعريف المسند اليه
يكون لتخصيصه بالمسند فجملة الحمد لله اسمية انشائية
كتب لله بلا سين وان كان التلفظ بثلث لامات لان كل لفظ
او لام التعريف ولام اخر جارة وغيرها تحذف منه لام التعريف
حقا رب العالمين مجرور صفة للجلالة فان اضافة معنوية
مفيدة للتعريف او مرفوع على المدح او منصوب عليه بالجملة
السابقة كانه قيل احمد رب العالمين ولا يجوز نصبه بالحمد
لضعف عمل المصدر المحلى باللام وللزوم الفصل بين العامل و
المعمول بالخبر ويكون لله مفعولا معنى فى بعض وجوهه والرب
فى الاصل مصدر بمعنى التربية وهى تبليغ الشئ الى كماله شيئا
فشيئا وصف به الفاعل للمبالغة كالعدل فى رجل عدل وقيل صفة
مشبهة من ربه يربه بعد جعله لازما بنقله الى باب فعل
بالضم كما هو المشهور سمى به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويربيه
وبهذا الاعتبار اضافته الى العالمين من قبيل اضافة الصفة
الى غير معمولها كرحمن الدنيا تدبره ولا يطلق على غيره تعالى الا
مقيدا كرب الدار ورب ثم ويمكن ان يكون رب مفتوح الاخر
على ان يكون ماضيا والعالمين مفعوله وفيه ضمير الى الله والجملة

استينافية وجعله حالا يتعدي قد يا باه المقام والعالم اسم لما يعلم به
كالخاتم لما يختم به والقالب لما يقلب به غلب فيما يعلم به الصانع
من المصنوعات يطلق على كل جنس جنس منها كما يقال عالم
الحيوان وعالم النبات وعالم الاشجار وغير ذلك ويطلق
على المجموع ايضا كما يقال العالم بجميع اجزائه محدث وقيل هو
اسم لاولي العالم من الملائكة والثقلين وتناوله لما سواه بطريق
الاستتباع وقيل اريد به الناس لانه لاشتماله على العجائب
يعلم به الصانع كما يعلم بما سواه والاول هو الحق واختير لفظ الجمع
لبيان شمول ربوبيته تعالى لجميع الاجناس وتعريفه للاستغراق
افرد بكل منها ولو افرد لتوهم ان المقصود بالتعريف هو
الحقيقة من حيث هي او استغراق افراد جنس واحد منها
ثم جمعه بالواو والنون شاذ لاختصاص هذا الجمع بالذكور العقلاء
لكن هذا الشذوذ لا يقدح الفصاحة لوروده من الواضع
وقالوا على اعتبار دلالته على العلم مع اعتبار العقلا على غيرهم
فجمع جمعهم والصلوة على محمد الصلوة في اللغة الدعاء او التعظيم
ثم هو اذا صدر من الاعلى يكون نوعا منه واذا صدر من
المتساوي يكون نوعا اخر واذا صدر من الادنى يكون نوعا
مغايرا لهما فلذلك قيل تتنوع بالاضافة الى محالها الى ثلثة
انواع لتنوع الاجناس بفصولها فمن الله تعالى الرحمة ومن الملائكة
الا

فاعلم ايضا ان الصلوة يجي على ثلثة معاني الاول
بمعنى الكتبة لما مر في الاية وبمعنى وصلوة والثاني
بمعنى الدخول نحو صليت الرجل بالنار اي دخلته
والثالث بمعنى اللينة نحو صليت العصى بالنار
اي لينتها والرابع بمعنى الشوي نحو صليت اللحم
وغير في التنور اي شويته والاربعة الباقية
مشهورة فيما بين الطلبة ومن جملتها الاركان
المعلومة والافعال المخصوصة ...

الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء وكل تعظيم من محله ثم نقلت
في عرف الشرع الى العبادة المعروفة لوجود التعظيم والدعاء فيها
ثم اللام فيها للعهد الذهني اي بعض فرد من افراد الصلوة
كائن على محمد ولا مساغ لجعله للعهد الخارجي لعدم الفرد المعهود
ولا لجعله للجنس من حيث هو المستلزم لكون جميع الافراد له
عليه الصلوة والسلام ولا لجعله للاستغراق الذي معناه
كل فرد من افراد مدخوله لانه ليس كل فرد من افراد الصلوة
على نبينا صلى الله عليه وسلم لا حقيقة ولا ادعاء اما
حقيقة فظاهر واما ادعاء فلانه اما بتنزيل غيرها
من الصلوة على غيره صلى الله عليه وسلم من الانبياء عليهم
الملائكة وغيرهم منزلة العدم وفساده ظاهر واما بان يراد
افرادها المتبادرة بحسب التفاهم في العرف وليس لها افراد متبادرة
حتى تكون مرادة بها ثم على في قوله على محمد في الاصل
صلة للفظ الصلوة مستدعية للنزول قال الله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما
ثم فصل عنه وجعل خبرا لافادة الدوام على ما عرفت وفصل الصلوة
عن المصادر قياس على ما افاده الشيخ الرضي نحو المرور بزيد و
البعد عنه وغير ذلك فحينئذ يقدر المتعلق من الافعال العامة
اي الصلوة كائنة على محمد والمرور كائن بزيد ولا حاجة الى تقدير
نازلة فالحمد لله ملهم الصواب واليه المرجع والمآب

اللهم الا ان يقال ان انبياءهم واجب تعظيمهم

على كل احد حتى قال في الشفا بتعظيمهم وتكريمهم اي كلهم معروف
بالايمان بنبينا عليه السلام فيكون تعظيمه
من تعظيم غيره

ومحمد اسم مفعول من حمد بمعنى كثر حمده فمحمد من كثر له الحمد
وتكثير الحمد له لكثرة افعاله المحمودة ثم جعل علما لافضل الا
نبياء عليهم الصلوة والسلام لكثرتها فيه قال عصام
الدين في شرح الشمايل سماه به جده عبد المطلب لما اخبرته
امه بما شاهدت ليلة مولده من الغرائب فعلم ان له شانا
فسماه بهذا الاسم العظيم انتهى وقال ابن حجر سماه به بالهام
من الله تعالى بذلك انتهى ثم جعل علما لافراد امته تفاؤلا
ولم يذكر السلام اما لان الصلوة متضمنة له واما لانه
في الابتداء والتبرك فيه والاحتراز عن الاقطعية في الكلام
واذا يذكر الصلوة على ما سبق من الحديث وفيه دلالة على
عدم كراهة الاقتصار على الصلوة واله معطوف على محمد
وانما عطفه صيانة لصلوته عن البتراوية قال عليه السلام
لا تصلوا على الصلوة البتراء قالوا وما الصلوة البتراء يا رسو
ل الله قال تقولون اللهم صل على محمد وتمسكون بل قولوا
اللهم صل على محمد وعلى ال محمد وترك ذكر على اشارة الى
جوازه وردا على من ادعى التزام اهل السنة ذكر على ردا
للشيعة فيما زعموا ان ذكرها بين محمد واله غير جائز
ونقلوا فيه حديثا موضوعا قال في شرح التنبيه فيه
اقوال زائدة على خمسين وذكر ما هو المشهور منها لكن
المختار

المختار منه عند المصنف انه اتباعه صحابة او غيرهم وقد
اختار هذا الازهري وغيره من المحققين كذا في الفاسي فكذا
ترك عطف الصحابة عليه او لترك النبي صلى الله عليه وسلم
عند تعليم كيفية الصلوة عليه عليه السلام حيث قال قولوا
اللهم صل على محمد وعلى ال محمد الحديث بعد ما قالوا كيف نصلي
عليك واشار باضافة الى الضمير الى رد من لا يجوز اضافة
الى الضمير بل يضاف دائما الى الاسم الظاهر قال الفاسي في شرح
الدلائل واخصر الصلوة اللهم صل على محمد واله نعم الاكثر اضافة
الى الاسم الظاهر صرح به ابن امير الحاج وممن صحح اضافة
الى الضمير ابن حجر في شرح الاربعين ثم انه لا يضاف الآل الا من له خطر
ديني كال محمد او دنيوي كال فرعون فلا يقال ال الحجام اجمعين
تاكيد للال لدفع توهم ان يراد به بعضهم بحمل اضافة على الجنس
وللتنبيه على انها للاستغراق هذا هو المشهور ويجوز كونه حالا
منه لكونه مفعولا به غير صريح بواسطة العطف ومنعه الفراء
وقال لم يعرف اجمعين ولا جمع الا للتوكيد واجازه ابن درستويه
قال في القاموس وهو الصحيح وبالوجهين روي فظلوا اجلو
سا اجمعين واجمعون انتهى واشار القاضي الى جوازه في
تفسير قوله تعالى وان جهنم لموعدهم اجمعين واما اجمع وجمعاء
فقد حكى الفراء اعجبني القصر اجمع والدار جمعاء بالنصب على الحال

وبعد الواو اما قائمة مقام اما ليت للعطف كما اقيمت مقام
رب ليت بمقدرة عليها هو رأي الكوفيين او للعطف واما مو
هومة لكثرة وقوعها في مثل هذا الموضع فالفاء في فهذه
جوابية ولا يجوز ان يكون اما مقدرة في الكلام على ما هو
مذكور في السنة المعربين لعدم شرط تقديرها في هذا الموضع وهو
كون ما بعدها جزءاً منصوبا بامر او نهي بعده مثل قوله تعالى وثيابك
فطهر ونحو وغلامك فلا تضرب صرح به الفاضل العصام
حتى قال فما وقع في توجيه ما في اوائل الكتب من قولهم وبعد
فان الى اخره من انه بتقدير اما فمن عدم التدبر كما ينبغي انتهى
وبعد مبني على الضم لانه اقوى الحركات فيكون جابرا للمحذوف
المعنوي منصوب محلا على انه مفعول فيه للواو او لاما الموهومة
لانه قائم مقام مهما يكن من شيء ففيه معنى الفعل **ولا يجوز**
تعلقه بمعنى الاشارة المفهوم من فهذه لا لان الفاء في مثل
هذا المقام مانع من تقديم معمول ما بعده على ما قبله بل لان الظرف
لا يتقدم على العامل المعنوي اذا لم يكن ظرفا صرح به الرضي ويمكن
ان لا يعتبر قيام الواو مقام اما ولا توهم اما فحينئذ بعد مفعول فيه
لما بعده والفاء مثلها في وعلى الله فليتوكل المتوكلون بمعنى انه
شبه تقديم المتعلق بتقديم الشرط على الجزاء في التعلق المعنوي
فادخل الفاء في المتعلق كما في الجزاء على ما قدره ثعلب اخرج قال
فكانه

فكانه قال اخرج بعد الحمد لله والصلوة على محمد الى الغرض المقصود
كذا في القاسمي فحينئذ يكون الواو ابتدائية او للعطف فالجملة بعدها
اما معطوفة عطف جملة خبرية على جملة انشائية على قول
من جوزه او على خبرية على قول من جعل الحمد لله جملة خبرية او
على تقدير اقول قبل الحمد لله اي اقول الحمد لله الخ وبعد قولي هذا فا
قول هذه رسالة او واخرج بعد قولي هذا وعلى تقدير اخرج فالفاء
فهذه رسالة لتفصيل الغرض **فهذه** اي الامور الموجودة في الكوا
غدا والمستحضرة في الذهن **المتحضر** الامور التي سيذكرها في كتابه
مجملة واستعمل فيها اسم الاشارة وان كان وضعه للامر المحسوس
بمراى المخاطب اشارة الى اتقانه تلك الامور المعقولة **حتى** كانها
لكمال علمه بها مبصرة عنده وقادر على الاشارة اليها او الى كمال فطنة
الطالب بحيث صارت المعقولات عنده كالمحسوسات حتى و
استحق ان يشار له الى المعقولات بالاشارة الحسية وفي ذلك
مبالغة حث للطالب على تحصيل المراد **رسالة** قال في القاموس
الارسال التسليط **والاسم** الرسالة بالفتح والكسر انتهى **ثم**
نقلت في العرف ابتداء او بعد نقلها الى معنى المرسل الى طائفة من
الالفاظ والمعاني مختصرة مشتملة على مباحث علمية لوجود
معنى الارسال والايصال فيها **فالامور** التي اشير اليها بهذه
اما الفاظ او معان وعلى كل تقدير يجوز ان يراد بالرسالة

الالفاظ او المعانی فان ارید بالامور الالفاظ و بالرسالة
کذلک وارید بهما المعانی فالحمل ظاهر وان ارید باحدهما الالفاظ
و بالاخر المعانی فلا بد من تقدیر مضاف فی جانب المبتدأ او الخبر
والثانی اولی لکونه ابعد الاحتیاج او من حمل الاسناد علی المجاز
العقلی لان بین الدال والمدلول مناسبة تامة یمکن بها ادعاء
اتحادهما فالوجوه ثمانیة فهذه الالفاظ الفاظ مختصرة او فهذه
المعانی معان مختصرة او فهذه الالفاظ دوال معان مختصرة او فهذا
فمعانی هذه الالفاظ معان مختصرة او فهذه المعانی مدلولات الفاظ
مختصرة او فدوال هذه المعانی الفاظ مختصرة او فهذه الالفاظ معان
مختصرة او فهذه المعانی الفاظ مختصرة قوله فیما ای فی اشیاء یحتاج الیه
ای الی تلک الاشیاء والتذکیر باعتبار لفظه ما کل معرب ای کل من
یرید اعراب الکلام علی القانون النحوی الجمهوری ان جعل فی فیه
بمعنی اللام فلا یحتاج الی التکلف کما فی الظرفیة لکن یتقدر متعلق خاص
ای رسالة مؤلفة او موضوعة لبیان اشیاء فالظرف لغو علی اختیار
الجمهور ومنهم المصنف علی ما یأتی وان کان بمعناه فان کانت
الرسالة عبارة عن طائفة هی الالفاظ فالظرفیة مجازیة
ای رسالة کائنة فی بیان الاشیاء کینونة المظروف فی ظرفه و
بحیث یحیط ذلک البیان بتلک الالفاظ و لا یشذ شیء و
منها عن ذلک البیان وان کانت عبارة عن طائفة هی المعانی
فکذ

فکذلک ای معان کائنة فی تحصیل معرفة تلک الاشیاء فلا یلزم
ظرفیة الشیء لنفسه اشد الاحتیاج ای الاحتیاج اشد الاحتیاجات منصوب مفعول مطلق لقیامه موصوفه او لاخذه
المصدریة من المضاف الیه لان اسم التفضیل جزء من المضاف الیه
ولهذا یراد به العموم اذا کان مفردا کما فی قوله تعالی ولا تکونوا
اول کافر به بمعنی اول کفار به وهو ای ما یحتاج الیه کل معرب
اشد الاحتیاج ثلثة اشیاء وهذه الجملة ابتدائیة لیست
معطوفة علی ما قبلها والجملة الابتدائیة فی عرف النحاة کل جملة
وقعت فی ابتداء الکلام او بعد جملة مستقلة لا یصح عطفها علیها
مصدرة بحرف العطف او لا بعد ان لا یکون لها اعراب ولیسمی
هذه الجملة استینافیة ایضا فالابتدائیة والاستینافیة واحدة
عندهم وعند اهل التفسیر ایضا قال المولی ابو السعود فی تفسیر
قوله تعالی وما یشعرکم انها اذا جاءت لا یؤمنون کلام مستأنف
وقال فی تفسیر قوله تعالی وکذلک جعلنا لکل نبی عدوا کلام
مبتدأ وغیر ذلک مما لا یحصی واما الاستینافیة عند اهل
البلاغة فجملة لیس لها اعراب ولم تصدر بالواو جواب
لسؤال اقتضته الاولی فبین الاستینافیة عندهم والاستینافیة
عند النحاة عموم فلیتأمل وفی الاشیاء ثلثة مذاهب مذهب
مذهب الخلیل وسیبویه انها فی الاصل شیئاء علی وزن فعلاء

فقدم الهمزة الاولى الى موضع الفاء فصار اشياء على وزن و
لفعاء ومذهب الفراء اصلها اشياء على وزن افعلاء جمع و
شيئ مخفف فصار شيئ فحذف الهمزة فصار اشياء على وزن افعاء
فعلى هذين المذهبين غير منصرف لالف التانيث ومذهب و
الكسائى انها افعال جمع شيئ كفرخ وافراخ فهمزته لام وليست
بالف التانيث ومع هذا غير منصرف لتوهم ان همزته الف التانيث
فهو غير منصرف بالاجماع العامل والمعمول والعمل كل واحد خبر للمبتدأ
محذوف تقديره الاول العامل والثانى المعمول والثالث العمل او
مجموعها بعد التعاطف خبر لمبتداء هو هى او بدل من ثلثة اشياء
بدل الكل ولا مساغ لجعل العامل بدل البعض الا بتقدير العائد لانه
لا بد فيه وفى بدل الاشتمال من عائد الى المبدل منه ويجوز ان
يكون منصوبا مفعولا اعنى ولما كان المراد بالعمل الحاصل بالمصدر
اثر العامل فى المعمول لا المعنى المصدرى الذى هو تاثير العامل فى المعمول
ذلك الاثر احتاج الى بيان المراد فقال اى الاعراب ولم يقل او لا العامل
والمعمول والاعراب المراعات الاشتقاق والاصح ان ما بعد اى و
المفسرة عطف بيان لما قبلها وقال بعضهم [اى صفة الاشتقاق] انها حرف عطف
فموضوع هذا الكتاب الذى يبحث عن احواله العامل و [illegible] والمعمول
والاعراب لان كل كلام لا يخلو عنها فمست الحاجة الى معرفة
العامل وكيفية عمله وشرطه ان وجد وما عمل فيه حتى يمكن
اجزاء

اجزاء الاعراب عليه واما الحاجة الى معرفة غيرها فليست
بهذه المثابة ولهذا بحث عنها بحسب اقتضاء المقام كتعريف
الكلمة وتقسيمها الى اقسامها الثلثة وتعريفها وغير ذلك
وبيان كون بعض الالفاظ معمولة وبعضها غير معمولة اصلا و
فى بعض المواضع وما يتعلق بها والاصطلاحات النحوية كالمذكر
والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة والمبنى وغير ذلك
على ما ياتى تفصيلها فى محال يليق بها ان شاء الله تعالى واذا كان
اشدية الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بها المقتضى لبيان
كل فى باب على حدة فوجب ترتيبها على ثلثة ابواب الترتيب و
مصدر رتبت بمعنى ثبت من الرتوب بمعنى الثبوت اى جعلها ثابتة
على ثلثة ابواب ثبوت الكل على الاجزاء كالبيت على الجدران
والسقف فعلى يتعلق به بلا تكلف وان حمل على معناه العرفى وهو
جعل كل من المتعدد فى مرتبة اللائقة به فلا بد من اعتبار الرسالة
بالاجزاء كانه اى وجب جعل كل من اجزاء الرسالة فى مرتبته
اللائقة ومن اعتبار معنى اخر معه يصح تعلقها به كمعنى القصر
والاشتمال ويسمى هذا فى اصطلاحهم التضمين اى جعل ذلك
المعنى فى ضمن الاصل وفيه مذهبان جعل الاصل ثابتا والضمن
قيدا فى المعنى وعكسه اى وجب ترتيب اجزائها مقصورة
او مشتملة على ثلثة ابواب او قصرها او اشتمالها على ثلثة

ابوب مرتبة لا موضوعة كيف ما تفق بلا اعتبار مرتبتها
قال السيد الشريف في حاشية الكشاف وحقيقة التضمين ان
يقصد بلفظ معناه الحقيقي و يلاحظ معه معنى اخر يناسبه
و يدل عليه بذكر شيء من متعلقاته كقولك احمد اليك فلانا
فانك لاحظت فيه مع الحمد معنى الانهاء و دللت عليه بذكر صلة
اعني كلمة الى كانك قلت انهي حمده اليك وفائدة التضمين اعطاء
مجموع المعنيين فالمعنيان مقصودان معا قصدا وتبعا انتهى وفيه
زيادة بيان فيه وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني لو جمعت
تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات ولما كان تعريف العامل لكونه
مؤثرا في المعمول العمل ولتوقف اكثر تعريفات المعمول عليه يقتضي
تقديمه قدمه على المعمول فقال الباب الاول في العامل واللام
في الباب للعهد فالرسالة ان اعتبرت لفظا فالباب لفظا لانه جزء
من الرسالة وان اعتبرت معنى فالباب كذلك لما ذكر اي اللفظ
الذي مرتبته الاولية او المعنى الذي كذلك مدون لبيان احوال
العامل او كائن في بيان احوال العامل او في تحصيل معرفتها والتفصيل
يطلب مما سبق ولما كان اكثر العوامل لفظيا وذلك اللفظ اما فعل
او اسم او حرف و توقف معرفته على معرفتها الموقوفة على معرفة
الكلمة اراد ان ينبههما اولا فقال اعلم تنبيها على ان البحث الاتي
مما يهتم لشأنه و يصغى اليه ويحفظ ولا يضيع مخاطبا لكل

من

من شأنه العلم اولا اي قبل الشروع في المقصود في الصحاح و
اذا جعلت اول صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم
تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا انتهى وههنا ليس
بصفة بل منون منصوب على الظرفية ان الكلمة قد كثرت ههنا
كلمات الكملة لكنا اخترنا كلام المصنف بانه الحق وبالقبول احق
لان غيره لا يسلم عن شيء قال اللام للجنس من حيث هو هو ولا
مساغ للعهد للزوم كونه حصة من الجنس وههنا ليس كذلك
وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا
تنافي بينها وبين الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث
وجوده في ضمن البعض او الكل وانما التنافي بينها وبين التركيب
او بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس والوحدة الجنسية
ليست معنى التاء والنوعية احد معنيها في نحو كرامة ودحرجة
ومعنى صيغة فعلة بالكسر وقولهم التاء في نحو تمرة لا فرق بين الجنس
والواحد لا يقتضي التنافي بل التغاير لان التمر اعم من ان يكون واحدا
او اكثر والتمرة خاصة بالواحد واما جعل اللام للاستغراق و
بتوهم ان المقصود الاصلي هنا هو التقسيم والتعريف تبعي ففاسد
جدا لان لام الاستغراق بمعنى كل فرد من افراد الحقيقة فيكون
المعنى هنا كل فرد من افراد الكلمة ثلثة وهذا بين الفساد
وايضا تعريفهم التقسيم بضم قيود الى امر كلي ليحصل اقسام

احتراز عن العارضة كما في تاء تمرة منه

اي المعينة احتراز عن الشخصية المعينة فانها ليست معنى التاء اصلا منه

يقتضي كون المقسّم اعم الكلمة نعم يقدر مضاف في احد الطرفين
اي اقسام الكلمة او مقسّم اقسام ثلثة قيل الكلمة والكلام يكون
الكلام بمعنى الجرح للتأثير في القلوب وهي اللفظ جملة اعتراضية
بين اسم انّ وخبرها مصدرة بالواو دفعا لتوهم كونها خبرانّ
ولم يقل اللفظة مع انّ المبتدا مؤنث لانه لم يقصد التأنيث مع او
سواء التذكير والتأنيث والتثنية والجمع في المصدر وان
اريد به معنى المشتق صرّح به الفاضل العصام نقلا عن الكشاف
في شرح الكافية وصرّح الرضي انه اذا اريد به معنى المشتق يجوز
مطابقته للمراد انتهى وعليه قولهم الاصطلاحات النحوية
وغيرها اي المصطلحات واللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة
ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في العرف منه قبل نقله الى معنى
الملفوظ او بعده اي ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما موضوعا
او مهملا مفردا او مركبا فالمتلفظ به المحقق كزيد واضرب
والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب والمراد بكونه حكميا
انه يقع مسندا اليه ومؤكدا او معطوفا عليه وغير ذلك
من احكام المحقق وانه ليس بموجود اصلا بل اعتبار محض
اعتبروه صونا للقاعدة من انّ كل فعل وشبهه لا بد
لهما من فاعل لفظي كما اعتبروا اسعد وكنية عمر وعلمية اسامة
وهذا هو المراد من قول من قال ليس من مقولة الحرف والصوت
وكلمات

وكلمات الله تعالى لفظ حقيقة اذ هي مما يتلفظ به الانسان
وكذا كلمات الملائكة مثل ما عبدناك حق عبادتك وكلمات
الجن مثل قبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر ذكر
في عجائب المخلوقات من الجن نوع يقال له الهاتف صاح واحد
منهم على حرب ابن امية فمات فقال ذلك والمحذوف ايضا
لفظ حقيقة لانه مما يتلفظ به والدوال الاربع كالخطوط
والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا
حاجة الى قيد يخرجها وقال الرضي يجوز الاحتراز بالجنس كما و
بالفصل اذا كان بينهما عموم من وجه كما هنا لان اللفظ يكون مو
ضوعا وغير موضوع والموضوع ايضا قد يكون لفظا وقد لا يكون
واللام في اللفظ للجنس والماهية لان التعريف للماهية وبالما
هية الموضوع صفة اللفظ ولذا عدل عن قولهم الوضع المطلق
تعيين شئ لشئ متى ادرك الاول فهم الثاني للعالم به والوضع
اللفظي نوعان شخصي هو تعيين لفظ معيّن بنفسه للمعنى وجعله
بازائه ونوعي هو تعيين هيئة افرادية كصيغ الفعل والمشتقات
او تركيبية كهيئة المركبات كلامية كزيد قائم وقام زيد او غير كلامية
كغلام زيد المعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الشخصي وهو المراد
هنا والاستعمال ذكر اللفظ ليدل على المراد سواء كان ذلك المراد
موضوعا له او متعلقه فهو فرع الوضع وخرج بهذا القيد المهملات

كالدين والمحرفات عن الوضع غلطاً كالميشوم المحرف من المشئوم
ومقتضيات الطبيع كاخ وبقي الحرف لان احتياجه الى متعلقه
في الدلالة وفهم معناه لا في التعيين والجعل المذكورين فيحتاج
اليه المستعمل لا الواضع واما لفظ المجاز فقد قال السيد الشريف
في حاشية المطول انه لا وضع فيه بكلا نوعيه نعم يقال ان المجاز
موضوع بمعنى ان كل لفظ موضوع لمعنى يجوز استعماله في متعلقه
لكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل تسمية ومنعاً فهو اصطلاح
لا مشاحة فيه فظهر ان الوضع يختص بالحقيقة والاستعمال
يعمها والمجاز والكناية المعنى هو في الاصل مصدر ميمي بمعنى القصد
نقل ابتداءً او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد بالشيء او اسم
زمان او مكان ثم نقل اليه او اسم مفعول مخفف معني قال عصام
الدين هذا اقرب الوجوه معنى لكن لا نظير لتخفيفه لما كان اللفظ
والمعنى ماخوذين في الوضع فذكرهما معه اما مبني على تجريده
عنهما كما هو رأي الجامي قال المحشي الفاضل عبد الغفور دواعي
التجريد شايع في امثاله او تصريح بما علم التزاما على ما قال الفاضل
العصام وفائدة تصريح اللفظ صحة اسناد الوضع الى ضميره وكونه
كالجنس للكلمة وفائدة تصريح المعنى كونه قيداً مخرجاً اذ به خرج
حروف الهجاء لانها موضوعة لان يركب منها الكلمات والالفاظ
لا لافادة معرب مجرور صفة معنى ويجوز ان يكون مرفوعا
حا

حالا من ضمير الموضوع الراجع الى اللفظ بتقدير مبتدأ او منصوبا بالا
عماض عن رسم الخط فحينئذ يكون صفة للفظ في المعنى ويمكن ان
يكون حالا من المعنى وهو وان كان نكرة مخصصة الا انه مجرور وان
يجوز عدم تقديم الحال عليها والمعنى المفرد ما لا يدل جزؤه
لفظا على جزئه واللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولما
كان للوضع تقدم ذاتي على معنوية المعنى وافراده بعد كتقدم العلة
على معلولها لزم ان يكون معنوية المعنى وافراده بعد الوضع
فكان تحصيل الحاصل بعد التحصيل واذا جاز والمحال تحصيل الحاصل
بغير هذا التحصيل فلا يحتاج الى ارتكاب المجاز بما يؤول اليه لان
زمان الوضع ومعنوية المعنى وافراده واحد ولو كان حصول
المعنوية والافراد بعد الوضع لاحتيج اليه وليس فليس كما ان
زمان القتل والمقتولية واحد في من قتل قتيلاً فلا سلبه لان
القتل يقع على القتيل بذلك القتل لا على الحي وهو حي وهذا الاخراج
المركبات كلامية او غيرها فيخرج مثل الرجل وقائمة وبصري
مما يدل جزؤه على جزء معناه ويعرب باعراب واحد لشدة امتزاجه
ولا يخرج مثل عبد الله علما مركبا من المضاف والمضاف اليه و
رجل عالم علما مركبا من الموصوف والصفة وكذا كل تابع مع متبوعه
علما نحو زيد وعمرو وكل اسم عامل مع معموله علما نحو ضارب
زيداً وحسن وجهه لكن في التابع مع المتبوع يجري اعراب واحد

ما على الجزئيين معًا لدفع التحكم وفي السائر على الاول فقط والثاني منقول
بالحكاية اقسام ثلثة منحصرة فيها حصرا استقرائيا وهو الذي لم
يوجد مع الاستقراء قسم اخر وههنا كذلك لا عقليا وهو الذي
يمكن له قسم اخر في العقل على ما اختاره الرضي واحتمال قسم اخر وهو
ما دل على معنى بسبب غيره لا يكون لفظا بل شيئا اخر من الاشارة الحسية
او غيرها يمكن عقلا يدفعه الاستقراء هكذا ذكره الفاضل العصام
ولا جعليا وهو الذي يجعله الجاعل بحصر مع احتمال اخر كحصر المصنف
اجزاء الرسالة في الابواب الثلثة وبيانهم الا انحصار بدليل
دائر بين النفي والاثبات ليس لانه عقلي بل للتقريب الى الفهم وكون
ثلثة مذكرا اثبت تاؤه ويجوز حذفه اذا حذف المعدود وللتحقيق
لا لكماله كذا ذكره في حديث الناس شركاء في ثلث الماء والكلأ
والنار فعل قال في الامتحان سمي باسم مدلوله التضمني قدمه على الاسم
على عكس ما في الكافية لان كلامه في العامل وهو اصل في
العمل وكله عامل بخلاف الاسم فانه تبع والعامل بعضه ولما
كان المقصود تمييز كل قسم عن الاخر ما يراد بجنس مشترك
بينه وبينه وفصول تميز كلا واذا يسمى حدا عند الادباء
لان الحد عندهم ليس الا المعرف الجامع المانع وكان تمييز الفعل
بدلالته على احد الازمنة الثلثة وكان عبارة القوم غير ظاهرة
فيه محتاجة الى تاويل ذكره الشراح عدل عنها فقال وهو اي
الفعل

الفعل ما اي كلمة دل وتذكير الضمير باعتبار لفظ ما لان الشيء اذا كان
ذا اعتبارين يجوز اعتبار كل منهما وههنا كذلك اذ لفظه مذكر
معناه وهي الكلمة مؤنث لفظي يعتبر تانيثه في امر الضمير وان كان
معناها مذكرا وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد كلفظ العين يعتبر
تانيثه لفظه وتذكير معناه فلا يرد رد الفاضل العصام على الفاضل
الجامي وان ما قاله ممكنا في ذاته قال الفاضل العصام جعل ما في ال
التعاريف عبارة عن المقسم كالسنة المؤكدة وجعلها موصوفة
اولى لسهولة امتزاج الشرح بالمتن وقال الفاضل الهندي لئلا يلزم
الاقتصار على الفصل يريد ان الموصولة تمامها بالصلة فلو جعلت
موصولة صارت مع صلته كشيء في المعنى فاذا وقع الفصل بالصلة
صار كانه وقع بالموصول مع الصلة ويجوز ان تكون موصولة اي
الكلمة التي دلت ودل فعل ماض اريد به الاستمرار لان الافعال
الواقعة في التعاريف يراد بها الاستمرار والدلالة كون الشيء
بحيث يفهم منه شيء اخر بعد العلم بالعلاقة العقلية او الو
ضعية او الطبعية فالاولى هي الدلالة العقلية والثانية هي الوضعية
والثالثة هي الطبعية ويسمى الشيء الاول دالا والثاني مدلولا و
بهيئته الهيئة والبناء والصيغة بمعنى وهو الحروف المرتبة مع
حركاتها وسكونها فضرب هيئة فعل وهيئة يضرب يفعل وضعا
اي دلالة وضع او زمان وضع او دلالة وضعية او حال كونه موضوعا

او وضعا على احد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال بان
دل بهيئته الافرادية عليه بوضع نوعي كما دل بمادته وهي الحروف على الحدث
بوضع شخصي ولم يذكر هذه الدلالة كما القوم لانه لا حاجة اليه في التمييز
المذكور والفعل موضوع للحدث مقيدا بالزمان واما النسبة فمعناه ايضا
عند الجمهور فمعناه المطابقي مجموع هذه الثلثة والتضمني كل واحد منها
وقال الفاضل العصام ان النسبة انما جائت من الهيئة التركيبية
مثل ضرب زيد كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا
يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا انما الفعل
يدل على الحدث الزماني مستعد الان يغلب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء
لئلا يكون احصاؤه على هذا الوجه لغوا ويخرج من هذا الحد الحرف
لانه لا يدل على الزمان والاسم لان بعضه لا يدل على الزمان اصلا
كرجل وضرب وبعضه بمادته ايضا بهيئته كامس وغدا والان
وكذا اسماء الافعال واسما الفاعل والمفعول لان هيئاتها لم توضع
للزمان حتى تدل عليه بل دلالتها عليه اما بغلبة الاستعمال
واما عقلا وكذا الاعلام المنقولة عن صيغ الافعال المنسلخة عن
الزمان كعسى كيزيد وتشكر لان الواضع لم يضع للزمان ولا يخرج
الافعال المنسلخة عن الزمان كعسى وكان والمستعملة في العقود و
كبعت لان صيغها وضعت للزمان وعرضت في الاستعمال المضارع
لانه لو سلم اشتراكه بين الحال والاستقبال في ضمن الاثنين واحد

ما فما يدل على الاثنين يدل على الواحد ولما كان تمييز افراد المحدود
بالحد عما سواها من خواص الخواص وكان اصعب على المتعلم لم يكتف
بذكر الحد وعقبه تذكر عدة من الامور الخواص التي لها مزيد شهرة
في الاختصاص لتمييزه لسهولته عنده فقال ومن خواصه اي
بعض خواصه كل من تلك الامور الثمانية ولا حاجة لجعل المجموع
بعض الخواص بطريق عطف مجزء قبل الحكم لان المقصود كما عرفت
تمييز افراد الفعل عن افراد الاسم وذا يحصل بكل واحد منها وليس
المقصود بيان الخواص لذاتها حتى يتوهم ان بعضه كل من اوضح
الواضحات لحصولها بالمشاهدات وخاصة الشيء ما يوجد فيه
اي غير شاملة
ولا يوجد في غيره اما شاملة لجميع افراده اولا والحد لا يكون الا
شاملا والمبتدي ينتفع بالخاصة اكثر من الحد الا انه اشرف
وانفع في نفسه فلذا قدم عليها ثم ان الخواص جمع كثرة للخاصة
كالخصائص للخصيصة اختير على الخصائص مع انهما ينبغي لكون اكثر
استعمالا بين المباحثين ونبه بصيغة الكثرة على كثرتها وتماما لم
يذكر ههنا تاء التانيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل
ونون التاكيد ولو وحرف التحضيض ثم ان قوله من خواصه ظرف
مستقر خبر مقدم على المبتدا وهو قوله دخول قد ويجوز ان يكون
من اسما بمعنى البعض مضافا الى الخواص فيكون مبتدا والدخول
خبره ذكره السيد السند في حاشية المطول وانما اختص به

لانه لتحقيق الحدث الفعلي او تقليله او توقعه او لتقريب الحدث
الماضي الى الحال وشيء منها لا يتحقق الا في الفعل وذلك معلوم
بالاستقراء والسين كسوف لتعيين الاستقبال بقرينة سوف والذا
عرفه بلام العهد وسوف قال في مغني اللبيب مرادف للسين
او اوسع منها على الخلاف كان نظر هذا القائل الى كثرة حروفه لكنه
غير مطرد ويقال فيها سف وسو بالحذف وسي بالقلب حكاها
صاحب المحكم ويدخل اللام عليه دون السين نحو ولسوف يعطيك
وجه اختصاصهما كونهما لتخصيص الفعل المضارع بالاستقبال
بالاستقراء وان لانه لتعليق مضمون جملة بمضمون جملة فعلية
وذلك بالدخول على الفعل ولم ولما لانهما لنفي الحدث الفعلي ولام
الامر لانه لطلب تركه وشيء منها لا يوجد الا في الفعل او لان
اثرهن وهو الجزم مختص بالفعل فلو دخلن على غير الفعل لزم
تخلف الاثر عن المؤثر ثم ان هذا اما بالاضافة بتنكير المضاف
بارادة واحد من افراد لا بلا تعيين او بتجويز نحو خاتم الجود با
ضافة اسم الذات المبهمة الى ما يقوم به واما بالوصف او البيان
بتاويل الدال على المنتهى كذا في الامتحان وقال الفاضل العصام لا
يجعل عطف بيان ما يحتمل كونه صفة وفي حاشية الكشاف السيد
الشريف ان امثالها اذا اريد بها انفسها قد يزاد في اخرها
الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسماء وقد لا تزاد وكلمة ما مثلا يا

عبارة

عبارة وضعه فلا يرد مثل فلما وطالما لما جاء الكافة على ما يجيء
في بحث العامل القياسي واسم من السمو وهو العلو سمي به لعلوه
على اخويه بكونه مسندا اليه وتركيب الكلام منه وحده نحو زيد قائم
بخلاف الفعل فانه يكون مسندا دائما لا يتركب منه وحده الكلام بل منه
ومن الاسم المسند اليه والحرف لا يكون مسندا ولا مسندا اليه
وهو ما اي كلمة او الكلمة التي دل على معنى وضعا بقرينة كونه قسما
من الكلمة التي اخذ الوضع في تعريفها او اكتفى بما ذكره في تعريف
الفعل والمراد بالمعنى هو المطابقي لانه المتبادر عند الاطلاق
والمتعين بالارادة عند عدم صارف عنه ولما كان المراد بكون
المعنى في نفسه او في نفس الكلمة استقلاله بالمفهومية وكان
ذلك غير ظاهر من قولهم في نفسه عدل عنه فقال مستقل بالفهم
اي بالمفهومية عن تلك الكلمة تصريحا بالمقصود وايضاحا للمراد
يعني يفهم منها ذلك المعنى بلا حاجة الى انضمام شيء اليه و
خرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل ويجيء ولا
سماء اللازمة الاضافة معناها مستقل بالمفهومية مثلا ذ
ومعناه مستقل لكن الغرض من وضعه التوصل به الى جعل
الجنس صفة لشيء فلا يحصل ذلك الغرض الا بذكره بعده فذكره
ليحصل الغرض لا لحصول الدلالة غير مقترن ذلك المعنى
وضعا فيه اي في الفهم عن اللفظ الدال عليه باحد الازمنة الثلثة

اي يفهمه

اى يفهم منه معه وان كان وقعا قبله فى نفس الامر فالاسم اما
دال بمادته على معنى هو الزمان فقط مثل امس او على معنى غيره كالضرب
وليس منه ما دل بمادته على معنى وبهيئته على الزمان فخرج به
الفعل ومن خواصه دخول التنوين وهو نون ساكنة تتبع
حركة الاخر لا لتاكيد الفعل والمراد ما سوى الترنم والغالى يقال
ترنم بكذا اى دفع صوته به مطربا مغنيا والمشهور ان تنوين
الترنم ما يلحق القافية المطلقة اى المتحركة التى تولد من اشباع
حركتها احدى حروف المد ولحوقها بهذه القافية انما يكون
بابدال حروف الاطلاق التى هى حروف المد المذكورة كما فى قول الشاعر
اقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن والتنوين
الغالى ما يلحق القافية المقيدة اى الساكنة كقول الشاعر وقاتم
الاعماق خاوى المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن والقافية
فى هذا البيت القاف الساكنة سمى بالغالى لخروج الشعر به عن
الوزن والغلو التجاوز عن الحد وهما يدخلان ~~على الحرف ود~~
على الفعل والاسم قال الفاضل العصام والنقاش ان زيد لا
على الحرف وان لم يوجد ولم يبينهما المص لكونهما فى غاية
الندرة حتى انهما لا يردان عند الاطلاق وما سواهما
اربعة انواع تنوين التمكن وهو ما يدل على تمكنه من
دخول فى الاعراب اى عراقته وهى فى الاسم وتنوين التنكير

وهو الفارق بين المعرفة والنكرة وقال الرضى وانا لا ارى منعا
من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فيكون تنوين
رجل لهما فاذا سمى به حصل بالتمكن والمعرفة والنكرة اسم والفارق
بينهما لا يكون الا فيه وتنوين العوض وهو ما لحق الاسم
عوضا عن المضاف اليه كيومئذ وحينئذ اى يوم اذ كان كذا
وحين اذ كان كذا والمضاف لا يكون الا اسما وكذا ما فيه عوضا
عن المضاف اليه وما فى نحو جوار فمحمول عليه طردا للباب
وتنوين المقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كتنوين
مسلمات والجمع السالم فى الاسم وكذا ما يوجد فيه وهذا عند ابن
حاجب لانه جعل نحو عرفات ومسلمات علما غير منصرف للتانيث
والعلمية مع وجود التنوين فيه فلم يكن للتمكن لانه لا يوجد
فى غير المنصرف وعند الزمخشرى نحو مسلمات علما منصرف و
وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده لتنوين المقابلة لان
تاءه غير متمحض للتانيث لدلالته على الجمعية ايضا فلذا يكتب
بالتاء وحرف الجر لان اثر الجر مخصوص بالاسم لانه لا
صالة فى الاعراب اعطوه الحركات الثلث التى هى الاصل فى الا
عراب على سنبين ان شاء الله تعالى ونقصوا من المضارع لكونه
فرعه فى الاعراب حط المرتبة فلو لم يدخل حرف الجر على الاسم
لتخلف اللوازم عن اثره ولام التعريف وهذا اظهر من قولهم

اللام لانهم قصدوا به لام التعريف اعتمادا على اشتهاره
وقد نبه المص على انه لا يكون قرينة للمبتدى ولو قال حرف التعريف
كان اشمل لدخول الميم فيه في مثل قوله عليه السلام ليس من
امبر امصيام في امسفر لكنه لعدم شهرته لم يتعرض له او لانه
من اللام لم تذكر هنا او لانه يظهر اختصاصه به من بيان وجه
اختصاص اللام ووجه اختصاص به انه لتعيين المعنى المطابقي
المستقل بالاستقراء وهو في الاسم لا غير ثم ان فيه اشارة الى
ان ما ذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف هو اللام زيد
عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن او للفرق بينه و
بين لام الابتداء في بعض المواضع هو المختار عنده لا ما ذهب اليه
المبرد من ان الهمزة زيد بعدها اللام للفرق بينه وبين همزة
الاستفهام ثم عومل معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال
كما في ايمن عند الكوفيين ولا ما ذهب اليه الخليل من ان ال كهل
وكونه مبتدا او فاعلا خصهما بالذكر ولم يقل وكونه مسندا اليه
مع كونه اخصر واشمل تنبيها على انهما الاصل في المسند اليه و
البواقي فروع وقدم الاول اشارة الى ان حقه التقدم وحق
الثاني التاخر وعدل عن قولهم الاسناد اليه لان المراد به
كونه مسندا اليه وهو معنى الثاني له والحقيقة اولى واظهر وجه
الاختصاص ان الافادة لا تكون الا بالكلام وهو من مسند
و

ومسند اليه والفعل لا يكون الا مسندا بالوضع والحرف
لا يكون واحدا منهما فلزم اختصاصه بالاسم ثم ان الظاهر
ان ضميره كونه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاعم كما اشار اليه
الفاضل الجامي بقوله اي كون الشيء مسندا اليه لا باعتبار
خصوصية النوعي فلا يرد ان الاختصاص يفهم من الاضافة
الى الضمير فلا يفيد الجزء ومضافا اي كون الشيء مضافا معنى
ومعنى لفظا اما اختصاص المعنوية فلانها مفيدة للتعريف
او التخصيص وشيء منهما لا يكون الا في الاسم لاقتضائهما او
استقلال المعنى المطابقي وذا لا يوجد الا في الاسم واما اللفظية
ففرع المعنوية فتختص بما يختص به الاصل وبعضه عامل كاسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة على ما بين في العامل
القياسي وبعضه غير عامل كانا وانت والذي فان شيئا منها
لا يكون عاملا في شيء من المعمولات وحرف وهو في اللفظ
في اللغة الطرف والجانب سمي به لانه في جانب مقابل للفعل
والاسم حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه
كالمسندين وفي الاصطلاح ما اي كلمة او الكلمة التي دل على معنى
شامل للفعل والاسم وخرجا بقوله غير مستقل بالفهم اي
بالمفهومية عن الدال عليه بل يحتاج انفهامه منه الى ضم
معنى اخر اليه هو المتعلق فذكر المتعلق في الحرف ليحصل الدلالة

لا لتحصيل الغرض من وضعه كما في الاسماء اللازمة الاضافة كما سبق
واليه اشار بقوله بل آلة وتبع لفهم حال معنى غيره وهو المتعلق
بيانه ان وضع الحرف على المذهب المنصور من قبيل الوضع
العام والموضوع له الخاص وذلك بان يلاحظ ويتعقل امر عام
مشترك بين المشخصات ثم يوضع اللفظ لكل واحد من هذه
المشخصات بخصوصه مثلا اذا وضع الواضع لفظا ان
لاحظ اولا معنى التحقيق الكلي العام لكل واحد واحد من
افراده من تحقيق قيام زيد في ان زيدا قائم وعالمية زيد
في ان زيدا عالم وغير ذلك ثم وضع ذلك اللفظ بازاء كل واحد
بخصوصه وتشخصه بوقوعه في تراكيب مخصوصة وكلامه في هـ
هذه التراكيب فدلالة ان على تحقيق قيام زيد مثلا لا على التحقيق
الكلي الذي له افراد بل ذلك معنى لفظ التحقيق مصدر حقق
فلاحظ ذلك الكلي عند الوضع ليكون آلة للوضع للجزئيات
لا لانه الموضوع له وكذا لفظ من وضعه الواضع بملاحظة الا
بتدا الكلي لكل واحد من جزئياته المشخصة مثل ابتدا السير
من البصرة في سرت من البصرة وابتدا الدرس من اول الكتاب
في درست من اول الكتاب ثم معنى ان تحقيق مضمون جملة دخلت
عليها فهو غير مستقل بالفهم عنه بل محتاج في انفهامه التحقيق
عنه الى ضم ذلك المضمون اليه بضم تلك الجملة اليه والا لفهم

حال

حال ذلك المضمون من كونه محققا ثابتا عند المتكلم وكذا
معنى من الذي هو الابتداء الجزئي لا يفهم منه ما لم ينضم اليه و
المتعلق مثل البصرة فهو آلة لفهم حال البصرة وهو المبدائية فلاحظ
بعد ملاحظة البصرة وتابعة لملاحظتها والابتدا الكلي معنى و
لفظ الابتداء ملحوظ قصدا والمتعلق تابع لملاحظته فمعنى الاسم
ملحوظ اصالة ومعنى الحرف تبعا فيقع الاول محكوما عليه وبه دون
الثاني وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل وقد
ولما كان المقصود بيان احوال العامل وبيانها موقوفا
على بيان ذاته لان الشيء ما لم يعرف لا يبحث عن احواله اراد
ان يبينه فقال ثم العامل بثم الدالة على التراخي الذكري والر
تبي لان بيان الكلمة واقسامها بيان الموقوف عليه قال
الفاضل العصام في شرح الكافية قد يجيء ثم لمجرد الترتيب
في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى في الذكر
ثم الاولى من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج كقوله
الى من ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده ثم الظاهر ان هذه
الجملة جملة معترضة وهي كل جملة مستقلة لا اعراب لها
متوسطة بين متصلين واجاز الرضي وقوعها في الاخر ويجوز
ان يكون استئنافية وقد صرح الدماميني في شرح المغني بان
ثم تكون حرف ابتدا او معطوفة على جملة الباب الاول

في العامل او على جملة اعلم عطف خبرية على انشائية او على معمول
ان عطف شيئين على معمولي عامل واحد اي بعد ما علمت الكلمة
واقسامها وما يتعلق بها اعلم ان مفهوم العامل اظهر في
مقام الاضمار لسبق مرجعه اشارة لبعده وتعيين المراد او للتنبيه على
مغايرته لما سبق اذ المراد به هناك ما صدق وهنا المفهوم وما قيل
الشيء اذا اعيد معرفة فهو عين الاول المراد منه اذا لم يوجد
صارف وهنا كون المقام مقام التعريف صارف هو ما اي شيء
لفظا او غيره اوجب اقتضى بواسطة بالتنوين سيجيء المراد
بها اي بسبب واسطة كون اخر الكلمة معمولا اوجب اسما
او فعلا حقيقة او حكما مثل زيد قام ابوه او ابوه قائم اي الاب
معربة او مبنية على وجه اي طرز وطريق لفظي او تقديري او محلي
مخصوص مشخص معين كائن من الاعراب نحو بيانية او لتقدير
من وجوه الاعراب رفع ونصب وجر وجزم نحو تبعيضية
عدل عن تعريف ابن الحاجب لانه كما صرح به الفاضل العصام
تعريف عامل الاسم والمصنف في بيان مطلق العامل فاحتاج الى
تعريف شامل لما يحصل المقتضى به ولما لا يحصل به قوله بوا
سطة لئلا ينتقض التعريف بها لانها موجبة ايضا بل هي
قريبة والعامل موجب بعيد وسيظهر ان شاء الله تعالى
ولتخرج تاء المتكلم لانها وان اقتضت كسر ما قبلها الا انه ليس

بمقتضى

بمقتضى الاعراب بل بالمجانسة ولما كان المراد بالواسطة
غير ظاهر خصوصا للمبتدي الذي التصنيف له اراد ان يبينه فقال
والمراد بالواسطة مقتضى الاعراب لكن لزم ان يخرج من تعريف
العامل ما هو عامل بالحمل على الاصل كالحروف الجارة الزائدة
والمضاف بالاضافة اللفظية وان وان الداخلتين على الماضي فلزم
ان يختص التعريف بالعامل الاصلي ويكون البحث عنها استطرادا
مع انه اصلي ولو زيد بعد قوله من الاعراب او محمولا عليه لاصيب
ويمكن ان يقال اخرجها عن التعريف وادخلها في البحث اشارة
الى انحطاطها وتبعيتها وهو اي مقتضى الاعراب في الاسماء حال من
المبتدا على ما ذهب اليه ابن مالك من جواز الحال عن المبتدا او بعد
تأويله بما هو مفهوم من الكلام اي حكمت على المقتضى حال كونه
في الاسماء بانه توارد المعاني المختلفة اي الفاعلية والمفعولية
والاضافة عليها اي على الاسماء ثم لفظ المصدر بمعنى اسم الفاعل
واضافته من قبيل جرد قطيفة لان المقتضى هو المعاني لا تواردها
كما سيظهر او بمعنى ه والنسبة مجاز باعتبار ان اقتضاء
المعاني الاعراب عند تواردها عليها ومعنى تواردها عليها
مجيئها عليها متعاقبة على طريق البدلية وظاهر ان هذه
العبارة ليست من قبيل انقسام الاحاد بجمع الى الاحاد بجمع كما في
امسحوا بوجوهكم اي ليمسح واحد منكم بوجهه على ان يكون

لكل من المخاطبين داش واحد من الرأس وليس المعاني مع الاسماء
مثله حتى يكون لكل اسم من الاسماء معنى واحد من المعاني بل
يكون لاسم واحد معان ثلثة متعاقبة مثل ضرب زيد وضربت
زيدا وضرب غلام زيد وللاسماء كيفية معنى واحد منها نحو ضرب
زيد واكرم عمرو واهان بكر فانها اى المعاني المختلفة امور خفية
لانها لا تدرك الا بالعقول لتشريع علائم اى يقتضى كل واحد منها
علامة على حدة من العلامات التى هي انواع الاعراب على ما سيجئ
وهذا مبنى على انقسام الاعداد الى الاعداد وهو ظاهر اذا لم يمنع مانع
من ظهورها فان منع فان كان المانع حالا فى الاخر غير الاعراب
الحقيقى فتلك العلامة تقديرية وان فى نفس الكلمة او للاعراب
المذكور فمحلية كما يجئ فى الباب الثالث لتعريف بان يكون منه تلك الامور لان
الخفيات تدرك بعلاماتها ثم اراد ايضاح ما ذكر فقال مثلا
بمعنى مثالا مفعول به لفعل مقدر اى اذكر مثالا او مفعول مطلق
لاشك مثلا اى تمثيلا لانه اسم بمعنى التمثيل ففى الاول جعل
بمعنى مفعول وفى الثانى بمعناه اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب
عامل لانه اوجب كون اخر زيد بمنزلة الكلمة فى التعريف
مرفوعا بمنزلة وجه مخصوص فيه ايضا واخر غلام بالضرب
محكى مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية اى بالفاعلية التى الواردة
هي الواسطة على ان يكون اضافة الواسطة بيانية من

قبيل

من قبيل اضافة الاعم الى الاخص

من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف

قبيل شجر الاراك واضافة ورود من قبيل جرد قطيفة وله
وجه اخر كما مر على زيد وبواسطة ورود المفعولية على غلام
لما معطوفان على الفاعلية وزيد عطف شيئين على معمولى عا
ملين مختلفين وعلى ذائقة كما هو مذهب الفراء او المضاف مقدر
وعلى متعلق به وهو المعطوف على ما قبله بسبب تعلق ضرب بهما
متعلق بالورود تعلق القيام بزيد والوقوع على غلام واوجب
غلام جملة معطوفة على جملة ضرب لا على اوجب لعدم صحت
ايضا مصدر وضع الواجب الحذف سماعا بمعنى عاد اى عاد الحكم
المذكور الذى هو الايجاب ههنا عودا كون اخر عمرو مكسورا
بواسطة ورود الاضافة عليه اى على عمرو ولما كان للاضافة
معنيان كونه مضافا وكونه مضافا اليه وكان المراد هنا
الثانى اراد ان ينبه عليه فقال اى كونه منسوبا اليه لغلام
بسبب تعلقه به فالعامل يحصل ويوجد المعاني الخفية فى الاسماء
بسبب تعلقه بها هذه الجملة فذلكة ما سبق من الكلام وهي اى
المعاني الخفية تقتضى نصب علائم هي الاعراب الذى هو اثر العامل
فى المعمول لا المعنى المصدرى الذى هو كون الشئ معربا وهو
احد معنييه ايضا كما سيظهر فالعامل يحصل الاعراب بواسطة
تلك الامور قال الفاضل العصام التحقيق ان الفاعل المؤثر
هو المتكلم والعامل هو الآلة بل الآلة هي اللسان لكن النحاة جعلوا

الالة التي هي العامل كانها هي الموجبة للمعاني وعلاماتها وهو
كائنا في الافعال المشابهة التامة فقوله المشابهة خبر المبتدأ
محذوف بقرينة السياق والجملة معطوفة على جملة هو في الاسماء
تواردا لحو وليس من عطف معمولين على معمولي عاملين لعدم شرطه
وهو عدم اعادة الجار في المعطوف مع تقدم الجار في المعطوف عليه
صرح به الفاضل الهندي في بحث المصدر في مثل هذه العبارة
وليشهد له سوق السماع من قوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار
توقد بالليل نارا وغيره ويمكن ان يحمل الكلام على مذهب الفراء فانه
جوزه مطلقا للاسم اي اسم الفاعل كما سيصرح به وهي اي المشابهة
التامة كائنة في المضارع فقط لا في سائر الافعال وتخصيص للقابلة
بقوله في الاسماء قال اولا في الافعال بصيغة الجمع واحتاج الى بيان
المراد ثانيا الفاء في فقط جزائية وقط اسم فعل بمعنى انته وسيجيء
اعرابه فانه مشابه لاسم الفاعل مفعول به لمشابه واللام زائدة
لتقوية عمله لفظا مصدر مشابه اي مشابهة لفظا او مشابهة لفظية
او تمييز من نسبته او ظرف تنزيلا وكذا قوله ومعنى واستعماله
لاما الشبه الاول وهو الشبه لفظا فكائن لموازنته اي لموازنة
المضارع له اي لاسم الفاعل واللام فيه كاللام في لاسم الفاعل في الحركات
اي في مطلقها وافق في نوعها اولا والسكنات في عددها
وترتيبهما وصيغة الجمع هنا اما بالنظر الى الافراد او للمشاكلة
اولتعدد

اولتعدد السكون في بعضها وارادة ما فوق الواحد بالجمع المتعارف
وليستغفر نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج بمثالين من
المجردين ولو مثل بمثالين احدهما من الثلاثي والاخر من الثلاثي
اشارة الى ما ذكر لكان له وجه واما الشبه الثاني وهو الشبه المعنوي
فلقبول كل منهما اي المضارع واسم الفاعل الشيوع اي الانتشار و
الاحتمال لما صدق عليه على سبيل البدل ولعدم العموم فيهما ان
العموم احاطة الافراد وليس فيهما تلك الاحاطة عدلهم عن التعبير
بالعموم مع انه شائع في كلامهم ولعلهم ارادوا به معنى الشيوع
والخصوص لبعضها فان الاسم اي اسم الفاعل عند تجرده عن اللام
الموصول ليشيع بتعبيره معنى باللام الى ان لا اختلاف الجاري في
حرف التعريف جار فيه ايضا كما صرح به الفاضل العصام والان
المختار مذهب سيبويه ليفيد الشيوع بين الافراد وعند دخول
حرف التعريف عليه تخصص اي يصير خاصا للبعض الاخص الذي
اقتضاه الظاهر وعند دخوله بالضمير العائد الى اللام لعله اشار
الى انه يجوز التعبير عنه به لكونه صورته صورته ولذا لم يقل
الا عن حرف التعريف ويمكن ان يقال انه انما راى مذهب من
يجعله حرف التعريف لان المقام مقام بيان المشابهة بين المضارع
واسم الفاعل والفاعل الذي دخله اللام فعل في الحقيقة عند
غيره كما سيجيء نحو ضارب فانه يحتمل زيدا وعمرا وغيرهما والضارب

فانه يختص بمعين اللام اسم موصول او حرف تعريف لانهما شيئان
في افادة التعيين كذلك المضارع خبره مبتدأ وقوله عند تجرده
عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن والحال كما ولام
الابتداء عند الكوفيين والزمخشري وابن مالك وغيرهم وفي التنزيل
اني ليحزنني ان تذهبوا به اي قصد ان تذهبوا به هنا الام تدخل
على سوف واذا دخلت عليها تمحضت للتاكيد مثل ولسوف
يعطيك متعلق بقوله يحتمل الحال والاستقبال وهو وما عطف
عليه بدل او عطف بيان لجملة كذلك المضارع ويحتمل ان تكون
مستانفة قدم الحال هنا لتبادره عند التجرد فكان اسبق نحو يضرب
وعند دخولهما اي دخول احدهما عليه يختص بالاستقبال
والحال نحو سيضرب وما يضرب وللمبادرة الفهم معطوف على
لقبول اي والشبه المعنوي لمبادرة الفهم فيهما اي في اسم الفاعل
والمضارع عند تجرده عن القراين الدالة على احد الازمنة حالية
نحو تذهب او انت ذاهب الى مكة لمن يتهيا له او مقالية كحرف
الاستقبال والحال في المضارع وامس والآن وغدا في اسم الفاعل
الى الحال لاقتضاء مفهومهما الوقوع واما الشبه الثالث
وهو الشبه استعمالا فلوقوع كل منهما صفة لنكرة بحسب الظاهر
واما في التحقيق فالصفة الفعل وفاعله وكذا اسم الفاعل وفاعله
فاطلاق الصفة عليهما على المسامحة او التجوز باطلاق

اسم الكل على الجزء نحو جاءني رجل ضارب او يضرب ولدخول
لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب وليضرب ولوجود
المشابهة الثالثة في الماضي بني على الحركة مع ان الاصل في البناء
السكون ولم يعرب لعدم المشابهة التامة ولهذا احسن المصنف
في اعتباره المشابهات الثلث بين المضارع واسم الفاعل والقوم
اعتبروا المشابهة الثانية منه بينه واسم الجنس كلفظ العين فلم
تتم المشابهة من الجانبين فلما اعتبرها بينهما تم المشابهة من
الجانبين فبهذه المشابهة يعني المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا
تقتضي تطفل المضارع اي تبعيته للاسم الفاعل فيما اي في شيء هو اي
الاسم اصل فيه اي في ذلك الشيء وهو الاعراب والمراد المعنى المصدري
يعني كونه معربا قابلا للحركات والحروف العاملة لفظا او تقديرا
ويقابله البناء والاسم في البناء متطفل وتابع للفعل والحرف ليس
باصل فيه لا اثر العامل كما فيما سبق كما تقتضي تطفل اسم الفاعل و
المضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولهذا لا يعمل في المفعول اذا كان
بمعنى الماضي فاعرابه ليس كائنا بالاصالة اي بكون المضارع اصلا فيه
فاذا قلت لن يضرب وكذا لم يضرب ويضرب فلن وكذا لم والعامل
المعنوي اوجب كون آخر يضرب بمنزلة الكلمة في التعريف مفتوحا
او مجزوما او مرفوعا بمنزلة على وجه مخصوص من الاعراب فيه
بواسطة المشابهة لاسم الفاعل اي بالمشابهة التي هي الواسطة

فالاضافة بيانية لما وصل النوبة الى بيان ما هو المقصود
من الباب وهو احوال افراد العامل قال ثم العامل اى بعد بيان
مفهوم العامل وما يتعلق به والمراد به هنا ايضا المفهوم لان المقسم
للماهية كما عرفته وصرح به المص في بعض تصانيفه ا ظهر لبعد المرجع
على ضربين لفظى اى منسوب الى اللفظ لكونه لفظا ومعنوى اى منسوب
الى المعنى لكونه امرا عقليا فاللفظى ما يكون للسان فيه حظ مستقر خبر
ليكون قدم على الاسم او حال منه قدم عليه لنكارته فالخبر قوله
فيه ولا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن فيه لعدم جواز
تقديم الحال على العامل الظرفى مطلقا على ما هو مذهب سيبويه
او بلا تقديم المبتدا كما هو مذهب الاخفش او ظرف ليكون او لحظ
وعلى تقديم الخبر لثانى فقوله فيه حال من المستكن فيه او من حظ
قدم عليه لنكارته او ظرف للخبر او ليكون او لحظ وقوله حظ اسم
يكون او يكون تامة وحظ فاعله والظرفان حالان منه او الثانى
حال من ضمير الاول ولا يجوز عكسه او متعلقان بيكون وجعلهما
من التنازع يجوز عند المص لانه لم يشترط تاخر المعمول على العاملين
وابن الحاجب ومن تبعه شرطوه فلا يكون تمامنا فيه يكون
وحظ وهو اى اللفظى على نوعين عامل سماعى وعامل قياسى
فالعامل السماعى في اصطلاح النحاة هو العامل الذى يتوقف
اعماله بخصوصه على السماع من العرب ولا يمكن ان يذكر في علمه

قاعدة

قاعدة كلية مشتملة على افراد غير منحصرة قدمه على القياسى
لسهولة ضبط افراده المقصود معرفتها لاجرا الاحكام عليها
لقلتها وانحصارها بخلاف القياسى ولان بعض القياسى يتوقف
على معرفة حرف الجر منه كالظرف المستقر وبعض اسماء الافعال
ولان الفعل وشبهه ومعناه قد يحتاج في العمل في بعض المعمولات
الى حرف الجر وهو اى العامل السماعى ايضا اى كاللفظى على نوعين
الاول عامل في الاسم والثانى عامل في الفعل المضارع والعامل في الا
سم ايضا اى كالسماعى على قسمين احدهما عامل في اسم واحد و
ثانيهما عامل في اسمين اعنى بالاسمين المبتدا والخبر الملحوظين
في الاصل اى باعتبار الاصل اى قبل دخول العامل عليهما ولسما
ليتميان بعد دخول العامل عليهما اسما وخبرا له اى ليسمى المبتدا
اسما والخبر خبرا للعامل والعامل في اسم واحد من السماعى قدمه
لكون معموله واحدا ولكونه اكثر استعمالا حروف تجر اى الاسم الواحد
ليناسب اثرها اللفظى اثرها المعنوى الذى هو جر معنى المتعلق و
افضاؤه الى مدخوله ويحمل عليه ما لا يكون الحرفية لسمى حروف الجر
وحروف الاضافة لوجودها في مفهومها وهو ما وضع لاضافة
الفعل او معناه الى الاسم او المؤول به ولكون اثرها الجر وهى عشرون
البا قدمه لبساطته ولكونه اكثر استعمالا هو للالصاق وهو الاصلية
معاينة ولذا خصصه بالذكر ولانه ليس مراده تعداد معانيه بل بيان عاملية

نحو بنو زيد داء ومررت به وله معان اخر ومن قدمه ليوافق معناه
ولكثرة استعماله هي للابتداء في المكان عند البصريين ومطلقا زمانا كان
او مكانا او غيرهما عند الكوفيين والمرجح للمؤيد باستعمال العرب
مذهبهم وعلامته صحة وضع الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها
كذا قالوا وله معان غيره والى عقب من باب المجيء في مقابلته هو للا
نتهاء في الزمان والمكان وغيرهما نحو سرت الى المسجد واتموا الصيام
الى الليل وانيته الى زيد وعن قدمه على على المناسبة لمن من حيث انه
يجوز ان يستعمل كل منهما في محل باعتبار انه مبتدأ ومبعد نحو سقاه
من العطش وسقاه عن العطش هو للمجاوزة بعد المثنى وعن مجروره
نحو ادنيت عنه الدين ذكر الدماميني انه لم يذكر البصريون له الا هذا المعنى
والمجاوزة اى مجاوزة الشيء عن مجروره بعد عنه كما في المثال المذكور
او للاتى اخذت عن استاذى العلم وسواء وصل الى الثالث نحو رميت
السهم عن القوس الى الصيد او لا كما في المثال الاول وعلى قدمه على اللام
لمناسبتها العن في جواز كونهما اسمين هو للاستعلاء اى لاستعلاء
شيء حقيقة نحو زيد على السطح او نحوها نحو عليه دين كان ركبه
الدين وهو يحمل ثقله واللام قدمه لبساطته هي للتعليل اى لبيان
كون مجروره علة ذهنية مثل ضربته للتأديب او خارجية نحو
خرجت لمخافتك والعلة الذهنية ما يكون علة في الذهن معلولة
في الخارج كالتأديب مع الضرب والخارجية علة في الذهن والخارج

والتخصيص

والتخصيص هو ههنا بمعنى ارتباط شيء بالمجرور واما باعتبار و
والملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق
نحو الجل للفرس او النسب نحو الابن لزيد فيدخل في هذا اللام الملك
والتمليك والاستحقاق والنسب وليس بمعنى التخصيص المحصور كما
ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه بناء على لام الاختصاص
ويكون فعل امر من وني يني
ذكره الفاضل العصام وفي قدمه لكثرة استعمال
حرف جر ولدخوله على المظهر والمضمر هي للظرفية اى للظرفية وهي
كون الشيء قابلا للحلول فيه حقيقة نحو المال في الكيس والماء في الكوز
ظ بيان
او تشبيها وتمثيلا نحو نظرت في الكتاب لتنزيل احاطة
الكتاب بالنظر منزلة احاطة الظرف بالمظروف ونحو النجاة و
في الصدق والكاف قدمه لبساطته ولكثرة استعماله هي للتشبيه اى
لان يشبه شيء بمجروره نحو زيد كالاسد وحتى قدمه لاصالته
في الجارية وجاء حتى بالابدال في هذيل وقرأ ابن مسعود
ليسجننه عتى حين هي للغاية اى لكون مجروره غاية الحكم
بمعنى انه لا يجاوزه نحو اكلت السمكة حتى رأسها فان سوما كول
او ينتهي عنده ولا يصل اليه نحو نمت البارحة حتى الصباح
فالنوم ينتهي عند الصباح ولا يصل اليه والاصل فيه ان مدخوله
اما جزء اخير مما قبلها او شيء يلاقي الجزء الاخير ففي الاول
يدخل المجرور في الحكم وفي الثاني لا هذا هو الحق وقال عبد القاهر

ومن تبعه يدخل مطلقا وعند الاكثر لا يدخل مطلقا فلا يجوز
كون مدخولها الجزء الوسط بخلاف الى فان المجرور بها يجوز
ان يكون جزءا وغيره وفي الجزء يجوز ان يكون الوسط وغيره
وفيها لا يدخل المجرور في الحكم الا بالقرينة ورب قليلة لعدم
بدليتها عن شيء بخلاف الواو والتاء فانهما بدلان عن الباء
هي للتعليل اي لانشائه وشاع استعمالها في التكثير الى ان صارت
حقيقة عرفية فيه ومجازا في التعليل قال الفاضل العصام
لو قيل ورب للتكثير كان انسب من قوله للتقليل ولا يبعد ان
يجعل قوله للتقليل اعم من التقليل الحقيقي والتنزيلي فيستوي في
معنى رب انتهى وتقع في صدر الكلام لانشائيتها واكثر دخولها
على النكرة الموصوفة عند المبرد وابن السراج وابن علي خلافا
للاخفش وقد يدخل على المضمر المبهم المفرد المذكر مميزا بنكرة
منصوبة والكوفيون جعلوه ضميرا راجعا مطابقا للمرجع ويلحقها
ما فان كانت كافة يجب دخولها على الجمل وان كانت
زائدة تدخل على الاسم ايضا وتجره نحو قوله ربما ضربة بسيف
صقيل والجملة التي تدخل عليها فعلية ماضوية في الاغلب
والجزولي يقول تدخل على مطلق الجمل قال الرضي تحذف رب
قياسا مع بقاء عملها في ضرورة الشعر وبعد الواو والفاء
وبل وفي غيرها شاذ ولو في الشعر نحو رسم دار وقفت في
طلله

في طلله وواو القسم وتاؤه فقد مضى لعدم خروجهما عن
الجارية ولم يذكر باء القسم هنا كذكره مطلق الباء فيما سبق
ووجب حذف فعلهما ولا يكونان للسؤال فلا يقال والله اخبر
ويدخل الواو على الاسم الظاهر والتاء على لفظة الله والباء اعم
منهما في الجميع وحاشا قدم لعدم خروجه على العاملية وان
خرج عن الجارية هو للاستثناء عن سوء لا مطلقا بخلاف
خلا وعدا فلا يقال اساء القوم حاشا زيد ولا يقال احسن القوم
حاشا زيد ذكره الرضي ذهب سيبويه واكثر البصريين الى ان
حاشا للاستثناء حرف جر دائما وانكروا فعليته لامتناع
دخول الموصول عليه والاخفش والمازني والمبرد الى انها
تستعمل كثيرا حرف جر وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه
معنى الا سمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا
الاصبغ ومذ ومنذ وقد يكسر ميمهما فقدم مذ لخفته ويكون
لغة عامة العرب ومنذ تختص بالحجازيين صرح به الفاضل ا
لعصام في بحث الظروف وما نقل من قولهم ان اصل مذ منذ
لم يرتضه الرضي وقدم منذ لقلة خروجه عن الجارية بخلاف
خلا فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني انهما اذا اريد بمجرورهما
الزمان الماضي بان يكون زمانا ماضيا لم يبق منه جزء يكون
معناهما ان ذلك الزمان الماضي مبدأ زمان الفعل الذي قبلهما

وسيأتي الجواب في بحث الظروف
ان شاء الله تعالى منه

سنتنا مثل رأيته منذ او منذ يوم الجمعة اذا كان يوم الجمعة ماضيا
او سنفيا مثل ما رأيته مذ يوم الجمعة ففي الاول ابتدأ الرؤية
من يوم الجمعة وفي الثاني ابتدأ انقضائها منه ويكون ان لظرفية
مجرورهما الفعل المذكور اذا اريد به زمان رؤيتي او عدم رؤيتي
لم ينقض بتمامه وانت في بعض اجزائه نحو رأيته او ما رأيته منذ
شهرنا او منذ يومنا ومنذ حيوة زيد اى جميع زمان رؤيتي او عدم
رؤيتي هو ذلك الشهر او اليوم او زمان الحيوة ولا يستعملان
في الاستقبال نص عليه عصام الدين قوله وقد يكونان اسمين
استمرار يجي تمام بيانهما في المبني ان شاء الله تعالى وخلا قدمه
تقسيم الخ وعدا قدمه لعدم الاختلاف في عاملية هما للا
ستثنا و بعض النحاة لم يجعل حاشا مع انجرار ما بعدها حرف جر
بل مصدرا مضافا ذكره الفاضل العصام ويكونان فعلين وهو الاكثر
يجي تمام تحقيقه في المستثنى ان شاء الله تعالى ولولا قدمه
لان عمله في الفاظ كثيرة وهي انواع الضمير المجرور وهو لامتناع شيء
هو جوابه لوجود غيره هو مدخوله يجر بها اذا اتصل بها
ضمير اى ضمير كان كما سمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه ثم
قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت
حتى والكاف بالظاهر وقال الاخفش غير جارة والضمير المجرور
واقع موقع المرفوع عكسها اذا كانت ولا انت كانا في سيبويه

والجمهور تعرضوا في لولا حيث جعلوا اقر العامل عاملا لئلا يلزم
التعرض في الفاظ كثيرة وهي انواع الضمير والاخفش في الضمير حيث
جعله بدلا عن غيره وابقى لولا على حاله وهو عدم العاملية
وكي قدمه لعدم شذوذ عمله بجريته اذا دخل على ما الاستفهامية
هو للتعليل وقال الخليل والاخفش اذا دخل على المضارع
بتقدير ان وكي جارة وعند البصريين اذا وقع بعدها ما المصدرية
يقال كيما تضرب اى لضربك ولعل هو للترجي تكون جارة
في لغة عقيل بنص العين صرح ذكره الدماميني كقوله فقلت
ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب
قال في مغني اللبيب هو مجوج بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم انتهى
فلا اعتداد لما قيل ان الظاهر ان الجر في هذه اللغة ايضا
شاذ ولهذا اوله البعض على الحكاية اذ لم يسمع الرجل و
ابي المغوار بالياء فلا يغرك تصريح المص بالرد عليه في حاشيته
على المتن ولما فرغ من بيان حروف الجر شرع في بيان احكامها
من لزوم المتعلق وعدم وجواز الحذف وغير ذلك فقال
ولابد لهمزة الحروف اى لغراق جاصل لحروف الجر من متعلق
بفتح اللام والظاهر ان يتبدل في هذه نسخة سمانا لمجيء ما يتعلق به
بعده فيكون معربا فيلزم نصبه اى لابتداء اعتمد وعن بنائه بانه
قطع الجار عن المتعلق به وجعل مع مجروره حينئذ عنه لان كل

مصدر له صلة من الحروف الجارة يجوز نصبها قطعها عنه و
جعلها خبرا عنه كما في قوله تعالى لا تثريب عليكم وعند ابن مالك
معرب منصوب سقط تنوينه لتشبيهها بالمضاف ومن متعلق
بالضمير المستتر في الظرف المستقر لان الضمير الراجع الى المصدر يجوز
تعلق الجار به لدلالته على معنى الفعل وهو الحدث صرح به
الفاضل العصام في شرح التلخيص ويجوز تعلقه بالظرف المستقر نفسه
وما حكي عن بعض البغداديين من جواز تعلق الظرف بالمنفي
المبني لم يستحسنه الرضي لوجوب اعراب المشابه بالمضاف والجملة
ابتدائية او اعتراضية او معطوفة على جملة وهي عشرون فعلا
او شبهه وهو الاسماء المتصلة بالفعل بالاشتقاق او معناه
وهو كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال الا الزائد
منها مجرور بدل من قوله هذه الحروف او منصوب مستثنى منه
نحو كفى بالله فاعل كفى وبحسبك درهم من يد في المبتدأ والزائد
من الحروف الجارة الباء ومن واللام والكاف وصرح في المغني
بزيادة عن وعلى والزائد ما لا يخل اسقاطه باصل المعنى والا رب
وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل فان لها بدا من التعلق فانها اي
هذه المستثنيات لا تتعلق اصلا بشيء من الفعل وشبهه ومعناه
اما الزائد فلان تعلق حرف الجر بشيء منها لكونه يفضي معناه الى
مجروره حيث لا يكون بدونه نحو مررت بزيد ومررت و
من

من البصرة الى الكوفة والزائد لما لم يكن له معنى وكان المتعلق يتعدى
الى مجروره بلا توسطه نحو كفى الله في كفى بالله وحسبك درهم
في بحسبك درهم والفي بيه في الحقي بيعضهم متعلق بشيء وكذا رب
في رب تال يلعنه القرآن يقال يلعن القرآن تاليا وكذا رب رجل
كريم لقيته يقال رجلا كريما لقيته وكذا ان قيل التقدير رب
رجل كريم لقيته حصل ففيه ان رجلا في المعنى فاعل حصل فلا
معنى لتوسط رب بينه وبين رجل الا افادة معنى التقليل فلما تقرر ذلك
هذا عرفت انه لا وجه لاختيار الفاضل العصام لما ذهب اليه
الكوفيون من كون رب اسما مضافا الى ما بعده مفيدا المعنى
التقليل نقيض كم التكثيرية ولكونه المذكور في الزائد ورب لم
يتعلق لولا ولعل واما حروف الاستثناء فقد اختلف فيها او
اختيار المص عدم تعلقها وتبع فيه ابن هشام قال في المغني اللبيب
انها لا توصل معناه الى المجرور بل تنزيله عنه كالا ولم يتعلق
فلم يتعلق وقيل متعلقة ورجحه الدماميني في شرحه قال
معنى التعدية جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه
اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على وجه يقتضيه
الحرف وهذا منتف لانتفائه عنه ولا يلزم من عدم تعلق الا
عدم تعلقها لان كون حرف بمعنى حرف لا يستلزم مساواته له
في جميع الاحكام الا ترى ان الا لا تعمل الجر وهذه تعمله انتهى

قال المصنف فيما علقه على المتن اعلم ان معنى تعلق الجار بعامل
كونه اليه ووسيلة في وصول معناه وتعديته الى اسم لا يتعدى
اليه بنفسه والاصل في حروف الجر هذه ولذا عرفوها بانها
ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه وعملت الجر ليناسب
عملها اللفظي عملها المعنوي وليس في سائر الحروف هذا الجر
والافضاء واما الجر بحروف لا تتعلق بعامل فغير اصلي و
بل العارض لما كان الحروف الزائدة فلمشابهتها الحروف الجارة في
الصورة والحرفية وتصور معانيها فيها بضرب من التأويل
واما حاشا وعدا وخلا فللفرق بين كونها افعالا وكونها
حروفا واما رب ولولا ولعل فللتنبيه على ان الاصل في الحروف
المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص واما الدليل على ان
هذه الحروف لا تتعلق بعامل فهو ان العامل في الحروف الزائدة (اي في وجود الحروف الزائدة)
ورب يتعدى بنفسه الى مجرورهما وشرط التعلق عدم التعدي
بنفسه كما مر ولولا ولعل معناهما جاريين كمعناهما
غير جارين ولم يقل احد بالتعلق بالمعنى المذكور وهو المعنى الا
صطلاحي بين النحاة في غير حروف الجر للاستثناء فلانها تزيل
معنى العامل عن مجرورها وهي ضد معنى التعلق (اي حروف) والايصال ولو
صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في الا والحاصل ان هذه
الحروف سوى الزائدة دالة على معان غير الايصال كلام م

التعريف

التعريف والابتداء وهل وقد فكما لا يقال لهذه انها متعلقة بشيء
كذلك الحروف واما التعلق بمعنى ان معانيها غير مقصودة بالملا
حظة بل هي روابط وادوات لمعاني الاسماء والافعال فقام كل
حرف فلا كلام فيه اذ الكلام في المعنى الاصطلاحي من التعلق
لا اللغوي ومما ذكرنا ظهر الجواب عن اشكال يورد على تعريف
المبتدا بمثل بحسبك درهم ولولاك لكان كذا ولعل زيد قائم
ورب رجل كريم لقيته وعلمت لزيد قائم بانه يقال المراد المجرد
بحسب اللفظ عن عامل لفظي يعمل لذاته بان يقوم المعنى (اي الاضافة في هذا المقام)
المقتضي للاعراب لا لامر عارض ولام الابتدا قد قطعت زيدا
عن علمت بحسب اللفظ لاقتضائه صدر الكلام انتهى كلامه
مجرور الزوائد ورب تفصيل لاحوال مجرورات المستثنيات
بان على اي حال كان المجرور عليه اي على ذلك الحال قبل
دخولهما اي الزائد ورب من كونه مرفوعا فاعلا او مبتدا
كما مر ونحو ما من رجل قائم او خبرا نحو هل زيد بقائم و
او منصوبا مفعولا نحو ولا تلقوا بايديكم او خبرا نحو ما زيد
بقائم وفائدته اما تحسين اللفظ او التاكيد وفي مثل رب رجل
كريم لقيته مرفوع مبتدا او منصوب مفعول لفعل مقدر بعده
لوجوب صدارته ولذا لا يجوز ان يكون فاعلا وفائدته
التقليل او التكثير و مجرور حروف الاستثناء وهو حاشا

اضافة الحروف الى الاستثناء عهدية اشارة الى ما في قوله وهي حاشا وخلا وعدا مجرور

وخلا وعدا كالمستثنى بالا على ما سيجي من وجوب النصب
في كلام موجب تام نحو هلك الناس حاشا العالم او جوازه
واختيار البدل نحو جاءني القوم حاشا زيدا واعرابه على حسب
العوامل وفائدتها تنزيه المجرور ومجرور لولا ولعل مبتدأ
مرفوع المحل فاذا خفض على مجرور لولا اسم ظاهر نحو لولاك
وزيد وجب رفعه لانها لا تخفض الظاهر وما بعده لفظا
نحو لولاك يا شعر بذوي لتنوت او تقديرا خبره نحو لولاك
موجود لهلك زيد ولعل زيد قائم ومجرورها اي حرف
جر عدا ذلك الحرف هذه الستة منصوب المحل على انه
مفعول فيه لمتعلقه اي ما عدا هذه ان كان الجار في الظرفية
اما كان بمعناه في افادة الظرفية كالباء ونحو صليت و
في المسجد او المسجد هذا راي ابن الحاجب وتبعه المصنف
واما راي الجمهور فكل جار هلة حرف جر لشيء وليس مرفوعا
على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد فهو مفعول به غير صريح سواء
كان الجار في اللام او غيرها او على انه مفعول به لمتعلقه كان
الجار لا للتعليل او ما بمعناه كاكمة ونحو الباء نحو ضربت
زيد للتاديب وكيه عصيت وعذبت امراة في هرة ونحو
فبظلم من الذين هادوا حرمنا او مفعول به غير صريح الى
كان الجار ما عداها نحو مررت بزيد هذا كله اذا لم يسند
المتعلق

الى الظرفية والتعليل

المتعلق الى الجار والمجرور وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور
مما عدا هذه كما هو الظاهر فتمثيل كفى بالله خارج عن هذا
المبحث ثم ان هذه العبارة تدل على ان الاسناد الى مجموع
الجار والمجرور باعتبار ان الجار كالجزء الاول من
المجرور فيكون من تتمته وباعتبار ان الجار المتعلق لا يتعدى
الى المجرور الا به يكون من تتمته كالهمزة والتضعيف ففي
هذا الجار فائدتان ايصال المتعلق الى المجرور والدلالة
على ان الاسناد الى مجموع الجار والمجرور حتى يجب تذكير
العامل وان كان المجرور مؤنثا او مثنى او مجموعا نحو مر بهند
وسيجيء زيادة بيان ان شاء الله تعالى وتكرر بعضهم اسناد
المتعلق الى المجرور وقال في مثل مر بزيد انه مسند الى ضمير
مصدره المعرف كانه قيل هل مررت بزيد فقلت مر بزيد
اي مر المراد والمسؤول عنه لانه يلزم في المصدر النائب
عن الفاعل زيادة على ما دل عليه الفعل والا لا يكون مثبتا
لظرف الزمان والمكان فلا يقال ذهب ذهاب او زمان
او مكان بل يقال ذهب ذهاب شديد او الذهاب المعروف
او يوم الجمعة او فرسخ او امام المسجد او بمجرد الفعل عن الدلالة
على الحديث كما اذا قلت ذهب بمعنى اوقع ذهاب والحق
في كل موضع يجوز فيه اسناد العامل الى المصدر والى المجرور

عطف على قوله انه مسند الى ضمير مصدره
المعرف يريد ان المتكرين يقولون اما بانه
مسند الى ضمير مصدره المعرف او الى مصدره
المنكر بتجريد الفعل عن الدالة على الحدث
المجرور

جواز الامرين فيكون اى المجموع كما هو الظاهر او المجرور
على ما هو المراد مرفوع المحل على انه نائب الفاعل له نحو مر
بزيد ورجع عن القوس وضرب للتاديب وذهب في يوم
الجمعة ويجوز تقديم ما اى الجار والمجرور والذى عدا هذا
اى نائب الفاعل من الجار والمجرور على متعلقه نحو بزيد مررت
وفي يوم الجمعة سرت وللتاديب ضربت لانه فضلة ولم يمنع
من تقديمه مانع واما نائب الفاعل فلما اخذ حكم الفاعل
امتنع تقديمه كالفاعل وما وقع في الكشاف في تفسير قوله تعالى
اولئك كان عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا قدم عليه
مؤول بانه كان هكذا في اصل المعنى وقدم عليه فكان فاعلا
لمفسره وقد يحذف المتعلق وذكره الكثير والدالى بقد فان
كان المتعلق المحذوف فعلا اصلا احيانا وتخصيصه بالمثال
اشارة الى اختيار مذهب الاكثر قيل هم البصريون
وقال الفاضل العصام اى اكثر النحاة من البصريين
والكوفيين في الظرف المستقر من ان المقدر فيه فعل لكونه اصلا
في العمل ومذهب الاقل وهم الكوفيون والمختار منهما
ان المقدر صفة مشتقة لكون المفرد اصلا في الخبر
ولكن النحو والقبول احق ان يقدر فعل ان اريد الدلالة
على الزمان والا فغيره ولا خلاف في الصلة وجواب القسم انه
فعل

فعل لانهما لا يكونان الا جملتين ولا فيما يقع اسما او فان انه
صفة لاختصاصها بالمفرد فقولنا اعندكم فزيد وخرجت
فاذا بالباب زيد واما الاكتفاء به لان الاصل ويجوز
ان يراد بالفعل ما يدل على الحدث عاما كان فعل كالكون
والوجود والحصول والثبوت والاستقرار يقال كان الاكل
والضرب وغير ذلك متضمنا الجار والمجرور اى مفهوما
معناه منهما والتضمين لازم للعموم بوجه حيث وجد العموم
يسميان اى الجار والمجرور ظرفا مستقرا اى مستقرا فيه والظرف
عند النحاة اسم لظرف الزمان او المكان ثم تسامحوا فاطلقوا على
الجار والمجرور ايضا فوجه تسميتهما ظرفا هذا واما كونه
مستقرا فيه فلاستقرار معنى الفعل وعلمه وضميره واعرابه
فيه بانتقال كل منها اليهما على ما ياتي ان شاء الله تعالى نحو زيد
في الدار اى حصل او حاصل وان لم يكن المتعلق المحذوف
كذلك اى فعلا عاما متضمنا في الجار والمجرور بل خاصا
اعلم يحذف متعلق اى الجار ولو عاما يسميان ظرفا لغوا
او ملغى اى فضلة غير ذكر من الكلام لعدم انتقال شيء
مما ذكر نحو زيد في الدار اى اكل او اكل بقرينة حالية او مقالية
كما اذا قيل اين اكل زيد فقلت في الدار اى بعض ومررت بزيد
هذا مذهب عامة النحاة وحقق بعضهم ان المتعلق المحذوف

في الظرف المستقر قد يكون من الافعال الخاصة ايضا والذي
هو اليه ذكره الفاضل العصام وقال في مغني اللبيب واشتراط
النحويين الكون المطلق اي الفعل العام انما هو لوجوب الحذف
لا لجوازه انتهى واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده الاستقرار فيه
بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام كذا في حاشية العصام وقد
يحذف الجار والاكثر ان يذكر وهو اي حذف الجار على نوعين
النوع الاول حذف قياسي يمكن لبيانه قاعدة كلية بحيث
يرجع اليها لمعرفة جزئي من جزئياتها ولا يحتاج الى السماع
فيه بخصوصه مثل كل ظرف زمان يجوز منه حذف في ليعرف منه
حذفه من نحو سرت يوم الجمعة وصمت شهرا والنوع الثاني
حذف سماعي اي لا ينضبط اصلا بل يحتاج في كل جزئي
الى السماع وسنبين كلا ان شاء الله تعالى فالشيء من الحذف
في ثلثة مواضع الموضع الاول المفعول فيه فان حذف في لا اما
بمعنى اذ كالا يقدر الا ما هو الشايع والشايع في الظرفية في
كما ان الشايع في التعليل اللام وجواز الفاضل العصام تقديرها
هو بمنزلة منه قياسي اي قياسي اي كان المفعول فيه
ظرف زمان قال الفاضل العصام من اضافة الدال الى مدلوله
فهي لامية لا بيانية كما توهم ونبه به على ان المفعول فيه
ليس ظرفا ايضا منهما كان او محدودا يجوز رجوع ضمير كان

الى

الى الظرف فانه اسم بابهام مدلوله الذي هو الزمان والى
الزمان كما في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا والمبهم من
الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والوقت والمحدود
ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة ثم المراد
بظرف الزمان مظهره كما هو المتبادر لا مضمره فانه لا بد فيه
من اظهار في واما نحو يوم الجمعة صمته فليس الضمير فيه
ظرفا بل هو مفعول به على سبيل التوسع ووجه حذفه من
المبهم كونه جزء معنى الفعل كالمصدر فيصح انتصابه به بلا
واسطة (اي حرف جر) كالمصدر وشبهه ومعناه محمول عليه والمحدود
محمول على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو سرت حينا
او زمانا وصمت شهرا او يوما الاول للاول والثاني للثاني
وقد يعتبر المصدر زمانا توسعا نحو رفعا ونصبا وجرا في
عبارات القوم اي في الوقع الخ او كان ظرف مكان مبهما للحمل
على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهامية بعضهم فسر المكان
المبهم بالنكرة ورد بدخول بيت ومسجد فيه مع كونهما
محدودين فخروج نحو امامك واجيب عنه بعدم تعرف
الجهات الست مثل غير ومثل وفسره بعضهم كالزمان المبهم
ورد بخروج المقادير الممسوحة مع جواز حذف في منها قياسا
وبعضهم بالجهات الست فاظهر الى القول بان ما عداها

محمود عليها فعدل المصنف عن كل منها واتى بتعريف جامع
ومانع وتشنيع ما المثنى ولقد اصاب فقال وهو اى المكان
المبهم ما اى مكان ثبت له اى لذلك المكان اسم وهو ظرف
المكان بسبب امر وهو ما نسب اليه ذلك المكان غير داخل اى
ذلك الامر في مسماه اى مسمى ذلك الاسم اى غير جزء منه بل
خارج عنه فظرف المكان ذلك الاسم ويجوز رجوع الضمير الى
ظرف المكان فحينئذ بحيث تقدير المضاف اما في جانب الخبر اى
اسم ما او في جانب المبتدأ اى ومعناه فحينئذ الاوضح الاوجز ان
يقال وهو اسم ثبت المكان بسبب امر غير داخل فيه كالجهات
الست وهي لتسميته بالمسمى وهي امام وقدام وخلف ويمين
ويسار وشمال وفوق وتحت نحو جلست امام زيد فانه
المكان الذي جعل الامام اسما له بسبب زيد مكان خارج
عنه زيد وقس عليه الخلف وغيره ولعندا عند الجار لتعيين
المعطوف عليه نحو جلست عندك اى في نحو ذلك او ما في جهاتك
فانه عند غير مختص بالحضرة بل يعمها وما في حمايته كالدار
ولدى بمعنى عند لكن يختص بالحضرة والفه يثبت مع الظا
هر وينقلب ياء مع المضمر كالف على والى وحكى سيبويه عن
قوم لداك وعلاك والاك ووسط بسكون السين بمعنى
بين في الصحاح كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون
تقول

تقول جلست وسط القوم كما تقول بين القوم وبين
واذا او وحذاء وتلقاء هذه الثلاثة بمعنى الجهة وكالمقادير
الممسوحة اى المعلومة بالمساحة المقادير جمع مقدار
وهو القدر وقدر الشئ مبلغه ثم اطلق على ما يدل على ذلك
القدر نحو فرسخ وهو مقدار من المسافة يعرف بالمساحة
باثني عشر الف خطوة وتلك المساحة غير داخلة فيها
وميل وهو ثلث الفرسخ وبريد وهو اربعة فراسخ الا جانبا
استثناء من ظرف المكان المبهم يعني بحذفه قياسا من ظرف
المبهم الا جانبا وجهة ووجها كلها بمعنى ووسطا بفتح
السين وهو المكان الذي يستوي اليه المساحة من الجوانب
وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت والاكل اسم مكان
وهو في تعريف او اسم مشتق للمكان بزيادة الميم لا يكون ملتبسا
بمعنى الاستقرار بان لا يدل على القرار ولو في الجملة نحو المقتل والم
والمشرب والماكل فانها ظرف مكان مبهم لان المكان يسمى
مقتلا ومشربا وماكلا وغير ذلك بوقوع الحدث الذي
وهو القتل والشرب والاكل وغير ذلك فيه وكل واحد منها
غير داخل فيه والحكم كذا ان كان اسم المكان ملتبسا بمعناه
اى بمعنى الاستقرار ولم يكن متعلقه اى عامله ملتبسا بمعناه اى
بمعنى الاستقرار نحو مقام ومكان فان القيام والكون يستلزمان

الاستقرار القرار ولو في الجملة فان هذه المستثنيات لا يجوز
حذف في منها بالاستقراء فنص عليه سيبويه مع كونه كل منها ظرف
مكان مبهما لصدق تعريفه عليه لانك اذا قلت الكلت
في جانب زيد فالجانب ثابت لكان بسبب زيد وهو خارج عنه
وكذا غيره ولعل السر في عدم جواز حذف في في نحو الجانب عدم
تعارفه في الظرفية لانه يستعمل كثيرا في غيرها فلا بد من في للتنصيص
على الظرفية وفي اسم المكان عدم الدلالة على القرار اذ ظرفية الشيء
كونه مقرا للاخر فلما لم يدل على القرار ضعف الظرفية فاحتيج الى
في وما يدل عليه منه وان ظهر ظرفيته الا انه لما لم يكن متعلقه
بمعناه لم يظهر ظرفيته له لا يقال الكلت جانب الدار او جهة
البيت او غير ذلك مما ذكروا ومضرب زيد او مقامه بل يقال
الكلت في جانب الدار او في مضرب زيد او في مقامه وإما ان
كان عامل القسم الاخير وهو ما يكون بمعنى الاستقرار ملتبسا
بمعنى الاستقرار يجوز حذف في منه لوضوح ظرفيته له مع
دلالته على القرار فلا حاجة الى تنصيص الظرفية بادخال في عليه
ماخوذين من حدث واحد او كل من حدث نحو قمت
مقامه ونحو قعدت مكانه اعلم ان النحاة اختلفوا في
مثل قوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان
فقال النحو وصاحب التسهيل وصاحب المغني جواب

اما

اما ما دخلت عليه الفاء وجملة الشرط فاصلة بينهما
فيكون جواب الشرط محذوفا مدلولا عليه والمعنى مهما يكن
من شيء ان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح اه وقال اخرون
ان الجواب جواب الشرط والشرط مع جوابه جواب اما والتنوين
التقدير فاما المتوفى فان كان الاية فلما حذف المتوفى حذف الفاء
لئلا يلزم اجتماع اداتي الشرط والجزاء واذا عرفت هذا فقد عرفت
ان عبارة المصنف هذه تميل الى القول الاخير لانه لم يؤت بالفاء
في جواب التقدير واما عامل القسم الاخير فان كان الخ فلما
حذف اظهر بعد كان ويمكن ان تحمل على القول الاول بان يقال
الفاء محذوف مع مدخوله اي فاقول يجوز حذف في وان كان
المفعول فيه ظرف مكان محدود او هو ما ثبت له اسم بسبب
امر داخل في مسماه غير خارج عنه مثل هذه العبارة مثل ما سبق نحو
دار وبيت وخان وبلد فان هذه اسماء ثبتت لمواضع بسبب
امور دخلت فيها كالبيت في الدار والجدران في البيت والبيوت
في الخان والدور وغيرها في البلد فلا يجوز حذف في من محدود
اذ كان لا يحمل على الزمان لعدم جهة الحمل ولا على المكان المبهم لانه يكون
كالاستعارة من المتبحر فلا يقال صليت دارا بل يقال في دار الا
مما اي من مكان محدود وقع بعد دخل ونزل وسكن ونحوها
كالسكون وغيرها نحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة

انما قيد بالغير ... [illegible]

[illegible]

والبعدية اعم من ان تكون رتبية نحو الدار دخلت وانما قربنا
الموصول بالمكان لانه لا بد من اظهار في في غيره نحو دخلت في الا
مر او في مذهب ابي حنيفة رح واستعمال الدخول باظهار في في
المكان ولان جعله سيبويه شاذا نحو دخلت في الدار ومما يؤيد
كونه مفعولا فيه في الرضي ان حذف في لكثرة استعمالها وقال
عصام الدين لكمال مشابهة مدخولها المفعول به حتى ذهب
الجرمي الى انه مفعول به واستدل بانه لا يعقل معناه بدون المتعلق
ويدفعه انه لا يعقل بدون المتعلق بواسطة في والمفعول به ما لا يعقل
الفعل بدونه بلا واسطة حرف جر ومما يؤيد كونه مفعولا فيه
كون مصدره على فعول وهو من الاوزان الغالبة في اللازم وان
نقيض الدخول وهو الخروج لازم بلا خلاف نحو دخلت الدار
ونزلت الخان وسكنت البلد والموضع الثاني من المواضع
الثلثة التي يحذف حرف فيها قياسا المفعول له يحذف منه اللام
وقيل او بمعناه قياسا اذا كان مدلوله فعلا احترازا عما اذا كان
غير فعل مثل جئتك للسواد وجئتك للعسل كائنا لفاعل الفعل
الاصطلاحي فاكتفى ببعض شبه الفعل او المراد الدال على الحدث
فيشمل ايضا مثل انا خارج من الدار خوفا المعلل به بان د
فعلهما فاعل واحد وشرط بعضهم كون ذلك الفعل غير الجوارح
قوله ومقارنا اي ذلك الفعل له اي للفعل المعلل المعطوف على لفاعل

لا على فعلا في الوجود بان يتحد زمانهما او يكون زمان احدهما
بعضا من الاخر كقعدت عن الحرب جبنا فان زمان القعود
بعض زمان الجبن وشهدت الحرب ايقاعا للصلح فان زمان
ايقاع الصلح بعض زمان الشهود ثم ان المراد بالمقارنة في الوجود
اعم مما في نفس الامر ومما في قصد المتكلم فقط فيصح المثال
الاخير وان لم يوقع الصلح فالمقارنة الخارجية ليست بشرط
بل يكفي المقارنة في القصد وانما اشترط هذه الشرائط لان بهذه
لشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدرية بخلاف
ما اذا اختل واحد منها ولم يشترط التنكير كما ان الغالب في
اشترط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير
كما ان الغالب في المجرور التعريف نحو ضربت زيدا تاديبا له
ايقاعا للادب فاعل الضرب وسيلة للتاديب كالشتم
والنصيحة وغير ذلك في الرضي يصح ان يقال الضرب هو التاد
يب قال الفاضل العصام فيه نظر لان التاديب تحصيل
الادب وما يليق بالشخص والضرب هو الوسيلة كالشتم
وغيره بخلاف اكرمتك لاكرامك باضافته الى الفاعل
لعدم الاتحاد في الفاعل وجئتك اليوم لوعدي بذلك امس
لعدم المقارنة في الوجود وفي هذين الموضعين المفعول فيه
والمفعول له المذكورين اذا حذف الجار ينصب المجرور على انه

مفعول فيه او مفعول له لانهما كانا منصوبين المحل لعمل الجار
في لفظه فلما حذف الجار اظهر النصب الذي في المحل نعم هذا
النصب اللفظي وغيره كما في لدى لانه معرب عند الرضي فنصبه
تقديري ومحلي واذا فنصبها محلي لكن انتقل من المحل البعيد الى
المحل القريب لزوال الجر عنه ان لم يكن نائب الفاعل ويرفع
ان كان نائبه يعني لا يبقى مجرورا الا قياسا ولا شذوذا بل
بالاتفاق وظاهر عبارة انهما يقعان نائب الفاعل وقد حقق
الرضي ان المفعول له لا يقع مطلق وعليه ظاهر كلام ابن الحاجب
فعلى هذا فكلام المص فرضي لا وقوعي واما المفعول فيه فقد
اختلف في لازم الظرفية قال بعضهم لا يقع كالمصدر المؤكد
فضرب مع زيد مسند الى ضمير المصدر ورجحه المص في الامتحان
ومنهم من جوزه مع بقاء نصبه ابقاء على ما عليه في اكثر الا
ستعمال وعليه قولهم ان معه في المفعول معه نائب الفاعل
ويرفعه وعليه قراءة لقد تقطع بينكم بالنصب والرفع و
تمرجحهم بان فاعل على كلا التقديرين فاطلاق كلام المص
في هذا الكتاب محمول عليه ووجه عدم وقوع المفعول له
ووقوع المفعول فيه ان النصب علامة قصد العلية والظرفية
ولو فات النصب في المفعول له فات علامة العلية فلا يعرف
كونه مفعولا له فان عليته وقصدها انما تعرفان بالنصب بخلاف

المفعول فيه

المفعول فيه فان النصب علامة قصد الظرفية فلو فات
لم يعرف قصد الظرفية ولا بأس به لانه لم يقصد الظرفية بل كونه
مسندا اليه واما ظرفيته فمعلومة من نفس الكلمة كذا ذكره
الفاضل العصام ثم ان في قوله وفي هذين متعلق بنصب
للمصدر المفسر بالمذكور لان اذا المتضمنة معنى الشرط مانع لتقديم
معمول ما بعده عليه واذا ظرف لحذف عند المحققين يقولون
ان اذا منصوب بشرطه ثم فيه قولان غير مضاف ومضاف الى
عامله نظرا من الشرطية لذي عامله الشرط المعمول له او لينصب
على ما عليه الجمهور من انه خافض لشرطه منصوب بجوابه
وان اعتبر تجردها عن معنى الشرط فتعلقها بنصب المذكور
والجملة الشرطية او الجزائية مستأنفة او معترضة والموضع الثالث
من المواضع الثلثة ان المصدرية وان لتشديد النون وكونه
التخفيف نحو سرت ورني ان قد اكرمك زيد فالجار اي جار كان
يحذف منهما قياسا اي حذف قياسي او حذفا قياسيا لانهما
حرف موصول طويل بصلته فاجازوا فيهما التخفيف بحذف
حرف الجر نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اي لان
جاءه الاعمى وقوله تعالى وان المساجد لله اي لان المساجد لله
ونحو اياك ان تفعل وقتك اي من ان تفعل واياك انك
تفعل وقتك اي من انك والحذف السماعي فيما اي في موضع

عدا ذلك الموضع هذه المواضع الثلثة المفعول فيه و
المفعول له المذكورين واك وان كانا قما اي من موضع سمع
من العرب في القرآن او غيره اي يلزم فيه السماعي فيحفظ ما سمع
ولا يقاس عليه اي لا يجري قياس عليه ثم اي بعد بيان
مواضع الحذف متفقي القياس على الاولين بعد الحذف اي
حذف الجار في غير الاولين اي المفعول فيه والمفعول له وغيرهما
الثالث من القياسي والسماعي اذ قد عرفت ان الاعراب المحلي
فيهما تنظهر ولا بقاء على الجر بالاتفاق ان توصلا انت
متعلقه اي الجار الى المجرور اي تعمله فيه بلا واسطة وتعطيه
الاعراب الذي جاء منه كما اشار اليه بقوله فتظهر انت
الاعراب المحلي فيه ان لم يمنع مانع من الظهور كما في ان
مع صلته وبعض السماعي لزوال المانع منه وهو شغل
لفظه بالاعراب التحقيقي وهذا مذهب سيبويه لانه تقرر
في الاولين ذلك فيحمل عليهما غيرهما لابهام حاله او لقلته
وقال الخليل والكسائي يبقى على ما كان عليه من الجر قال الرضي
والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله
لافعلن نادر وهو النصب على المفعولية والرفع على النائبية
وليس اي ما ذكر من الحذف وغيره هذا قياسا لا الوجود
فيها نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه و

نحو

استغفرت الله ذنبا اي من ذنب او لذنب ونحاه الجزائري
ونحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر اي مشترك فيه ومستقر فيه
حذف الجار وانتقل رفعه من المحل البعيد الى المحل القريب الذي
هو محل الجر قبل حذف الجار وان مع صلته نحو ان جاءه الا عمى منصوب
مفعول له لعبس لا مجرور بلام مقدرة وفي نحو اعجب زيد ان
تضيع وقلة اي من ان تضيع مرفوع على انه نائب فاعل لاعجب
وقد يبقى المجرور واذا كان المقسم به لفظ الله عند البصريين
والكوفيين يجوزون الجر في كل مقسم به حذف جاره وان
كان بلا عوض نحو رب الكعبة لافعلن مجرورا على الشذوذ
ان كان بلا تعويض وان كان معه يلزم الجر ويعوض مع لفظ
الله هاء التنبيه وهمزة الاستفهام كقول الحجاج للحبيس
البصري الله ليقومن عبد من عبيدي فيقولن كذا وكذا
في نحو ها الله اربعة اوجه اثبات الف ها وحذف
همزة الله مع الساكنين الجائز اجتماعهما وحذف
الف لالتقاء الساكنين وقطع همزة الله لدفع الساكنين
وقلب الف ها همزة كما في الضالين في قراءة ابي ايوب و
السختيانات والترتيب في الحسن كالترتيب المذكور وتمام
بحثه في شرح الكافية للرضي نحو الله لافعلن بالجر اي والله
هذا على وفق ما في شرح التسهيل وقال الرضي وبعض عصام

الذي لا يحذف من ادوات القسم الا الباء لاصالتها ولا
يجوز تعلق الجارين ملفوظين او مقدرين او مختلفين
الكائنين بمعنى واحد كائنين بدون العطف والابدال او متعلق
بمتعلق اذ بهما يحصل نوع مغايرة نحو ضربت بالعصا و
بالسوط ومررت بزيد باخيك وعجبت من زيد من يده
او من علمه بفعل واحد متعلق ايضا بقوله تعلق من قبيل
اكلت من ثمره من تفاحه لان عمل العامل مبني على اقتضائه
المعمول فاذا عمل في نوع من المعمول لم يبق له اقتضاء الى غيره
من هذا النوع واما اذا لم يكونا بمعنى واحد فيجوز تعلقهما
بفعل واحد لانهما ليسا من نوع واحد فيقتضيهما فعل واحد
نحو ضربت بالعصا للتاديب فلا يقال مررت بزيد بعمرو
بل وبعمرو ومثال لكون الجارين ملفوظين والمجرور و
مفعول به غير صريح ولا يقال ايضا ضربت يوم الجمعة يوم السبت
بل ويوم السبت والجار فيه مقدر والمجرور مفعول فيه
هذان ملتبسان بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد بتقدير الجار
واكلت من ثمره من تفاحه بتركه وانما عكس الترتيب
ليكون المخالف اقرب للمخالفة بقدر الامكان وانما جاز
هذان لان الجارين لم يكونا بمعنى واحد في الاول بل الاول
للزمان والثاني للمكان صرح به الرضي في درست في البلد في يوم
الجمعة

الجمعة وفي الثاني وان كانا بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا بفعل
واحد بل الاول تعلق به حين اطلاقه والثاني بعدما قيد
بالاول فكان المعنى وقع الاكل المبتدا من الثمر من التفاح
بخلاف المثالين الاولين فانه لا يصح وقع مني ضرب يوم الجمعة
يوم السبت ولا وقع مني المرور بزيد بعمرو وهكذا استفيد من
كلام صاحب الكشاف والبيضاوي في قوله تعالى كلما رزقوا
منها من ثمرة الاية ومن كلام العلامة التفتازاني
في شرح التلخيص وصرح به السيد السند في حاشيته ويمكن اعتبار
هذا في المثال الاول ويمكن ان يجعل من تفاحه بدل البعض
باعادة الجار قال الرضي الشيخ في ولدت في العراق في بغداد
في رمضان في خامس بدل الجزء من الكل وليتعين من لفظ
لشهرة الجزئية والعامل في قسمين المبتدا والخبر في حال
الاصل سماهما وجراه بعد دخوله كما سبق على قسمين
ايضا اي كالعامل في الاسم قسم منهما منصوبه قبل مرفوعه
رتبة وقسم منهما على العكس اي مرفوعه قبل منصوبه القسم
الاول ثمانية احرف ولقد احسن في اختيار جمع القلة لان ستة
منها تسمى حروفا المشابهة احرفا قال المص لما كان لهذه
الحروف مفهومات كلية مثل ما شابه الفعل وعمل عمل
الفعل ونحوه وكانت لتلك المفهومات افراد في

وهيئة لوحظت اجمالا غير عنها بجمع الكثرة وقيل غير ذلك
تشبهت بالفعل لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فكائن لكو
نها على ثلثة احرف فصاعدا اي فذهليعد د حروفها
عن الثلثة صاعدا الى الفوق لا سافلا الى التحت فالمعطوف
بالفا محذوف عامل في الحال اي ثلاثيا ورباعيا وخماسيا
مثل الفعل او لكون صورها كصور الفعل فان كفر وان كفر
وكان كقطعن ولكن كضاربن وليت كليس ولعل في بعض
لغاتها وهي لعن كقطعن ولفتح اواخرها ولحفظ حركات
اواخرها بنون الوقاية كالفعل واما معنى فحاصل لوجود
معنى الفعل وهو الحدث في كل منها فان وان بمعنى
حققت وكان بمعنى شبهت ولكن بمعنى استدركت وليت
بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت واما استعمالا فلملازمتها
الاسماء وبالفعل المتعدي خاصة لوقوع مرفوع ومنصوب
بعدها ولذا عملت عمله الفرعي وهو تقديم المنصوب على
المرفوع ايذانا بفرعيتها وايضا لما شابهت بالمتعدي
عملت اولا عملها الخاص به وهو النصب والرفع عام لكل
فعل ان وان هما للتحقيق اي تحقيق مضمون جملة دخلتا
عليها بعد جعلها في تاويل المفرد في ان ولذا تستعملان
في مقام التحقيق وكان حرف برأسه على الصحيح وقال
الخليل

الخليل انها مركبة من الكاف وان للتشبيه اي لتشبيه
اسمها بخبره وقال الزجاج هذا اذا كان الخبر جامدا وان كان
مشتقا فللظن والحق ما قاله العلامة التفتازاني في شرح
التلخيص من انها تستعمل في التشبيه والظن سواء كان
الخبر جامدا او مشتقا فانك اذا اردت تشبيه زيد مثلا
باسد قلت كان زيدا اسد واذا اردت تشبيهه قاعدا
بشخص قائم قلت كان زيدا قائم اي كان زيدا في حال قعوده
شخص قائم واذا رايت شبحا وظننته قائما قلت كان هذا
بقرا اي اظنه بقرا واذا رايت شبحا وظننته قائما قلت كان
هذا قائم اي اظنه قائما والمص لكونه في مقام تعداد العامل لا
في تفصيل المعاني اقتصر على ما هو الاغلب ولكن مفردة عند
البصريين للاستدراك اي لدفع توهم نشا من الكلام السابق
فاذا قلت جاني زيد فكان السامع توهم انه شان جاء
عمرو ايضا لما بينهما من الالفة التامة بحيث لا يفترقان قد
فعته بقولك لكن عمرا لم يجئ فلذا تقع بين كلامين متغايرين
نفيا واثباتا لفظا ومعنى كالمثال المذكور او معنى فقط كما اذا قلت
زيد حاضر لكن عمرا غائب قال الفاضل العصام هذه الا ربعة
لا تخرج الجملة عن الاخبارية انتهى فقولهم في تفسير
التشبيه في معنى كان اي لانشاء التشبيه وليت ليس على ما

ينبغي او يحمل الانشاء على معناه اللغوي اي الدلالة على التشبيه
وليت هو للتمني اي لانشاء محبة حصول شيء ترقب حصوله
ام لا فيدخل على الممكن نحو ليت لي مالا فاحج وعلى الممتنع نحو ليت
الشباب يعود واجاز الفراء والكسائي نحو ليت زيدا قائما والفراء
يؤول باتمنى زيدا قائما والكسائي بليت زيدا كان قائما و
يتمسكهما يا ليت ايام الصبا رواجعا والمحققون على ان
رواجعا حال من ضمير الخبر المحذوف اي ليت لنا ايام الصبا لنا
رواجعا وقد تدخل على ان المفتوحة نحو ليت ان زيدا قائم
فيقول سيبويه ان مع معموليها سادة مسد اسمي ليت
وخبرها والاخفش يقدر الخبر مثل علمت ان زيدا قائم ولعل
للترجي اي لانشائه وهو توقع ممكن لا وثوق بحصوله
مرجو نحو لعلك تعطينا او مخوف نحو لعله يموت الساعة
واضطرب اقوالهم في لعل الواقعة في القرآن العظيم لاستحالة
انتظار غير الموثوق بحصوله عليه تعالى عن ذلك علوا
كبيرا ونحو ما قاله سيبويه ان الرجاء والاشفاق يتعلقان
بالمخاطبين كقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فالمعنى اذهبا
انتما على رجائكما ذلك من فرعون واجاز الاخفش دخولها
على ان المفتوحة قياسا على ليت كما ثبت عليها في جواز
نصب المضارع بان مقدرة بعد الفاء ولا يتقدم معمولها عليها

لا

لانها عاملات ضعيفة فلا تقوى ان تعمل فيما تقدم عليها
ولا معمولا معمولها لئلا يبطل الصدارة في غير ان المفتوحة
وفيها المصدرية لانها مع لها في تاويل المصدر ووجب
لها اي للحروف المشبهة بالفعل صدر الكلام اي الجملة التي دخلت
عليها من حيث انها جملة فلا يرد ان ان لها صدر الكلام
دخلت عليه فلا يحتاج الى الاستثناء وهذه الجملة اعم من
ان يكون المسند فيها مقصودا بالذات نحو ان زيدا قائم او لا نحو زيد
انه عالم وانما وجب لها الصدر ليعلم من اول الامر ان
الكلام من اي نوع تاكيدي او تشبيهي او غير ذلك غير ان
المفتوحة لما كان الاستثناء من الوجوب وهو لا يدل الا عدم
الوجوب وهي لا تقع في الصدر احتاج الى بيان المقصود فقال
فلا تقع في الصدر اي صدر الكلام اصلا اي لا بالنظر الى مدخولها
لجزئيته عن الكلامية ولا بالنظر الى كلام جعلت مع مدخولها
جزء منه لالتباسها بالمكسورة ولما لم تلتبس فيما بعد اما ولولا
وقعت في صدر كلام جعلت جزء منه نحو اما انك عالم فحسن
ولولا انك جاهل لاكرمتك لانه لا تقع بعدهما المكسورة وتلحقها
ما الكافة عن العمل فتلغى اي يبطل عملها وسمع اعمال ليت نحو قال
الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد اي فقد حصل هو
والالغاء اكثر واذا اعملت فما زائدة حرفية كما في قوله تعالى فبما رحمة

وذكر ابو الحسن الاعمال في انما وانما ولم يسمع في لعلما وكانما ولكنما و
ويجوز القياس على ليتما عند الكسائي وقال ابن درستويه ان
ما نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فتكون اسما لها والجملة بعدها
خبرها وتدخل حينئذ اي ويجوز دخولها حين الالغاء على
الافعال لانها لما لم تعمل لم يلزم كون مدخولها صالحا للمعمولية
وهذا في غير ليت واما ليت فلا يجوز دخولها على الفعل فلا يقال
ليتما قام زيد الا عند ابن الربيع وطاهر القزويني كذا في مغني اللبيب
نحو انما ضرب زيد وانما زيد ضارب فان المكسورة لا تغير معنى
الجملة اي لا تجعلها في حكم المفرد بل تؤكده ولذلك جاز العطف
على اسمها بالرفع بشرط تقدم الخبر على المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم
وعمرو او تقديرا نحو فاني وقيار بها لغريب وجاز دخول اللام
الابتداء على الخبر او على الاسم المفعول او على معمول الخبر الذي بين
الاسم والخبر كراهة اجتماع اداتي التاكيد وتمام تحقيقه في شرح
الكافية وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها ال
لذين كانا جملة قبلها فالتسمية مجاز كوني وقال الفاضل العصام
بل حقيقة عرفية في حكم المصدر اي ان المفتوحة تغير معنى
الجملة وتجعله كالمصدر نحو حق انك قائم اي قيامك ولذلك
لا يجوز العطف والدخول المذكوران فيها خلافا للفراء فانه
يجوز دخول اللام قياسا وذلك بان تجعلها كانها مصدر
مضاف

مضاف الى الاسم في الخبر المشتق او مصدر كذلك بالحاق ياء مشددة
في اخره كما في اعجبني ان زيدا انسان اي انسانيته او مصدر من
مادته كما في حق ان زيدا اخوك اي اخوته لك في الجامد وان كان
الخبر مركبا يوخذ مصدران احدهما مضاف الى الاخر المضاف الى الاسم
نحو اعجبني انك لا تكرم اي انتفاء اكرامك او من صفة الخبر مصدران
كذلك كما في قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون اي بانتفاء فقا
هتهم او من جزاء الجملة الشرطية الواقعة خبرا نحو بلغني ان زيدا
ان تعطه يشكر ابوه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم اي شكر ابيه
وقت اعطائك او الى الاسم نحو بلغني ان زيدا ان تعطه يشكرك
اي شكره اياك او مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم ماخوذ من
خبر الخبر نحو بلغني ان زيدا ابوه قائم اي قيام ابيه ومن ثمة اي من
اجل كون ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره وجب
الكسر اي كسر همزة ان فنون او الكسر بمعنى المكسور اي ان المكسورة
في مواضع الجمل اي في مواضع تخصها جمع جملة الاولى مواضع او الجملة
يجمع المفرد او افراد الجمع كما في قوله والفتح في موضع المفرد اي موضع
يقع فيه المفرد ولما تشوق الاجمال الى التفصيل قال فكسرت اي ان
حين في موضع الانشاء اي فلتكسر وهو ابلغ من لفظ الامر كما
تقرر في محله او قرئت بالكسر حال كونها في الابتداء اي في ابتداء
الكلام وذلك بان لم يكن من تتمة كلام قبله بان لا يكون لفظ

قبله نحو ان زيدا قائم او كان ولكن لم يجعل جزءا منه بل استونف نحو
قوله تعالى واتقوا الله ان الله يحب المتقين وجه الكسر فيه ظاهر و
في مقام جواب القسم يعني اذا كان جواب القسم لانه جملة خلافا
للكوفيين والمبرد اذا لم يكن في خبرها لام الابتداء فانهم يجوزون
من الفتح حينئذ نحو والله ان زيدا قائم وفي مقام الصلة يعني
اذا كانت صلة للاسم الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة
وسيأتي نحو قوله تعالى واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة
وفي موضع الخبر عن اسم عين اي عن اسم مدلوله ذات علما نحو
زيد انه قائم او غيره نحو الرجل العالم انه كريم لانه يلزم الاتحاد
بين المبتدا والخبر ولو فتحت يلزم التباين بينهما فلا يصح الحمل
ولو كانت خبرا عن اسم حدث ان كان صحة المعنى الكسر تكسر
نحو العلم انه حسن والجهل انه قبيح وان بالفتح تفتح نحو ما مولى
انك جواد وفي جملة دخلت فيها على خبرها اي ان لام الابتداء
لانها على ما مر تجامع المكسورة لا المفتوحة نحو علمت ان زيدا
لقائم ولو لم تدخل اللام وجب فتحها لكونها مفعولة وحال
كونها بعد القول وما يشتق منه فبعد قرن مستقر منصوب محلا
معطوف على ما سبق من الحال ونصب اللفظ حكم بحسب ما جاء
من عامله القول عن الظن العز الدال على معنى الظن ای الكائن
بمعنى التلفظ لان تعلق القول بشيء انما هو لحكايته فلا يتصرف
في

فلا يتصرف في مضمون الجملة مع انها مفعول لان المفعول هو اللفظ
والمعنى باق على حاله ولهذا لم يدخل في قوله مفعولة لان المراد
بوقوعها مفعولة وقوعها باعتبار معناها وانما وصف
بالعرى عن الظن لانه لولا تعريه لكان في حكم افعال القلوب
فتفتح بعده نحو قل ان الله تعالى واحد وبعد حتى الابتدائية اي
المنسوبة الى الابتداء بان ابتدئ الكلام بها لا العاطفة
والجارة لانهما تدخلان على المفرد فوجب الفتح بعدهما
نحو القول ذلك حتى ان زيدا يقوله وحتى هذه يجب ان يكون
مدخولها مسببا عما قبله وبعد حروف التصديق وهي نعم
وبلى واي واجل وجير وان لاختصاصها بالجملة سوى اي
فانه مختص بالقسم نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال أزيد او زيد قائم
وبعد حروف الافتتاح اي حروف يفتتح بها الكلام وهي الا واما
وهما لاختصاص الاولين بالجملة وها كذلك الا انه يدخل على اسماء
الاشارة خاصة ايضا نحو الا ان زيدا قائم وها ان زيدا قائم وبعد
واو الحال لانها لا تدخل الا على الجملة نحو قوله تعالى وان فريقا من
المؤمنين لكارهون وجاءني زيد وان غلامه راكب وفتحت ان
اي مادتها حال كونها مع مدخولها فاعلة نحو بلغني انك قائم
والذاتية احتراز عن اخلة فيها لكونها في حكمها او في مفعولة لانه في
الاصل مفعول او مفعولة نحو علمت ان زيدا قائم ومبتدأة نحو

عندي انك قائم ومضافا اليها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس
لوجوب افراد هذه الامور والمضاف اليه بحيث جملة يجب
الاضافة مفردة بحسب المعنى فاذا دخله ان تفتح لا محالة صرح به
الرضي وكذا مثل يوم مما يضاف الى الجملة نحو خرجت يوم انك
وارسلانه ايضا واجب الفتح صرح به الفاضل العصام وقيل
ان ما بعد حيث ينبغي ان يكون مما يجوز فيه الامران لجواز ان
يقع بعده جملة ومفرد وحال كونها بعد لولا لانه اي ما بعده فاعل
لاختصاص لو بالفعل والفاعل مفتوح خلافا للكوفيين حيث و
جوزوا دخول حرف الشرط على الاسم فهو يحتمل كونه مبتدأ عندهم
نحو لو انك قائم لكان كذا والجمهور التزموا الفعل في خبره بعد
لو اذا كان مشتقا وجوز ابن مالك غيره فمثال المص سديد
على مذهبه لا على مذهبهم اي لو ثبت قيامك وبعد لولا الا
متناعية والعجم الى التحضيضية لا يساعده قوله لانه مبتدأ قال
سيبويه مبتدأ غير محتاج الى الخبر لتضمنه المسند والمسند اليه و
قيل مبتدأ محذوف الخبر قيل يقدر مقدما وقيل مؤخرا وهو الاظهر
وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى ان بعدها لولا هذه
فاعل الفعل المقدر كذا في المغني نحو لولا انك ذاهب لكان كذا
اي لولا ذهابك موجود وبعدها المصدرية التوقيتية اي
المنوية الى التوقيت بدلالتها على الوقت ونيابتها عنه

صح

صرح به الرضي في شرح الكافية او بتقدير زمان مضاف قبلها صرح به
ايضا في موضع اخر منه لانه اي ما بعدها فاعل لاختصاص ما المصدرية
توقيتية ه اولا ولذا ظهر في مقام الاضمار قيل تقييدها بها اولا
لانما المصدرية مطلقا لا تقع قبل ان بل تقع التوقيتية خاصة
لانه ان تفيد المصدرية فلا حاجة اليها وكان تقع في قلبه ان كلا
من ما وان تفيد مصدرية مدخولها فالظاهر فيه ثم رايت ان ا
هل التفسير قالوا بمثل قولي في قوله تعالى تود لو ان بينها وبينه
امدا بعيدا وفي كلام المغني ايضا ما يدل عليه قلت لا تختص بالفعل
الماضي لفظا او تقديرا مثبتا او منفيا بلم قوله تهددني ما لم تلقني
ومعناه الاستقبال عند سيبويه ونقل كون فعلها مضارعا
قال الرضي وجوز غيره الكثرة وهو الحق وان كان قلبه للكافي
يصح البلاغة بقوله الدنيا ما الدنيا باقية نحو اجلس ما ان
زيدا قائم اي ما ثبت ان زيدا قائم واشار بقوله بمعنى مدة ثبوت
قائم قيام زيد الى توقيتيتها ومصدريتها ومصدرية ان
وبعد حرف الجر اية حرف كانت نحو عجبت من انك قائم
لاختصاص حروف الجر بالاسم وبعد حتى العاطفة للمفرد
هذا قيد تحقيقي لا احترازي لانها لا تكون الا لعطف المفرد كما
صرح به غير واحد من النحاة وذلك لان شرطها في معطوفها كونه
جزءا مما قبلها او كجزء منه ولا يتأتى ذلك الا في المفردات قال

سفينة اللبيب هذا هو الصحيح وزعم ابو البقاء في قول امرئ
القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم فيمن رفع تكل ان جملة
تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم ويحتمل ان المصنف
اختاره وحينئذ يكون ما بعد حتى العاطفة مما يجوز فيه الا
مران نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ الا
سميين والحرفان داخلان في حروف الجر لانهما اسمان وان مع
جملتها جر بتقدير زمان مضاف وقيل بالعكس نحو ما رايته
مذ انك اي مذ زمان انك قائم وحيث جاز التقديران اي
تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها جملة والفتح على تقدير جعلها
معها مفردا كان التي وقعت بعد فاء الجزاء او اذا المفاجاة
نحو من يكرمني فاني اكرمه او اذا اني اكرمه فان كسرت انت
فهم المفعول محذوف اي كسرتها او الفعل مجهول والكسر المتوقف
لان والكسر اولى لانه لا احتاج الى تكلف الحذف ورجحان لا ينافي
جواز الاخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحوج الى الحذف مع صحة
الكلام المستغني عنه قال الفاضل العصام فالمعنى فانا اكرمه لان
المكسورة لا تغير المعنى وان فتحت انت او ان اي قرأت بالفتح
او قرئت به فالمعنى فاكرامي اياه ثابت فان مع اسمها وخبرها
مبتدا محذوف الخبر كذا في الرضي وتقدير الخبر مؤخرا في بيان
المعنى لا يوجب تأخيره اذ اصرح بانه حق يورد ان الخبر اذا كان

خبرا

خبرا عن ان يجب تقديمه ويجوز ان يكون معناه فجزاؤه
اني اكرمه بتقدير مبتدا كما ذكر الجامي وارتكاب الحذف قبل
الحاجة غير قليل في كلامهم وايراد لفظ الجزاء بعد فاء
الجزاء ثابت في كلام المعجز مثل قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا
فجزاؤه جهنم وتخفف ان المكسورة بحذف النون الثانية
مع حركتها لكثرة الاستعمال وثقل التشديد فيلزم اللام اذا لم
يكون بعدها نفي او لم يقتض المقام الاثبات سواء اعملت
نحو ان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولما ولا يجوز اعمال المخففة
عند اكثر الكوفيين والاية حجة عليهم او الغيت نحو وان
كانت لكبيرة اما مع الالغاء فللفرق بين هذه وان النافية
واما مع الاعمال فللفرق ايضا في غير اللفظي وقيل للاطراد
وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا مع
الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل في خبرها سواء
كان خبرا لها اولا معلقة عليه وخرج عن الخبرية كما
عند دخول افعال القلوب عليه لانه وان خرج عن الخبرية
لها لفظا لانه خبر لها معنى لان معنى ان ظننت زيدا لقائما ان
زيد القائم في ظننا وكذا غيره لا في غيره لان اللام بعد التخفيف
لا يدخل الا الاسم ومعمول الخبر وان كان بعدها نفي يمتنع اللام
يقال ان زيد لن يقوم وان اقتضى المقام الاثبات نحو ان الله

واحد

واحد يجوز تركه لعدم الالتباس ويجوز الغاؤها لفوات
بعض المشابهة كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل والغالب
الغاء والتصريح به لو جاز وجوز بعضهم تقدير ضمير الشان
قياسا على المفتوحة ومنعه ابو علي كذا في الرضي وحينئذ يجوز
دخولها على الفعل فاذا دخلت عليه يلزم دخولها على فعل
من افعال المبتدا والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب
عند البصريين لئلا تخرج عن اصلها بالكلية نحو قوله
تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين وقوله
وان قتلت لمسلما شاذ عندهم والكوفيين تمسكوا به وبامثاله
وحكموا بجواز دخولها على الفعل مطلقا وروي عنهم انهم
جعلوا المخففة نافية واللام بمعنى الا ومعنى ان قتلت لمسلما ما
الا مسلما ومخففة المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر وجوبا
لانها اكثر مشابهة من المكسورة معنى فلما وجب في الاسم الظ
ولم يوجد فيها قدر عملها في الضمير لئلا يلزم ترجيح الاضعف
هذا هو المشهور وقال الرضي وقد اجاز سيبويه الغاء
ها لفظا وتقديرا كالمكسورة قال الرضي وهذا ليس ببعيد
وجاء اعمالها في الضرورة قال فلو انك في يوم الرخاء سالتني
فراقك لم ابخل وانت صديق وروي لسعة رواية
لشانه ويجوز ان يكون قبلها اسم نحو قوله تعالى واخر
دعواهم

دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ويلزم ان يكون قبلها اي
المخففة فعل من افعال التحقيق اي يعني انه اذا كان قبلها يلزم
ان يكون من هذه الافعال اي من افعال دالة على التحقيق كالعلم
والتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري ونحو ذلك
ليؤكد التحقيق الذي في ان ولا يؤذن من اول الامر انها هي المخففة
لا ان الناصبة لا تجيء بعد فعل التحقيق واذا كان قبلها ما يدل على الظن
يجوز ان تكون ناصبة لعدم الدلالة على اليقين وان تكون مخففة
لدلالة الظن على الرجحان فيقرب من العلم نحو علمت ان زيد قائم وتدخل
اي ويجوز دخول المخففة على الفعل مطلقا غير مقيد بكونه من افعال
المبتدا بل يجوز ان يكون منها ومن غيرها مما ليس فيه معنى الطلب
وضعا كالامر والنهي هذا بالاجماع وكذا ان المصدرية لا تدخل على فعل
الطلب على الاصح واجازه سيبويه كذا في الرضي والحاصل يجب
ان يكون ما بعد ان المخففة فاصلا لان يكون تفسير الضمير الشان
المقدر جملة فعلية او اسمية ويجوز ان يكون الفعل متصرفا وشرطا
ودعاء وغيره ويلزمها اي المفتوحة المخففة مع الفعل لا الجملة
الاسمية نحو واخر دعواهم ان الحمد لله المتصرف حال كونه غير الشرط
والدعاء اي مع دخولها عليه حرف النفي ما ولا ولم ولما ولن
وان نحو علمت ان لا تقوم وقوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم
قولا بالرفع وتبينت ان ما تقوم وايحسب الانسان ان لن نجمع و

عطاسه وعلمت ان لم تقم او لما تقم او ان تقوم او السين نحو قوله
تعالى علم ان سيكون او سوف نحو واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتي كل ما قدرا او قد نحو علمت ان قد يقوم ليكون كالعوض عن
النون المحذوفة ولذا يسميها النحاة حروف التعويض وللفرق بينها
وبين الناصبة فانها لا تدخل بينها وبين منصوبها سوى لا وفيها
يفرق بالعمل فان كان الفعل منصوبا كما في قراءة ان لا يرجع بالنصب
فهي الناصبة والا فالمخففة ولو كان الفعل الذي دخلت المخففة عليه
غير متصرف بان لا يجيء منه مضارع ولا غيره من الامثلة او شرطا بان
دخل عليه واحد من ادوات الشرط او دعاء بان يستعمل فيه وان
كان وضعه لغيره لا يحتاج الى احد هذه الحروف لعدم الالتباس
بالناصبة حينئذ لعدم دخولها على احد منها مثال غير المتصرف نحو قو
له تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم ومثال الشرط قوله تعا
تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب ومثال الدعاء قوله تعا
والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة التخفيف وفعلية غضب
وتخفف كان فتلغى على الاستعمال الافصح وقد جاء وصدر مشرق اللون
كان ثدييه حقان على الاعمال والمشهور نحو كان ثدياه حقان بالا
لغاء وقيل فيها ضمير شان مقدر كما في المفتوحة المخففة وقال
الرضي ويجوز ان لا يقدر لعدم الداعي اليه كما في المفتوحة لكن لزوم
ما لزم في المفتوحة من حرف التعويض للفعلية بعدها يقوي

اعتباره

اعتباره فيها ايضا نحو قوله تعا كان لم تغن بالامس وقوله كان قد و
ددت الاظعان ولكن تخفف لكن فيجب الغاؤها لمشابهتها العا
طفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها وليت لسائرها ما يجري مجراها
مما لم تعمل واجاز الاخفش ويونس اعمالها مخففة قال الرضي ولا
يعرف له شاهد ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة
وهي عاطفة او اعتراضية نحو ما جاءني زيد ولكن عمرو حاضر ويجوز
حينئذ اي حين اذ خففتا والغيتا دخولهما اي كان ولكن المخففتين
على الفعل لانتفاء المانع عنه بالالغاء نحو كان قد قام زيد ونحو ما قام
زيد ولكن قعد والسابع من الاحرف الثمانية التي منصوبها قبل
مرفوعها الا الواقع في المستثنى المنقطع اذ العامل في المتصل الفعل المقدم
او معناه بتوسط الا عند البصريين وقال المبرد والزجاج العامل
فيه الا لقيام معنى الاستثناء به وهو اي المستثنى المنقطع الذي لم يخرج
على صيغة المجهول من متعدد لعدم دخوله معناه في المستثنى منه
بحسب المفهوم كما في مثال المتن او المراد كما في جاءني القوم الا زيدا
عند عدم دخول زيد في القوم قبل الاستثناء بان يراد به جماعة
خالية عن زيد العامل فيه ما قبل الا من الكلام عند سيبويه
كما المستثنى المنقطع والمتاخرون لما رووها بمعنى لكن قالوا انها النا
صبة بنفسها نصب لكن واليه الاشارة بقوله لكونها بمعنى لكن
تنصب الاسم وترفع الخبر لكونها بمعنى لكن وخبرها في الاغلب محذوف

فيقدر له الخبر نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ وقد لا يحذف
نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم والناس من
النحاة من لا الكائنة لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه ذكره في الامتحان
ما الاضافة لادوني مبالغة وعملها لمشابهتها بان في افادة
المبالغة فان تفيد المبالغة في الاثبات لانها للتحقيق ولا في النفي لا
نها لنفي الجنس وشرط عملها ان يكون اسمها نكرة لعدم الجنسية
التي هي مدار عملها للمعرفة مضافة او مشبهة بها لانها لو كانت
مفردة تبنى على ما تنصب به من الفتحة والكسرة والياء والمشبهة
بالمضاف ما تاتي بعده ما يتم معناه به وهو معمول مرفوعا نحو لا حسنا
وجهه او منصوبا نحو لا طالعا جبلا ونحو لا حسنا وجها ونحو
لا عشرين درهما او مجرورا بحرف من الحروف الجارة نحو لا بعيدا منك
ولا خيرا منك ومعطوفا الذي لا يفيد بدونه نحو لا ثلاثة وثلاثين
لانه لو سكت عن ثلاثين لا يفيد بخلاف لا رجل وامرأة غير مفصولة
عنها الا انها لو كانت مفصولة لا تقوى للعمل فيها لضعفها الا
نحو لا غلام رجل ما مس عندنا ظرف للخبر كما هو الظاهر وفائدة
الاحتراز عن لزوم الكذب بنفي جلوس جنس الغلام ويجوز ان
يكون خبرا بعد خبر اشارة الى جواز تعدد الخبر وظرفيته والقسم الثاني
وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه حرفان ما ولا المشبهتان بليس
في كونها للنفي وعند ابن الحاجب مشابهة ما اكثر لانه لنفي المطلق

بخلاف

بخلاف لا فانه للنفي المطلق او للاستقبال وفي الدخول على المبتدا
والخبر نحو قوله تعالى ما هن امهاتهم بالنصب ونحو قوله تعالى فلا
شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا قال ابو علي و
الزمخشري بامتناع دخول الباء على خبر ما عند بني تميم لانهم لا يعملون
عمل ليس واجابه الاخفش قال الرضي وهو الوجه لانها تدخل بعد
ما المكفوفة بان اتفاقا فيكون دخول الباء في الخبر من وجوه
مشابهة ما بليس وشرط عملهما اي ما ولا ان لا يفصل بينهما وبين
اسمهما بين نائب الفاعل فيجوز ابقاؤه على النصب للزوم ظرفيته
ودفعه لفظا كما قالوا في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ويجوز ان
يكون مسندا الى ضمير مصدره المستتر فيه اي ان لا يقع فصل
بانه بان يليهما ان الزائدة عند البصريين والنافية المؤكدة عند
الكوفيين ولتسمى هازلة والنحاة لا يذكرون المطالب الا لعمل ما
وقال الاندلسي ينبغي ان تعد هذه الشروط المعينة لعمل ما في لا بل
هي فيها اولى وانها اضعف منها والمص سلك هذا المسلك وجعل
الشروط لهما وقد جاء عمل ما مع ان على سبيل الشذوذ وجعل
المبرد جواز عملها معه قياسا ولا بخبرهما بان تقدم الخبر على الاسم
خلافا لبعضهم فيه مطلقا ولبعضهم في تقديم الخبر الظرف قياسا
على ان ولا بغيرهما اي غير ان والخبر من معمولات الخبر الا الظرف بان
يتقدم ذلك المعمول على الاسم فلا يجوز ما طعامك زيد ضاربا بخلاف

بخلافهما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين
وانما اشترط عدم الفصل لانهما عامل ضعيف لا يقوى العمل مع الفصل
وان لا ينتقض النفي في الخبر ولو انتقض في البدل لا يضر العمل السابق
نحو ما زيد شيئا الا شيء بالا او لا بمعناه ولم يذكره لندور استعمال
قيده بالا لانه لو انتقض بغير بمعنى الا لا يبطل العمل بل يعملان فيه
نحو ما زيد غير قائم ولا رجل غير حاضر واجاز يونس الاعمال مع
الانتقاض فكانه تمسك بقول الشاعر وما الدهر الا منجنونا منجلن
باهله وما طالب الحاجات الا معذبا وجعلوه من قبيل ما انت
الا سيرا بان جعلوا المنجنون وهو الدولاب بمعنى الدوران والمعذب
بمعنى التعذيب او قاسهما على ليس وليس بصحيح لانها عملت
للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقضه لبقاء ما لاجله عملت وما ولا
عملتا للنفي وقد انتقض ويشترط في لا اسمها اي مع عدم الفصل
وعدم الانتقاض كون اسمها نكرة لان الاصل في لا كونها لنفي
الجنس وقد شرط فيها كون اسمها نكرة فهذه اولى خلافا لابن
جني وابن الشجري وعلى قولهما ظاهر قوله اذا الجود لم يرزق
خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا كذا في المغني
نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا وان لم يوجد احد الشروط
المذكورة من عدم الفصل وعدم الانتقاض وكون اسم لا نكرة بان
فصل او انتقض النفي او كان اسم لا معرفة لم تعملا ٥ وقد يبين

وجهه

وجهه نحو ما ان زيد قائم ولا ان رجل حاضر مثال للفصل بان
وما قائم زيد ولا حاضر رجل مثال للفصل بالخبر ومثال الفصل
بغيرهما نحو ما عمرا زيد ضارب ولا بكرا رجل ضارب وما زيد
الا قائم ولا رجل الا حاضر مثال لانتقاض النفي بالا ومثال انتفاء
نكارة اسم لا لا زيد حاضر ولا يتقدم معمولهما عليهما لصدارتهما
ولضعفهما والعامل في الفعل المضارع من العامل اللفظي السماعي
على نوعين ناصب وجازم اذ لا جار له والرافع عامل معنوي
كما سيجيء فالنواصب اربعة احرف بالاستقراء احدها ان هي
للمصدرية قد عرفت ان ان بعد فعل التحقيق ليس الا ان المخففة و
فان المصدرية لا تقع بعده ولا بعد ما يؤدي معنى القول وما بعده
ان المفسرة نحو وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا بل
بعده فعل غيرهما او لا يكون فعل نحو قوله تعالى ولولا ان كتب الله
عليهم وان تصوموا خير لكم وقد يجيء غير عاملة اما للحمل على
ما المصدرية او على المخففة كما يجيء ما ناصبة للحمل على ان نحو كما
لا يظلم بالنصب ويسمى هذا تقارض اللفظين وثانيها لن مذ
هب سيبويه انه غير متغير من اصل بل هو موضوع هكذا اذ لا
دليل لرده الى اصل قال الفاضل العصام ولو رد الى اصل فالظاهر
ان لا فادخل به النون الخفيفة فحذف الالف فصار لن وعند الفراء
اصله لا كما ان اصل لم لا ابدل الالف في احدهما نونا وفي الاخر ميما

وقال الخليل اصله لا ان فقصر فصار لن كاليشر في اى شىء للنفى
المؤكد في الاستقبال اى لنفى سيحون الفعل مع تاكيده ستعملا في زمان
الاستقبال وقال المعتزلة للنفى المؤبد والغاية في قوله تعالى فلن ابرح
الارض حتى ياذن لى اى حجة عليهم ولا يستعمل الفعل معها دعاء
اذ لم يستعمل في الدعاء من حروف النفى الا لا ويجوز تقديم معمول
معمولها عليها وثالثها كى للسببية اى سببية ما قبلها لما بعدها
في الخارج بان يكون تحقق ما قبلها في الخارج سببا لتحقق ما بعدها
او سببية ما بعدها لما قبلها في الذهن بان يكون تصور ما بعدها
سببا لوجود ما قبلها او سببية كل منهما للاخر احدهما في الخارج
والاخر في الذهن نحو اسلمت كى ادخل الجنة مذهب الاخفش ان
كى حرف جر دخلت عليها الاستفهامية او على المضارع وانتصاب
الفعل بتقدير ان وكذا مذهب الكوفيين الخليل الا انه لا ناصب
للفعل الا ان عنده ومذهب الكوفيين انها ناصبة للمضارع دائما
في كيمه حيث الفعل المنصوب بكى مقدر وما الاستفهامية منصوبة
فالتقدير كى تفعل ماذا ويلزمهم حذف المنصوب مع بقاء الناصب
وحذف الف ما بغير جار وبطلان الصدارة لها ومذهب البصريين
انها ناصبة تارة بنفسها فان وجارة اخرى بمعنى بعدها ان فان
تقدمتها اللام فهى ناصبة بنفسها نحو قوله تعالى لكيلا تاسوا و
التعليل مستفاد من اللام وان تاخرت كما في قوله كى لتقضنى

رقبة

رقبة ما وعدتنى فاللام بدل او زائدة فان جاء بعدها ان فهى
جارة لا غير بمعنى اللام نحو جئتك كى ان تكرمنى كما في كيمه ولا يجر بها
الاسم الصريح الا في كيمه وقال الفاضل العصام كى هى الناصبة وان بدل
منها او زائدة وقد يلحقها ما نحو كما يضرب بالرفع فيقال ما كافة
فيه ويقال مصدرية وكى جارة اى لضربه ولا يتقدم معمول لها عليها
ورابعها اذن هذا مذهب سيبويه والمروى عن الخليل تقدير ان
بعدها قال المازنى لا يجوز الوقف عليها بالالف لكونها حرفا فلا
يصح كتبها بالالف كان وهو المختار المصنفين حتى اتفقوا على كتبها
بالنون ونقل عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون
وقال الفراء اذا الغيت تكتب بالنون لئلا يلتبس باذ الظرفية واذا اعملت
تكتب بالالف لان العمل يميز للشرط والجزاء في الغالب وقد تجرد
كما في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين اى لافادة
كون ما تقدم لفظا او تقديرا شرطا لمضمون مدخوله ومدخوله
جزاء له كما اذا قلت لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة فالاسلام
شرط لدخول الجنة وهو جزاؤه فهما في كلامى متكلمين وقد يكونان
في كلام واحد كما يقال اسلمت اذن ادخل الجنة لمن لا يرضى باسلام
صرح به الفاضل العصام وشرط عمله ان يكون فعله الداخل
هو عليه فلا ينتقض بنحو اكرمك اذن بتاخير اذن فانه مرفوع
لعدم دخول ناصب عليه مستقبلا بان يدل على حدث مستقبل

لا حالا ان الغالب في شرط والجزا كونهما مستقبلين واذن عامل
ضعيف فلا يعمل الا على غالب الحال ومن قال لكونها جوابا
وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال اراد الحصر بالنظر الى الحال
لا بالنظر اليه والى الماضي بقرينة المقام فلا يرد عليه نحو ان كنت
قلته فقد علمته غير معتمد على ما قبلها اي غير متعلق فعلها بما قبله
ليسلم عن المعارض قال الرضي الاعتماد منحصر في ثلثة بالاستقرا كون
ما بعده خبرا لما قبله وربما ينصب مع ذلك نحو انا اذن اكرمك تكرمني اذن صح
وكون جزا له نحو ان اكرمك بالجزم وكون جواب قسم نحو والله
اذن لاخرجن واذا اعتمد بالواو والفاء فالوجهان اعتبار مجرد
الاعتماد واعتبار ضعفه ويجوز الفصل بينه وبين منصوبه
بالقسم نحو اذن والله اكرمك وبالندا نحو اذن يا زيد اكرمك و
بالدعا نحو اذن رحمك الله اكرمك لكثرة دور هذه الاشياء
في كلام واجاز بعضهم بمعمول الفعل نحو اذن زيدا اكرم بالنصب
وخصه بعضهم بالظرف وان اريد به اي بفعله الحال واعتمد
فعله على ما قبله من الاشياء الثلثة المذكورة لم تعمل اما في ارادة
الحال فلعدم كونه على غالب الحال واما في الاعتماد فلضعفه و
وجود المزاحم نحو اذن اظنك كاذبا بالرفع لمن قال قلت هذا
القول مثالا لما اريد به الحال ونحو انا اذن اكرمك لمن قال جئتك
مثالا للاعتماد ويجوز اضمارا ان وتقديره قد خص خاصة على انه

مصدر بمعنى خصوصا او حال كونه مخصوصا من بين النواصب
بجواز الاضمار لانها اصل والبواقي فرع فينتصب المضارع به اي و
بان المقدر وبعضهم قياسا بعد حتى بمعنى كي او الى اذا كان فعله مستقبلا
بالنظر الى ما قبله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى
ادخل البلد وبعد لام كي مثل اسلمت لادخل الجنة وبعد لام الجحود ١
التي لتاكيد نفي كان نحو وما كان الله ليعذبهم لان هذه الحروف
لا يجوز دخولها على الفعل وبعد الفاء السببية اذا كان قبلها امر
نحو ازرني فاكرمك سواء اريد بحقيقة الامر والدعاء او الالتماس
او نهي نحو لا تذهب فتندم او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه
او تمن بليت او بلو او لعل نحو ليت لي مالا فاحج ونحو لو يأتني حبيبي
فانفق ونحو لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى بالنصب او عرض نحو
لا تنزل فتصيب خيرا او نفي صريح نحو ما تأتينا فتحدثنا او غير
صريح بان استعمل اللفظ في معنى النفي بعد ان لم يكن للنفي نحو قلما تكرمني
فتشكر لي بالنصب ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزلت اليه
ملك فيكون معه نذيرا الاشياء امه نفي فعل وبعد الواو الدالة
على مقارنة المعطوف للمعطوف عليه اذا كان قبلها شي مما ذكر
نحو اكرمني واكرمك ونحو لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك
اذا فعلت عظيم وكذا غيره من الامثلة بابدال الفاء بالواو وعما ا
يشترط ان يكون قبلهما احد هذه الاشياء ليبعدا بتقدم

الانشاء او بمعناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما
بعدها جملة معطوفة على جملة السابقة فما بعدها في تاويل
مصدر معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبلها فنحو زرني
فاكرمك او واكرمك في تاويل ليكن منك زيادة فاكرامي او
واكرامي اياك وهذا هو المشهور بين الجمهور لكن الشيخ الرضي
اختار كون الفاء جوابية والواو حالية بتقدير مبتدء ويجب
الحذف فنحو زرني فاكرمك بتقدير ان تزرني فاكرامي اياك ثابت
وزرني واكرمك بتاويل زرني واكرامي لك ثابت وبعد او
بمعنى الى عند الجمهور او بمعنى الا عند سيبويه فنحو لالزمنك او تعطيني
حقي في تقدير الحال تعطيني حقي او الا وقت ان تعطيني حقي فما بعدها
مجرور في الاول ومنصوب بتقدير مضاف في الثاني هذا هو
المشهور لكن الحق وبالقبول احق ما قال الفاضل العصام من
انه يمكن ان يقال لم يرد الجمهور ان او بمعنى الى وسيبويه انه
بمعنى الا بل المراد انه لاحد الامرين وما بعده حين التكلم به
غير متحقق وما قبله متحقق فالحكم بان احد الامرين متحقق لا محالة
يستلزم ان ما قبله يتحقق الى ان يتحقق ما بعده او ان ما قبله
يتحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعده فلا حذف على شيء من
المعنيين واو باق على اصله فلذا لم يعدها لام من حروف الجر ولا
من حروف الاستثناء وممن صرح بالعطف ابن هشام في مغني اللبيب

و

وبعد الحروف العاطفة مما ذكر او غيره اذا كان للعطف عليه
مما والجازم من العامل في المضارع خمس عشرة كلمة اربعة منها
اي من الخمس عشرة حروف تجزم فعلا واحدا وهي لم ولما لنفي
الماضي اي لنفي وجود مضمون مدخولهما في الزمان الماضي اي يدخلان
المضارع ويقلبانه من الاستقبال الى الماضي وينفيانه فلم يجوز
انقطاع نفيها ولما لا استغراق نفيه الى زمان التكلم ويجوز
دخول ادوات الشرط على لم دون لما ويجوز حذف فعلها في
السعة وفي لم في الضرورة والغالب فيها نفي المتوقع كما ان قد
لثبوت المتوقع غالبا نحو قولك لمن يتوقع ركوب الامير
قد ركب او لما يركب ولام الامر وهي مكسورة وفتحها لغة وتسكن
مع الواو والفاء وثم نحو وليوفوا نذورهم فليصلوا
معك ثم ليقضوا الا انه يحصل من اجتماع الواو والفاء
مع اللام المكسورة وحرف المضارعة مثل كتف فيخفف بحذف
الكسرة كما في كتف واما ثم فمحمول عليهما ويدخل على المضارع
الغائب مطلقا وعلى المخاطب المجهول وعلى المعلوم قليلا
نحو فلتفرحوا في قراءة وعلى المتكلم نحو ولنحمل خطاياكم واجاز الفراء
حذفها في السعة في مثل قل له يفعل ولا النهي باضافة لا بارادة
مسمى بلا واجاز الرضي مع بقاء التعريف ويستعمل في المضارع
معلوما ومجهولا غائبا ومخاطبا على السواء وعلى المتكلم و

قيل ايتها المطلبات لطلب الفعل او تركه استعلاءً او تضرعًا او
او التماسًا واحد عشر منها اى من تلك الخمس عشرة تجزم
فعلين لفظًا او تقديرًا او محلًا نحو ان تضرب وان تمد وان
يضربن ان كان مضارعين بلا فاء وسيجيء بيان ما لم يكن مضارعًا
او مع فاء وتسمّى كلم المجازاة قال الفاضل العصام المجازاة هو الجزاء
على ما في القاموس اى كلم يقتضى الجزاء فاضافة الكلم الى المجازاة
كاضافة الادوات في قولهم ادوات الشرط وهو ان هي للشرط
والجزاء اى لاقتضائهما لان كلم المجازاة لسببية الاولى للثانية
فلدلالتها على سببية الاولى اقتضتها وعملت فيها وكذا لدلالتها على
مسببية الثانية اقتضتها لهما الشرط الجملة الاولى سميت به لتوقف
الثانية عليها والجزاء الجملة الثانية سميت به لترتبها على
الاولى سترتب الجزاء على العمل والمركبة من الجملتين تسمى شرطية
تغليبا وقد جاءت ان غير عاملة حملا على لو نحو قراءة فاما ترين
ليكون الياء وفتح النون وقيل تحمل لو عليه فيجزم وحيثما
ولا يجزم الا مع ما وهي فيه كافة عن الاضافة لتقربيه فتناسب
ان شرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام ويحسن تضمنها
اياها واين يجزم بما نحو قوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت
وبدونها نحو اين تكن يدرك في الميت بكاف بل زائدة لزيادة
الابهام وذكرها بدونها للدلالة على ان الجزم معها بالطريق
الاولى

الاولى وانّى كل من هذه الثلثة للمكان ويجيء حيثما للزمان ذكره
في مغني اللبيب واذ ما لا تعمل الا مع ما وهي كافة عن طلب الاضافة كما
في حيث كما يفهم من كلام المصنف حيث جعله للزمان وهو اختيار
مذهب المبرد وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة اثبته
الا سيبويه واصحابه وهو حرف عنده غير مركبة من اذ وما فهي فعل
كما ان مهما فعل واذ ما لا تجزم بلا ما الا قليلا وطرده ابو حنيفة لو
جوده في بعض الاشعار نحو قوله واذ تصبك خصاصة فتجمل وقال النحاة
انه تحمل على متى كحمل متى عليه في عدم العمل كما في الحديث ان ابا بكر رجل
اسيف متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وما كافة عن الاضافة
على قول الجمهور لانهم التزموا اضافته الى الشرط وزائدة عند المحققين
لانهم لا يحكمون باضافته ومتى مع ما الزائدة لتاكيد الابهام وبدونها
لوجود اصل الابهام كل من هذه الثلثة للزمان ومهما عدم ذكره مع
متى يدل على انه ليس للزمان كما زعمه ابن مالك واستدل عليه بقوله
وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا قال
في مغني اللبيب لا دليل فيه لجواز كونها للمصدر بمعنى اى اعطاء والز
مخشري شدد الانكار على من قال به في تفسير قوله تعالى مهما تاتنا به
من اية قال هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له
في علم العربية وما ذكره هنا ايضا يدل على انه غير زماني كما هو
المشهور وذهب الفارسي وابن مالك الى انه غير زماني كما هو الظاهر

في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي مدة استقامتهم قال
في المغني ليس بقطعي الاحتمال كونه مفعولا مطلقا فالمعنى اي استقامة
استقاموا ومن في ذوي العلم واي مع ما وبدونها اعلم ان كلم المجازاة
قسمان قسم لا يكون معمولا اصلا وهو ان وقسم معمول دائما وذلك
القسم قسمان قسم ظرف وهو ما للزمان والمكان وذلك القسم منصوب
مفعول فيه تحكما بحكم الاستقراء وقسم لا بد له من قاعدة يعلم حكمه و
منها وهي انه ان كان قبله جار من حرف او مضاف فهو مجرور
نحو بما تعمل اشياء اعمله به وغلام من تضرب اضرب والا فان
كان فعله الذي هو الشرط غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه كان
منصوبا معمولا بحسبه من مفعول به نحو اياما تدعوا ومن يضلل
الله ومفعول مطلق نحو مهما تاتنا بمعنى اي اتيان تاتنا والا
فهو مبتدأ لا خبر له اصلا وقيل الخبر الشرط وحده لانه مشتمل
على ضميره وقيل الجواب وحده لان الفائدة به تمت ولالتزامهم
عود ضمير منه اليه على الاصح وقيل مجموعهما وكان استاذي العلامة
يرجح هذا ويقول ان قولك من يعمل عملا صالحا يكن ناجيا
في تقدير زيد او عمرو او بكر ان يعمل عملا الى اخره ولو صرح هكذا
يكون الخبر الشرطية وكذا ما في حكمه ويجوز اضمار ان قد تخص
خاصة لاصالتها في هذا النوع والكثرة استعمالها فينجزم و
المضارع بها اي بان المقدرة وتضمر اذا كان قبلها شيء مما كان و
قبل

قبل الفاء في اضمار ان المصدرية سوى النفي فالمنصوب بعد الفاء
ينجزم بعد سقوطه ولذا اذا عطف على المنصوب بعد الفاء مضارع
بلا فاء ينجزم نحو قوله تعالى فاصدق واكن كالامر نحو زرني اكرمك
اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر
وامتنع لا تكفر تدخل النار الا ان النهي قرينة النفي خلافا للكسائي
والعرض ليشهد له لانك تقول لا تدن من الاسد ياكلك مع ان التقدير
ان تدن والحق التفصيل والحوالة على القرينة فان دلت على النفي
فذاك فان على الاثبات فذاك والاستفهام نحو هل عندكم ماء
اشربه اي ان يكن والتمني نحو ليت لي مالا انفقه اي ان يكن والعرض
نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل وانجزامه بها اذا كان صا
لحا لان يكون سببا لما تقدم وقصد تسببه له فحينئذ يؤخذ مضارع
مما تقدم مجزوم به وانما حقق تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها
تدل على الطلب وهو متعلق غالبا بمطلوب يترتب عليه فائدة
ويكون ذلك المطلوب سببا لها فاذا كان المقصود تلك الفائدة
وقصد تسببها عن الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدرنا ان مع ذلك
الفعل و[illegible] يجعل المقصود جزاء فينجزم بها واذا لم يقصد
لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع على انه صفة ان امكن كقوله تعالى
فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع او حال ان امكن
مثل تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون اي لاعبين او استئنافا

نحو قوله وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري
بمقدار ولما فرغ من شرع في القياسي فقال والعامل اللفظي القياسي
ما اي عامل لا يتوقف اعمال فرد منه بخصوصه على السماع بل يكفي
السماع في نوعه ويمكن ان يذكر في حق عمله او لبيان عمله قاعدة
كلية اي حكم كلي منطبق على جزئيات يعرف احكام كل جزئي منه
بان يجعل ذلك الجزئي موضوعا في الصغرى وتلك القاعدة كبرى
كما اذا اردت بيان عاملية ضرب قلت انه فعل وكل فعل يعمل
فيعلم منه ان ضرب يعمل موضوعها اي افراد موضوعها والمراد
بالموضوع ما كان مسندا اليه مثل كل فعل فانه كل فعل يعمل غير محصوره اي
تلك الافراد غير محصورة في عدد كالسماعي ولما كان مذهب المص
في السماعي والقياسي خلاف ما ذهب اليه البعض من ان القياسي
ما لم يكن مختصا ببعض الاحكام والسماعي بخلافه اراد ان يبين
ما هو الحق عنده فقال ولا يضره اي القياسي في قياسيته اختصاصه
ببعض الاحكام مثل كون صيغته سماعية كالصفة المشبهة فان
صيغها ستة عشرة على ما بين في علم الصرف واختصاص الفاعل ببعض
الاحكام مثل لزوم تعريفه باللام وغيره كما في افعال المدح والذم
والتعليق كما في كل فعل قلبي ولو اعتبر مثل هذا للزم ان يرفع القياسي
من البين اذ ما من نوع منه الا وهو مختص ببعض الاحكام كالمتعدي
فانه ممتاز بالتعدية الى مفعوله واللازم بعدمها والصفات بلزوم

الا

الاعتماد والقاعدة المذكورة مثل كل صفة مشبهة ترفع الفاعل
فان افراد موضوعها غير منحصرة بل المنحصر صيغها بخلاف السماعي
فان افراد كل نوع منه محصورة كحروف الجر كما عرفت وهو اي
القياسي انواع تسعة النوع الاول الفعل مطلقا فكل فعل متصرف
وغير متصرف تام وناقص لازم ومتعد معلوم ومجهول ماض ومضارع
وامر وفعل تعجب يرفع اي يعمل في معمول واحد فاعلا او نائبه او اسما
لان النسبة الى المرفوع ماخوذة في مفهومه وضعا على ما هو المشهور
فلا يكون بدونه الا اذا كف بما الكافة وذلك في ثلثة افعال قل
وكثر وطال وذلك الشبهة من برب ولا يدخلن حينئذ الا على
جملة فعلية صرح بفعلها وقال الاندلسي لا يكف الا الحرفي وما في هذه
الافعال مصدرية مع مدخولها فاعل وينصب معمولات كثيرة مفاعيل
او غيرها كالحال والتمييز والمستثنى والخبر المنصوب واللازم
لا ينصب المفعول به بل غيره وسيصرح به ويجوز تقديم منصوبه
عليه لقوته في العمل وكون المنصوب فضلة وما يجيء من عدم
جوازه بوجود مانع من التقديم لا بالنظر الى فعليته وهو اي الفعل
على نوعين لازم ومتعد فاللازم من الفعل قد تم لكونه مفهومه
وجوديا ولقلته يختص بالنسبة الى المتعدي ما اي فعل يتم فهمه
اي فهم معناه بغير ما اي شيء هو المفعول به وقع عليه اي على معناه
الفعل الاصطلاحي اي معناه او الحديث نحو قعد زيد وتوقفه على

مكان الفهو دليس علىها وقع عليه بل علىها وقع فيه وهو
مشترك بين الافعال سوى فعل الله تعالى ولا ينصب الفعل اللازم
المفعول به بغير حرف الجر والنصب بحرف والجر يعم اللازم والمتعدى
ولا يختص بواحد منهما ويجى نحو مررت بزيد وضربت زيدا بالعصا
فصل ای من الفعل اللازم افعال المدح والذم لصدق تعريفه عليها واضا
فتها الى المدح والذم لاختصاصها بانشائهما فاذا قلت نعم الرجل
زيدا فانشئ المدح به وليس المدح موجودا فى الخارج فاخبرت
بكلام مطابق له وكذا بئس بخلاف مثل مدحت وذممت فانه
للاخبار عنهما لا لانشائهما باللفظ المذكور فيخرج عنها بالاضافة
سواء اعتبر المعنى التركيبى او اللقبى اى الافعال المشهورة بهذا
اللقب لانه مبنى على المعنى التركيبى وانما فصل بقوله فصل لان لها
احكاما خاصة كما سيظهر وانها غير متصرفة حتى عدها
بعضهم من الاسماء لهذا افردها بالذكر احكامها وتمييزها
بما يخالفه ولما كان المقدار المفهوم من الاضافة متنافيا عن
التعريف وكان المقصود ضبط افرادها وبيان احكامها ترك
التعريف وصرح بالمقصود فقال وهى نعم عطف عليه من بئس وساء
ونعم وما عطف عليه مخبر او محذوف حينئذ فهى مبتدأ وما بعده بدل منها بعد التعاطف او كل منها
المخبر اى فهى اربعة صح
خبر مبتدأ محذوف اى احدها وثانيها الخ الموضوعة للمدح
او خبر مبتدأ محذوف اى هو للمدح ولا بئس للذم فنعم من نعم

فلان اذا اصاب نعمة وبئس من بئس فلان اذا اصاب بؤسا
فنقلا الى المدح والذم فشابها الحرف فلم يتصرفا فاصلهما فعل
مثل علم وقد اطرد فيه اذا كان العين حرف حلق اربع لغات
فى بنى تميم احدها هذه وهى الاصل واتباع الفاء للعين وكسرها
او فتحها مع سكون العين والاكثر فيهما كسر الفاء مع سكون
العين قال سيبويه اتفق عامة العرب على لغة بنى تميم وجاء فى نعما
هى فتح الفاء وكسرها مع كسر العين ولا يجوز اسكانها ولم يات
بئس فى القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين وشرطهما اى و
شرط استعمالهما لا شرط عملهما لانه يوهم انهما يستعملان
بلا عمل لو فقد الشرط وليس كذلك الاخصر الاظهر ان يقال
وبئس وساء للذم وشرطها بارجاع الضمير الى الثلثة ولعله
اراد التنبيه على اصالتهما فى هذا الباب ففصل ساء عنهما واحال
حكمه على بئس ان يكون الفاعل اى فاعلهما معرفا باللام قال
الفاضل العصام والحق انه يصح الحمل على الاستغراق بادعاء ان
الممدوح او المذموم بمنزلة جميع افراد الجنس وعلى الجنس بادعاء
انه متحد مع الجنس لا مغايرة بينهما اصلا وعلى الجنس فى ضمن
فردما باعتبار ان الجنس فى ضمنه اى فرد فرضه العقل اذ لا فرد له
الا اياه فاى فرد فرض فهو هو والمص اختار الاخير لان فيه
ابهاما ثم تفسيرا فيكون مناسبا للمقام او مضافا اليه اى الى

المعرفة باللام بواسطة او بدونها نحو نعم غلام الرجل ونعم غلام
غلام الرجل ولو اعتبر التعميم لكونه بالواسطة او بدونها في المعرف
باللام لاستغنى عن ذكر المضاف او مضمرا مميزا على صيغة المفعول
بنكرة ليحصل الاجمال ثم التفصيل والضمير مفرد مذكر غالبا اتفاقا
ويتصرف في تمييزه بالافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
مطابقا للمقصود عند الاكثر وقد يقال نعمت امراة حكى
الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا وهذان يدلان على فعليته
لان التاء الساكنة والضمير البارز المرفوع المتصل من خواص الفعل
ولم يقل او ما كما في الكافية لكونه نكرة او لذهابه الى مذهب
سيبويه من انه تامة بمعنى الشيء المعرف فاعل وضعف بان ما
التامة المعرفة لم تثبت في غير هذا الموضع وجوز المبرد وابو علي
الفارسي كون فاعل نعم اسما موصولا جنسيا لا يراد به معين
ولذا الفصل بين نعم وتمييز الضمير بالمخصوص وجاز بالظرف نحو قوله
تعالى بئس للظالمين بدلا ولا يجوز بغيرهما اي قيل ترك التمييز
ومنه قوله عليه السلام من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت
اي فبالخصلة اخذ ونعمت الخصلة وجاء زيادة الباء
في المخصوص نحو حديث نعما بالمال الصالح للرجل الصالح ويذكر بعد
الفاعل مثل نعم عبد الله زيد ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف
باحد الاحوال المذكورة المخصوص بالمدح او الذم لبيان المراد

بالفاعل المذكور فالمناسب له ان يكون بعده وله وجه
اخرى بها يجوز تقديمه كما سياتي مطابقا ذلك المخصوص
في الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
للفاعل اي الذي كان فاعلا في المعنى سواء كان فاعلا في اللفظ ايضا
او لا مثل نعم رجلا الزيدون فالزيدون مطابق للفاعل المعنوي الذي هو
تمييز الفاعل وهو اي المخصوص مبتدا وما قبله وهو جملة
نعم وبئس خبره والرابط ادعاء كون الفاعل عين المخصوص
وقيل لام التعريف ولا يحتاج في الضمير المبهم وقيل خبر مبتدا محذوف
هو هو وقيل مبتدا محذوف الخبر اي ممدوح او مذموم نحو نعم
الرجل زيد مثال للفاعل المعرف باللام المفرد ونعم غلاما الرجل
الزيدان مثال للمضاف المثنى ونعم رجلا زيد مثال للمضمر المميز بنكرة
وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة نحو انا وجدناه صابرا
نعم العبد اي ايوب بقرينة ان الكلام فيه وقد يتقدم اي المخصوص
على الفعل وهذا يؤيد كونه مبتدا لان تقديمه لكونه مبتدا
وكذا اختاره المص ويدخل عليه النواسخ من كان وغيره
نحو كنت نعم الرجل وقد يقال نعم الرجل كنت كذا في الوضي نحو الزيدون
نعم الرجال وساء اصله سوء بفتح العين ثم نقل الى فعل بالضم
قال الوضي يلحق بنعم وبئس كل فعل على فعل بالضم اصله نحو ظرف
الرجل زيدا او نقلا نحو سوء الرجل زيد وقضو الرجل عمرو وبشرط

تضمنه معنى التعجب هو مثل بئس في المذكور كله نحو ساء
الرجل زيد وساء غلام الرجل زيد وقوله تعالى ساء مثلا
القوم الذين كذبوا وحبذا هو للمدح من حيث كفرت لازم
بمعنى صار حبيبا ويدغم باسكان الباء الاولى اما بحذف
حركته او نقلها الى الحاء لكن لا يستعمل مع ذا الا مفتوح الحاء صرح
به في التسهيل وفاعله ذا من اسماء الاشارة التي هي من المبهمات
ليحصل الابهام ثم التفسير لا المرفوع بعدها كما ظنه قوم يتوهم
ان حبذا بتمامه فعل جعلها لشدة الامتزاج كلمة واحدة
وغلب الفعل المقدم على الاسم وازال الاسمية ولا يتغير اى ذا والفاعل
او حبذا يتغير ذا بالافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
بسبب كون المخصوص واحدا منها بل هو مفرد مذكر دائما لجريه
مجرى الامثال ويذكر بعده المخصوص ويجوز تقديمه كما في نعم
على ما ذكره الرضي والفاضل العصام واعرابه اى مخصوص حبذا
كاعراب مخصوص نعم مرفوع مبتدأ على ما اختاره المص لا كما زعم
المبرد وابن السراج من ان الاسم غلب على الفعل حتى صار المجموع اسما
مبتدأ والمخصوص خبرا نحو حبذا زيد وقد يجيء قبل المخصوص او بعده
تمييز او حال من الفاعل نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا
ويع هنا بطلبها بقاء المخصوص لا الفاعل ولما فرغ من اللازم
شرع في المتعدي فقال والفعل المتعدي ما اى فعل لا يتم فهمه اى
فهم

فهم معناه بغيرها اى بشيء وقع عليه اى على ذلك الشيء الفعل اى
الحدث الذي يدل عليه المتعدي والاول اظهر ويجوز ان يكون
المراد به الفعل الاصطلاحي بتقدير مضاف اى معنى الفعل والمراد
بالوقوع عليه تعلقه به بلا واسطة غير تعلق الاسناد فيخرج به
الفعل المتعدي بواسطة حرف الجر لانه لا يقال له في الاصطلاح انه
متعد والفعل الناقص ايضا والمجهول من المتعدي الى واحد لانه مسند
الى المفعول به لا واقع عليه وهو اى المتعدي على ثلثة اضرب الضرب
الاول فعل يتعدى الى مفعول واحد لاقتضاء معناه هكذا نحو ضرب
عمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة لو معنويا نحو الذي اكرمت زيد
اى اكرمته وضربت في جواب هل ضربت زيدا او بدونها اى القرينة
لو معنيا وحينئذ يجعل المتعدي بالنسبة اليه كاللازم في انه لا يطلب
مفعولا ويستعمل على وجهين احدهما مع تركه قطعا نحو ضربت
اى اوقعت الضرب وثانيهما بادخاله على المفعول به لتنزيله منزلة
مكان الفعل نحو ضرب في حديد بارد اى اوقع الضرب فيه والضرب
الثاني يتعدى الى مفعولين وهو اى المتعدي الى مفعولين على ثلثة اقسام
القسم الاول ما اى متعد كان مفعوله الثاني مباينا للاول اى لا يصدق
عليه وهذا القسم يقال له باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما
ومسالة الخبر ويجوز حذفهما فيهما اى المفعولين معا وحذف
احدهما الاول والثاني فقط مع قرينة لو معنويا نحو معطيا لزيد

عمرا درهما فاعطى او فاعطى درهما او زيدًا وبدونها اى القرينة
لو منسيًا نحو فلان يعطى ويمنع اى يفعل الاعطاء والمنع او يعطى
زيدا او درهما والقسمان الباقيان ما كان المفعول الثانى عين الاول
اى يتصادقان كما ستعرفه واشار الى القسم الاول منهما بقوله والقسم
الثانى افعال القلوب اى افعال مشهورة بهذا اللقب وهى افعال ا
صطلاحية دالة على فعل اى حديث قلبى خرج به غير دال
القلبى داخلة على المبتدا والخبر وخرج به غيرها من الافعال ا
لقلبية ناصبة اياهما لانهما مفعولان كما دل عليه قوله على
المفعولية ثم ان قوله ناصبة اياهما مبنى على الاستعمال الاكثر لان
اتصال الضمير المنصوب في الفعلية اكثر من انفصاله ولا يجوز الا
نفصال في الفعل الا لداع صرح به الرضى نحو علمت لليقين اتفاقا
وقد يجئ بمعنى عرفت فيتعدى الى واحد ورايت من الرؤية القلبية
للظن واليقين عند صاحب التسهيل وقال الرضى للاعتقاد
الجازم طابق الواقع اولا والبصرية تنصب مفعولا واحدا ووجدت
جعله صاحب التسهيل لليقين والرضى بمعنى اصابة الشئ على صفة
ويلزمها العلم واذا كان بمعنى اصبت الشئ نحو وجدت الضالة
فهو مما يتعدى الى مفعول واحد وزعمت قيل للظن وقيل للعلم و
الحق انه يستعمل فيهما وظننت جعله الرضى للظن والتسهيل للظن
واليقين ويستعمل بمعنى اتهمت فيتعدى الى واحد ودخلت

و

وحسبت هما مثل ظننت وهب بمعنى احسب تقول هب زيدا
عالما غير متصرف اى لا يجئ منه ماض ولا غيره وزاد الرضى تعلم امرا بمعنى
اعلم غير متصرف فاذا قيل لك تعلم ان زيدا عالم تقول علمت لا تعلمت
ودرى وقال انهما لا ينصبان الجزئين بل تدخل عليهما ان ويستعمل
ادرى مجهولا اى بمعنى ظن ولم يستعمل بمعنى علم وان كان ادرى
بمعنى اعلم ولا هذا نحو يشارك غير المتصرف مع المتصرف في خصا
ئص ذكرها المص ولا يجوز حذف مفعوليها اى افعال القلوب
معا او حذف احدهما فقط كما ساغ ذلك الحذف بدون قرينة لو
منويا لانه ان كان منويا وقد حذف بلا قرينة تدل عليه و
يفوت المقصود حذفا معا او احدهما واما لو منسيا فيجوز
حذفهما نحو قوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون
ومقرونا مع قرينة كثر حذفهما معا لانهما كجزئى شئ واحد لان
المفعول الحقيقى مضمونهما فحذف احدهما كحذف جزء الكلمة فاذا ا
ثبتا اثبتا معا واذا حذفا حذفا معا نحو من يسمع يخل اى مسموعه
صادقا ولهذه العلة ايضا قل حذف احدهما فقط معطوف
على كثر وقيد قران القرينة ماخوذ فيه ايضا لان القيد المقدم
على المعطوف عليه يجب اعتباره في المعطوف او يكون اولى اما
حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون
بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم واما حذف الثانى فكقوله

تخلنا على اذاة الغيبة اى تخالهم هو خيرا لهم

لا تحملنا على غير انك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا جانحين
ومن خصائصها جمع خصيصة بمعنى خاصة جواز العمل الالغاء
والمراد ما يقابل الوجوب والامتناع اى ابطال عملها فى المفعولين
لا استقلالهما كلاهما فان الغيت الغيت فيهما لان الكلام يحصل
من مجموعهما والاعمال لان فى التوسط والتاخير تقديم المنصوب
على الفعل وقد عرفت انه جائز لقوة الفعل اذا توسطت بين معموليها
والتعبير بالمعمول لكونهما معمولين فى بعض الصور نحو زيد علمت
منطلق فى بعض شروح الكافية ان الاعمال اولى فى هذه الصورة
لان فعل له نوع تقدم لفظى وفى بعضها هما متساويان او تاخرت
عنهما نحو زيد منطلق علمت وفى هذه الصورة الالغاء اولى
لعدم التقدم اللفظى قطعا والمعنوى فى صورة الالغاء كالمعنى فى صورة
الاعمال بعينه فمعنى زيد ظننت قائم معنى ظننت زيدا قائما و
اما اذا تقدمت عليهما فالجمهور على انه لا يجوز الالغاء وبعضهم
اجاز تمسكا بما وقع فى بعض الاشعار والجمهور يؤولونه بتقدير
ضمير الشان ولام جاء فى الغرة وذكر فى التسهيل التاويل
والرضى الالغاء ومما يجب ان ينتبه له ان المتوسط والمتاخر
عنهما ان كان مصدرا يجب فيه الالغاء لان معمول المصدر لا
يتقدم عليه على كل حال ومما يجب فيه الالغاء التوسط بين
معمولى ان نحو ان زيدا احسب قائم واسم الفاعل ومعموله
نحو

نحو لست بمكرم احسب زيدا ونحو ليس بمكرم احسب زيد عمرو
او بين سوف ومصحوبه نحو سوف احسب يقوم زيد وبين و
حرف العطف ومدخوله نحو جاءنى زيد واحسب عمرو وفى التسهيل
ان مذهب البصريين فى نحو ضرب احسب زيد جواز الالغاء لا وجوبه
فيكون من التنازع فيجوز ان يكون زيد منصوبا مفعول احسب
او مرفوعا فاعل ضرب وضرب مفعولا ثانيا له قدم عليه ومنها
اى من خصائصها جواز ان يكون فاعلها ومفعولها الاول
ضميرين ولا يجوز ان يكون الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما
ظاهرا كلاهما بمعنى فى غيرها من الافعال فلا يقال زيد اضرب ولا
زيدا ظن قائما بارجاع الضمير الى المفعول المقدم متصلين لا بد من
هذا القيد لانه اذا كان احدهما منفصلا يجوز فى غيرها ايضا
نحو ما ضرب الا اياى وانما ضربت اياك واياك ضربت وما
ضربك الا انت وانما ضربك انت صرح به الرضى متحدى المعنى
كلاهما وخطابا وغيبة وقال الرضى ويجوز ان يكون احدهما
بعضا من الاخر ايضا نحو ما ورد فى الحديث رأيتنا مع رسول
الله الحديث نحو علمتنى او علمتك او زيد علمه قائما ولا يجوز
ضربتنى بل ضربت نفسى قال المعول لان المغايرة فى غير افعال القلوب
غالبة فاذا اتحدا ازداد الفن تصريحا وبينها على ما عنى [illegible]
يفعل عنه لسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان

اعلم بحال مسنده بحال غيره فلا يحتاج الى زيادة وبيفما هو
المشهور عند الجمهور بما لا مزيد عليه وقال الرضي ويجوز ان
يكون فاعلها ومفعولها ظاهرين متحدى اللفظ والمعنى
نحو حسب زيد زيدا قائما ولا يجوز في غيرها ويجوز فيها كون
مفعولها ضميرا متصلا مفسرا بفاعله دون غيرها تقول ظننه
زيد قائما ولا يجوز ضربه زيد وحمل عدم وفقد في هذا الجواز
اى جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين مع
اتحادهما معنا هما حمل النقيض على النقيض على وجد وراى الحلمية نحو
اراني اعصر خمرا والبصرية نحو رايتني في المرآة على راى العلمية و
منها جواز دخول ان المفتوحة على مفعوليها اى المفعولين
لو لم يدخل ان نحو علمت ان زيدا قائم فذهب سيبويه الى ان ان
مع اسمها وخبرها مفعول واحد قائم مقام المفعولين لان
حين تنسب المفعولين لا ينسب عند التحقيق الا مفعولا واحدا
هو مضمون الجملة فاذا وجد مضمون الجملة بعينه لا يحتاج الى
المفعولين والاخفش لما خفي عليه هذا التحقيق قدر مفعولا
ثانيا فجعل علمت ان زيدا قائم بتقدير علمت ان زيدا قائما حاصلا
ذكره الفاضل العصام اعلم انهم اختلفوا في حقيقة التعليق فقال
بعضهم ابطال عمل الفعل في جزئى الجملة الاسمية لوجود مانع منه
فبهذا المعنى يختص التعليق بافعال القلوب ولا يوجد التعليق

في

في المفعولين ومال اليه ابن الحاجب رحمة الله عليه حتى
جعله من خصائص افعال القلوب وقال بعضهم هو ابطال
عمله في مفعوله لمانع فحينئذ يعمها وغيرها من الافعال ويوجد
في المفعولين وفي واحد على ما يأتي واختاره المحقق والذا قال
واما التعليق بكلمة الاستفهام حرف وهو الهمزة وهل او اسما
مثل ما ومن واى واين وانى ومتى وايان وكم وكيف داخلة
على الجملة او الجزء الثاني نحو علمت ازيد عندك وعلمت زيدا
من هو او داخلة عليها معنا فاعلها نحو علمت غلام من انت او
كلمة النفي والمراد حرف النفي ما وان ولا الداخل على الجزئين نحو علمت
ما زيد قائم او قائما او بقائم او ان زيد قائم او لا زيد قائم ولا عمرو
او على الثاني منهما نحو علمت زيدا ما هو قائم او لام الابتداء
الداخلة على الجزئين او لام القسم الداخلة على الجزئين ايضا
او ان المكسورة الكائنة اذا دخل على خبرها لام الابتداء او ظرف
للمكسورة واما اذا لم يدخل فيجب فتحها فلا يكون تعليقا
وانما تعلق قبل هذه الاشياء لانها تقتضي الصدر وبقاء الجملة
على صورتها والافعال توجب تغيرها فوجب التوفيق ما امكن
فاعطى لهذه الاشياء بقاء صورتها ولهذه الافعال كونها
مفعولا معنى كما اشار بقوله اى ابطال العمل ابطالا كائنا
على سبيل الوجوب لفظا تمييز من نسبة الابطال الى العمل

ويجوز ان يكون صفة للابطال المقدر اى ابطالا لفظيا لا معنى
تفسير للتعليق وهو من قولهم امرأة معلقة اى مفقودة
الزوج كالشئ المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها
وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقدير المعنى علمت قيام زيد كما
كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف المنصوب
جزئاها على الجملة المعلقة نحو علمت لزيد قائم وبكرا منطلقا
واشار بهذا التفسير الى الفرق بين التعليق والالغاء من حيث
ان التعليق الغاء واجب البتة دون الالغاء فانه جائز غالبا
وانه الغاء لفظا لا معنى والالغاء الغاء لفظا ومعنى فيعم اى التعليق
هذه الافعال اى افعال القلوب اى يوجد فيها مثال التعليق
بالاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالنفى
رأيت ما زيد منطلق ومثال باللام وجدت لزيد منطلق ولقد
علمت لياتين منيتى وزعمت ان زيدا القائم وقد ينزل العلم
منزلة القسم بلا اعتبار فى الكلام نحو علمت ليفرطن الصلوة
ويعم كل فعل قلبى اى منسوب الى القلب بان يدل على فعل القلب
غيرها اى غير هذه الافعال نحو شككت ازيد عندك وتنبت
هل لك اخ وتبينت اين بيتك ويعم كل فعل يطلب به
اى بمعناه العلم مما يكون من وسائل العلم نحو امتحنت

ما

مازيد عالم وسألت هل هو غنى وسمته اى من الفعل الذى يطلب
به العلم افعال الحواس جمع حاسة اى افعال تدل على حاسة من
الحواس الخمس صفة للحواس الظاهرة كلمست ماهو لين واللمس
قوة توجد فى البدن كله وابصرت لهو حسن والابصار قوة
الباصرة يدرك بها المبصرات وسمعت هل صوته كريه والسمع
قوة السامعة يدرك بها المسموعات وشممت لهو طيب والشم
قوة الشامة يدرك بها المشمومات من الرياح وذقت ماهو
مر والذوق قوة الذائقة يدرك بها الطعوم واشار الى القسم الثانى
من قسمين اللذين ثانيهما عين الاول فقال والقسم الثالث من
اقسام المتعدى الى مفعولين افعال ملحقة بالفعل افعال القلوب
فى مجرد الدخول على المبتدا والخبر ونصبهما على المفعولية وفى مجرد
عدم جواز حذفهما معا او حذف احدهما فقط بلا قرينة
لو منويا كما تقدم فى باب اعطيت وفى مجرد قلة حذف احدهما فقط
بها اى بالقرينة اى لا فى الخواص فلا يجوز فيها الالغاء فى صورتى
التوسط والتأخر ولا كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين
متحدى المعنى ولا دخول ان على المفعولين ولا يجرى التعليق ايضا
ولم يتعرض بكثرة حذفهما معا بها لانها غير مختصة بها فلا يكون
لها مدخل فى جهة الالحاق جعل وجعل هنا بمعنى او جعل للاعتقاد
الباطل نحو قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن

انا نا قال الرضي واصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبر
لصار فصيرت زيدا قائما من صار زيد قائما ومنه اخفرت زيدا
لنهر من خفر زيد النهر وترك بمعنى صير نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم
يومئذ يموج في بعض واتخذ نحو قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم
خليلا وقد يستعمل جعل بمعنى خلق وترك بمعنى خلى واتخذ بمعنى
اخذ فلا يكون شيء منها من هذا القبيل ومنه حجا وعد بمعنى
الاعتقاد الباطل والفى بمعنى وجد والكرخي الثالث من المتعدى
متعد الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم وارى وجد تعديه علم ورأى او
بالهمزة الى ثلثة مفاعيل ولم توجد بتضعيف العين ولا يتعدى
الى ثلثة الا اعلم وارى وقول الاخفش بجعلها في جميع افعال القلوب
قياسا ولا اعتداد به في مثله وقال الفاضل العصام وقد يتم المتعدى
الى اثنين متعديا الى واحد لو جعل مضمون الجملة مفعولا نحو علمت
قيام زيد في علمت زيدا قائما والمتعدى الى ثلثة متعديا الى اثنين نحو
اعلمت زيدا قيام عمرو ولم يذكر انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث ولم
يوجد احدث بهذا المعنى لانها كثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين و
ثانيهما بالباء قال الله تعالى انبئوني باسماء هؤلاء وقال انبئهم
باسمائهم وقال فلما انبأهم باسمائهم ويقال اخبرتك بقيام
زيد وخبرتك بخبر وحدثت بكذا فقيل تعديتها الى ثلثة و
تضمينها معنى الاعلام لا باعتبار معانيها الوضعية فهي ملحقات

بالمتعدى

بالمتعدى الى ثلثة والحق البعض ارى الحلمية نحو اراني الله تعالى
في النوم زيدا ساقيا ولم يلحق سيبويه الا انباء وهذه اى الافعال
المتعدية الى ثلثة مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت الاول في
كونه مباينا للثاني وجواز حذفه بدون الثاني وعدم جواز
التعليق بالنسبة اليه لانه كالفاعل لانه العالم والثاني والثالث
المعلومان ولذا كان حقه التقدم عليهما حتى يجوز ارجاع و
ضميرهما اليه مع تأخره نحو اعلمت غلامه زيدا فاضلا والاخيرات
اى الثاني والثالث كمفعولي باب علمت في كون الثالث عين الثاني
وعدم جواز حذفهما او جواز حذف احدهما بلا قرينة وكثرة
حذفهما وقلة حذف احدهما معها وجواز الالغاء في صورتي
التوسط والتأخر وجواز دخول ان عليهما وجواز التعليق
نحو اعلم او ارى زيد عمرا ابكرا فاضلا ثم اى بعد ما علمت كون الفعل
لازما ومتعديا والمتعدى متعديا الى واحد والى اثنين والى ثلثة
المعتبر ذلك العلم جملة معطوفة على ما سبق باعتبار المعنى اى اعلم ان
الفعل يكون هكذا ثم اعلم الخ او معترضة او استينافية ان اى الشان
لا بد لكل فعل من مرفوع لما مر فان تم اى الفعل به اى بالمرفوع
كلاما تمييز عن نسبة تم الى فاعله اى تم كلاميته او تخصص تم معنى
صار اى صار كلاما تاما بان يصح السكوت عليه ويحصل و
الفائدة ولم يحتج الى غيره كالخبر المنصوب لافادة فائدة تامة

يسمى ذلك الفعل في الاصطلاح فعلا تاما لتمامه بمرفوعه و
عدم احتياجه الى غيره ويسمى مرفوعه فاعلا لقيام معنى و
الفعل به فكانه موجد ومؤثر فيه كانه مثل طال زيدا ولتاثيره
فيه كانه ضرب زيد اى اوجد الضرب ويسمى منصوبه ان كان الفعل
متعديا الى واحد او اثنين او ثلثة لان اللازم لا ينصب المفعول به و
مفعولا اى مفعولا به لصدق معنى الفعل به ووقوعه عليه
كالافعال السابقة من المتعدى الى واحد واثنين او ثلثة وان
احتاج الى الفعل المسموع منصوب بان لا يدل على الحدث الذى
يدور الفائدة عليه الا ذلك المعمول المنصوب يسمى ذلك الفعل في العرف
فعلا ناقصا لعدم تمامه بمرفوعه واحتياجه الى المنصوب والا
حتياج ينبئ عن النقصان ويسمى مرفوعه اسما له ومنصوبه الذى
احتياج اليه خبرا له اشعارا لانحطاط رتبته حتى عومل معاملة
الخبر والعامل في جزئى الجملة بالنسبة اليهما ولا يدخل اى الفعل
الناقص الا على المبتدأ والخبر في الاصل ليدل على ان اتصاف الاسم
بالخبر من جهة دوامه عليه او انتقاله اليه او غير ذلك
من معانى الافعال الناقصة وينصب الخبر لشبهه بالمفعول
في الوقوع بعد مرفوع الفعل وهو اى الفعل الناقص على قسمين القسم
الاول ما اى فعل لا يدل على معنى المقاربة اى مقاربة الخبر للاسم
اى قرب حصول مضمونه في زمان التكلم على ما ياتى ان شاء الله تع
و

وهو اى القسم الاول الشائع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص و
انما يعنى لو قيل الفعل الناقص يتبادر الذهن التابع اليه
لشيوعه فيه لا الى القسم الثانى لتبوعه بفعل المقاربة لا بالفعل
الناقص نحو كان قدمه على صار لكثرته هو لدوام ثبوت معنى
خبره لاسمه نحو كان الله تعالى عليما او للانقطاع عنه نحو كان
زيد غنيا اى فافتقر وبمعنى صار ويكون اسمه ضمير الشان
نحو كان زيد عالم وكان زيد غنى وتكون تامة بمعنى ثبت ولا
تدخل حينئذ على الجملة ولا يكون فيه ضمير الشان ويكون زائدة
وصار قدمه لاصالته للانتقال من صفة الى صفة نحو صار
زيد غنيا او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون
تامة بمعنى رجع متعدية بالى الفقر اى رجع اليه وال تقول
آل زيد عالما ورجع زيد غنيا وحال زيد فقيرا واستحال كقوله
ان العداوة تستحيل مودة ونحو ونحو قوله فيا الى ... ت
نى نحو كن ابوسا وارتد نحو قوله تعالى فارتد بصيرا وجاء زيد تيميا
وقعد كانه فاصل قال الاندلسى لا يتجاوزان عن موضع و
الشماخ ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة وقال
ابن الحاجب انما يطرد قعد في مثل الموضع الذى استعمل فيه
العرب فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه
سلطان ليكون مثل قعدت كانها حربة والحقوه في جاء

الاطراد لمجيء جاء البرد فقيل من يريد انهما يجيئان في غير موضع السماع لكن مع شرطية تعد فكانه اقتصاره ولذا قال اذا كون
اي المذكورات بمعنى صار وهذه اللواحق تتعدى بالى فتكون تامة
مثل صار وقال الرضي وليس الحاق هذه الافعال بصار قياسا
بل سماعا الا ترى ان انتقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول واصبح و
امسى واضحى وقصد مناسبة التقابل بين الاوليين اقتضى تا
خير اضحى وظل وبات لاقتران مضمون جملة باوقات يدل
عليها بموادها فاصبح زيد نائما بمعنى صار زيد نائما في الصباح
وكذا امسى او اضحى نائما اي صار نائما في المساء او في الضحى وظل
زيد قائما بمعنى صار قائما في جميع النهار وبات زيد قائما
في جميع الليل ويكن بمعنى صار مجردة عن الدلالة على الاوقات
فاصبح زيد غنيا بمعنى صار غنيا وكذا غيره وتكون تامة بمعنى
الدخول في الوقت فاصبح بمعنى دخل في الصباح وامسى بمعنى دخل
في المساء واضحى بمعنى دخل في [redacted] الضحى وظل بمعنى اقام نهارا
وبات بمعنى اقام ليلا نام او لم ينم وآض وعاد هما في الاصل
بمعنى رجع وغدا بمعنى ذهب في وقت الغداة وهي اول النهار
الى الزوال وراح بمعنى مضى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال
الى الليل والغالب في هذه الاربعة ان تكون كما صرح به في الامتحان
تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون من ملحقات

كما

كما صرح به في الامتحان وقال ابن مالك لا يكون غدا وراح الا
تامتين واذا جاء المنصوب بعدهما فهو حال وما زال من زال يزال
كخاف يخاف لا تستعمل الا ناقصة لاستمرار خبرها لاسمها من
وقت صلاحيته له ويلزم النفي لا من زال يزول مثل قال يقول
ولا من زال يزيله من الباب اي فرق نحو كال يكيل لانهما تامتان
وفتئ بفتح التاء وبالهمزة فتكتب بالالف وبكسرها فتكتب
بالياء وفي الصحاح ما فتأت اذكره وما فتئت اذكره اي
ما زلت اذكره وقيل بالياء فتكتب بها وما برح في الاصل
بمعنى زال عن مكانه وما انفك من الافعال في الصحاح قال
ابو زيد ما افتأت اذكره وما برحت اذكره اي ما زلت اذكره
وما ونى من ونى يني مثل وعى يعي بمعنى ضعف يقال فلان
لا يني يتكلم به اي لا يزال وما رام من رام يريم ريما اي بوجه يقال
لا ترمه اي لا تبرحه كذا في الصحاح واستعمال هذين الفعلين ناقصين
في غاية الندرة ذكره الدماميني كلها اي كل المذكورات مما بعدها زال
بمعنى ما زال ولا تستعمل الا بالنفي ولو معنى كالنهي مثله وما دام ما فيها
مصدرية توقيتية فتدل على ان زمان عاملها مدة ثبوت خبرها
لاسمها ولذا احتاج الى كلام قبله ليعمل فيه لانه ظرف زمان وليس
اصله ليس كعلم لا يجيء منه غير صيغ الماضي والدليل على ان اصله
فعل بالكسر لا فعل بالفتح تخفيفه بالاسكان لان مفتوح العين لا يخفف

وزعم ابن السراج وما بعوه انه حرف والصواب فعليته بدليل اتصال
ما يتصل بالفعل مثل ليسا ليسوا لست الى آخره وقد يتضمن
الفعل التام معنى صار اى يدل عليه فى ضمن معناه الاصلى
وقد مر معنى التضمين فيصير ذلك الفعل بسبب ذلك التضمن ناقصا
محتاجا الى خبر منصوب ويكون معناه الاصلى حالا او خبرا بعد
خبر او وصفا للخبر او خبرا مضافا الى المنصوب بعده ونحو قوله
تعالى فتمثل لها بشرا سويا اى صار مثل بشر كذا فسره الرضى و
نحو تم التسعة بهذا اى بسبب هذا الواحد او ملابسا به
عشرة اى صار بهذا عشرة تامة ويجوز اعتبار المعنى المذكور
فيما سبق اى تم التسعة بهذا صائرة عشرة وكمل زيد عالما اى
صار عالما كاملا وغير ذلك مثل عدل زيد امرا اى صار امره
دلا ويجوز عدم اعتبار التضمن وبقاء الفعل تاما والمنصوب
بعده حال او تمييز او مفعول كما صرح به القاضى فى قوله تعالى
وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا ويجوز تقديم اخبارها اى
الافعال الناقصة على انفسها الا ما اى فعلا نافيا فى الاول
ما التشاوس ضير اخبارها ويجوز لمتناول من الاخبار بتقديم
مضاف اى الاخبار فى الخ نافيا كان فى ما زال والملحقات او مصدريا
كما فى ما دام سواء اعتبر التقديم على مجموع ما ومدخوله او على
مدخوله فقط اما الاول فلاقتضاء الصدارة وعدم جواز
تقديم

تقديم ما فى حيزها المصدرية عليها واما الثانى فلشدة امتزا
جهما وما ليس فى اولها اذا دخلت عليه يجوز تقديم الخبر
على الفعل لا على مجموعهما مثل ما كان قائما كان زيد لعدم الامتزاج
ولا يقال قائما ما كان زيد لوجوب الصدارة فلا يجوز نحو قائما
ما زال زيد ولا اجلس جالسا ما دام زيد لما ذكر خلافا للكوفيين
ووافقهم ابن كيسان من البصريين فى غيرما دام فانهم يجوزونه
نظرا الى كمال امتزاجهما وصيرورتهما مثل فعل مثبت فى المعنى والحكم
كذا ان يدل لفظها بان النافية اى يجوز تقديم الخبر فى هذه
الصورة ايضا ويجوز ان يكون التقدير لنفى التقديم انتفاء مثل
ذلك الانتفاء ان يدل الخ لانها كما فى اقتضاء الصدارة حتى
يجوز التعليق بهما كما مر واما التقديم ان يدل لفظا مايكم
ولما صرح به الرضى ولم يذكره لانهما من واد واحد ولكن
فيجوز اى التقديم نحو قائما لم يزل زيد لان هذه الحروف لما
اثرت فى معمولها لفظا او معنى اعتبرت كانها جزء منها
والمجموع كلمة واحدة فانعزلت عن اقتضاء الصدارة ولا
كذلك لا لانه لكثرة دورانه فى الكلام حتى انه يدخل فيما لا يدخل فيه
غيره من ادوات النفى مثل دخوله بين الجار ومجروره نحو كنت
بلا مال انعزلت عن اقتضائه الصدارة صرح به الرضى ولم
يذكر هنا تقديم اخبارها على اسمائها كما ذكره ابن الحاجب لانه

يجيء نفي المعمول المنصوب التي امرها كامر خبر المبتدا وخبره
يجوز تقديمه والقسم الثاني من قسمي الفعل الناقص وهو الذي
لا يكاد رسمه اطلاقه لانه اسما خاصا اما اى فعل ناقص يدل
على معنى القرب اي قرب حصول الخبر لاسمه اما بمجرد رجاء المتكلم
ذلك وهو في عسى او بان يظهر باعتبار علائم حصوله واسبابه
سوى الشروع وهذا في كاد او يظهر باعتبار شروعه فيما يقتضي اليه
وهذا في غيرها مما سيذكر وليسم هذا القسم في الاصطلاح افعال
المقاربة ويعبر عنه بهذا اللقب ولا تستعمل افعال المقاربة الا ماضية
الا كاد واوشك فانه يجيء مضارعهما وندر استعمال اسم الفاعل منهما
ولا تكون اخبارها الا افعالا لا اسما مضارعها لا ماضيا بالاستقراء
ولانها لدلالتها على القرب تقتضي ان تكون خبرها لفظا دالا على
ان معناه لم يثبت الآن وذلك المضارع ولا بد في اخبارها ان تكون
مسندة الى ضمير اسمها فلا يقال عسى زيد ان يقوم غلامه الا ان
يكون المسند الى الظاهر في قوة فعل مسند الى الضمير نحو عسى زيد ان و
يخرج نفسه فانه في قوة عسى زيد ان يموت ويجوز حذف
اخبارها ان علمت بقرينة نحو قوله تعالى فطفق مسحا اي يمسح
مسحا حذف لدلالة المصدر عليه نحو عسى وهو غير متصرف
ومنه زعم الزجاج انه حرف ويقويه اتصال الضمير المنصوب في
عساه وعساك والصواب انه فعل لكثرة استعماله باتصال
ها

ما يختص بالفعل به ويؤول عساه بان المنصوب مستعار
للمرفوع وخبره الفعل المضارع الكائن مع ان الدالة على الاستقبال
المناسب للرجاء الذي فيه ولا بد وان يقدر مضاف في
جانب الاسم او في جانب الخبر ليصح الحمل كونا او زمانا غالبا
نحو عسى حال زيد ان يخرج او زمان يخرج هذا ما ذهب اليه
المتأخرون ضمنوه معنى كان واستحسن الفاضل العصام و
تضمينه معنى صار وذهب الكوفيون الى ان عسى تامة بمعنى قرب
وما جعلوه خبره بدل اشتمال وارتضاه الرضي لما فيه من تفصيل
بعد اجمال وقيل انه مفعول وعسى متعد وقيل انه منصوب
بالتشبيه بالمفعول لا انه مفعول لانه بعد نقله الى انشاء الطمع
والرجاء لم يبق في معناه الاصلي وبقي المنصوب للتشبيه بما
في الاصل ورد الكل بان القرب مستفاد من الرجاء ليس و
معنى لعسى ويرده ايضا استعماله بلا ان كما افاده بقوله
وقد يحذف ان من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى تقدير
مضاف وقد تكون تامة غير محتاجة الى خبر منصوب مشتملة
بان مع المضارع اي لا يجوز حذفها على هذا الاستعمال نحو
عسى ان يخرج زيد وحينئذ يكون بمعنى قرب ولا تتضمن و
معنى كان ويحتمل ان تكون ناقصة ايضا والمضارع المصدر
بان اسم لها قائم مقام الاسم والخبر لاشتماله على المسند اليه

ذكره الفاضل العصام المص في الامتحان او من باب التنازع
ذكره الرضي او المرفوع بعد المضارع اسم عسى وفي المضارع ضمير له
لتقدمه رتبة ذكره الفاضل العصام فاما نحو الزيدان عسى
ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان مع الفعل فاعل
عسى قولا واحدا ذكره الرضي ولا يعمل في ضمير الشان وكاد عطف
على عسى ويستعمل ناقصا دائما وخبره غالبا مضارع بلا ان
لدلالة على الجزم نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبيها له
بعسى نحو كاد زيد ان يخرج ويعمل في ضمير الشان كما في قوله تعالى كاد
يزيغ قلوب فريق منهم وكرب فتح الراء افصح من كسرها ذكره
الدماميني بمعنى قرب في الاصل يقال كربت الشمس اى دنت للغروب
وهو مثل كاد في وجهه كون خبره بلا ان وبها وهلهل
في الاصل بمعنى قارب وطفق بالكسر الفا وفتحها في الاصل
بمعنى شرع كقوله طفقا يخصفان واخذ في الاصل بمعنى شرع كقوله
وانشا مهموز من الافعال في الاصل بمعنى اوجد واقبل
في الاصل بمعنى اقبل عليه وهب كرد قال الدماميني هي غريبة
ومن شواهدها قول الشاعر هببت الوم القلب في طاعة
الهوى فلج كاني كنت باللوم اغريته وجعل في الاصل بمعنى
اوجد كقوله تعالى وجعل لكم السمع والابصار وعلق بكسر اللام
وهي غريبة ويستشهد بقوله اراك علقت تظلم من اجرنا

و

وظلم الجار اذ لا تجير استعمل هذه الافعال استعمل كان بتضمينها
معناه فصارت ناقصة مثله واخبارها اى خبر كل منها
الفعل المضارع لان هذه الافعال تدل على الشروع المستلزم و
لجزم حصول المشروع لا لطمع فناسب المضارع بلا ان للطمع الذى
يدل على حدوث مصدره واوشك في الاصل بمعنى اسرع
وهو من باب القرب وهو يستعمل استعمال عسى اى يكون
ناقصا خبره مضارع مصدر بان وتاما مع المضارع مثل اوشك
زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد لانه قد يستعمل في الطمع و
استعمال كاد اى يكون الخبر بلا ان لانه قد يستعمل في الجزم ولا يجوز
تقديم اخبار المقاربة اظهر في موضع الاضمار لئلا يتوهم ر
جوعه الى الاقرب على انفسها لانها لعدم تصرفها ضعيفة فلا
تكون لها قوة العمل فيما تقدم عليها ولكونها افعالا لها
قوة بالنسبة الى الحروف تعمل لو عكس الترتيب بان قدم الخبر
على الاسم ولا يجوز هذا في الحروف فلا كان في ما ولا او في اكثر الصور
كان في الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن خبرها ظرفا والقسم
الثاني من التتمة اسم الفاعل وهو اصل بالنسبة الى ما
يذكر بعده لمجيئه من التام والناقص واللازم والمتعدى
بخلاف اسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ومشابهة
للمضارع الذى هو عامل قوى لكونه فعلا واعتبار النسبة في وضعه

دون المصدر وسائر ما يذكر بعده ولذا قدمه وترك تعريف
وبيان صفته اكتفاء بشهرتهما ولكون البحث بحث العامل
تعرض لعمله فقال فهو يعمل جميع عمل فعله المشتق هو منه التام
او الناقص اللازم او المتعدي المعلوم لاشتقاقه منه والثالث
من المتعة اسم المفعول ولاعتبار النسبة فيه ايضا وموافقته
لاسم الفاعل في الشرط وشبه المفعول به في بعض المواضع قدمه
فهو يعمل جميع عمل فعله التام المجهول لكونه ماخوذا منه واكتفى
بالشهرة ههنا في ترك التعريف والصيغة وشرط عملهما اي
اسم الفاعل والمفعول في الفاعل الاصلي او لنائب المنفصل عنهما
ضميرا او اسما ظاهرا نحو اراغب انت واقائم زيد لان غير المنفصل
وهو الضمير المستتر لان البارز مختص بالفعل لكونه اعتباريا محتالا
يظهر فيه اثر العامل لا يحتاج العمل فيه الى القوي وعدم المشابهة
والمنفصل لثبوته واستقلاله يتوقف العمل فيه على وجودهما
والمفعول به الصريح لانه لقوته حتى لا يعمل فيه الا المتعدي يتوقف
الى وجود قوي كامل وعدم مستبعد واما غيرهما من المعمولات
فالظرف لكونه معمولا ضعيفا ولان العامل لا يخلو عن زمان
ومكان يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو ما انت
بنعمة ربك بمجنون وحرف التنبيه نحو زيد ها اسد يوم القتال
والحال مثله والمفعول المطلق لكونه بمعنى العامل دائما يعمل فيه
مطلقا

مطلقا كالظرف والمفعول له ان كان مجرورا فكالظرف وان
منصوبا فكالمفعول المطلق والمفعول معه حكمه حكم المعمول
المصاحب ان لا يكونا اي اسما الفاعل والمفعول مصغرين نحو ضويرب
ومضيريب ولا موصوفين نحو جائني رجل ضارب
شديد لانهما اذا وصفا يجريان كالمسند اليهما والمسند اليه
مخصوص بالاسم فيبعدان عن المشابهة بالفعل وكذا اذا كان
مصغرين لان المصغر بمنزلة الموصوف والصفة وقال
الرضي لان التصغير والوصف يخرجانهما عن تاويلهما بالفعل
فالاولى تاخير قوله مصغرين لكنه قدمه لطول ذيل الموصوف
بقوله وان وصفا بعد العمل اي عملهما لم يضر اي الوصف
المتاخر عملهما السابق على الوصف لوجوده بلا مانع نحو
جائني رجل ضارب غلامه عمرا شديد ثم اي بعد ما لم يكونا
مصغرين وموصوفين ان كانا اي اسم الفاعل واسم المفعول
ملتبسين باللام الموصولة عند غير المازني لانه يذكرها ولا
يثبت الاحرف التعريف على ما يجي ان شاء الله تعالى لا يشترط
لعملهما في الفاعل والمفعول به شيء غير ما ذكر من العدمين
وغيره الاعتماد على والدلالة على الحال والاستقبال اي
يكفي لعملهما في الفاعل والمفعول به الاعتماد على اللام الموصولة
ولا يشترط الاعتماد على غيرها والدلالة على زمان الحال و

والاستقبال لانهما حينئذ فعل في الحقيقة غير صيغته الى
صيغة الفاعل والمفعول لدخول اللام التي صورتها صورة
حرف التعريف عليه على ما سيجيء تحقيقه ثم ان الاولى ان يقول
المص ثم ان كانا باللام لا يشترط شيء او ايراد الواو مقام ثم
نحو الضارب اي الذي ضرب او يضرب غلامه عمرا امس
او الان او غدا عندنا وان كانا مجردين منها اشترط مع
ما ذكر من عدم التصغير والتوصيف الاعتماد على المبتدا
ولو في الاصل بان كانا خبرا او مفعولا ثانيا او ثالثا نحو
زيد ضارب غلامه وزيد معمور داره وان زيدا عالم ابوه
وما زيد بمكتوب حاله وعلمت زيدا فاضلا ابنه او الموصوف
بان كانا صفتين نحو جاءني رجل راكب غلامه او معتق غلامه
او ذي الحال بان كانا حالين نحو جاءني زيد راكبا غلامه
او مركوبا حماره او الاستفهام حرفا كالهمزة وهل او اسما
مثل ما ومن نحو أقائم الزيدان وما عامل البكران والهمزة
اعم من ان يكونا ملفوظة او مقدرة مثل قائم الزيدان ام قاعدان
او النفي حرفا كما وان ولا او اسما كغير او فعلا كليس نحو ما
قائم الزيدان وغير قائم الغلامان وليس ضارب العمران
وما معمور داره وليس معمول قولا زيد والنفي اعم و
من الصريح وغيره نحو انما ضارب الزيدان ولا اخفش
من التصريح

لا

لا يشترط في عملهما وعمل نظائرهما شيئا وجه الاشتراط ان
عملهما كان لمشابهتهما للفعل وبهذه الاشياء تتقوى المشابهة
لان ما وقع بعد المبتدا والموصوف وذي الحال لا يكون مخبرا
عنه كالفعل والوقوع بعد الاستفهام والنفي اولى بالفعل و
لتعلقهما بالحكم وزاد ابن مالك الاعتماد على حرف النداء لئلا
يرد النقض بيا طالعا جبلا ورجحه المصنف ومن لم يجز الاعتماد
عليه جعل امثاله معتمدة على موصوف مقدر ورده المص بانه لو
اعتبر هذا الاعتماد للغا شرط الاعتماد لانه ما من صفة الا ولها
موصوف ملفوظ او مقدر ويشترط مع الاعتماد في نصبهما اي
نصب اسم الفاعل واسم المفعول المجردين عن اللام المفعول به
بان كان اسم الفاعل من المتعدي متعد كان واسم المفعول من
المتعدي الى اثنين او الى ثلثة الدلالة على زمان الحال تحقيقا
نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او حكاية بان يقدر المتكلم الزمان
الماضي موجودا الان او يقدر نفسه موجودا في ذلك الزمان وقيل
ان يتلفظ في ذلك الزمان ويتلفظ به الان كقوله تعالى و
كلبهم باسط ذراعيه او الاستقبال نحو زيد ضارب عمرا غدا
او معطي غلامه درهما غدا وجه الاشتراط ان المشابهة التي
العمل لاجلها المشابهة للمضارع فاذا كانا للحال او الاستقبال
تتاكد تلك المشابهة ويتقويان لعمل النصب فان كانا للماضي

وجب اضافتها الى المفعول به بمعنى فان كان معمول اخر
فيفعل مقدر خلافا للكسائي فانه لا يشترط معنى الحال
والاستقبال عنده ويرفعان الفاعل لانهما لم يشترط فيه
واعلم ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين بانفسهما الى المفعول به
يقوى عملهما بزيادة اللام في ذلك المفعول نحو انا ضارب
لزيد واعجبني ضربك لزيد ولا يجوز في الفعل الا اذا قدم المفعول عليه
نحو قوله تعالى للرؤيا تعبرون وهذا في غيرهما من علم ودرى وعرف
وجهل فانه يزاد فيه الباء دون اللام نحو انا عالم به بجواز زياد
تهما مع هذه الافعال نحو علمت بان زيدا عالم وتثنيتهما وجمعهما
الصحيح او المكسر في العمل والاشتراط كمفردهما اما التثنية والجمع
الصحيح فلبقاء صيغة المفرد فيهما لكن عملهما ليس الا في المفعول
لوجوب استتار الفاعل فيهما على ما سياتي واما الجمع المكسر
فمحمول على المفرد لكونه فرعه وعمله يكون في الفاعل والمفعول
نحو زيد ضراب غلمانه عمرا الآن او غدا وكذا المذكور من بحثي اسمي
الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط وكون تثنيتهما وجمعهما
كمفردهما ثلثة اوزان من اوزان مبالغة الفاعل فعال و
فعول ومفعال قال الرضي هذه الثلثة تعمل اتفاقا من البصريين
وزاد سيبويه فعيلا كعليم وفعلا كحذر وسمعه و
غيره ومنع الكوفيون عمل صيغ المبالغة مطلقا لفوات
مشا

مشابهتها بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب فهو
عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما تعمل مع فوات المشا
بهة اللفظية لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان ولذلك
لا يشترط في عمل هذه الثلثة في المفعول به معنى الحال والاستقبال
لان اشتراطهما كان لاتمام المشابهة اللفظية وقد فاتت و
الرابع من السبعة الصفة المشبهة اي المتغيرة مشابهتها
الاسم الفاعل في انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فلذا اعملت
ولم يبق ذلك الشبه في اسم التفضيل لضعفه فيه لعدم لزوم
ذلك فيه كما في الصفة المشبهة قدمها لكثرة عملها في الفاعل
الظاهر بخلاف اسم التفضيل فهي تعمل فعلها اللازم للزوم
اشتقاقها منه ولو بعد التاويل ملتبسة بالشروط المعتبرة
في عمل اسم الفاعل من عدم التصغير والتوصيف والاعتماد ومعنى
الحال والاستقبال لما مر في اسم الفاعل بل هي اولى بها منه غير اي الا
معنى الحال والاستقبال استثناء من الشروط فانه اي معنى الحال
والاستقبال لا يشترط عملها اي في نصبها معمولها المشبه بالمفعول
نحو زيد حسن الوجه بنصب الوجه لكونها بمعنى الثبوت
والاستمرار لا الحدوث المقتضي للزمان نحو زيد حسن وجهه
وبيان انواع صيغها ووجوه استعمالها في المطولات و
انخا والخامس من السبعة اسم التفضيل قدمه لكون التشبه

معتبرة فيه وكونه مشتقا مثل السوابق ولا يخفى ترتيب المقر
انسب برامه لانه في بحث العامل بخلاف ترتيب ابن الحاجب
حيث قدم المصدر الى نظرا الى انه اصل في الاشتقاق وانه في حيث
الاسم وهو اقوى في الاسمية بخلاف ما عداه وهو لضعفه بسبب
خروجه عن صيغ الفعل بملاحظة الغير في معناه لابد لالمية على سعة
الزيادة لانه مقول بمعنى المبالغة الفاعل على ما عرفت لا ينصب
المفعول به بنفسه بالاتفاق ونحو قوله تعالى هو اعلم من
يضل منصوب بفعل مقدر يدل عليه اعلم اى يعلم وانما قلنا
بنفسه لانه ينصبه باللام كما في اسم الفاعل والمصدر المتعديين
لكنها فيهما يجوز تركها وفي اسم التفضيل لا يجوز لانه لا
ينصبه بدونها نحو انا اضرب منك لزيد وبالباء فيما تزاد
في المفعول فعله نحو انا اعلم بان زيدا منطلق او اجهل بزيد و
يتعدى بحرف جر يتعدى به فعله انا امر منك بزيد وارمى منك
بالسهم وانما تعدى باول المفعولين باللام والباء يبقى
الثاني منصوبا بالفعل المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك
لزيد الثوب وعند الكوفيين منصوب به ولا يرفع الفاعل
الظاهر تماما بخلاف الضمير فانه لا ستاره احتيار الى
مخصوص ليسهل العمل فيه في كل وقت الا اذا صار اسم التفضيل
ملتبسا بمعنى الفعل بان لا يدل على الزيادة على الغير وذلك
بان

بان يكون اسم التفضيل في المعنى ونفس الامر كائنا و
المتعلق بكسر اللام قائما به وصفا حقيقيا له وهو الكحل في
المثال فان الاحسن في الحقيقة الكحل لا الرجل ما اى شئ وهو
رجلا في المثال جرى اسم التفضيل عليه اى على ذلك الشئ
في الذكر بان يكون صفة له كما في المتن او خبرا عنه مثل ما من
رجل احسن فيه الكحل منه في العالم او حالا منه مثل ما جاءنى زيد
احسن في عينه الكحل منه في عين عمرو وانما اشترط ما جرى
عليه ليعتمد عليه والمتعلق ليعمل فيه وفي كلامه اشارة
الى ان اسم الظاهر يجب ان يكون من متعلقات ما جرى
عليه حال كون المتعلق مفضلا ملتبسا باعتبار التعلق اى
بالنظر الى تعلقه بما جرى عليه يقال اعتبرت الشئ اى نظرت
اليه وراعيت حاله على نفسه اى نفس المتعلق ملتبسا باعتبار
باعتبار غيره اى باعتبار تعلق غير ذلك التعلق وهو تعلق
بغير ما جرى عليه وهو زيد في المثال حال من النفس كما ان الظرف
الاول حال من الضمير المتكن في مفضلا الراجع الى التعلق ثم ذلك
المتعلق الذى هو الكحل اذا اعتبر كونه في ما جرى عليه وهو رجلا
رجلا في المثال يكون مفضلا عليه بفتح يجب ان يكون
المتعلق الذى هو الفاعل واحدا بالذات ليخرج اسم التفضيل
عما هو اصل فيه وهو كون المفضل والمفضل عليه متغايرين

بالذات نحو زيد افضل من عمرو وفيتهما للخروج عن معناه و
بالكلية مشتركا بين شيئين مختلفا باعتبارهما لئلا يلزم و
تفضيل الشيء على نفسه من كل وجه هذا كله قبل النفي منفيا
خبر بعد خبر ليكون او حال من ضميره او مفعول مطلق لمفضلا
او تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول
فاضلا وباعتبار الاول مفضول الثاني مفضولا بل هو
باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول بحسب
العرف وذلك لانه اذا كان في الكلام قيد فالفائدة ترد عليه
فهاهنا المعنى التفضيلي وهو الزيادة على الغير قيد والكلام
منفي فالنفي يتوجه اليه وينفيه ويبقى اصل الحسن في المثال
نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد كما
في مثل ما رايت رجلا يزيد حسن كحل عينه على حسن كحل
عين زيد فيؤول الى ان حسن احدهما مساو لحسن الاخر
او الى ان حسن عين زيد زائد على حسن عين جميع الرجال
ومقام المدح يابى المساواة فالكحل الذي في عين زيد يزيد
حسنه على حسن عين الرجال فهذا الاقتضاء المقام ذلك
لا لان افعل يدل على الزيادة فافعل بمعنى فعل فيعمل عمله الذي
هو رفع الاسم الظاهر على الفاعلية لارتفاع المانع عنه
ولوجود المقتضي هاهنا لانه لو لم يعمل يلزم الفصل بين افعل وسعموله بالاجنبي

انه

انه خبر مبتدا هو الكحل لزم الفصل بين افعل ومعموله لان الذي
هو منه باجنبي هو المبتدا والفصل بين افعل ومعموله لا
يجوز بل بين كل عامل ومعموله لكن منعه الرضي حتى صرح
بجواز زيدا عمرو ضارب قال الرضي هذه شروط رفع افعل
التفضيل لفاعل الظاهر قياسا بلا ضعف ونقل
عن الرماني جواز ذلك في المثبت والسماع لم يثبت الا في المنفي
لمنفي لكن النفي لا يلزم ان يكون صريحا بل يكفي معناه نحو قلما
رايت رجلا احسن الخ ويعمل في غيرهما كالفاعل المتمكن كما
عرفت والظرف والحال لانهما لضعفهما يكفي للعمل فيهما رائحة
الفعل والمفعول المطلق والمفعول له ومعه والتمييز والمتمني
والسادس من الصفة المصدر ترك تعريفه وبيانه و
صيغة لمثل ما ذكر ولعدم اطراد الصيغ في بعض الانواع ويعمل
عمل فعله المشتق منه التام او الناقص المعلوم او المجهول المتعدي
او اللازم ولكن لما كان وضعه لماهية الحدث ولم يعتبر
في وضعها يقوم هو به ولا ما يتعلق به لم يلزم عمله بل اذا عمل
عمل بمناسبة الفعل ولذلك لا يشترط عدم ما يبعده عن الفعل
وعدم ذكر الفاعل لفعل والى هذا اشار بقوله وشرط و
عمله في الفاعل الاصل او النائب غير المتمكن اذ لا يعمل فيه
والمفعول به الصريح وغيره من المعمولات يعمل فيها بلا شرط

ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا لانه بهما يبعد عن مشابهة
الفعل لاختصاصها بالاسم ولانه يعمل بتأويله بان مع الفعل
والمصغر والموصوف لا يؤولان به فلا يقال اعجبني ضريب
عمرو زيدا ولا ضرب شديد زيد عمرا وان وصف بعد العمل لا
يضر نحو اعجبني ضرب زيد عمرا شديد ذكره الرضي ولا مقرونا بالحال
بان يراد به الحدث الحال بقرينة مثل ضربك زيدا الآن لان
عمله كما عرفت بتقديره مع ان والفعل وان يخلص المضارع
للاستقبال ولا معرفا باللام لعدم امكان التأويل المذكور
لاختصاص اللام بالاسم القرح عند الاكثر اي انما شرط هذه
الاشيا عند اكثر النحاة ووجهه ما ذكر وعند البعض لا يشترط
واحد منها فيعمل مصغرا وموصوفا ومقرونا بالحال و
معرفا باللام فيقال اعجبني ضريب زيد عمرا وضرب شديد بكرا
بقتل او ضرب زيد عمرا الآن وعدم انطلاقه الضرب مجمعا الاسم رجل
لان المقدر بشيء لا يلزم ان يكون مثله في جميع الاحكام ولا يلزم
ان يكون المقترن بالحال مقدرا بما مع الفعل المذكور و
تقديره بان اكثر واشهر كذا في الرضي ولا عددا ولا نوعا
ولا تاكيدا مقرونة مع الفعل نحو ضرب ضربة او ضربة
او ضربا زيد عمرا او كائنة بدونه اي الفعل و الحال ان الفعل مراد
غير لازم الحذف كما اذا قلت في جواب هل ضربت ضربة
او
ضربة او ضربة زيدا اخر بدله من مراد تعيين للمراد بها المراد
ان عمله بتأويله بالفعل فلا وجه للتاويل مع وجود الاصل
وان كان الفعل لازم الحذف بان لا يجوز اجتماعه مع المصدر
قياسا نحو ضربك زيدا اي اضرب زيدا ضربا او سماعا كالمثال
الآتي فيعمل المصدر لقيامه مقام الفعل لا للتأويل بالفعل حتى
يجوز تقديم معموله عليه والاستتار الضمير فيه كالظرف المستقر
هذا مذهب سيبويه وقال السيرافي العمل للفعل ورجحه الرضي
وقال المصدر ليس بقائم مقام الفعل حقيقة الا يرى انه
معمول له متاثر منه نحو سقيا زيدا ويجوز حذف فاعله بلا نائب
الا ان النسبة لم تعتبر في وضعه لان وضعه للحدث للحدث
القائم والمتعلق بالغير فاقتضاؤه للمرفوع وغيره من المتعلقات
عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى اتيان شيء مما ذكر البتة ولا يجوز
هذا الحذف في غير المصدر مما يعمل في الفاعل لكون النسبة ماخوذة
في وضعه ولا يضمر الفاعل فيه لمثل ما ذكرنا ايضا والمراد باضمار
فيه الاستتار فيه فلا يرد مثل ضربي زيدا ولا يتقدم معموله
ولو ظرفا عليه عند الجمهور لكونه في تقدير ان مع الفعل وحينئذ
حينئذ لا يتقدم عليه وكلما يرى عليه متقدما على المصدر
يقدر له العامل وجعل المذكور تفسيرا له نحو قوله تعالى ولا تاخذكم
بهما رافة فلما بلغ معه السعي اي لا تاخذكم رافة بهما رافة

وكذا في قُمّا بلغ سعه الاية وخالفهم الرضي وصاحب اللب
والمصنف في الظرف لكثرة وقوعه وجعلوا ما ارتكبوه تكلفا
وقدّمر ان الظرف يكفيه رائحة الفعل ثم اعلم ان المصدر اللازم
يرفع الفاعل ويضاف اليه والمتعدي يرفع الفاعل وينصب
المفعول وبالعكس وقد يرفع الفاعل ويترك المفعول وبالعكس
وقد يرفع نائب الفاعل ويضاف الى الفاعل والمفعول
منصوب والى المفعول والفاعل مرفوع ويضاف الى الفاعل و
يترك المفعول وبالعكس والى نائب الفاعل والاكثر في
استعمال الاضافة الى الفاعل ولابد في اضافة الى المفعول من قرينة
تدل على انه مفعول والشايع من التسمية الاسم المضاف معنى
او لفظا قدمه لكثرته في الاستعمال ولان الاسم التام قد يكون
تمامه بالاضافة فيتوقف عليه وهو يعمل الجر المنتقل اليه
من حرف الجر المقدر للعمل وافادة المعنى كما في الاضافة المعنوية
او المنوي للعمل فقط لا لافادة المعنى كما في اللفظية كذا قال
الفاضل العصام الدين وقال فلك الخيالية تقدير اللام
ومن لشيوعهما في مقام الاضافة دون في لعدم شيوعها
فيه وعند المصنف تقدير حرف الجر في الاضافة المعنوية
واللفظية محمولة عليها ليس فيها تقدير حرف الجر و
شرطه اي الاسم المضاف من حيث انه مضاف اي شرط كونه
مضافا

مضافا ان يكون اسما لا فعلا ولا حرفا لان الاضافة من خواص
الاسم مجردا عن تنوينه ولو تقديرا نحو كم درهم مالك وحوج
بيت الله لان التنوين دليل تمام الكلمة والاضافة دليل عدمه
فتنافيان وناسبه وهو نون التثنية وجمع المذكر كولا
نهما دليل التمام ايضا على ما يأتي ان شاء الله تعالى لاجل الاضافة
متعلق بالكون او التجريد فقط واللام لا يضاف لان التجريد لا
جل اللام السابقة على الاضافة في التلفظ ويشكل بالحسن
الوجه والضارب الرجل والضاربك وقد تصدى المص في
دفعه في الامتحان بتعميم النائب للضمير اذ اصل الحسن وجهه
على ان يكون الوجه فاعلا بمنزلة الجزء فحذف ضميره كما يحذف
من المضاف وبفرض وجود التنوين وان لا يكون مساويا
للمضاف اليه اي لما يصير مضافا اليه في العموم والخصوص
بان لا يكون ما صدقا عليه واحدا سواء بالترادف كليث
واسد وحبس ومنع او بغيره كانسان وناطق ومما يجب
ان يعلم ان ليس المراد بالمساواة المساواة بالوضع اذ لا خفاء
في صحة قولك نوما النوم والف الف وغلام غلامه والبواب
وابن ابن وغير ذلك مع اتحاد المضاف والمضاف اليه في الوضع
انما المراد المساواة في الارادة فالمراد بالنوم المضاف ما يكثر به
المضاف اليه وما بالمتعدد في الف الف غير المراد بالعدد و

وعلى هذا فقس ومثل سعيد كرز بول باضافة المدلول
الى الدال والاخص منه خصوصا مطلقا لا من وجه لانه لا
فائدة المضاف اليه فيها اضافة المباين نحو غلام زيد واضافة
العام من وجه سواء كان المضاف اصلا للمضاف اليه نحو فضة
خاتمك او بالعكس نحو خاتم فضة واضافة العام الى الخاص مثل
شجر الاراك وسورة الفاتحة وكتاب الاظهار وشهر رمضان
لكن انما يقبل هذا القسم عند عدم اشتهار الخاص بكونه من
افراد العام ولو ادعاء وحينئذ يمتنع نحو انسان رجل وحيوان فرس
وهي اى الاضافة سواء بتقدير الحرف او بدونه كما هو راى المص
على نوعين لانها اما ان تفيد في المضاف معنى اولا بل تفيد التخفيف
في اللفظ فقط الاولى معنوية منسوبة الى المعنى مفيدة معنى
في المضاف تعريفا او تخصيصا كما افادت في اللفظ تخفيفا ولو
سميت لفظية لكان لها وجه لكن لما سميت اللفظية لفظية
لوجه فنقيضها سميت هذه معنوية للمقابلة والثانية
لفظية اى منسوبة الى اللفظ لافادة تخفيف في اللفظ وسيأتي
ان شاء الله تعالى ولما كان المعنى مقصودا اصليا مع كثرة
المعنوية في الاستعمال قدمها فقال فالمعنوية علامتها ان
يكون المضاف فيها غير صفة ولو معنى وهي اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وكذا المنسوبة والمصدر بمعنى الصفة والمتعار

مضافة

الى معمولها الذى تعمل فيه عمل فعلها بان يوجد شرط
عملها فيه فاعلا او مفعولا بان لا يكون صفة نحو غلام زيد
او يكون صفة مضافة الى معمول معنوى لم يوجد شرط عملها
فيه نحو ضارب زيد قائم فان الضارب لعدم اعتماده لا يعمل ونحو
عمرو ضارب عمرو امس فانه لما اريد به الماضى خرج زيد عن المعمو
لية او الى غيره نحو زيد مصارع مصر فان المصر ليس بمعمول فان معمولها
من يصرع فخرج نحو زيد ضارب عمرو الان او غدا وعمرو معمور الدار
وبكر حسن الوجه وشبهها شمر الغلام او ضيع الغلام بمعنى مسرعه
او مسد الغلام اى مجتريه الغلام وشرطها اى المعنوية تجريد المضاف
اذا كان معرفة من التعريف فاولى بقائه على حاله ان كان نكرة
او المعنى خلوه من التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال
فان كان فالام جرد عنها وان كان علما نكر بان اريد به واحد
من الجماعة المسماة به او الوصف المشتهر صاحبه به نحو زيد
ناخير اى واحد من المسمى بزيد وعمرنا سالم اى شجاعنا ولا
يجوز في غيرها من المعارف كاسماء الاشارة والموصولات
وقال وقد يضاف العلم مع بقاء علميته اذ لا منع عن اجتماع
التعريفين اذا اختلفا كزيد الخيل وحاتم الجود وهي اى الاضافة
المعنوية اما بمعنى من البيانية وهذه كثيرة قدم التقسيم على بيان
الفائدة لان المعنوية لا تكون الا بحرف الجر فكان من تتمتها

فكان اهم وقدم الشرط لكون موقوفا عليه ان كان المضاف
اليه من حيث المعنى جنسا للمضاف اصلا ويلزمه العموم
ولغيره كما اشار المصنف بقوله شاملا له للمضاف وغيره كما ان
المضاف شامل للمضاف اليه وغيره يدل عليه اشتراطا عدم كون
بينهما عموم من وجه نحو خاتم فضة فالخاتم يكون اخص
فيكون بينهما فضة وغيرها والفضة يكون خاتما وغيره
وتسمى هذه بيانية وهذا جرى على مذهب ابن الحاجب وما
وقال الفاضل العصام ان اضافة العام المطلق مثل شجر الا
راك وكتاب الاظهار من هذا القسم لان الاراك هو الشجر
اليه الفاضل الجامي في مواضع من شرحه وان صرح خلاف
في بحث الاضافة جريا على مذهب مصنفه وبمعنى اللام
الاختصاصية لا التعليلية وان كان المضاف اليه علة و
للمضاف فكانه دخان النار وجهار نهار في وقت وجود مضاف
اليه غيره اي غير الجنس الشامل وهو الاكثر سواء بينهما
مباينة نحو غلام زيد ولجين عمرو والمضاف عام مطلقا و
ككتاب الاظهار او بينهما عموم من وجه والمضاف اصل
المضاف اليه نحو فضة خاتم او ظرفية كيوم الضرب ومضرب
اليوم لم يجعل ما اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف قسما
على حدة تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط ولا يلزم
في

في كونها بمعنى اللام صحة بها بل يكفيه افادة معنى اللام الذي
هو الاختصاص وتفيد اي المعنوية تعريفا للمضاف ان كان المضاف
اليه معرفة لان الهيئة الاضافية في المعنوية موضوعة
التعيين المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة فمثل غلام زيد
بمعنى غلام معهود من غلمانه اذا كان له غلمان او ذلك الغلام
المعهود ان كان غلام واحد وليس كذلك غلام لزيد اذ معناه واحد
من غلمانه ثم تستعمل في الاستغراق وغيره كاللام بعينه كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني والحال ان المضاف غيره وشبه ومثل
فانها لا تتعرف بالاضافة لتوغلها في الابهام في الاغلب
ومثلها قولك نظيرك وشبهك وسواك ومثل خلق الله
وان كان اكثر ابهاما لكنه لامكان العهد والاستغراق فيه
تتعرف حتى لو وجد العهد في المشتبهات بالاشتهار او بعلم المخاطب
او باضافة الغير الى ضده واحد لتعريف ولذا وجد جعله المص كا
لعدم نحو غلام زيد وتفيد تخصيصا للمضاف ان كان المضاف اليه
نكرة والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك نحو غلام رجل فان
الغلام قبل الاضافة مشترك بين غلام رجل وغلام امرأة
فلما اضيف خص بالمضاف اليه والتخصيص الحاصل بالاضافة
وان كان قبلها مثل غلام لرجل لا يضر لان المعنى الواحد يكون
معنى لشيئين فظهر وجه التسمية بالمعنوية والاضافة

اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة حقيقة اونا
ويلا الاسما فخرج غلام زيد مضافة الى معمولها الفاعل
والمفعول به باذ يوجد شرط عملها فيه فخرج كلما دخل
في المعنوية ودخل ما كل خرج عنها ولا تفيد الاضافة اللفظية
شيئا الا تخفيفا في اللفظ اى لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها لما
كانت اضافتها مع وجود شرط العمل كانت في حكم الانفصال
كانها لم تضف فكانت فائدتها لفظية فسميت لفظية ثم
التخفيف اما في جانب المضاف بحذف تنوينه فقط ولو تقدير
نحو عمرو ضارب زيد الآن او غدا او هذه نساء ضوارب عمرو
الآن او غدا من اضافة اسم الفاعل الى المفعول به او مع حذف
الضمير من المضاف اليه وهو كما في نحو زيد حسن الوجه اصله
حسن وجهه فلما اريد اضافة حذف الضمير من المضاف اليه
وعوض عنه اللام وهو لكونه اخف من الهاء لكونه حلقيا
واللام وسطي لا تمنع التخفيف ونصب لتشبيه بالمفعول او
بالتمييز اذ المعنى عليه واستتر ذلك الضمير في الصفة لئلا
تخلو عن المنسوب اليه قصدا غير المتعدي متعديا و[illegible]
صورة واذ بدا اضافته فحذف التنوين ونحو زيد معمور الدار
اى معمور داره من اضافة اسم المفعول الى نائب الفاعل .
عمل فيه ما عمل في حسن الوجه ومن هذا القبيل نحو عمرو
قائم

قائم الغلام من اضافة اسم الفاعل الى الفاعل او بحذف تاثيمه
فقط وهو نحو الضاربا زيد والضاربو زيد او مع الضمير
نحو الزيدان قائما الغلام اى قائم غلامهما والزيدون قائمو
الغلام اى قائم غلامهم واما في جانب المضاف اليه نحو الحسن الوجه
وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان سقوط التنوين
باللام المسابقة على الاضافة خلافا للفراء وجاز الضارب
الرجل مع عدم التخفيف لان في جانب المضاف والمضاف اليه حمله
على الوجه المختار في الحسن الوجه اى الحسن وجهه لاشتراكهما
اشتراكهما في كون المضاف صفة معرفة باللام والمضاف اليه
جنسا معرفا باللام والاولى حمل الضارب الرجل على القائم
الغلام لان المناسبة بينهما اكد والمراد بنحو الضارب الرجل
اسم الفاعل المعرفة المضاف الى المفعول المعرف واسم المفعول
كذلك نحو المعطى الدراهم وهذه الصفة اعم من ان يكون
بلا واسطة كما ذكر او بها نحو الضارب غلام الرجل فلو قيل
وانما جاز الضارب الرجل والضارب غلام الرجل حملا على
الحسن الوجه والحسن وجه الغلام لكان اوضح و
في الحسن الوجه ثلثة اوجه رفع الوجه وهو قبيح لخلو
التركيب عن الضمير ونصبه وفيه اجراء اللازم منزلة المتعدي
وجره وليس فيه قبح ولا لاجراء المذكور ولهذا كان مختار

او الناشى من التعدد الاسم المبهم التام باحد الاشيا الاتية
فان سبب تمامه لشي بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المبهم و
اسم الاشارة لشبه الفعل التام بما بعده حقيقة او حكما
كما في الضمير المستتر وينصب اى الاسم التام اسما نكرة لاختصاص
التمييز بالنكرة على ما هو مذهب البصريين واجاز الكوفيون
فيتون المعرفة على التمييز لازالة ابهامه ووجه نصبه انه
لشبه المفعول في الوقوع بعد شي يتم بما بعده ولما كانت
تمامه لشي بعده اراد ان يبينه فقال وتمامه فلما كان التمام
مشتركا بين معان اراد ان يبين ما هو المراد ههنا فقال
اى كونه اى الاسم على حالة يمتنع اضافته اى ذلك الاسم
معها اى مع بقاء تلك الحالة يكون باحد خمسة اشياء
فانه به يمتنع اضافته عليها يتبين ان شاء الله تعالى بنفسه
بدل من احد اى لا بشي اخر وذلك اى التمام بنفسه كائن
في الضمير المبهم الغير المعين سواء كان ضمير غائب بان لا يكون له
مرجع او ضمير خطاب بان لا يكون لمعين صرح به في مغني
اللبيب نحو يا لك نعمة ويا لك فضلا والغالب ما يكون
الضمير المبهم في موضع التفخيم والمبالغة في المدح او التعجب
نحو ربه رجلا لقيت في مقام التفخيم ونحو يا له رجلا في مقام
التعجب ويا له فرسا تاما ما بعده ونحو نعم رجلا زيد والتمييز فيه

عن الضمير لا عن النسبة والا لقيل نعم الرجل وايضا التمام
بنفسه في اسم الاشارة لانه من المبهمات نحو قوله
تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا على راى من جعله تمييزا لا
حالا او التمام في هذين لانهما من المعارف فلا يضافان
بالتنوين اما لفظا نحو رطل زيتا او تقديرا نحو مثاقيل
ذهبا ومكاييل برا واحد عشر رجلا وكم رجلا وكاين
رجلا وكذا حملا لانها من حيث هي اسماء تستحق التنوين
ولما كان التمييز اسماء العدد احكام خاصة ولم يكن
لها بحث مخصوص في هذا الكتاب كما في الكافية اراد
ان يبينه ههنا توفية للمقصود فقال ومميز ثلثة
يجوز ان يكون غير منصرف لكونه علما لنفسه او في حكمه
لكن المختار عند الفاضل العصام انصرافه وكونه منونا
لان اللفظ في استعمال الاقل مثله في استعماله الاكثر وهو
استعماله مرادا به المعنى وما زاد عليها منتهيا الى عشرة كلمة
الى في مثل هذا المقام لاسقاط ما وراءها لا لانتهاء الحكم
في مدخوله فيدخل عشرة في الحكم المذكور لا بنصب وجمع
النصب بل هو مجرور لاضافتها اليه للتخفيف ومجموع
ولو معنى ليطابق المعدود العدد نحو ثلثة رجال وثلثة
رهط الا في ثلث الى تسعة مميزها مائة نحو ثلثمائة

منتهيا الى تسع مائة فانه التمييز الذي هو مائة ليس
بجمع لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لدلالتها على عدد معين
وهو ليس معنى الجمع وكان القياس مئين او مئات ولا يجوز
الاول لانه لا يضاف العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال
ثلثة مسلمين ولا الثاني لعدم وقوع جمع المؤنث السالم
تمييز للعدد لكونه خلاف المعتاد وهو وقوع صورة
جمع المذكر السالم بعده اعني عشرين واخواته وايضا
يلزم عند ذكر تمييزها كان يقال ثلثمائة رجل مثلا ان يلي
التمييز المجموع بالالف والتاء بعده بعود تمييزه بعدما
هو في صورة المجموع بالالف بالواو والنون اعني عشرين
واخواته وهو مستكره لكونه خلاف المعتاد فاقتصر على المفرد
مع انه اخصر فان في الامتحان وتمييز احد عشر واحدى عشر
وما فوقها الى تسعة وتسعين وتسع وتسعين منصوب
لتعذر الاضافة اما في احد عشر الى تسعة عشر فلان و
التمييز انما جيء به لبيان المبهم فكان كالجزء مما قبله
فلو اضيف اليه كان كانه جعل ثلثة اسماء اسما واحدا
بخلاف خمسة عشرك واحد عشرهم ونحوه لم يكن المضاف
اليه تمييزا واما في عشرين الى تسع وتسعين فلان
نونها ليس نون الجمع فلا تحذف في تحذف عند الاضافة
و

وصورتها صورة الجمع فاضافتها مع بقاء النون
صارت كاضافة الجمع مع بقاء نونه ولانه لما لم يضف مثل
واحد عشرهم بضعف مثل احد وعشرون لشبهه به وحمل
عليه عشرون واخواته ولانه قد يضاف الى غير المميز
نحو صمت عشري رمضان اي عشرين يوما من رمضان
فلو اضيف الى المميز التبس ومع هذا جاء على قلة عشرو درهم
واربعو ثوب مفرد دائما لثقل التركيب في المركب وخفة المفرد
ولحمل ما ليس فيه التركيب عليه وتمييز مائة والف وتمييز
تثنيتهما اي المائة والالف وجمعه اي الالف لان جمع المائة
لا يميز هكذا قال المص ولكن قال الرضي وتبعه عصام الدين
ذلك اذا كان المائة تمييزا الثلثة الى التسعة واما اذا لم يكن تمييزه
فيقال مائة رجل لا بنصب لاضافتها اليه بل هو مفرد
لانه قد يضاف الى بعضها ثلث فيحصل الثقل والمفرد اخف و
مجرور بالاضافة وجاء مائة رجال ومئين عاما قالوا يجوز لها
ثلثمائة سنين انه بدل نحو مائة رجل ومائتا رجل والف درهم
والفا درهم والاف درهم وبنون التثنية نحو منوان سمنا
ويجوز في بعض هذين القسمين اي القسم التام بالتنوين لفظا
او تقديرا والقسم التام بنون التثنية واحترز بالبعض
عن مثل احد عشر فانه لا يضاف الى التمييز الاضافة اي اضافة

ذلك البعض الى التمييز اضافة بيانية لحصول المقصود مع و
التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن ومثاقيل ذهب ولا تجوز
الاضافة في غيرها اي القسمين المذكورين اما في التام بنفسه
فلانتفاء شرط الاضافة المعنوية الذي هو تجريد المضاف
من التعريف كما مر واما في التام بنون شبه الجمع فلما مر من كراهة
بقاء نونه وحذفه واما في التام بالاضافة فلامتناع اضافة
المضاف الى شيء اخر لفظا واما معنى فيجوز كما في حب رمانك
لان الحب مضاف الى الرمان باعتبار انه حب له ومضاف الى المخاطب
باعتبار انه ملك له حتى يجوز هذا الكلام حيث يكون الحب
بلا رمان وبنون شبه الجمع فانه بنون الجمع تمييز عن التثنية
لا عن اسم تام مثل الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها وهو اي
شبه الجمع عشرون وما زاد منتهيا الى تسعين نحو عشرين درهما
وبالاضافة اي اضافة للاسم المبهم لما مر نحو ملؤه عسلا
ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه لضعفه لكونه جامدا
ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز ولكونه بيانا له و
البيان لا يتقدم على المبين والتاسع من التسعة معنى
الفعل ولما كان المفهوم منه كونه معنى مفهوما من الفعل
والامر ليس كذلك اراد ان يبين المراد بقوله والمراد منه و
كل لفظ مشتق وهو الاغلب الاكثر يفهم منه معنى فعل بوطا
او غير مشتق

مطا

مطابقي كما في اسماء الافعال او تضمني وهو الحدث كما في غيره
فاضل معنى الفعل دال معنى الفعل فاطلق المدلول على الدال تشبيه
اي من معنى الفعل اسماء الافعال اي اسماء دالة على الفاظ
من الافعال على ما عليه البعض وليس بشيء لانه اذا قيل مثلا
رويد لا يفهم منه لفظ امهل ويشهد له ايضا قولهم نزال
معدول من انزل بل معناه اسماء معاني الافعال حيث لا يفهم
من رويد الا معنى امهل فحذف المضاف ايجازا وهو اي اسم
الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفي اكثر النسخ وهو وهو
موافق لظاهر المرجع ولفهم المبتدئين ولا رادة التنبيه
على كثرة الافراد في ابتداء الكلام والاول اوفق المقام التعريف
ولضمير مسماه ونحوهما اي اسم او اسماء فتذكير الضمير و
كان لظاهر ما بمعنى الامر قدمه مع انه فرع فرع الماضي لكثرة
او الماضي لم يقل ما وضع لمعنى الامر او الماضي لان المتبادر من
من الوضع اصل الوضع ودلالتها على هذه المعاني ليست
بحسب اصل الوضع ولهذا اخرجت عن تعريف الفعل فلو
قال ما صار لكان انسب فالانسب جعل كان بمعنى صار ولم
يذكر المضارع لقلة ما كان بمعناه كما في افّ اتضجر واوّه بمعنى
اتوجع ونحو اي اسم الفعل او ما كان الخ محل دال مسماه على
حذف المضاف او ذكر المدلول وارادة الدال ولا يتقدم معموله

اى اسم الفعل ولو ظرفا عليه لضعفه فى العمل وفى اكثر النسخ
معمولها عليه بتانيث الاول وتذكير الثانى والمناسب تذكير
هما او تانيثهما الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحو ها فى ها زيدا
اى خذه ورويد زيدا اى امهله وهلم زيدا اى احضره من الا
حضار ومثل قوله تعالى هلم شهداءكم ويجىء لازما بمعنى اقبل وتميم تلحقه
بان تقول هلم هلما الخ غير فصيح وهو لغة بنى تميم وعليه ما
فى الحديث هلموا الى جوايحكم اى اقبلوا مركب من ها للتنبيه
ولم عند البصرية ومن هل وام عند الكوفية وهات شيئا اى اعطه
ويتصرف بحسب حال المامور من الافراد وغيره كما فى قوله قل
هاتوا برهانكم وحيهل الثريد اى ايته واصله حيهلا
ويجىء هذا بمعنى اشرع فيعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد او
بالباء للتعدية نحو حيهلا بعمر اى بذكره وقد يستعمل بمعنى
اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على زيد ويجىء حى مجردا عن هلا
بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حى على الصلوة اى اقبل عليها وقد جاء
متعديا بمعنى ائت وبله زيدا اى دعه وعليك زيدا اى الزمه
بكسر الهمزة ويستعمل بالباء بمعنى تمسك ودونك عمرا
اى خذه وتراك زيدا اى اتركه وهذا الوزن من الثلاثى
المجرد المتصرف التام قياسى عند سيبويه ومنعه المبرد بانه
لم يسمع قوام وقعاد من قام وقعد وتعقبه الفاضل العصام
بان

بان السماعية لا تتوقف على السماع فى كل فرد اذ لا يلزم السماع
فى اشتقاق اعلم من يعلم وغير ذلك نحو قط بمعنى انته وتيد
بمعنى رويد وامين بمد الهمزة وقصرها بمعنى استجب ووراءك
بمعنى تاخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وقرقار
بمعنى صوت وعرعار بمعنى تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة
وهما من الرباعى ولم يجىء منه الا هذان وغير ذلك مما لا يحصى
والثانى وهو ما كان بمعنى الماضى نحو هيهات الامر اى بعد
وتاؤها على الحركات الثلث ويقلب هاؤها الاولى
همزة فصارت ستة وقد ينون فى تلك الستة فصارت
اثنى عشر وقد تحذف التاء فيقال هيها وايها فصارت
اربعة عشر وشتان زيد وعمرو وهو اى افترقا وقد يزاد
ما بينه وبين مرفوعه نحو شتان ما زيد وعمرو وهو
افصح من شتان ما بين زيد وعمرو وح شتان بمعنى بعد
وما موصولة او موصوفة اى بعد ما فى بين زيد وعمرو
وسرعان زيد ووشكان عمرو وشتان اى قربا وفتح عصام
الذين الاول لسرع والثانى بقرب وغير ذلك مثل بطان
بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة ومدها
والنون مفتوحة ايضا بمعنى بطؤ وغير ذلك وقد فصل
اسماء الافعال فى المطولات ولم يبلغ ما ذكرتها هنا د

سعشارما فيها اعلم انه لا يخلو اسم فعل عن التأكيد
والمبالغة في معنى فعل المستعمل فيه فرويد زيدا بمعنى امهله
مبالغة فالاولى التفسير به وهيهات ذلك بمعنى ما بعده
اذ ما هو بمعنى الماضي لا يخلو عن قصد التعجب ومنه جاء التا
كيد فالاولى التفسير به ومنه اي من معنى الفعل الظرف المتقر
ر وقدم تفسيره في بحث حرف الجر وهو اي الظرف المستقر
لا يعمل في المفعول به بالاتفاق لانه انما يعمل لنيابته عن عامله
وعامله يجب ان يكون من الافعال العامة وشيء منها
لا يعمل في المفعول به ولا يعمل في الفاعل الظاهر الا بشرط
الاعتماد على ما ذكر في بيان عمل الاسم الفاعل والمفعول و
من الاشياء الخمسة او الموصول ليحصل القوة بالاو
عتماد على ما مر اعلم انه اختلف في المرفوع بعد الظرف فهل
الارجح كونه فاعلا او مبتدا والظرف خبره او الواجب كونه
فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين واذا كان فاعلا
فهل العامل المتعلق المحذوف او الظرف المختار الثاني وبه
اخذ كثيرون وعليه بيان المص واستدلوا على ذلك
بامتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان
العامل الفعل لم يمتنع وبتاكيد الضمير المستتر في الظرف
والضمير لا يستتر الا في العامل وبان الفعل لا يشترط في عمله
الا

الاعتماد نحو زيد في الدار ابوه وجاءني رجل في يده كا
كتاب وجاءني رجل زيد على كتفه سيف وان في الدار
احد وما في الدار احد وجاءني الذي في الدار ابوه ففي نحو
في الدار زيد تعين كونه خبرا مقدما الا عند الاخفش
والكوفيين فانهم يجوزون الامرين لانهم لم يشترطوا
الاعتماد ولان الظرف ولا في المشتقات من الفعل فزيد في قائم
زيد مبتدأ او فاعل ويجوز في هذه المواضع كون الظرف خبر
اسمقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا كما في اقائم زيد واذا لم
يرفع الظرف اسما ظاهرا بان لم يوجد بعده او وجد ولكن
لم يرفع ففاعله ضمير مستتر فيه اي الظرف منتقل من متعلقه و
بانفتح اللام المحذوف ويعمل في غيرها اي المفعول معه والفاعل
الظاهر كالحال والظرف بلا شرط كما اذا قيل لك اين زيد
فقلت في الدار دارسا يوم الجمعة على معنى ثبت في الدار
دارسا يوم الجمعة بلا تقدير مبتدأ ومنه المنسوب فانه
يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مؤولا به نحو مررت برجل ها
شمي اخوه اي منسوب الى بني الهاشم ويشترط عمله اي المنسوب
ما يشترط فيه اي في اسم المفعول من الاعتماد على الاشياء
الخمسة ومنه الاسم المستعار نحو اسد في قولك مررت برجل
اسد غلامه واسد على اي مجترئ فلذا اي لاجل ان الاسد

بمعنى نجتزئ عمل عمله هذا على رأى من جعله متعديا و
ما على رأى من جعله لتثبيتها سوكدا فلا يكون عاملا ومنه
كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله فى قوله تعالى وهو
الله فى السموات اى المعبود لمن فيها اى يعبده من فيها
لا انه الكائن فيها ومنه اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم
الجمعة امام الامير جالسا اى اشير اليه يوم الجمعة امام الا
مير جالسا وليت ولعل نحو ليت او لعل زيدا يوم الجمعة
عندنا مسرورا اى اتمنى واترجى قال الرضى الظاهر انهما ليسا
بعاملين لان التمنى والترجى ليسا مقيدين بالحال والظرف
بل العامل هو الخبر ولعل المصنف اعتبر امكان تقييدها و
كان داخل فى حرف التشبيه وان وأن ولكن وان كانت
يفهم منها معنى الفعل لكن لم يسمع عملها وحرف
النداء نحو يا ربنا منعما لانفهام معنى النداء منها لانها
من حروف المعانى وليس هذا مبنيا على كونها عاملا
فى المنادى كما هو مذهب المبرد لانه عده من معنى
الفعل وجعل العامل فى المنادى الفعل المقدر على ما سيجيء
وحرف التشبيه وهو كأن نحو كأن زيدا اسد صائلا
والكاف لفظا مثل زيد كعمرو قاعدا او تقديرا نحو ابو يوسف
ابو حنيفة مجتهدا او فى الاجتهاد وحرف النفى نحو ما

وحرف التنبيه مثل ما ذكر من مثال اسم الاشارة وها
انا ابوك منعما وحرف النفى نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون
وغيرها كالنسبة الحكمية وما شانك وداكيا ومالزيد
وعمرو نائمين اى ما يصنعان واين انت من زيد اى تعجبت
منه فهذه المذكورات من اسم فيه معنى الفعل لصفة الى هنا
تعمل فى غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالحال
والظرف والمفعول معه مثل ما شانك وزيدا فرغ
من العامل اللفظى شرع فى المعنوى فقال والعامل المعنوى
ما اى عامل لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف
بالقلب وهو اثنان من النوع وزاد الاخفش نوعا و
ثالثا هو عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان وذلك
العامل كونها تابعة واستدل عليه بان هذه الثلثة اذا
كانت تابعة للمنادى المبنى ترفع على لفظه وتنصب على محله
ولو كان العامل عامل المتبوع كما قال سيبويه لما اختلف الحال
وجوابه ان الرفع لتنزيل ضم المنادى منزلة الرفع لحيثيته
من قبيل العارض فلا اختلاف واجاب المصنف بجعل الرفع
بمنزلة الجر الجوارى فى مثل وجحر ضب خرب فالاولى مذهب
سيبويه فان المنصوب الى المتبوع منسوب اليه مع تابعه
فى قصد المتكلم فان المجيء فى جائى زيد الظريف منسوب الى

زيد المقيد بقيد الظرفية وكذا في نحو جاءني العالم زيد وجاءني
زيد نفسه فلما كان التابع والمتبوع شيئا واحدا
في المعنى وانسحب العامل عليهما كان الاولى انسحاب عمله
تطبيقا للفظ بالمعنى والنوع الاول العامل المعنوي رافع
المبتدا والخبر اي عامل الرفع فيهما الابتداء لاقتضاء المقتضي
للمسند اليه والمسند في تعريف والمسند اليه الذي هو المبتداء
مشابه للفاعل في كونه مسندا اليه والخبر المسند في كونه جزء
ثانيا من الكلام فرفعهما هذا هو المشهور واليه
ذهب الجمهور وقيل العامل في الخبر هو المبتدا نقله
الاندلسي عن سيبويه وقال الكسائي والفراء كل يرفع
الاخر وعد الرضي هذا قويا في بحث العامل وهو اي النوع
الاول الذي هو العامل في المبتدا والخبر التجريد اي تجريد
الشيء اي خلوه كما هو المتبادر في العرف عن العوامل
اللفظية والمتبادر من اطلاق العامل ما يكون مؤثرا
في اللفظ او المعنى فلا يرد نحو علمت لزيد منطلق وبحسبك
درهم والمراد عدم العامل اللفظي فلو قيل عن العامل
اللفظي لكان اوضح فهذا الذي ذكرنا مبني على تجريد
التجريد عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود فلا يرد
مشتبه وخبره كما اثبتنا ولم يأتهما عاملا لفظيا ويمكن

ان

ويمكن ان يتنزل القوة القريبة والامكان منزلة الفعل ولو
جوز كما في ضيق فم البئر اي احفره ضيق الفم او يكون المعنى ان
وجدت العوامل وفي اكثر النسخ التجرد وهو الانسب والاوفق
لما في عامل المضارع اي التعري والخلو لاجل الاسناد اي لاسناد
شيء الى شيء الاول الخبر والثاني المبتدا خرج به تجرد الا
سماء المعدودة فانه ليس للاسناد نحو زيد قائم والنوع
الثاني من النوعين رافع الفعل المضارع وهو اي رافعه وقوعه
ملابسا بنفسه اي لا بناصبه وجازمه موقع الاسم اي موقعا
يليق به كالوقوع في موقع الخبر نحو زيد يضرب او الصفة او الحال
نحو جاءني رجل او زيد يضرب فيضرب واقع موضع ضارب لانه
خبر وذلك الوقوع اي وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم انما
يكون اذا تجرد المضارع عن النواصب والجوازم بان لا يكون
ناصب ولا جازم لانه اذا دخل عليه احدهما كان معمولا له ولا
يوجب الوقوع المذكور وانما عمل فيه الرفع لانه اذن يكون كالاسم
فاعطي اسبق اعرابه وهو الرفع وهذا مذهب البصريين و
عند اكثر الكوفيين الرافع التجرد عن الناصب والجازم و
اورد على مذهب البصريين مضارع مرفوع لم يقع موقع الاسم
كما في الصلة نحو الذي يضرب وبعد السين وسوف وقد وخبر كاد
ويضرب الزيدان واجيب عن الاول والاخير بان يقال الذي

ضارب هو وضارب الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم
وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا و
عن نحو سيقوم واضرابه مع السين وسوف وقد واتى مع قد و
قائم وعن نحو كاد زيد يقوم لان الاصل فيه الاسم وعدل لعارض
وقد سبق فمجموع ما ذكرنا من العوامل ستون فذلكة ما ذكر من
تفصيل العوامل الباب الثاني من الابواب الثلثة في المعمول
وتوضيح هذا الكلام يطلب من الكلام السابق ولما توقف
معرفة المعمول على بيان ما يكون معمولا وما لا اراد ان يبينهما
اولا فقال اعلم ايها الطالب لمعرفة المعمول اولا اى قبل الشروع
في المقصود الذى هو معرفة احوال المعمول ان الالفاظ وانما قال
الالفاظ ليعم الاقسام الثلثة للكلمة والجملة لان للكل الوقوع
في التركيب وعدمه الموضوعة اى التى تعلق بها الوضع سواء
اعتبر الوضع للمعنى او للفظ كما في الالفاظ التى اريد بها الفا
ظها نحو ضرب فعل ومن حرف جر ومقلوب زيد اذا لم يقع في
التركيب مع الغير كالالفاظ المعدودة من الفعل مثل يضرب
يقتل يفتح يعلم يحسن يحسب ومن الاسم نحو زيد غلام
سهما من اى اين انى ومن الحرف نحو هل بل قد لم تكن
معمولة لان المعمول لا بد له من عامل والمفروض عدمه كونا
كما لا تكون عاملة او خبر مبتدأ محذوف اى هو اى عدم كونها

معمولة

معمولة مثل عدم كونها عاملة لعدم معمولها وان وقعت
فيه اى في التركيب فهي اى تنقسم على ثلثة اقسام القسم الاول
ما اى لفظ مركب لا يكون معمولا اصلا اى لا اصالة ولا نيابة
اى لا يكون له اعراب لا لفظا وتقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه و
هو المعانى المختلفة والمشابهة كما في قسمى القسم الثالث وهو
اى القسم الذى لا يكون معمولا اثنان اى نوعان النوع الاول
الحرف مطلقا عاملا او غير عامل باتفاق الفريقين والنوع
الثاني الامر بغير اللام متى اطلق لفظ الامر في هذا الفن يراد به
هذا الامر فقوله بغير اللام قيد تحقيقي لئلا يتوهم من هو قريب
العهد من علم الصرف للقسمين لانه عام لهما في ذلك العلم
عند البصريين انما حكم بانه غير معمول فانه اى الامر لما حذف
عنه حرف المضارعة لدفع الالتباس بالمضارع بعد حذف اللام
للتخفيف لكثرة الاستعمال لان اصل اضرب لتضرب باتفاق الفريقين
التى بسببها صار المضارع مشابها للاسم مشابهة تامة على ما
سبق فاعرب معطوف على صار وعمل فيه اى في المضارع خرج
اى الامر عن المشابهة لزوال سببها جواب لما وهي حرف
وجود لوجود عند سيبويه وظرف لجوابه عند غيره
فعاد الى اصله وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون هو معرب
مجزوم بلام مقدرة ولا ثمرة لهذا الخلاف في اللفظ بل في

في قول البصريين انه مبني موقوف وسكون اخره وسقوط
تنوينه بناء ووقف وفي قول الكوفيين انه مجزوم والسكون
والسقوط جزم واعراب والقسم الثاني ما يكون معمولا دائما
اي لا ينفك عن المعمولية معربا او مبنيا لوجود موجبه وهو
اثنان ايضا اي كما كان القسم الاول اثنين الاول الاسم مطلقا
معربا او مبنيا حتى حكم حتى ابتدائية مبنية ومدخولها مسبب
عن الحكم السابق على اسماء الافعال بان لها محلا من الاعراب
قال الدماميني في شرح المغني عن سيبويه والمازني وجماعة من
النحاة انها معمولة لها محل من محال الاعراب فاختلفوا
في تعيينه فحكم بانها مرفوعة المحل على الابتداء اي على انها
مبتدأ ولا خبر له بل فاعلها ساد مسد الخبر كما في اقائم
الزيدان حكم به بعضهم قال الرضي ليس بشيء لان قائم اسم
لفظا ومعنى فصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فان
معناه فعل ولا اعتبار بالصورة فان تسمع بالمعيدي وان
كان فعلا لفظا الا انه مبتدأ فاسم الفعل اذن كذلك
او حكم بانها منصوبة المحل على المصدرية اي على انها
مفعول مطلق لافعال محذوفة حكم به بعض آخر ورده الرضي
ايضا بانه لو كان كذلك لكانت لافعال مقدرة قبلها و
لم تكن قائمة مقامها فلم تكن مبنية وان قال بعضهم وهم

المحققون

المحققون في نقل ابن مالك والجمهور عند ابن هشام
وهو المختار عنده وعند الشيخ الرضي وقيل انه مذهب
الاخفش لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل اذ رب
عارض لازم ورب اصل مرفوض وحكم على ضمير الفصل وهو
صيغة مرفوع بين مبتدأ معرف وخبر معرف باللام او اسم
تفضيل مستعمل بمن دخل عليهما النواسخ نحو كان زيد هو
القائم وزيدا ظننته هو الكريم وانه هو الغفور وما زيد هو
القائم وكنت انت افضل من عمرو ولا نحو زيد هو القائم وزيد
هو افضل من عمرو ويكون مطابقا للمبتدأ في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة
والغرض من اتيانه الفصل بين كون الخبر خبرا او نعتا ثم
التبع وجيء به فيما لا يلتبس فيه باختلاف الاعراب لكن
اذا دخله بعض النواسخ او يكون المبتدأ ضميرا والخبر افعل من
طردا للباب ويسميه البصريون فصلا للفصل المذكور و
الكوفيون عمادا من عماد البيت لكونه حافظا لما بعده على الخبرية
لا يسقط عنها كالعماد للبيت يحفظه عن السقوط باو
حرفية لدلالته على معنى غير مستقل وهو رفع التباس الخبر ذهب
اليها بعض البصرية لاستنكار خلو الاسم عن الاعراب والكوفيون
يجعلونه تاكيدا ورد بانه لا يكون في نحو زيد هو القائم لان الظاهر لا يؤكد

بر المظهر خلافا لبعضهم هو بعض البصرية اى خالف ذلك
البعض بعض الذى ذهب الى حرفية حذف الفعل مع فاعله
لدلالة المصدر عليه ثم لما وقع الابهام فى الفاعل اعيد باللام
الجارة وجعل صفة للمصدر ليتبين فاعله اى خلافا ثابتا
للبعض ولا يقال ان المصدر حينئذ يجب حذف فعله ويكون
نائبا عنه فلا يوصف كما لا يوصف المنوب عنه وهو الفعل
لانا نقول نحو سنة الله اى سن الله سنة حذف فيه الفعل وجوبا
واقيم المصدر مقامه واضيف الى الفاعل مع ان الفعل لا يضاف
والنائب لا يكون فى حكم المنوب عنه من كل وجه وجملة يقول
ذلك البعض انه اسم لا محل له من الاعراب استيناف قال المص
لا نظير له فى الاسم فهو بعيد يريد غير المنقول الى معنى الفعل
فلا يرد اسماء الافعال على القول المختار ولما كان صورة
اللام حرفا وطبق اسمانية على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال
وما اللام الداخلة على الصفات ولم يقل وعلى اللام اراد
بالصفات اسم الفاعل واسم المفعول بارادة ما فوق الواحد
اما الانواع او الافراد لان اللام الداخلة على الصفة
المشبهة واسم التفضيل حرف تعريف بالاتفاق لعدم تأويلهما
بالفعل لكون الاول للثبوت والثانى للزيادة فقال بعضهم
وهو المازنى والاخفش انها حرف للتعريف لا اسم موصول
كيف

كغيرها اى كلام غير اللام الداخلة عليها كما لو جعل والحسن
لاجراء الاعراب على مدخولها كغيرها ولو كانت موصولة
لكان الاعراب حقها ويجرى عليها ويجئ الجواب فى جواب
دليل الجمهور وقال اكثرهم وهم الجمهور هى اسم موصول
بمعنى الذى فى المفرد المذكر او التى فى المؤنث وبمعنى تثنية المذكر
والمؤنث والجمع كذلك فح يثنى مدخوله ويجمع ويذكر ويؤنث
ويجوز ان يعتبر صورتها حيث يكون معناها تثنية
او جمعا او مؤنثا فيفرد مدخولها اعتبارا للفظها فيكون
مما يكون معمولا دائما فتكون لها اعراب فى كل موضع مع
ان الاعراب فى مدخولها الا فيها فبين وجهه بقوله
اعطى اعرابها لما بعدها اى اللام فى لما زائدة فى المفعول
على ما اختاره فى مغنى اللبيب وقال الرضى كل موضع يتوهم
فيه كون حرف الجر فى غير معناه المشهور او زائدة قالوا
اجيب فيه التضمين ففى كلام المص لعله تجوز من العروض
فاصل الكلام اعطى اعرابها ما بعدها عاريا له فحذف
ما بعدها فاظهر مجرورا ذكره مثله الفاضل العصام و
فى حاشية الفوائد الضيائية لما انتقل اى ما بعدها ما مصدرية
اى لانتقال من الفعلية اى من كونه فعلا الى الاسمية اى
كونه لها صورة لكراهتهم دخولها على الفعل فصار كالا

بمعنى غير حيث انتقل اعرابه الى مدخوله فاصل جاءني
الضارب زيدا جاءني الذى ضرب زيدا ويضرب زيدا واصل
جاءني المضروب غلامه جاءني الذى ضرب غلامه واصل
الضاربان زيدا اللذان ضربا والضاربون الذين ضربوا
وهكذا فقس فالجزء الاول اى الذى معمول لوجود المقتضى
وعدم المانع والجزء الثانى غير معمول لعدم المقتضى الذى
هو المعانى فلا يرد الذى يضرب لانه ليس بمعمول بهذا او
فلما غير هذا الكلام اى الذى ضرب لانه ليس بان غير الذى الى
اللام وضرب الى اسم الفاعل وقيل الضارب صار الاول فى صورة
الحرف اى حرف التعريف وهو ضرب اللام وان كان فى المعنى و
نفس الامر اسما موصولا والثانى اى ضرب فى صورة الاسم
وان كان المعنى معنى الفعل فوجب ان يراعى الصورتان
فانعكس الحكم بان انتقل الاعراب من الاول الى الثانى وصار
لفظيا كما فى المثال المذكور او تقديرا كما فى مثل القاضى لانتفاء
المانع الذى هو البناء ترجيحا اى انعكاس ترجيح او مفعول له
لعكس المدلول عليه بالعكس ولا يجوز ان يكون لجانب
اللفظ اى لجانب هو اللفظ فالاضافة بيانية واللام زائدة
لتقوية عمل المصدر على جانب المعنى اى جانب هو المعنى فى الاعراب
الذى هو حكم اى اثر لفظى اى منسوب الى لفظ المحل لا الى معناه
اشارة

اشارة الى وجه ترجيح جانب اللفظ فالاعراب فى الحقيقة
اللام وظهر فى مدخوله والذى حمل الجمهور على هذا التطويل عملهما
فى المفعول به بمعنى الماضى باللام دون الاستفهام والنفى كما عرفت
مع ان طلبهما للفعل اقوى من الموصول والثانى من الاثنين
الفعل المضارع وان كان مبنيا باتصال نون جمع المؤنث و
نون التاكيد لانه اذا وقع فى التركيب لا بد له من عامل
ناصب او جازم لوجود المقتضى وهو المشابهة التامة
لاسم الفاعل فيكون مرفوعا او منصوبا او مجزوما والقسم
الثالث من الاقسام الثلثة ما اى لفظ كان الاصل فيه اى
فى ذلك اللفظ ان لا يكون معمولا لعدم وجود المقتضى فيه
فى ذاته لكن قد يقع ذلك اللفظ موقع القسم الثانى وهو
ما يكون معمولا دائما اسما او فعلا مضارعا فيكون و
معمولا لقيامه مقامه وحمله عليه لا لوجود المقتضى فكم
من شىء يقوم مقام شىء فياخذ حكمه وهو اى القسم الثالث
اثنان ايضا اى كالقسم الثانى الاول الفعل الماضى فانه اى
الماضى اذا وقع بعد ان المصدرية الناصبة يحكم على محله اى
الماضى بالنصب واذا وقع اى الماضى بعد العامل الجازم حرفا او
اسما حال كونه شرطا او جزاء بلا فاء او معه يحكم على محل
الجملة بالجزم الا الماضى كما سيجىء ان شاء الله تعالى و

يحكم على محله بالجزم لقيامه مقام المضارع اذ الناصب والجازم
عاملان فيه اصالة وفي الماضي نيابة عنه ولظهور ذلك
الاعراب الذي هو النصب او الجزم في المضارع المعطوف على ذلك
الماضي وظهوره فيه يدل على وجوده في المعطوف عليه لانه
بتبعيته له ولتاثير الجازم في معناه حيث يقلبه الى الاستقبال
فاثره لفظه الجزم ذكره في مغني اللبيب نحو ان جئتني ان ضربت
انت منصوب محلا لكونه مبنيا ونقل معطوف منصوب
لفظا لعدم المانع من ظهوره مثال لوقوعه بعد الناصبة
ومثال وقوعه بعد الجازم نحو ان ضربت مجزوم محلا و
تقتل مجزوم لفظا اضربك واقتل والجازم في قوله في غير هذ
هذين الموضعين متعلق بلا يكون قدم عليه او التقدير
والماضي في غير هذين الموضعين لا يكون معمول لعدم قيامه
مقام ما يكون معمولا فالماضي يقع موقع المضارع لا غير والثا
والثاني من الاثنين الجملة فانها من حيث هي هي لا يكون
لها اعراب لعدم موجبه فيها واذا وقعت موقع الاسم
او المضارع تكون معمول لنيابتها عنه لا لوجود المقتضي
ولما كان معرفة احوالها موقوفة على معرفتها قسمها
على قسمين وبين كل قسم فقال وهي على قسمين ولم يبين مطلق الجملة
بتعريفها لقلة جدواه لان التصنيف للمبتدئين ولا علينا
ان

ان نبينه وبعض ما يتعلق بالمقام فنقول الجملة اللفظ المركب
الذي فيه اسناد مقصود لذاته او غير مقصود وهي عند المص
اعم من الكلام لان اسناده مقصود لذاته فلا يكون له اعراب
في موضع فنحو زيد قائم وقام زيد كلام وجملة وكذلك زيد ابوه
قائم واما ابوه قائم منه فجملة ليس بكلام وكذا ما وقع صفة
وحالا ومفعولا ثانيا لعلم وثالثا لاعلم ومعلقا عنه وغير
ذلك مما له اعراب فالجملة لا يكون لها اعراب وقد يكون و
وذهب بعضهم الى ترادفهما ولم يقيد الاسناد في الكلام بكونه
مقصودا فكل كلام جملة وبالعكس وجعل بعضهم اقسامها
اربعة فعلية واسمية وظرفية وشرطية ورد بان الجملة ان التحقت
بدخول اداة الشرط عليها ان يعد قسما مستقلا من الجملة
التحقت بدخول اداة الترديد نحو العدد اما زوج او فرد
واداة النفي وغير ذلك فيكثر الاقسام فدخل الشرطية في الفعلية
والظرفية وان التحقت ان يكون قسما برأسه كما اعتبره
المص في الامتحان بسبب انتقال العمل والاعراب من المتعلق
اليها وشرط الاعتماد الاتية لما عم الفعل يكون لفظا او
معنى هنا ادرجها في الفعلية تقليلا للاقسام وتسهيلا
للضبط فيبقى قسمان احدهما فعلية اي جملة منسوبة الى الفعل
يكون الجزء الاول الفعل وهي اي الجملة الفعلية على ما اختاره

صاحب اللباب والمصنف هذه الرسالة الجملة المركبة و
اى التى تركبت من الفعل حال كونه لفظا اى لفظيا بان يكون
لفظه لفظ الفعل ويجوز ان يكون تمييزا من لنسبة
المركب الى الفعل بواسطة من اى من لفظ الفعل ولو تقديرا
ادخل عليه اداة الشرط او لم تدخل نحو وان احد من المشركين
تبارك او معنى او معنويا والمراد به ما فيه الاسناد كاسماء
الافعال لا ما يفهم منه معنى فعل مطلقا كما كان كذلك فيما
سبق بقرينة المقسم وهو الجملة ومن فاعله اى مرفوعه فاعلا
او نائبه او اسم باب كان او كاد مثل ضرب زيد عمرا او ضرب
عمرو وكان الله عليما مثال للفعلية بدون اداة الشرط وان تكرمنى
اكرمك مثال لها بها وهيهات زيد وتراك ذنبا مثال
لها والفعل معنى اسم فعل واقائم الزيدان وما قائم الزيدان
مثال لها والفعل معنى مشتق ومن فسر الفعلية بما جزؤه
الاول فعل فهما جملة اسمية عنده ومثاليته مبنية على ان
قائم مبتدا والمرفوع بعده فاعل ساد مسد الخبر وفيه
قولان اخران احدهما كون قائم خبر المبتدا محذوف واصله
اقائمان الزيدان فى الصفة ضمير فلما حذف المبتدا اقيم الاسم
الظاهر موضع الضمير دفعا للالتباس والثانى كون قائم
خبرا والزيدان مبتدا لم ترك المطابقة لكونه على صورة
المسند

المسند الى الظاهر وهو على هذين جملة اسمية وافى الدار
زيد مثال لها والفعل معنى ظرف مستقر وثانيهما الاسمية وهى
الجملة المركبة من المبتدا والخبر او من اسم الخبر فى العامل
وخبره نحو زيد قائم وقائم زيد وان زيدا قائم وان الينا ايابهم
وما هذا بشرا ومنهم من فسرها بما كان جزؤه الاول اسما
مسندا اليه او مسندا لتقدمه حرفا او لا فاقائم الزيدان
اسمية كما مر لما بين القسمين من الجملة اراد ان يبين المواضع
التى يكون لها فيها بوقوعها موقع ما لا بد له من اعراب
فقال فان اريد بالجملة اظهر مقام الاضمار لبعد المرجع ولئلا
يتوهم رجوعه الى الجملة الاسمية لقربها لفظها او حفظ به
معناها نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة
او لا نحو ضرب جملة فعلية فلا بد اى للفظها من اعراب
محلى كما ذهب اليه ابن الحاجب او تقديرى على ما اختاره
المص لان فى اخره اعراب محكيا لكونه منقولا ولا بد اى انتفى
البد لكونه فى حكم الاسم المفرد ا لغير الجملة سواء لا به كما يشير اليه
بقوله اى هذا اللفظ حتى ابتدائية يجوز وقوعها اى تلك
الجملة فى كل ما اى موضع وقع الاسم المفرد فيه اى فى ذلك
الموضع فتقع اى الجملة التى اريد بها لفظها مبتدا او فاعلا
ونائبه وغير ذلك من معمولات العامل نحو زيد قائم جملة

اسمية اى هذا اللفظ ويقع زيد قائم جملة اسمية واوقع زيد
قائم مقام الفاعل وكان ضرب زيد جملة فعلية وعلمت
زيد قائم جملة اسمية وعلمت ان زيدا قائم جملة اسمية
ومنه اى مما اريد به لفظه مقول القول اى جملة محكية
بالقول اى جعلت مفعولا له وانما فصل عما قبله بقوله
منه لانه وان كان لفظ الجملة الا انه لا بد فيه من ملا
حظة المعنى بخلاف ما تقدم فان عدم الملاحظة فيه اكثر
كما لا يخفى نحو قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا والحكم كذا اى
كحكم ما اريد به لفظه او المعنى ومثل اذا اى مثل المذكور
من الجملة الجملة ان اريد بها معنى مصدر اى مصوب
الى المصدر بان تؤول بالمصدر يعنى انه لا بد من اعراب
فى كل موضع اما بواسطة ان اى بواسطة هى ان بفتح
وتشديدا وان او ما المصدرتين صفة لان وما والمخففة
من المشددة كالمشددة كقولك بلغنى انك قائم اى قيامك
وكقوله تعالى وان تصوموا خير لكم اى صيامكم واطلب العلم
ما دمت حيا اى مدة دوام حيوتك واعلم ان لا اله
الا الله او اريد بها معنى مصدرى بغيرها اى بلا واسطة و
نحو الجملة التى اضيف اليها نائب الفاعل اختلفوا فيها
هل هى جملة من حيث هى او معنى مصدرى مفهوم منها اشار
الى

الى الثانى ههنا والى الاول فى مبحث المبنى قال الرضى والنزاع
فى الحقيقة منتف لان اضافة فى اللفظ الى ظاهر الجملة بلا
خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها كقوله تعالى يوم ينفع
الصادقين صدقهم اى يوم نفع صدق الصادقين ونحو
جملة وقعت بعد سواء نحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء
عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم سواء اسم بمعنى الاستواء
نعت به كما نعت بالمصادر الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فيه سواء لانه فى الاصل مصدر وهنا خبر ان
وما بعده فاعله او خبر مقدم وما بعده مبتدا والجملة خبر ان
اى ان الذين كفروا استوا مثلا وبان عليهم فى عدم
النفى انذارك وعدم انذارك وحسن دخول الهمزة وام
عليه لتقرير معنى الاستواء وتاكيده فانهما جردتا
عن معنى الاستفهام لمجرد الاستواء ونحو تسمع بالمعيدى
خطاب لنفسه خير من ان تراه تسمع مرفوع مبتدا و
جرد عن النسبة التامة والزمان واريد معنى المصدر المضاف
الى الفاعل والمعيدى منسوب الى معيد تصغير معد بالترخيم
واصله ان المنذر سمع المعيدى واعجبه ما يبلغ من فصا
حته وبلاغته فاراد زيارته فلما راه استحقره وخال قبح
يا المعيدى خير من ان تراه فقال المعيدى الرجال ليسوا

بجزر انما المراد باصغريه لسانه وقلبه ان قال قال بلسانه
وان قاتل قاتل بجنانه فاعجب المنذر كلامه اى سماعه
وهذا الاخير شاذ مقصور على السماع وقيل هو مبتدا ترك
ورفع للضايع لعدم عامله لفظا وفي هذا شذوذ وذلك و
اعتبار المؤثر بلا اثر وتقديره بلا شرط في غير هذين و
الموضعين اللذين احدهما ما اريد به لفظه والاخر ما اريد به
معنى مصدري لا يكون له حكم الاسم المفرد لكونه في معناه
ولا يكون له اى للثاني الذي هو الجملة اعراب في وقت او
لسبب الا وقت ان تقع خبر المبتدا او بان تقع نحو زيد
ابوه قائم او خبر الباب ان اى الحروف المشبهة بالفعل
نحو ان زيدا قام ابوه قائم او خبر وكذا لا لنفي الجنس نحو
لا غلام رجل اخوه عبد وخبر الا في التمني المنقطع نحو
المعصية تبعد عن الجنة الا الطاعة تقرب فتكون الجملة
الواقعة خبر الواحد منها مرفوعة المحل او تقع خبر الباب
كان اى الافعال الناقصة نحو كان زيد ابوه عالم او خبر
لباب كاد اى الافعال المقاربة نحو كاد زيد يخرج او تقع
مفعولا ثانيا لباب علم نحو علم زيد عمرا ابوه قائم او
مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمرا بكرا ابوه قائم
او تقع الجملة معلقا عنها نائب الفاعل المعلقا نحو علمت

اقائم

اقائم زيد قائم مبتدا وزيد فاعل مسد مسد الخبر فيكون
جملة فعلية او خبر مقدم وزيد مبتدا فيكون جملة اسمية و
او تقع حالا نحو جاءني زيد وهو راكب فتكون الجملة الوا
قعة في احد هذه المواضع منصوبة المحل لكون كل منها و
من المنصوبات وكذا اذا وقع خبر ما او لا الحجازيتين نحو
زيد ابوه جاهل ولا رجل فلانه افضل او تقع الجملة جوابا
كائنا للشرط اداة جازم كائنا ذلك الجواب بعد الفاء الشرط
الجملة الاولى من الشرطية والجواب الجملة الثانية قيد
بالجازم لان غيره من ادوات الشرط لا يعمل ولقول
بعد الفاء لانه اذا لم يكن كذلك لا يكون له اعراب ويجيء
ان شاء الله تعالى او بعد اذا للمفاجاة النائبة عن و
الفاء في الجملة الاسمية في الربط الدالة على حدوث امر بعد
امر فيه معنى التعقيب نحو ان تكرمني فانت مكرم او تكرمك
وقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون فتكون الجملة الجوابية بعدها مجزومة المحل
او تقع صفة لنكرة حقيقة نحو جاءني رجل ابوه عالم
او حكما مثل ولقد امر على اللئيم يسبني او معطوفة على
على اسم مفرد ليس بجملة نحو زيد ضارب ويقتل والزيدان
ضاربان ويقتلان او معطوفة على جملة لها محل من

من الاعراب من الجمل السابقة نحو زيد ابوه قائم وابنه
قاعد وجاءني رجل ابوه عالم وبيته كامل او تقع
بدلا من احدهما اي المفرد والجملة التي لها محل من الاعراب
نحو قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر
مثلكم فان جملة هل هذا الا بشر بدل من النجوى على وجه
وتفسير على وجه وقوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فان جملة لا يؤ
منون بدل من جملة سواء عليهم انذرتهم على وجه
وبيان على وجه او تاكيدا للثانية اي الجملة ولا تقع
تاكيدا للمفرد الا في اللفظي بتكرير اللفظ الاول والمعنوي
بالفاظ مخصوصة والجملة ليست منها نحو زيد ابوه
عالم وعمرو اكرم ابنه اكرم ابنه او بيانا لها اي الجملة هي
على رأي وهو رأي اهل البلاغة نحو لا يؤمنون على وجه
كما ذكروا وانكر النحاة ذلك قالوا عطف البيان لا يكون
جملة ولا تابعا لها كالصفة وبعضهم انكر كون الجملة
انكر كون الجملة بدلا ايضا فيكون اعرابها على حسب اعراب
المتبوع من رفع ونصب وجر وجزم فظهر من هذه
الجملة اي مجموع ما ذكر من قوله فان اريد بها لفظها الى هنا
لما كان في التفصيل نوع املال وعسر ضبط اجمله تيسيرا

للضبط

للضبط وتسهيلا للحفظ ان الجملة قسمان قسم في تاويل المفرد
وفي حكمه فيكون له اعراب في كل موضع على حسب اقتضاء العامل
كالمفرد وذلك القسم ايضا اي كمطلق الجملة قسمان الاول ما اي
قسم اريد به لفظه والثاني ما اريد به معنى مصدري بواسطة
او بدونها وقسم من الجملة صرح به مع ظهوره لئلا يتوهم من
اول الامر انه قسم من القسم الاول لقربه وبعد الجملة لا يكون
في تاويل المفرد بالمعنى الذي ذكر فلا تكون معمولة في موضع لعدم
الموجب واستقلالها بالافادة التامة خمسة مواضع خبري
خبر كان ومفعولي اي مفعول كان مما سبق حتى المتعلق عنه
وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا او حال وتابع المفرد او جملة
لها محل من الاعراب ثم اي بعد ما علمت ما لا يكون معمولا وما
يكون اعلم ان المعمول وهو ما فيه الاعراب لفظا او تقديرا
او محلا على نوعين احدهما معمول بالاصالة اي معمول ملتبس
بالاصالة فيه لكون معموليته لذاته لا لتبعية المعمول وثانيهما
معمول بالتبعية اي لكونه تابعا لمعمول النوع الاول وهو
المعمول بالاصالة اربعة اقسام لان المعمولية بحسب اقتضاء
العامل وهو رافع وناصب وجار وجازم فالمعمول مرفوع ومنصوب
مشترك كان بين الاسم والفعل ومجرور مختص بالاسم و
مجزوم مختص بالفعل اصالة ولما تشوق الاجمال التفصيل قال

ما المعمول المرفوع فتسعة ثمانية منها اسم حقيقة او حكما
و واحد فعل الاول من التسعة الفاعل قدمه لانه اصل المرفوعات
لكون عامله فعلا اصالة وهو قوى لفظى ونائب الفاعل نائب
عنه والمبتدا عامله معنوى وقوة العامل يقتضى قوة المعمول
والنائبية يقتضى اصالة المنوب عنه وهو اى الفاعل ما اى مرفوع
اسند اليه اى نسب اليه بقرينة او ما بمعناه والنسبة التعلق
والاسناد نسبة يصح السكوت عليها ونسبة بعض ما
بمعنى الفعل لا يصح السكوت عليها وحيث يراد بالموصول
المرفوع لا يدخل المفعول به وغيره من المتعلقات فى التعريف
فلا ينتقض منعا الفعل الاصطلاحى خرج به المبتدا التام
الذى لا يحتاج الى خبر منصوب خرج به اسم الفعل الناقص
المعلوم خرج به نائب الفاعل ذكر المعلوم لا يغنى عن ذكر التام
لان المعلوم ما لا يكون مجهولا ولا يلزم منه ان يكون تاما
فكان معلوم كضرب نعم ذكر المجهول فى تعريف النائب مغن
عنه لكنه اغناء المتاخر عن المتقدم ولا ضرر فيه او ما
اى شىء يلابس بمعناه اى معنى الفعل التام المعلوم مما يعمل
عمل الفعل مما تقدم من الصفات غير اسم المفعول والمصدر
واسم الفعل والظرف المستقر وليس المراد به ما هو المصطلح صح
المصطلح من التابع من العامل القياسى بل هو اعم منه

نحو

نحو ضرب زيد مثال للفاعل اسند اليه الفعل واقائم الزيدان
مثال لما اسند اليه معنى الفعل بالاسناد التام لما عرفت انه جملة
فعلية وما النسبة غير تامة نحو زيد قائم او قائم ابوه وهيهات
زيد مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم الفعل اسنادا تاما
والثانى من التسعة نائب الفاعل لم يقل مفعول ما لم يسم
فاعله كما قال غيره لانه اخصر وهو ظاهر واظهر لان فيه
دلالة على نيابة عن الفاعل ولانه لا يصدق على درهما فى اعطى
زيد درهما فى تخلف ما قالوا قدمه لئلا يلزم الفعل بين
النائب والمنوب عنه ولا صالة بالمعنى الذى ذكر وهو اى
النائب ما اى مرفوع اسند اى نسب اليه الفعل خرج به المبتدا
التام خرج به ما اسند اليه الناقص المجهول خرج به الفاعل
او ما بمعناه من اسم المفعول والمنسوب واسم التفضيل المبنى
للمفعول والمصدر المجهول نحو ضرب زيد واامضروب الزيدان
وزيد مضروب او مضروب غلامه او هاشمى او هاشمى غلامه
واشغل من ذات النحيين واعجبنى ضرب زيد اى مضروبيته
ولا يكونان اى الفاعل ونائبه شيئا الا اسمين صريحين
كالامثلة السابقة او ما فى تاويله اى الاسم الدال عليه لا يليس
من الجمل الفعلية التى اريد بها لفظها او معنى مصدرى لكو
نهما مسندا اليهما كل وقت غيره قد ثبت ان النائب قد يكون

جارا ومجرورا لما قد سبق ان المتعلق قد لسند الى الجار والمجرور
فيكون مرفوع المحل على انه نائب الفاعل فعلى هذا يكون غير و
بمعنى الا في الاستثناء المتصل اعطى اعراب ما دخولها اياها
لكونها اسما فكان مستثنى مفرغا لكن المشهود في النسخة
المعربين انها هنا بمعنى الا بمعنى لكن ولا يلزم من كونها بمعنى
الا كونها عاملة عملها لانه كم من شيء يكون بمعنى شيء
ولا يأخذ كل حكمه ولو سلم بتقدير خبر فيكون المعنى الا ان
النائب قد يكون جارا ومجرورا ثابت فاعطى اعراب ما هو
حولها اياها لكونها اسما واضيفت اليه فاحتيج الى عامل
يصح المعنى به وذلك والله تعالى اعلم الحصر المفهوم من الكلام
على معنى ويصح حصرها على الاسمية حال كونها غير ثبوت
كون النائب جارا او مجرورا نحو مر بزيد فيجب افراد عامله
اي النائب الذي هو جار ومجرور لان العامل اذ اسند الى و
غير الضمير المتصل يجب افراده على ما يجيء وتذكيره اي العامل
ولو كان المجرور مؤنثا حقيقيا او مثنى نحو مر بهند ولا
يجوز مرت بهند هذا غير ان قولهم بوجوب تذكير ما
اسند الى الجار والمجرور وتعليلهم لكنايته حتام والام
وعلام بالالف بصيرورة ما الاستفهامية مع هذه الحروف
كالشيء الواحد لشدة الاتصال فصار الالف كانها في الوسط
يدلا

يدلان على ان الجار كالجزء الاول من المجرور فكان للمسند اليه
هو الجار والمجرور فصارا كالمركب وان اعتبر الاعراب
في المجرور لصلاحيته له وهما من حيث هما لا يوصفان
بالتأنيث ولذا يجب تذكير العامل اذا اسند اليهما نعم و
يعتبر الجار معديا للعامل وبهذا يصير من تتمة العامل
فكان للجار ذا الاعتبارين والاليق بالاسناد اليه اعتبار
الاتصال اللفظي ولا يجوز تقديمهما على عاملهما بالاستقراء
وقيل لئلا يلتبسا بالمبتدأ وقيل لان لشدة الاتصال و
جعلتهما كالجزء الاخير من الفعل واقام صاحب اللباب
لكونهما كالجزء لسعة شواهد فان اردت تفصيله
فعليك به ولا حذفهما مع من عامل لكون النسبة مأخوذة
فيه وضعا الا في المصدر وقدم بيان حذفهما معا منه
وكل منهما اي من الفاعل ونائبه قسمان مضمر هو ما وضع
لمن يحكي عن نفسه او يخاطب اليه او لغيره ليس واحد
منهما تقدم ذكره لفظا او معنى كما في مثل اعدلوا هو اقرب
للتقوى او حكما كما في ضمير الشان والقصة والضمير المبهم
او اعتبارا كما في مثل نعم كتبنا لو لتعبية كان ذكره و
مظهر وهو بخلافه فالمضمر الذي هو الفاعل ونائبه
الفاء في امثاله تفصيلية لا جوابية ايضا اي كالفاعل

وثانيهما على قسمين مستتر اي منوي مع الفاعل واعتباري
ليس بملفوظ حقيقة بل حكما بان حكم بملفوظيته لاجراء
احكام اللفظ عليه من الفاعلية والمؤكدية والعطف
عليه وغيرها وبارز متصل بقرينة الحالة وهو لفظا و
حقيقة ولا يستعمل الا بما اتصل به فالمستتر ايضا اي كالمقسم
قسمان الاول واجب الاستتار اي واجب استتاره ملتبس
بحيث لا يجوز ابرازه لعدم محله عليها يأتي بدل من واجب
او خبر بعد خبر ويجوز نصبه على ان يكون حالا من الضمير
الملحوظ في الاستتار ولا يسند عامله الا اليه اي لا يجوز
اسناد عامله الى غيره ضميرا او اسما ظاهرا والا لكان جائز
الاستتار والثاني جائز الاستتار يكون بحيث يسند
عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر او الى ضمير منفصل نحو
زيد ما ضرب الا هو وانما اختار على وجه التخصيص بالا
سم الظاهر لكثرته والاول اي واجب الاستتار يكون
في المتكلم اي المتكلم وحده والمتكلم معه غيره والمخاطب
الا الغائب المفرد لا المثنى والجمع المذكر لا المؤنث والمثنيات
سيجيء كائنة من غير الماضي مضارعا او امرا او نهيا وما هو
من الماضي يجيء لانه لم يسمع اسناده الى غيره ولان الا
برازه في الضمير اصل لانه ليس باعتباري محض كالمستتر والثاني

اصل

اصل بالنسبة الى عدمه فاعطي الاصل الاصل والمستتر هو
مرفوع لاعتباريته فالمناسب اعطاؤه للفرع نحو اضرب
للمتكلم وحده وتضرب لغيره للمخاطب المذكر وفي اسم فعل ونضرب
الامر لان حكمه حكم مسماه ولذا يجوز في اسم فعل الماضي
نحو هيهات زيد نحو نزال بمعنى انزل وصه بمعنى اسكت
ومه بمعنى كفف وفي افعل التفضيل في غير مسئلة الكحل وفيها
يعمل في الفاعل الظاهر وفي غيرها لا يعمل فيه الا على ضعف
كما مر قال في مغني اللبيب ومن المشكل قولهم نحن عند الناس
منكم لان نحن ان قدر فاعلا على ان يكون خبر مبتدأ لزم
عمل افعل في غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ
لزم الفصل باجنبي بين افعل ومن وخرجه الفاضل العصام
على ان نحن مبتدأ ومنكم متعلق بمحذوف والتقدير نحن خير
منكم نحن فحذف فخبر وخرجه ابو علي ومن تبعه على ان
نحن تاكيد للضمير في افعل والمبتدأ نحن المقدر بقرينة المذكور
نحو زيد افضل من عمرو وفي مفرد اسم الفاعل والمفعول
وما كان بمعناهما من الاسم المعتاد والمنسوب و
في الصفة المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد شرط عملهن
في الفاعل ونائبه او المراد بالفاعل المرفوع الظاهر واذا
وجد فلا يجب الاستتار وسيأتي نحو جاءني ضارب

او مضروب او اسدى متجرى ناطق هذه قرينة الاستعارة
او هاشمى اى منسوب الى بنى هاشم او حسن وبخوف الدار
زيدا عاد نحو لئلا يتوهم انه داخل تحت المجى لا معطوف
عليه ثم ان كون هذا المثال مما يجب فيه الاستتار ليس
وجهه ظاهرا لان الاسم الظاهر الذى بعد الظرف ان قدر
مبتدأ كما هو مذهب الجمهور فالاعتماد ثابت فيجوز
فى الدار غلامه زيد لان مرجع الضمير وان كان متأخرا لفظا
الا انه مقدم رتبة فيكون مما يجوز فيه الاستتار وان
قدر انه فاعل كما هو مذهب الاخفش والكوفيين لان
عندهم يجوز عمل الظرف وشبه الفعل فى المرفوع بعده
ليس بلا اعتماد فيكون ايضا مما يجوز فيه الاستتار
لان عمله فى المرفوع بعده ليس بحتم واياما كان فالمثال
لا يخلو عن خلل نعم جعل المثال المذكور فى المغنى مما لا اعتماد
لكن على تقدير ان يكون المرفوع بعده فاعلا لا مبتدأ ويكون
فى تثنيتى اسم الفاعل واسم المفعول مذكرين او مؤنثين
وجمعهما السالم قيد به لان المكسر لا يجب فيه الاستتار
لانه كما يجوز هم رجال قيام يجوز قيام غلمانهم مذكرا
او مؤنثا قد اطلقت مطلقا ولم تقيد بعدم وجود
شرط العمل لانه لو لم يجب الاستتار لتم ان يسند الى
الظاهر

الى الظاهر وما اسند الى الظاهر يجب افراده على ما يأتى
والعلامات حروف بدليل تغيرها باختلاف العوامل و
الضمير لا يتغير فتعين الاستتار ولكون النسبة مجردة فيها نحو
جائنى رجلان ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون
وجائتنى نساء صالحات او مستورات ويكون فى عدا
وخلا حال كونهما فعلين اذ حرفين لا يعملان الرفع
وفى ما عدا وما خلا لما مصدرية مختصة بالفعل فلا
يحتملان الحرفية الا فى رواية ضعيفة عن الاخفش وفى
ليس ولا يكون حال كونهن فى باب الاستثناء اى مستعملات
فى الاستثناء بان يكون قبلها متعدد يجوز الاستثناء
ما بعدها عنه وانما وجب فيها لئلا يتصرف فيها
بالتثنية والجمع وتكون كالالة هى الاصل فى هذا الباب
نحو جائنى القوم عدا او خلا اى الجائى منهم او البعض او
المجى زيدا او ليس الجائى منهم زيدا او لا يكون الجائى منهم
زيدا وسيجى تحقيقه ان شاء الله تعالى والثانى اى
جائز الاستتار يوجد فى الغائب المفرد والغائبة المفردة
مع الفعل بقرينة المقابلة لا التثنية والجمع وسيأتى بيان
نحو زيد ضرب او يضرب او لا يضرب وهند ضربت التا
التاء للتأنيث لاجتماعه مع الفاعل الظاهر او تفرد

اولتضرب اولا تضرب مثال الغائبة ويقال ضرب زيد
باسناده الى الاسم الظاهر وكذا البواقي نحو يضرب و
اوليضرب اولا يضرب زيد وضربت او تضرب اولتضرب اولا
تضرب هند فاذا كان هكذا فلا يستتر فيه ضمير لعدم جواز
تعدد الفاعل ويكون في شبه الفعل اى فيما يشبه الفعل في العمل
بعمله كعمله مما ذكر اى من الاشياء التي ذكرت من اسم الفاعل
والمفعول وما بمعناهما والصفة المشبهة وافعل التفضيل
والظرف المستقر اذا وجد شرط عمله اى عمل شبه الفعل في الفاعل
الظاهر مما ذكر في محله غير التثنية والجمع المذكرين
من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما السالم فانه
يجب الاستتار فيهما على ما مر نحو زيد ضارب او مضروب
او اسد ناطق او هاشمي او حسن او في الدار ويقال زيد
ضارب غلامه واضارب الزيدان وجاءني رجل ضارب
غلامه وجاءني زيد راكب غلامه وكذا البواقي مثل
زيد مضروب غلامه فلا يستتر فيه ضمير لما مر واما الضمير
البارز فلا يستتر فانه سبق المتصل الا المنفصل فانه
لا بحث عنه هنا فكالثاني في ثنائي الافعال ماضيا او مضارعا
او امرا او نهيا غائبا او مخاطبا مذكرا او مؤنثا الا فعل
التعجب فانه لا يتصرف لم يتغيره فانه لا يتبادر وهو اى

البارز

البارز المتصل فيها الالف نحو ضربا وضربتا التاء و
علامة التانيث كما في الواحدة وضربتما وزيدت الميم
لئلا يلتبس بالف الاشباع والتاء علامة الخطاب
لبطريا التثاني وقيل ان الضمير هو التاء كما في الواحد و
الالف لدفع الالتباس بالمفرد والميم لمثل ما ذكر وقيل
هو تما والانسب الاول لما فيه من الاطراد ويضربان
وتضربان وليضربا ولتضربا وليضربا ولا يضربا ولا تضربا
وفي جمعها المذكر غائبا او مخاطبا وهو اى البارز فيه
..الواو نحو ضربوا وضربتم اذ اصله ضربتموا الا انه يعود
الواو عند اتصال الضمير المنصوب والضمائر مما يرد
الاشياء الى اصولها وقيل الضمير التاء وحدها وقيل
المجموع والاظهر ما في المتن لاطراد المجموع وحذفت الواو ولا
نها مع الميم بمنزلة اسم ولا يوجد في اخر الاسم واو مضموم و
ما قبلها غير هو ولما حذفت اسكنت الميم للتخفيف ويضربون
وتضربون ولتضربوا وا ضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا و
في جمعها اى الافعال المؤنث غائبا او مخاطب وهو اى البارز
فيه النون نحو ضربن وضربتن وشدد النون لان
اصله ضربتمن قياسا على التثنية قلبت الميم نونا فادغم ويضربن
وتضربن وليضربن واضربن ولا تضربن وفي المخاطب والغائب

والغائبة تقدما المفرد والتثنية والجمع ذكرا مذكرا كان او مؤنثا
والمتكلم وحده كائنين في الماضي واحوالهما في غير الماضي سبقت
وهو اي الضمير فيهما التاء نحو ضربت ملتبسا بحركات التاء وفتحها
في المخاطب وكسرها في المخاطبة وضمها في المتكلم وفي المتكلم معه
غيره كائنا في الماضي ايضا وهو اي البارز فيه نا نحو ضربنا
وفي المخاطبة المفردة والتثنية والجمع مر في غير الماضي مضارعا
او امرا وفيها وفي ما ذكر وهو اي الضمير البارز المتصل فيها اليا
هذا عند الجمهور وعند الاخفش هي علامة التانيث والضمير
مستتر وجوبا نحو تضربين واضربي ولا تضربي هذا وبلا استتار
وجوازا ولا ابراز وتعيين محالهما وتعيين البارز منها سبق
ذكرت في المطولات واما المظهر الذي هو الفاعل او نائبه
فظاهر غير محتاج الى البيان بمثال او غيره ولكن للعامل بالتنبيه
اليه احوال يجب بيانها ومعرفتها فنقول واذا اسند اليه
اي المظهر العامل اي عامل كان يجب افراده اي العامل وقد يستثنى
يجوز ان يجمع جمع المكسر كما اذا قلت جاءني رجال قعود غلمانهم
ولم يتعرض لنده وده ولا يجوز ان يراد بالعامل الفعل وما يو
اذنه لان الصفة المشبهة ليست مما يوازنه وقد وجب
الافراد فيها اذا اسند الى الفاعل الظاهر وانما وجب افراده
حينئذ لانه اذا كان العامل فعلا وطابق الاسم الظاهر في

التثنية والجمع لزم تعدد الفاعل لما عرفت ان الالف والواو
والنون ضمير الفاعل وحمل عليه شبه الفعل ومثل قوله تعالى و
واسروا النجوى الذين ظلموا ليس مما اسند الى الظاهر بل الفاعل
واو الجمع والذين ظلموا اما مبتدا او بدل من الضمير والاضمار
قبل الذكر جائز في العمدة بشرط التفسير وقيل الواو حرف
ليس بضمير والفاعل الاسم الظاهر وغيبته اي العامل اذا
وضع الظاهر للغيبة والمتكلم والمخاطب يجب اسنادهما
الى الضمير بارزا او مستكنا ولو كان المظهر مثنى او مجموعا
نحو ضرب الزيدان او الزيدون ونحو ضرب زيد وان كان
المظهر المسند اليه مؤنثا لا مذكرا فانه لا يجب تذكير عامله
حقيقيا لا لفظيا وسيجي حكمه باقي مفرد الى وما هو
كائنا من الادميين لا من غيرهم كناقة وغرفة وحكمه
باقي مفردا او مثنى لا جمعا كالمسلمات والنساء وسيأتي
حكمه متصلا بعامله الفعل وشبهه لا منفصلا عنه و
سيذكر انه لا يجب تانيث عامله يجب تانيثه اي عامله
ليدل على تانيث الفاعل من اول الامر وكون ذلك المؤنث
اصلا وحكى سيبويه عن بعض العرب انه قال قال فلانة و
استقباح بلفظ المؤنث عن علامة ان كان العامل متصرفا
بان يجيء الماضي والمضارع والامر وغير ذلك من المشتقات

وان لم يكن متصرفا فلا يجب لالحاق بالحروف بعدم التصرف
بل يجوز بالنظر الى فعلية مثل نعم او نعمت المرأة هند وليس
اولسيت هند عالمة وكاد او كادت المرأة تخرج مثل ضربت
هندا والهندان مثال لاسناد الفعل وزيد ضاربة جارية
مثال لاسناد شبه الفعل والحكم كذا الحكم من وجوب تأنيث
العامل او يجب تأنيث العامل مثل ذلك الوجوب ان اسند
العامل الى ضمير المؤنث اى الى ضمير راجع الى مؤنث حقيقيا
او حقيقي ايذانا بتأنيث المسند اليه اول وهلة ولخفاء
الضمير ولكن اذا كان اللفظ مؤنثا والمعنى مذكرا او بالعكس
يجوز الوجهان الا اذا كان المؤنث علما لمذكر فانه في حكم المذكر
الآتي في منع الصرف على ما يأتي وفي الجمع فانه يجمع كذي التاء حال
كون المؤنث غير جمع المذكر المكسر العاقل فانه وان كان
مؤنثا بتأويله بالجماعة لا يجب تأنيث عامله على ما يجي
نحو هند ضربت او ضاربة مثال لما اسند الى ضمير المؤنث الحقيقي
من الادميين وما من غيرهم من الحيوان نحو الناقة و
سارت او سائرة ونحو الشمس طلعت او طالعة مثال
لضمير غير الحقيقي وفي اسناد غيرها اى المؤنث الحقيقي المذكور
وضمير المؤنث يجوز تأنيث عامله اى عامل الغير اعتبارا للتا
نيثه وتذكيره اى العامل نظرا الى عدم عراقته في التأنيث

او الى وجود الفصل وضعف الابتداء ولما كان ظاهر قوله
غيرها شاملا للمذكر اخرجه بقوله اذا كان ذلك الغير مؤنثا
فذلك الغير مؤنث لفظي نحو طلعت او طلع الشمس وحقيقي ٧
من غير الادميين نحو سارت
او سار الناقة ومؤنث
حقيقي من الادميين ليس بمفرد ولا تثنية بل جمع نحو جاءت
او جاء المؤمنات ومن الادميين مفرد او مثنى لكن غير
متصل بعامله نحو جاءت او جاء القاضي اليوم امرأة او المرأ
ثان قيل هذا اذا لم يكن المؤنث منقولا عن علم المذكر واذا
كان كذلك يجب تأنيث عامله وان وقع فصل لدفع اللبس
نحو جاءت اليوم زيد اذا سمي به مؤنث وضمير جمع المذكر المكسر
العاقل نحو الرجال جاءت او جاء واو لفظ جمع المذكر المكسر
العاقل نحو جاءت او جاء الرجال اعلم ان ظاهر غير الحقيقي
ان كان متصلا بعامله فتذكير العامل احسن وان كان
منفصلا فالتأنيث احسن والكل فصيح وظاهر الجمع
المكسر الاحسن تذكير عامله مطلقا لكون تأنيثه و
بالتأويل وانما لم يعتبر التأنيث الحقيقي في جمع مفرده
مؤنث حقيقي لانه اذا لم التأنيث الطارى بالجمعية والمؤنث
الحقيقي المنفصل التأنيث فيه احسن واسم الجمع المذكر
يجوز ان يعتبر افراد لفظه وجمعيته وتأنيثه نحو جاء
الركب وجاءت الركب والركب جاء او جاءت او جاؤا

او في هذا المقام تفصيل حسن في شرح الكافية للشيخ الرضي
ولما توقف بعض احكام عامل الفاعل على معرفة المذكر
والمؤنث اراد ان يبينهما واكتفى بذكر المؤنث لانه وجودي
ولظهور المذكر به فقال والمؤنث في عرف النحاة ما اي اسم
فيه اي في اخره علامة التانيث لفظا اي ملفوظة او من
حيث اللفظ او كونا لفظيا او سواء كانت لفظية نحو ضاربة
ونفساء وحبلى من الحقيقي وعرفة وصحراء وبشرى من
غير الحقيقي او تقديرا نحو هند وزينب ونار وعقرب لا تقدر
الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك وايضا لا يرجع
الا التاء عند التصغير الثلاثي نحو هنيدة ونويرة وغير الثلاثي
محمول عليه وان لم يرد التاء عند التصغير قياسا كعقيرب
وقد يرد شاذا نحو قديديمة والصيغ المؤنثة مثل هي وهذه
وذي اعتبر فيها تقدير التاء طردا للباب ثم ان التعريف
لفظي لا حقيقي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما
عداها فلا يلزم الدور باخذ التانيث فيه كذا في الامتحان
وهي اي علامة التانيث في الاصطلاح التي الموقوف
عليها حال كونها هاء حالا نحو ضاربة او في الاصل نحو ضاربة
وبيتين وخرج به تاء اخت وبنت وصافنات فانه لا يوقف
عليها هاء بل العلامة فيها مقدرة كذا في الامتحان
نحو

نحو ظلمة مثال لما فيه علامة التانيث لفظا وشمس مثال
العلامة المقدرة بدليل شميسة والالف المقصورة نحو
حبلى من الحقيقي ودعوى من غيره والالف الممدودة نحو ناقة
او بقرة حمراء وزاد الزمخشري الياء في هذي والا دلي
ان يكون هذه الصيغة بكمالها مؤنثة لانه ليس في اسم
الاشارة ما هو على حرف واحد ذكره الرضي وهذا اي كون
المؤنث بعلامة التانيث يكون في غير ثلاثة وما فوقها
ستتها الى العشرة فان مذكرها بالتاء لان معدودها جمع
مؤول بالجماعة كما عرفت فاعتبر به اذا كان جمع المذكر ولو
معنى فقيل ثلثة مذكر ولما اخذ المذكر التاء بهذه المناسبة
لسابقيته كان مؤنثها بحذفها فرقا بينهما والمؤنث
لا يكون الا اذا كان المعدود جمع المؤنث ومن هذا قيل
ثلث مؤنث وان جاز تذكيره وتانيثه بالاعتبار جاز
الامران في العدد نحو ثلثة رجال واربع نسوة ونحو ثلثة
او ثلث اشخاص ان اريد به المؤنث وتقول احد عشر
واثنا عشر للمذكر واحدى عشرة واثنتا وثنتا عشرة
للمؤنث بتذكير الجزئين في الاول وتانيثهما في الثاني على
القياس واذا ذكرت انث او ثلثة مرفوع نائب الفاعل و
الزائد عليها الى تسعة تسع عشرة حتى جعلتها كلمة واحدة

اثبت اثبت او التاء مرفوع في الجزء الاول فقط في المذكر ابقاء
على حال الذي قبل التركيب والتذكير لان الجزء الثاني كراهة
اجتماع العلامتين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو ثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا و
اثبت التاء في الجزء الثاني فقط اي لا في الاول في المؤنث
نحو ثلث عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة فرقا بين المذكر
والمؤنث وقيل عدم الاثبات في الجزء الاول لابقائه
على حال الذي قبل التركيب والاثبات في الثاني لانتفاء المانع
وهو اللبس وتقول عشرون في المذكر والمؤنث واحد و
عشرون واثنان وعشرون في المذكر واحدى وعشرون
واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون
وثلث وعشرون الى تسعة وعشرين وتسع وعشرين
واجتز هكذا الى مائة ثم يعطف مائة على العدد الزائد او
بالعكس الى الف ثم بالعطف المذكور بعد المائة ثم المؤنث
قسمان حقيقي ولفظي والتأنيث الحقيقي اي المؤنث
الحقيقي او تأنيث ما بازائه اي بمقابلته مدلول ذكر وهو
ما يوصف بالذكورة قيل دخل فيه النخلة اذ يقال نخل ذكر
لما لا يثمر فلما قال من الحيوان اخرجها كامرأة بازائها رجل
وناقة بازائها جمل وهند بازائها زيد والتأنيث اللفظي

اللفظي الغير الحقيقي ملتبس بحذف اي المؤنث الحقيقي اي
ما ليس بازائه ذكر من الحيوان بل كان تأنيث من لفظه
باعتبار وجود علامة لفظا او تقديرا نحو غرفة وشمس
ولما ذكر في اثناء بيان احوال العامل بالنسبة الى اسناده
الى الاسم الظاهر المفرد والتثنية والجمع ناسب بيانها و
تعريف كل منها حتى يتم المقصود ولكن قصر البيان على
ذكر التثنية والجمع لحصول بيان المفرد بهما لانه ما عداه
ها وقدم الجمع المكسر لشدة مناسبته لمقام التأنيث وبما
سبق قدم الجمع السالم فقال والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا
ما اي جمع تغير المتبادر التغير للجمعية فخرج نحو مصطفون و
قاضون لان تغيره للاعلال صيغة مفرده لا اي هيئة
خرج به الجمع السالم مطلقا لانه لا تغير لصيغة مفرده لان
احوال الاخر لا اعتبار لها في الصيغة والتغير اعم من ان و
يكون حقيقة نحو رجال او حكما نحو فلك في قوله تعالى حتى
اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فانه جمع بدليل رجوع
ضمير جرين اليه فيقدر ان ضمته كضمة اسد جمع اسد
بالفتح في انها عارضتان وان كان مفردا كما في قوله تعالى
في الفلك المشحون يعتبر اصالة الضمة كضمة قفل ثم باضافة
الصيغة الى المفرد يخرج نحو ركب وقوم مما هو اسم جمع

لانه لا مفرد له لان الركب ذكيان الابل خاصة ولا مفرد
بخصوص ركب الابل ثم ان المفرد اعم من ان يكون حقيقيا
كان المتن او اعتباريا كاساور جمع اسورة جمع سوار
واناعيم جمع انعام جمع نعم بفتح اوله وثانيه ولما علم من المكسر
ان السالم مطلقا ما لم يتغير بناؤه ولعدم الاكتفاء بهذا القدر
والتغير في نحو سنين وارضين بعد الجمعية لا الجمعية ما ذكر
المص وتصدى الى ذكر قسميه المذكر والمؤنث وقدم المذكر
لشرفه فقال وجمع المذكر السالم بالرفع صفة الجمع مما
اى جمع لحق اخر مفرده ولقد احسن في زيادة قوله مفرده
لان لحوق العلامة في اخر المفرد لا في اخر الجمع وبما عرفت
من تعميم المفرد الاعتباري دخل فيه الاسنون جمع ايا
من جمع ايمن واو مضموم ما قبلها في الرفع للمجانسة ولو
تقديرا كمصطفون او ياء مكسور ما قبلها في النصب
والجر ولو تقديرا ايضا كمصطفين ونون مفتوحة
للتعادل ولما كان مقصوده بيان جمع المذكر السالم من
حيث صيغته لم يتعرض لمفاده الذي هو ان مع مد
لول المفرد الزائد عليه من جنسه كائنة في غير حال الا
ضافة فان النون تحذف فيها اى في الاضافة لانها
من علامة تمام الكلمة والاضافة من علامة نقصانها
فبينا

فبينا فيان نحو مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث السالم
ما اى جمع لحق اخر مفرده ولو اعتباريا كصواحبات
جمع صواحب جمع صاحبة الواو والتاء مؤنثا نحو مسلمات
جمع مسلمة او مذكرا نحو قوله اشهر معلومات جمع معلوم
لانه صفة ما لا يعقل يجمع بالالف والتاء وسيجيء ان العامل
اذا سند الى ضمير الجمع المكسر لغير العاقل يجوز ان يكون جمعا
مؤنثا والتثنية اى مثنى الاسم بقرينة المقام ما اى اسم
لحق اخر مفرده ولو اعتباريا كايامنان ويجعل اضافة
الى ضميرها على الاختصاص كما هو الاصل في الاضافة المعنوية
لا يرد النقض بالجمع بناء على ان المفرد اللاحق باخره الف
كانه مفرد للتثنية مفرد للجمع مثلا ان مسلم كانه مفرد
مسلمان مفرد مسلمون الف في الرفع او ياء مفتوح
قبلها من ضمومتيلة في النصب والجر صفة ياء
ولا حاجة الى صرفه الى الالف لان فتح ما قبلها من ضروريته
وانما فتح مع ان المجانسة تقتضي كسره لئلا يلتبس
بالجمع ولم يعكس لان التثنية لكثرتها لانها تاتي مما
لا ياتي منه جمع المذكر السالم اليق بالفتح الاخف ونون
مكسورة للتعادل ثابتة في غير حال الاضافة وفيها
تحذف لمثل ما ذكر نحو مسلمان ومسلمين ولما خفي كون

كل جمع مؤنثا اراد ان يبينه وحال العامل اذا اسند اليه
او الى ضميره تتميما لبحث المؤنث فقال وكل جمع سالما او مكسرا
واحده مذكرا او مؤنث حقيقي او لفظي من العقلاء او غيرها
غير جمع المذكر السالم اى الا جمع المذكر السالم مؤنث اى يجوز
ان يعامل معاملة المؤنث لكونه بمعنى الجماعة وبتاويلها
مثلا اذا قلت جائتني رجال فكانك قلت جائتني جماعة رجل
واما جمع المذكر السالم فليس بمؤنث لاختصاصه بذكور
العقلاء ولعدم تغير صيغة مفرده فالمراد بهذا ليس كل ما
صدق عليه حده بل ما اجتمع فيه شرائط جمعيته جمع السلامة
من الذكورة والعقل وغير ذلك مما بين في محله لانه هو المتبادر
لكماله فليس الجموع الشاذة منه في الحكم المذكور هنا بل ان كان
من العقلاء كالبنون فحكمه حكم جمع المذكر المكسر العاقل وان كان
من غيرهم فكالجمع بالالف والتاء فاذا كان مذكرا البتة فيجب
تذكير عامله المسند اليه فنقول جاء المسلمون في اسناد الفعل
وجاء رجل قاعد ناصروه في اسناد شبه الفعل واذا اسند اى العامل
الى ضميره اى جمع المذكر السالم يجب كونه جمعا مذكرا بان يتصل
بالفعل او الضمير الذي هو مختص بذكور العقلاء بان يجمع بالواو والنون
في الصفات الا في افعل من فانه مفرد مفرد مذكرا دائما نحو المجا
هدون قبل الفتح افضل من المجاهدين من بعده بعض المضاف
منه

المضاف منه فانه يجوز افراده نحو المسلمون جاؤا او يجيئون
او جاؤن واما جمع المذكر او المؤنث المكسر لا السالم العاقل لا
غير العاقل اذا اسند العامل او وقع الى ضميره نائب الفاعل
فيجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا لكونه مؤنثا لتاويله
بالجماعة او جمعا مذكرا رعاية لجانب ذكوريته من
العقلاء اى لا يخلو العامل عن احد الامرين نحو الرجال جاءت
او جاؤا او جائية او جاؤن ونحو الرجال قيام وغيرها
اى جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل كاناث الجموع
ان اسند اى العامل او وقع الاسناد الى ضميرها اى ضمير الغير الذي
هو الجموع يجب كون عاملها اى الضمائر مفردا مؤنثا لما مر
او جمعا مؤنثا باتصال النون الذي وضعه لجمع المؤنث عاقلة
او غير عاقل بالفعل وقيل لغير العاقل استعملت في المؤنث العاقل
تنزيلا له منزلة غير العاقل واجرى الجمع المذكر غير العاقل مجرى
المؤنث لعدم اصالته في التذكير ويجمعه جمع السالم والمكسر
في شبه الفعل هذا وقد يسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل جمع
المذكر المكسر اهمله لندرته وذلك الغير من الجموع جمع المؤنث السالم
نحو المسلمات جاءت او جئن او جائية او جئن وجمع المؤنث المكسر
العاقل نحو الجواري جاءت او جئن وجمع المؤنث السالم الغير العا
قل نحو الحشرات سكنت او سكن وجمع المذكر المكسر العاقل

او جائيات او جواد صح

من غير الحيوان نحو الاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة
او مقطوعات ومن الحيوان الافراس جاءت الى اخره واعلم
واعلم ان التفرقة المذكورة في الضمير المسند اليه غير مختصة به
بل جارية في الضماير كلها فتقول اهم وضربهم واياهم ولهم
وغلامهم لا غير في جمع المذكر السالم وهي اوهم وضربها او
ضربهم واياها او اياهم ولها اولهم في جمع المذكر المكسر العاقل
وهي اوهن وضربها او ضربهن واياها او اياهن ولها او
لهن في غيرها من الجموع وهكذا في ضمير الخطاب نحو يا ايها الله
المسلمون انتم الناجون لا غير ويا ايها الرجال انتم القوامون
او انت القائمة وهكذا وللمرفوع الثالث من المرفوعات التسعة
المبتدأ ولما كان لفظا مشتركا بين النوعين ولم يمكن تعريفه
بتعريف يجمعهما اراد ان يقسم اولا الى قسمين ثم يعرف كلا و
منهما فقال وهو نوعان ولما لم يكن لكل من قسميه اسم تخصه
قال النوع الاول الاسم ظاهر المقابلة يدل على ان المراد به ما
يقابل الصفة الرافعة للظاهر بعد النفي والاستفهام قيد
خل فيه نحو ضارب زيد في الباب هذا هو المشهور ولو اد
عي ان المبتدأ عبارة عن مفهوم مشترك بين قسميه وهو
الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه اولا الذي حقه
التقديم لكان له وجه كما قال الفاضل الجامي في المتن
مخالفا

المخالفا للجمهور او المؤول به وقد سبق المسند اليه اي
اوقع الاسناد اليه خرج به الخبر والنوع الثاني من المبتدأ
لانهما مسندان المجرد عن العوامل اللفظية بان لا يكون له
عامل لفظي اصلا وقد عرفت المراد به وخرج به معمولات
العوامل اللفظية نحو زيد قائم مثال للاول ومثال الثاني قوله
حق انك قائم وان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدي خير
من ان تراه ولا بد لاي المقسم الاول من خبر ملفوظا او مقدر
لدوران الفائدة عليه والنوع الثاني من المبتدأ الصفة لفظا
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او معنى كاسم المنسوب
نحو اسد الزيدون والمنسوب نحو اقرشي اخواك الواقعة
بعد كلمة الاستفهام حرفا وهو الهمزة وهل او اسما كما صانع
الزيدان ومن خاطب البكران وكذا متى واين وانى وكيف
وايان ذكره في الامتحان او كلمة النفي حرفا وهي ما ولا وان
او اسما نحو غير قائم الزيدان فان قائم مبتدأ في الاصل ولما اضيف
اليه غير وصار مجرورا نقل اعرابه الى الغير فاعراب غير
مستعار منه كما انه استعمل في المستثنى حيث نقل اعراب
المستثنى اليه رافعة لظاهر اي غير مستكن سواء كان
ضميرا منفصلا كما جوز صاحب الكشاف ان يكون اراغب
انت دخلة عن الهمزة لهتي من هذا القبيل وليس

اقائم ابوه زيد منه لان الهمزة وان كانت داخلة على قائم
لفظا الا انها داخلة على زيد تقديرا لانه مبتدا وحقه
التقديم او اسما ظاهرا نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدان
فالصفة مبتدا ولا خبر لهذا المبتدا لكونه بمعنى الفعل لكون
الاستفهام والنفي اولى بالفعل بل فاعله ساد مسد الخبر
والمجموع جملة فعلية كما سبق هذا اذا كانت الصفة مفردة و
والاسم الظاهر مثنى او مجموعا واما اذا طابقت مثنى و
او مجموعا فالصفة خبر مقدم لا غير وان طابقت مفردا جاز
الامران خلافا للكوفيين لانهم يوجبون تقديم المبتدا على الخبر
صرح بالرضي في بحث الخبر ولا يجوز تعدد المبتدا لكلا نوعيه
ولذا ظهر في مقام الاضمار لفظا ومعنى بلا عاطف واما بمعنى فقط
او لفظا فقط وبعاطف فيجوز نحو الزيدان قائمان ونحو زيد
وعمرو وبكر قائمون او الزيدان نحوي وصرفي اي احدهما نحوي
والاخر صرفي ونحو الحلو الحامض خير من الحلو ونحو الماء و
العسل والخل السكنجبين ومما ينبغي ان يعلم هنا انه قد يشتمل
كلام واحد على مبتدآت واخبار فالمبتدا الاخير مع الخبر الاخر
خبر الاخر لسابقه وهكذا الى المبتدا الاول ولذكر الروابط
طريقان احدهما ان يضاف كل متاخر الى ضمير سابقه تقول
زيد ابنه زوجته جاريتها قائمة فلو اردت ارجاعه الى كلام
واحدا

واحدا اضيفت المتاخر الى المتقدم الى ان ينتهي وحكمت على الاخر
فتقول جارية زوجة ابن زيد قائمة وثانيهما ان يذكر الروابط
كلها بعد الخبر فيجعل الروابط الاول للاخر الى الاول تقول زيد عمرو
وهند قائمة في داره بامره فهي قائمة لهند وداره لعمرو وبامره
لزيد كذا في التسهيل والاصل الراجح في النوع الاول من المبتدا
لان الثاني يجب تقديمه تقديمه على الخبر لفظا لكونه محكوما
عليه به وذا ثان والكوفيون يوجبونه كما تقدم ومن ثم
جاز في داره زيد والكوفيون لما اوجبوا حمل الظرف في زيد لو
جوب تقديم المبتدا عندهم منعوه لان مرتبة العامل التقدم
وبعض من جوز في داره زيد جوز نحو في داره قيام زيد و
في داره ها علام هند وبعضهم منعه لان ما يضاف اليه
المبتدا ليس في مرتبة ويدل على الجواز ما ورد في كلامهم في
اكفان درج الميت وشرطه اي المبتدا المذكور من حيث انه
مبتدا ان يكون معرفة لانه محكوم عليه والمحكوم عليه انما
يكون اهم من المحكوم به اذا كان معينا والا فمناط الفائدة
المحكوم به في الجملة الفعلية الاهم هو الفعل ولذا تقدم ولا يبالي
يكون المحكوم عليه فيها نكرة مخصصة بوجه صرفة فالمبتدا
انما يستحق التقديم اذا كان معرفة او نكرة مخصصة بوجه
من وجوه التخصيص لتكون مرتبة من المعرفة كالتخصيص

بالصفة نحو قوله ولعبد مؤمن خير من مشرك او الاضافة
نحو غلام رجل او غير ذلك نحو افضل منك افضل منى هذا
مذهب الجمهور ومذهب المحققين ان مدار الصحة الافادة
فان افادت نكرة محضة نحو كوكب انقض الساعة وبقر
تكلم ووجوه يومئذ ناضرة ويجوز حذفه اى المبتدا اى لا
يمتنع عند قيام قرينة دالة على خصوص المبتدا مقالية نحو
زيد فى جواب من القائم اى القائم زيد بقرينة السؤال او حالية
نحو الهلال اى هذا الهلال لانه فى مقام ان يشار الى شىء
ويحكم عليه بالهلالية ويجوز يجب فى مقام المدح والذم
والترحم والمرفوع الرابع من التسعة خبر المبتدا وهو اى الخبر
الاسم بقرينة ذكر الجملة بعده او المراد العموم وذكرها لاختصاصها
ببعض الاحكام المجرد عن العوامل اللفظية المسند به الباء للا
لصاق اى الذى الصق الاسناد به وفيه تنبيه على ان الاسناد
اشد تعلقا بالخبر منه بالمبتدا وقيل للسببية لان المسند
مدلول الخبر ولفظه ما به اسند معناه الى المبتدا وقيل الباء
بمعنى الى والضمير للمبتدا وما للموصول فى المسند غير الفعل ومعناه
حال من ضميره او المسند خرج به مثل يقوم فى يقوم زيد
وقائم فى اقائم الزيدان نحو قائم فى زيد قائم وحجر فى هذا
حجر ويجوز تعدده اى الخبر اى لا يمتنع بلا عاطف اما لفظا

ومعنى

ومعنى نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة او لفظا
فقط نحو هذا حلو حامض اى مز وذلك لان الاجتماع الاوصاف
الغير المتنافية فى محل واحد ممكن ويجب التعدد فى القسم
الاخير وكذا فيما اذا تعدد المبتدا معنى نحو هما فاضل وعالم
ولا بد من العطف ولا يطابق المبتدا لان ضميره لا يرجع الى
المبتدا بل يرجع ضمير كل الى موصوفه فهو فى تقدير هما شخص
عالم ويعتبر الحكم بعد التعاطف والخبر هو المجموع والمجموع
من حيث هو يستحق اعرابا واحدا الا انه اعطى كل جزء و
اعرابا دفعا للتحكم والاصل ان يكون الخبر مفردا يوافق
المبتدا وليكون اخصر واسرع قبولا للربط وقد يكون
جملة اسمية كانت او فعلية ولم يقيدها بالخبرية اما
لانها هى المتبادرة او لانه قصد العموم الى الانشائية ولو قسمية
نحو قوله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وليس
هذه مؤولة بالقول اى مقول فى حقه كذا لانه بعيد كذا فى
شرح الكافية لعصام الدين واذا كان جملة والجملة مستقلة
لا تقتضى الارتباط بغيرها فلا بد فيها من عائد يربطها
الى المبتدا وهو الضمير للغيبة او الخطاب او التكلم نحو زيد ابنه
او انت ابنك او انا ابنى عالم وهو الغالب ويكون اسم اشارة
نحو قوله تعالى والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار

والعموم المشتمل على المبتدأ نحو قوله تعالى انه من يتق ويصبر فان
الله لا يضيع اجر المحسنين اى اجره ومنه نعم الرجل زيد فان
زيدا من افراد الرجل المراد به الجنس وقد يقال ان اللام
نائب عن الضمير والظاهر النائب عن الضمير في مثل القارعة
ما القارعة اى ما هي ان لم تكن الجملة خبرا عن ضمير الشان
او القصة لوجود الربط معنى لكونها عبارة وتفسيرا له
نحو انه زيد عالم لان الشان عالمية زيد نحو زيد ابوه قائم
في الاسمية او قام ابوه في الفعلية ويجوز حذف اى العائد
الضمير لتبادره لفظا فانه يجب تقديره لقرينة تدل عليه
قياسا اذا كان ضميرا مجرورا بمن التبعيضية والخبر جملة
اسمية مبتداها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين
اى منه والمحذوف صفة المبتدا وجوز الفاضل العصام
كونه حالا وقال الفراء حذف المنصوب العائد الى الكل ايضا
قياسي نحو قوله تعالى وكل وعد الله الحسنى على قراءة الرفع
وقوله قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع ومن
جعله ابن مالك اجماعا وخص ضعف الحذف بالمنصوب
العائد الى غير الكل واما المرفوع فلا يحذف والحذف في غير
المذكور سماعي واصله اى المبتدا والراجح فيه ان يكون
نكرة الاصل في الافادة ان تخبر عما يعرفه المخاطب بما لا يعرفه

لا يعرفه وقد يكون معرفة لجواز كون النسبة بين المعلو
مين مجهولة عند المخاطب حقيقة فيفيد الكلام نحو
زيد المنطلق لمن يعرفهما ولا يعرف النسبة بينهما تنزيلا
نحو الله الهنا ومحمد نبينا عندمن يعرف النسبة بينهما
تنزيلا لمعرفته منزلة عدمها لجريه على خلاف مقتضاها
ولم يشترط في تعريفه تعريف المبتدا عند غير سيبويه فاحدا
لاسور الثلاثة عنده تعريفه او كونه متضمنا للاستفهام
نحو من ابوك فان من مبتدا وعنده وعند غيره خبر
مقدم ولتعتنا تساعد العرف نقول باباك كدر ولا نقول
كم باباكدر وكذلك القرب او افعل تفضيل مبتدا جملة هي
صفة لنكرة نحو مررت برجل خير منه ابوه فان خيرا
عنده مبتدا وخبر عند غيره ويجوز اى لا يمتنع حذفه
اى الخبر عند قيام قرينة مقالية نحو زيد اى زيد قائم لمن
قال ازيد قائم ام عمرو او حالية نحو خرجت فاذا السبع اى
واقف بالباب ويجب اذا التزم في محله غيره نحو لولا
زيد لهلك عمرو اى موجود التزم الجواب في محله وغيره
ذلك مما بين في المطولات وان كان المبتدا بعد اما وجب
دخول الفاء في خبره لرعاية معنى الشرط فيها نحو اما
زيد فمنطلق لانه في معنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق

فحذف مهما يكن من شيء فاقيم اما مقامه فصار اما فزيد
منطلق فاخر الفاء الى الخبر لئلا يجتمع اداتا الشرط والجزاء
في محل واحد فصار اما زيد فمنطلق في كل وقت او لاجل كل
شيء الا الوقت او لاجل ضرورة الشعر كقوله اي الشاعر
اما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب
المواكب الجماعة والرابط في الخبر العموم المشتمل على المبتدأ
فانه يفيد نفي كل قتال لوقوعه بعد النفي او لضرورة اضمار
القول وما يتشوق منه بعد الفاء المقدر كقوله تعالى فاما الذين
اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم وان
كان اي المبتدأ اسما موصولا بفعل اي بجملة فعلية او
ظرف اي جملة ظرفية افراده بالذكر مع انه داخل في الفعل لان
الظرف اذا كان صلة فهو جملة فعلية بالاتفاق لان دخول الفاء
المشبهة للشرط والشرط لا يقع ظرفا فلو لم يذكره لتوهم ان المراد
بالفعل الفعل الصريح او موصوفا به اي بالموصول المذكور فصارت
اربعة اقسام او نكرة موصوفة باحدهما اي الفعل والظرف
فصارت ستة او مضافا اليها اي الاقسام الستة
الى احدها فبلغت الى اثني عشر قسما او كان لفظ كل مضافا
صفة لفظ الى نكرة موصوفة بمفرد والمضاف الى نكرة موصوفة
بجملة داخل فيما سبق نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الا ان

كل دم

كل دم ومال ومأثرة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي هاتين
او غير موصوفة اصلا فهما فتمت اربعة عشر جاز دخول الفاء
في خبره لان المبتدأ في كل منها لابهامه كان مثل اداة الشرط
فصار الخبر كالجزاء فجاز دخول الفاء وجاز عدم دخوله لانه
ليس جزاء في الحقيقة ولو مع قصد معنى الشرط كذا في التوضيح
وذكر الزمخشري وتبعه الجامي ان الدخول لازم مع القصد ليدل
عليه وبدونه ممنوع لعدم معناه فالتعبير بالجواز لعدم لزوم
القصد لا لعدم لزوم الفاء مع القصد والحكم كذا الحكم من و
جواز دخول الفاء في الخبر او جواز امثل الجواز المذكور جاز
دخوله في الخبر اذا دخل عليه اي على المبتدأ المذكور ان المكسورة
وان المفتوحة ولكن لعدم تاثير المكسورة في معنى الجملة فكان
وجودها كعدمه والحقت بها المفتوحة لاشتراكهما في افادة
التحقيق ولكن لاشتراكهما معها في بعض الاحكام كجواز
العطف بالرفع على الاسم نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين
والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى و
اعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر
فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون و
بخلاف سائر نواسخ المبتدأ حرفا كان مثل كأن وليت ولعل
وما ولا او فعلا نحو افعال القلوب والافعال الناقصة حيث

لا يجوز دخول الفاء اذا دخلت على واحد من المبتدآت
المذكورة لانها تنافي ما يقتضي الصدارة فلا تدخل على ما
اعتبر فيه معنى الصدارة لكن صحح في الامتحان الجواز
في خبر كان نحو الذي يأتيني او في الدار فله درهم عليه
مثال للموصول بفعل او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملاقيكم مثال للموصوف بالموصول و
بفعل ومثال الموصوف بالموصول بالظرف نحو الرجل الذي
في كتبه كتاب فله جائزة ونحو رجل يأتيني او في الدار فله
درهم مثال للنكرة الموصوفة باحدهما ونحو غلام الذي
يأتيني او في الدار فله درهم ونحو غلام الرجل الذي يأتيني
او في الدار فله درهم ونحو كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله
درهم ونحو كل رجل مغلة للمضاف اليها ونحو كل رجل عالم
فله درهم ونحو كل رجل فله درهم مثالان للكل المذكور
في اضيا رغيرها اي غير الاضيا المذكورة لا يجوز دخول
الفاء عند سيبويه خلافا للاخفش فانه يجيز مطلقا و
المرفوع الخامس اسم باب كان اي نوعه وهو الافعال الناقصة
مطلقا اي ما اسند اليه الفعل الناقص لم يعرفه لظهوره
من تعريف الفاعل وحكمه اي اسم باب كان حكم الفاعل
من انه لا يكون الا اسما او مؤولا به وعدم جواز تقديمه
و

تقديمه وحذفه من غير المصدر وكونه مضمرا ومظهرا و
المضمر مستترا وبارزا والاستتار واجب او جائز وغير ذلك
من الاحكام المذكورة للفاعل ويزيد عليه كونه ضمير الشان
والمرفوع السادس خبر باب ان اي الحروف المشبهة بالفعل
وامره اي حكمه كامر خبر المبتدا حيث يكون واحدا ومتعددا
مفردا او جملة ملفوظا ومحذوفا وغير ذلك لكن لا يجوز
تقديمه اي خبر ان على اسمها مع جواز تقديم خبر المبتدا عليه
لانها تعمل لمشابهتها للفعل عمله الفرعي وهو تقدم المنصوب
على المرفوع ولو جاز تقديم الخبر يلزم التساوي في كل وقت الا
وقت ان يكون ظرفا فحينئذ يجوز تقديمه على الاسم لتوسعهم
في الظرف معرفة نحو ان الينا ايابهم او نكرة نحو ان في الدار
رجلا لان ان مصحح لوقوع النكرة مسندا اليه على ما ذكره
الشيخ عبد القاهر لكن المشهور جواز التقديم ان كان معرفة
ووجوبه ان كان نكرة ومما يجب التنبيه عليه ان خبره
لا يكون مما له صدر الكلام عليها في الرضي وانه يجوز ان يكون
خبره معرفة واسمه نكرة نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع
للناس لبكة ومن امثلة سيبويه ان قريبا منك زيد وانه
يجوز دخول لام الابتداء على خبره دون خبر المبتدا وانه
لا يصح كون خبره طلبا الا النهي على قلة على ما في التسهيل

يكثر الحذف فى ان مالا وان ولدالا اى اذا كان الاسم نكرة
والخبر ظرفا وانه يجب حذف الخبر فيما اذا كان الاسم ما يدل
على علم وبعده استفهام نحو ليت شعرى ازيد قائم والمرفوع
السابع خبر لا التى لنفى حكم الجنس وحكمه ايضا الحكم خبر
المبتدا الا فى التقديم فانه لا يتقدم ولو ظرفا والكوفيون
يجعلونه مرفوعا بالعامل المعنوى كما كان قبل لا وعند البصريين
مرفوع بلا اذا كان الاسم معربا بالاتفاق وكذا ان كان مبنيا
نحو لا رجل قائم الا عند سيبويه فانه بالعامل المعنوى عنده
نحو لا رجل ظلام رجل جالس عندنا والثامن من المتبعة
اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد او رجل قائم او لا رجل
افضل منك وحكمه حكم المبتدا المرفوع التاسع الفعل
المضارع مبنيا نحو يضربن وهل يضربن او معربا نحو يضرب
ويضربان الخالى عن النواصب اى نواصب والجوازم اى
جوازمه والداخل عليه احدهما منصوب او مجزوم نحو
يضرب رفعه بالضمة ويضربان رفعه بالنون واما المعمول
المنصوب من انواع المعمول بالاصالة الاربعة فثلثة عشر
المنصوب الاول منها المفعول المطلق سمى به لصحة اطلاق
لفظ المفعول على كل فرد منه من غير تقييده بحرف او مع
بخلاف المفاعيل الباقية وهو اسم ما اى معنى صريحا

بالاسم لانه من قبيل الالفاظ فلو اكتفى بالموصول لاحتيج
الى تكلف تقدير المضاف قبله او قبل ضميره او ارتكاب
المسامحة بان اعتبر المعنى لفظا فعله فاعل عامل اى قام به
بحيث يصح اسناده اليه مؤثرا فيه نحو ضربت ضربا او غير
مؤثر مثل مات موتا وعظم عظما وطال طولا والفاعل عام
من ان يكون مذكورا كالامثلة المذكورة او غير مذكور نائب
منابه شئ مثل ضرب زيد ضربا على البناء المجهول او لم ينب
مثل اعجبنى ضرب زيد ضربا على الاضافة الى المفعول او
نائب الفاعل ولقد احسن فى التعبير بالعامل لانه شامل
للفعل الاصطلاحى وشبه الفعل والظرف المستقر واسم الفعل
بلا تكلف مذكور صفة عامل لفظا نحو ضربته ضربا او
تقديرا نحو فبعدا للقوم الظالمين اى بعد وخرج به مصدر
لم يذكر عامله اصلا نحو الحمد لله فمعناه صفة بعد صفة
العامل اى ملابس بمعنى ذلك الاسم بمعنى ان يقصد به حدث
يقصد بذلك الاسم حقيقة مثل ضربته ضربا او تنزيلا
مثل ضربته سوطا لتنزيل الالة منزلة الضرب فخرج ضربته
تاديبا وكرهت قيامى وكرهت كراهتى زيدا واحببت حتى
هم الان معنى كرهت واحببت الكراهة والمحبة اللتين
قصدتا بلفظ المصدر بل هما متعلقان بهما تعلق الوقوع

عليهما اما الوارد لبيان ما اريد بالمصدر نحو كرهت كراهتي
واحببت حبّي بمعنى كرهت كراهة او احببت حبا فهو داخل
في التعريف لصدقه عليه نحو ضربت ضربا للتأكيد و
ضربة بالكسر للنوع وضربة بالفتح للمرّة والاصل الاكثر انا
ان يكون العامل بلفظه كما انه بمعناه وقد يكون اى العامل
ملابسا بغير لفظه اما بحسب المادة نحو قعدت جلوسا
او بحسب الباب نحو انبتك الله تعالى نباتا وفيه ردّ على
سيبويه حيث يجعل قعدت جلوسا بتقدير جلست و
جلوسا وانبتك الله نباتا بتقدير نبتّم نباتا وقد يحذف
فعله اى الاكثر ان يذكر والمراد بالفعل اما الاصطلاحي و
تخصيصه بالذكر لاصالته وكثرة الحذف فيه لا لان الحذف
مختص به او العامل مطلقا والتعبير بهذا العنوان لاصالته
لقيام قرينة اى وقت قيامها اذ لا حذف بدونها جوازا
نحو ضربا شديدا لمن قال كيف ضربت زيدا اى ضربت ضربا
شديدا وخير مقدم لمن قدم اى قدمت خير مقدم لقيامه
مقام المضاف اليه او مقام الموصوف اى قدوما خير مقدم
او وجوبا سماعا نحو ايضا اى آض ايضا اى عاد الحكم
السابق عودا تقول جاء زيد وعمرو ايضا اى آض ايضا
ويجئ زيد وعمرو ايضا اى يئض ويكون بعد كلام يعيد

يعيد الحكم لغير ما يذكر له فالمعنى عاد المجئ عودا وقياسا
في مواضع ذكرت في المطولات وسبق منه منها ويجوز
تقدمه اى المفعول المطلق على عامله لكن لا مطلقا بل ان
كان للنوع او العدد وما للتأكيد لا يتقدم لان المؤكد لا
يتقدم على المؤكد ولا يلزم اى المفعول المطلق لعامل اى عامل
كان اى يستعمل العامل بلا ذكره معه لان العامل يدل
على ما يدل عليه المفعول المطلق فلا يحتاج اليه الا
التأكيدا او لبيان النوع او العدد وكثيرا ما لا يقصد
والمنصوب الثاني من الثلاثة عشر المفعول به قدمه
لتوقف تمام معنى العامل عليه وهو اى اللفظ الذى اوقع به
الفعل وبه نائب الفاعل وضميره للموصول وكذا فيه
وله ومعه وقيل هو صفة مفعول مسندا الى ضمير مصدره
اى الذى فعل فعله وفيه وله ومعه وفيه ان الواجب
حينئذ المفعول هو به لان مسنده صفة جرت على
غير ما هي له وفيها يجب انفصال الضمير لدفع الالتباس
وقد يستعمل بلا لام ويقال مفعوله وفيه وله ومعه
فالتحقيق انه راجع الى موصوف مقدر اى شئ مفعول به
وفي الاصطلاح اسم ما اى لشئ وقع عليه اى على ذلك
الشئ اى تعلق به حسا نحو ضربت زيدا وقطعت الشجرة

او عقلا نحو علمت زيدا قائما اي تعلق علمي بقيام زيد
فعل الفاعل اي الحدث القائم به بقرينة اضافة الفعل
الى الفاعل والمراد بدلالة العبارة على ذلك الوقوع فلا
يرد نحو ضرب زيد عمرا كذبا وهو على قسمين احدهما
عام للازم والمتعدي اي يعملان فيه ولا يختص بالمتعدي
وهو المجرور بالحرف الذي ليس للظرفية والتعليل
وثانيهما خاص بالمتعدي وقدمه اي المتعدي في بحثه
من العامل القياسي ويجوز اي لا يمتنع تقديمه اي
المفعول به على عامله لانه فضلة فاينما وجده العامل
يعمل فيه لقوته وهذا بناء على ما سبق من ان معمول
المصدر واسم الفعل لا يتقدم عليهما وما سيأتي من
ان معمول المضاف اليه لا يتقدم مستثنى منه نحو زيدا
ضربت وبه مررت ويجب اذ تضمن ما يقتضي الصدارة
كالاستفهام نحو من اضرب والشرط نحو من تضرب
اضرب وحذفه حذفا مطلقا غير مقيد بوجود القرينة
يعني لا يتوقف على وجودها بل يحذف بها وبدونها
نحو اهذا الذي بعث الله رسولا وزيد يعطي ويمنع
وقد سبق لكن فيما سبق ذكر بيانا لحال العامل وهنا بيان
حال المعمول فلا تكرار وحذف فعله لقيام قرينة مقالية

نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا او حالية
نحو مكة لمن يتهيأ اي تريد مكة ويجب سماعا وقيا
سا كما بين في المطولات والمنصوب الثالث من
الثلاثة عشر المفعول فيه قدمه لكون مدلوله مدلول
الفعل في الجملة وهو اسم ما اي شيء فعل فيه اي في ذلك
الشيء مضمون عامله والمتبادر عامله الذي في تركيبه
ولو تقديرا فعلا او شبهه او معناه والضمير لان كان
مسبوقا بالضمير الراجع الى الموصول راجع الى الاسم
بقرينة ان العامل عامل في اللفظ فيخرج يوم الجمعة
في قولك يوم الجمعة مرت بالرفع فان يوم الجمعة يوم
وان فعل فيه الضرب الا انه ليس مضمون عامله و
خرج ايضا يوم الجمعة يوم مبارك لانه ما فعل فيه
مضمون عامله في تركيبه لكن بقي اليوم في ضرب اليوم
لانه يصدق عليه انه اسم ما فعل فيه مضمون عامله
الا ان اول الاسم بالمنصوب بقرينة المقسم وخرج و
شهدت او قتل الله يوم المعرفة فان المشهوده
والتفضيل وقع عليه لا فيه من زمان او مكان بيان
للموصول وتنويع له وقال الرضي وعندى على ان المصدر
يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف لمناسبتهما

بكونهما مدلولى الفعل ولما كان المفعول فيه عنده اعم
مما فيه حرف الجر لفظا كما عند ابن الحاجب قال و
شرط نصبه ولم يقل وشرط وعند الجمهور تقديره شرط
كونه مفعولا فيه لان ما بحرف الجر مفعول به غير صريح عندهم
لفظا اى نصبا لفظيا او من حيث اللفظ ان لم يمنع مانع
من اللفظيا كما فى الظروف المبنية والمجرور بفى لا يحتاج الى الشرط
تقديرى و قد مر شرط تقديره فى بحث حرف الجر ويجوز اى
لا يمتنع تقديمه اى المفعول فيه على عامله ويجب اذا تضمن
ما يقتضى الصدارة نحو اين صليت ومتى تحسد تهلك
ولو كان العامل معنى فعل هو ظرف مستقر ويجوز على غيره
اتفاقا نحو زيد يوم الجمعة فى دار فى الفعل وشبهه اولى وحذفه
اى المفعول فيه مطلقا بقرينة وبدونها و حذف عامله بدون
شريطة التفسير او بها القرينة نحو يوم الجمعة لمن قال متى
سرت يوم الجمعة ويوم الجمعة صليت فيه اى صليت يوم
الجمعة والمنصوب الرابع المفعول له قدمه لانه سبب
وباعث على الفعل ولانه اذا حذف منه اللام يشبه المفعول المطلق
حتى عده الزجاج منه وهو اسم ما اى شئ فعل لاجله اى
لاجل حصوله نحو قعدت عن الحرب جبنا او تحصيله مثل
ضربته تاديبا مضمون عامله فى تركيبه اى عامل الاسم

فلا

فلا يكون منه قولنا التاديب مشروع وقولنا التاديب
ضرب زيد لاجله لانه ما فعل لاجل التاديب مضمون
عامله الذى فى تركيبه وشرط نصبه لا كونه مفعولا له
لفظا لا محلا تقدير اللام وقد مر شرط تقديره ايضا فى
بحث حرف الجر ويجوز ولا يمتنع تقديمه اى المفعول له على
عامله وفى مثل كيف عصيت يجب ولا وجه فيه وفيما
تقدم لتقييده بعدم كونهما نائب الفاعل لان الكلام فى
المفعول فيه وله الاصطلاحيين فلا يتنا ولانه وتركه
مطلقا اختاره على الحذف اشارة الى انحطاط ويجوز حذف
عامله لقرينة مقالية نحو تاديبا لمن قال لم ضربت زيدا
اى ضربته تاديبا او حالية مثل تاديبا عند من لامه على
ضرب احد والمنصوب الخامس المفعول معه الظرف نائب
الفاعل كاخواته ودفعه تقديره لتوهم ظرفيته كانه مشغول
بالاعراب المحكى وهكذا كل لازم الظرفية كما فى لقد تقطع
بينكم كذا فى شرح الكافية للفاضل العصام وليس مر
اده الله تعالى اعلم لزوم نصبه بل الاعتذار من بقاء نصبه
لانه قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وقد سبق وهو المذكور
اى المنصوب الذى ذكر فلا يدخل كل رجل وضيعته بعد الواو
خرج من المنصوبات ما عدا الحال بالواو وخرج بقوله و

لمصاحبة معمول لعامل من اضافة المصدر الى مفعوله
اى لمصاحبة معمول عامل او الى فاعله اى لمصاحبة معمول
عامل اياه نبه بقوله معمول عامل على ان المصاحب
لا يلزم ان يكون فاعلا لان معنى حسبك وزيدا درهم
كفاك وزيدا درهم لكن يلزم ان لا يكون موافقا للمفعول
فى الاعراب فلذا اتفقوا على ان عمرا فى ضربت زيدا وعمرا
معطوف بواو المصاحبة لا مفعول معه وكذلك كفاك
وزيدا درهم والشرط ان اصل الواو ان يكون للعطف فالنصب
فيما لم يكن قبله منصوب عدول عنه وتصريح بقصد المعية
فاذا كان قبله منصوب لم يكن فيه خلاف الاصل ثم المصاحبة
هى المشاركة فى الفعل مع عدم المفارقة نحو جئتك وزيدا
ومالك وعمرا وفيهما يجب النصب لعدم جواز العطف
وفى نحو جئت انا وزيد يجوز الرفع بالعطف لعدم المانع
منه والنصب على انه مفعول معه وفى نحو ما لزيد وعمرو
تعيين العطف لضعف العامل المعنوى ولا يجوز تقديم
بدون المصاحب على عامله اتفاقا فلا يقال والخشبة
استوى الماء رعاية لاصل الواو بمعنى المصاحبة ولا مع
المصاحب لانه اما مرفوع الفعل او مجرور بحرف او باضافة
والثنى منها لا يتقدم وفيه اشارة الى ان العامل عامل
المصاحب

المصاحب لا الواو كما قال عبد القاهر ولا العامل المعنوى
كما قال الكوفيون ولا فعل مقدر بعد الواو نحو جاء
البرد ولابس الطيالسة فى جاء البرد والطيالسة
كما قال الزجاج لان كل ذلك تكلف والواو واسطة بين
العامل والمعمول فالحق ان العامل عامل المصاحب ولا على
المعمول المصاحب رعاية لاصل الواو وخالف فالاخفش و
تمسكا بما وقع فى بعض الاشعار وقال الجمهور انه
ضرورة ولا يجوز تعدده اذ لو تعدد تعين عطف المتاخر
على المتقدم ويجوز ان يكون ضميرا منفصلا نحو جئت واباك
ولا يمكن المتصل لحيلولة الواو وهذا اخر المفاعيل والان
لنشرع فى الملحقات فنقول والمنصوب السادس الحال تذكيره
لكثرتها فى الاستعمال وهى اى الحال فى اللغة صفة قائمة
بالغير يقال كيف حالك اى شانك وصفتك سمى به لانه
دال على تلك الصفة انث الضمير لان الحال يؤنث ويذكر
وفى عرف النحاة ما اى منصوب مشتقا او جامدا يدل على
صفة بيّن اى ذلك المنصوب هيئة الهيئة الحالة
والكيفية كذا فى القاموس وخرج به التمييز لانه مبين الذات
ومبين الهيئة قد يكون مبين هيئة الفعل كالمصدر
فى ضربت ضربا شديدا ودجعت قهقرى فخرج بافضا

فيها الى الفاعل او المفعول به وبما عرفت ان المقسم و
المعمول بالاصالة والموصول عبارة عن المنصوب بالاصالة
لا يرد نعت الفاعل والمفعول فلا يحتاج في دفعه الى ان
يقال المراد بهيئة الفاعل هيئة تكون له في وقت الفاعلية
عليه والصفة تبين هيئة الفاعل مطلقا ثم الهيئة
اعم من ان يكون هيئة له باعتبار نفسه نحو جاءني زيد ر
اكبا او باعتبار متعلقه نحو جاءني زيد قائما ابوه ومن
ان يكون محققة كالمثالين ومقدرة مثل جاءني زيد
وفي يده كتاب صقرا اي مقدرا كون الكتاب في يده غدا و
قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدري الخلود وتسمى
حالا مقدرة ومن ان يكون لازمة لصاحبها او نادرة
الانفكاك عنه نحو خلق الله كل نفس عليما وزيد ابوك عطوفا
اي احققه وتسمى مؤكدة ومن شرط في المؤكدة كونها مفردة
لمضمون جملة اسمية لم يسم ما كان مقررا لمضمون فعلية
دائمة وشرط ابن مالك والرضي في المؤكدة كون جزئي الجملة
الاسمية جامدين معرفتين كالمثال الاخير فعلى يكون قولك
وحده في لا اله الا الله وحده على تقدير لا اله موجود الا الله
حالا منتقلة عند من حصر اقسام الحال في المؤكدة والمنتقلة
لتقليل الاقسام فالمؤكدة ما يقرر مضمون جملة اسمية جزءا

هما جامدان

هما جامدان معرفتان وما عداها منتقلة والمشهور ان
المنتقلة ما تثبت تارة وتزول اخرى ومن ان يكون الدلالة
من استعمال هيئة الحال فيها نحو جاءني زيد والشمس طالعة
فان الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة
بطلوع الشمس او من جوهر الكلمة نحو جاءني زيد راكبا فان
راكبا يدل على المركوب ومن ان تكون موطئة لما هو الحال
في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا فان الحال قوله
عربيا وذكر قرآنا موطئة له وتسمى موطئة والترديد في
المتن لمنع الخلو فيدخل مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا
اي لفظيا كان الفاعل او المفعول بان يكون فاعليته او
مفعوليته بالنظر الى لفظ الكلام بان يكون فاعل فعل او شبهه
او معناه مما يعمل في الفاعل كاسم الفعل ومفعوله
او معنى اي معنويا بان يكون بالنسبة الى معناه الذي يكون
مفهوما من سوقه وان كان في اللفظ مبتدأ او خبرا او
غير ذلك من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا
بينا وبل احدثته شديدا والمفعول معه نحو جئتنا وزيد
راكبا بمعنى وجاء زيد راكبا وهذا مبني على انه يجب ان يكون
ذو الحال من المفاعيل المفعول به ومقتضى عبارة حجة
الله العلامة وصاحب اللباب عمومه لكل من المفاعيل

قال الفاضل العصام وهو الاتم وعلى هذ يوجه كلام
المص بجعل يبين مجهولا وهيئة نائب الفاعل له وبه متعلقا
بيبين والضمير عائد الى الموصول والمضاف اليه الذي يصلح
وضعه موضع المضاف الذي هو الفاعل الفاعل ا والمفعول
او يكون المضاف جزأ منه داخلة المعنوي فلا حاجة الى
تعميم الفاعل والمفعول للحقيقي والحكمي نحو قوله تعالى فاتبعوا
ملة ابراهيم حنيفا وان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين لانه
يصح ان يقال فاتبعوا ابراهيم وهؤلاء مقطوعون نحو
ضربت زيدا قائما مثال للحال من الفاعل والمفعول اللفظي
وهذا زيد قائما حال من ذا او زيد مثال للحال من المفعول
المعنوي لان المعنى انبه ذا قائما او اشير زيدا قائما ومثال
الفاعل المعنوي نحو ما شانك راكبا اي ما تصنع وعاملها
الفعل مطلقا او شبهه كذلك او معناه وقدر اي يعمل
فيها احد هذه الثلثة وشرطها اي الحال ان يكون نكرة
لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث ولا معنى
للتعريف هنا كذا في الرضى لكن قال الفاضل العصام و ان
ينبغي فيكون الحكم اكثريا وتاويل الاحوال المعرفة بالنكرة بعيد فيكون مثل خبر المبتدا الذي الاصل فيه و
التنكير وقد يعرف فمررت به وحده ومررت بك وحدك

ومررت لي

ومررت لي وحدي لا يؤول بمنفردا كما في الاعتبار الاول
وصاحبها يكون معرفة غالبا ولا تتقدم اي الحال على
العامل المعنوي المجرد عنه فيما سبق بمعنى الفعل الا اذا كان
العامل ذا حدثين ولكل حدث متعلق وكل متعلق قبلي
كل حال حال متعلقة نحو زيد قائما كعمرو قاعدا فمعنى التشبيه
يقتضي مشبها ومشبها به فحال كل يليه ومثله هذا بسرا
اطيب منه رطبا وهذا مطلقا مذهب سيبويه واجاز الا
خفش تقديم الحال على العامل الظرف اذا تقدم على الحال
ما صاحبه نائب عنه مبتدا او غيره نحو زيد قائما
في الدار ومررت بزيد قائما في الدار واجاز ابن البرهان
تقديم الحال الظرف على العامل الظرف مطلقا نحو في يده
كتاب زيد في الدار وزيد في يده كتاب في البيت وغير
الظرف من العامل المعنوي لا خلاف في ان الحال لا تتقدم
عليه وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو فلا يقال
والشمس طالعة جاء لي زيد رعاية لاصل الواو حتى
اذا كان صاحبها نكرة محضة يجب تاخرها عنها و
هكذا قالوا ولكن نص في مغني اللبيب على جوازه ولا
على ذي الحال المجرور بحرف الجر او الاضافة لانها تابع
وفرع لذي الحال والمجرور لشدة استتباعه مع الجار

كان كأنه جزء آخر منه لا يجوز تقدمه عليه فكذا تابعه و
هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين ونقل عن ابن و
كيسان وأبي علي وابن برهان الجواز إذا كان مجرور
بحرف الجر تمسكا بقوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس
وقالوا إن حرف الجر من تتمة العامل فإذا قلت ذهبت
راكبة بهند فكأنك قلت أذهبت راكبة هندا وقال
الدماميني يجوز تقدم الحال على المضاف إليه بالإضافة
اللفظية نحو هذا ملتوتا شارب السويق فلا يقال
مررت جالسا بزيد ولو كان صاحبها أي الحال نكرة
محضة أي لا يكون فيه شائبة التعريف بأن يكون محضة
نحو جاءني رجل عالم راكبا أو نكرة ومعرفة نحو جاء لي
رجل وزيد راكبين فإنه حينئذ لا يجب التقدم وجب
تقدم الحال عليها نحو جاءني راكبا رجل بالاستقراء و
التعليل بدفع الالتباس بالصفة منقوض بالحال عن
النكرة المخصصة فإنه لا يجب تقدمه وقد يجب ا
لتقديم إذا كان صاحبها بعد إلا أو معناها نحو ما
جاءني راكبا إلا زيد وإنما جاءني راكبا زيد أو أضيف ذو
الحال إلى ضمير متعلق الحال نحو لقيني شاتما زيد أخوه والأ
صل الأكثر في الحال أن يكون مفردا لحصول المقصود به

وخصة

وخصة وقد يكون جملة لدلالتها على الهيئة خبرية يحتمل
يحتمل الصدق والكذب لدلالتها على ثبوت مضمونها
والمقصود من الحال تقييد مضمون العامل فيمكن في و
الخبرية ولا يمكن في الإنشائية التي لا تدل على ثبوت و
مضمونها وفي الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام المفرد
ولهم ويظهر إعراب الجملة في الجزء الأول ويلزم تنكيره
لقيامه مقام الحال نحو بعته يدا بيد وإذا كانت جملة
وهي لاستقلالها لا تقتضي ارتباطا بغيرها فلا بد
فيها أي الجملة الحالية من رابط يربطها بصاحبها
وهو أي الرابط الضمير فقط أي فإنه عن غيره في
المضارع المثبت أي في جملة صدرها المضارع الغير المنفي الخالي
عن السين وسوف فإنه لا يقع حالا إلا أنه تصدى لنفي
منهما المشابهة لاسم الفاعل والرابط فيه ضمير لا غيره
ونحو قمت وأصك وجهه وقوله تعالى حكاية عن موسى
عليه السلام لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله
مؤول بتقدير المبتدأ أي وأنا أصك وأنتم تعلمون
أو يجعل الواو للعطف ولو قيد المضارع بكونه عريا
عن قد كما في كلام بعضهم لم يحتج إلى التأويل في الثاني
وقال الفاضل العصام ينبغي أن يكون الحكم أكثريا

نحو جاءني زيد يركب او الضمير مع الواو معطوف بحسب
المعنى على قوله فقط كانه قيل وهو الضمير بلا واو او مع و
او لان الضمير للربط والواو لاحتياج الجملة الى زيادة ربط
والواو وحده اي منفردا عن الضمير لدلالته على الربط من
اول الامر او الضمير وحده اي منفردا عن الواو لوجود
اصل الربط في غيره اي المضارع المنفي والماضي المثبت و
المنفي والجملة الاسمية المثبتة او المنفية فهذه خمسة انواع فاذا
ضربت في الثلثة من الروابط وهو اجتماع الضمير مع الواو وانفراده
وانفراد الواو صارت خمسة عشر لكن الغالب في الجملة الا
الاسمية الواقعة حالا مثبتة او منفية وكذا جملة ليس لعدم
دلالتها على الزمان على الاصح فكانت كالاسمية المنفية الواو
مع الضمير او وحده لقوة استقلالها لدلالتها على الثبوت
فناسب ان يكون الرابط قويا الا في الحال المؤكدة فانها بال
ضمير وحده نحو هو الحق لا شك فيه وانما زيد في ربط الجملة
الحالية على الجملة التي وقعت خبرا او صلة او صفة لان الجملة
الحالية فضلة يتم الكلام بدونها فظهر استقلالها فا
حتاجت الى مزيد ربط وامثلتها نحو جاءني زيد لا يركب و
او ولا يركب او ولا يركب عمرو او نحو جاءني زيد قد ركب او
وقد ركب او وقد ركب عمرو او نحو جاءني زيد ما ركب او وما ركب

عمرو او نحو جاءني زيد هو راكب او عمرو راكب او وهو راكب
ونحوها او جاءني زيد ما هو راكب او وما عمرو راكبا او وما غلامه
راكبا ويجوز تعدد الحال كالخبر فان اجتمعت على ذي
حال واحد تسمى مترادفة وان كان المتاخر حالا من المقدم
تسمى متداخلة نحو جاءني زيد راكبا ضاحكا وحذف
عامله اي الحال لقرينة مقالية نحو ماشيا لمن قال كيف
جئت اي جئت ماشيا او حالية نحو راشدا مهديا لمن
قال اريد السفر او لمن تهيأ له اي سر راشدا مهديا والرشد
السداد والهداية الدلالة على الطريق والراشد قد يكون
مهديا وقد لا والمهدي يكون راشدا وقد لا ويحتمل ان يكونا
مترادفين ومتداخلين ولم يتعرض للزوم قد في الماضي المثبت
اعتمادا على شهرته او ذهابا الى مذهب الاخفش والكوفيين
من عدم لزومه والمنصوب السابع التمييز ويقال له المميز وهو
في اللغة التبيين وفي الاصطلاح ما اي اسم منصوب وسيجيء انه
لا يكون الا نكرة يرفع الابهام ولم يحتج الى ذكر المستقر لانه
لاخراج صفة المشترك نحو رأيت عينا جارية والتوابع
غير داخلة في الجنس عن ذات خرج به الحال لانها ترفعه عن
صفة في صاحبها مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة المذكورة
في بحث الاسم المبهم التام وقد سبق بيانه فلا حاجة الى ذكره

مثال له او عن ذات مقدرة تنويع للتمييز في جملة ذو
التمييز فيه اما عين او عرض والعين اما خاص بالمنتصب عنه
كالنفس او بمتعلقه كالدار او محتمل لهما كالاب واما
اضافي كالاب او غير اضافي كالنفس او بمتعلقه الدار والعرض
اما اضافي كالابوة او غير اضافي كالعلم نحو طاب زيد نفسا
ودارا وابا وابوة وعلما اي طاب شيء زيد والمنتصب عنه
هو المنصوب اليه سمي به لانه سبب لانتصاب التمييز عنه و
العامل او في ما اي شيء يضاهيها اي ذلك الشيء الجملة
في كون النسبة ماخوذة فيه وهو اسم الفاعل نحو الحوض
ممتلئ ماء اي ممتلئ شيئه والتمييز عين غير اضافي خاص
بالمتعلق واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا شيئها
والصفة المشبهة نحو زيد طيب نفسا عين غير اضافي
خاص بالمنتصب عنه ولم يذكره اكتفاء بذكره في الجملة كما
اكتفى فيها بما يذكر ههنا وهو ابا والتمييز عين اضافي محتمل
لهما لانه ان رفع الابهام عن شخص هو اب لزيد فهو
للمتعلق وان رفع عن زيد اي طيب ابا لعمرو فهو للمنتصب عنه
وابوة عرض اضافي خاص بالمتعلق ودارا عين غير اضافي
خاص بالمتعلق وزيد حسن وجها عين غير اضافي خاص
بالمتعلق جزء المنتصب عنه وافعل التفضيل نحو زيد ا

افضل من

افضل من عمرو وعلما عرض غير اضافي خاص بالمتعلق والاسم
المقدار نحو زيد اسد غلاما والمنسوب نحو زيد هاشمي
ابا او في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوة ودارا
وعلما ووجها وهذا التمييز اي الذي يرفع الابهام عن
ذات مقدرة فاعل في المعنى فطاب زيد نفسا بمعنى طاب نفس
زيد وهكذا غيره واستشكل بالحوض ممتلئ ماء لان الماء ليس
بممتلئ بل مالئ وفجرنا الارض عيونا لان العيون ليست بمفجرة
بل متفجرة واجيب بانه فاعل لو غير عن مضمون ممتلئ ماء
بمالئ ماء وعن مضمون فجرنا الارض عيونا بتفجر الارض عيونا
وايهام الوجه بان الماء فاعل مجازي في قصد المتكلم بحسب اصله
اهون واعذب فلذا اي لاجل انه فاعل معنوي حقيقيا
او مجازيا لا يتقدم ذلك التمييز على عامله كالفاعل و
اللفظي خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان التقدم
في غير الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر فانه لا
يجوز فيها بالاتفاق وقد تقدم ان معمول الاسم التام
وهو النوع الاول من نوعي التمييز لا يتقدم عليه ولذا
لم يتعرض لها هنا والتمييز لا يكون الا نكرة بالاستقراء
وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف والمنصوب
الثاني المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى ولما كان

تصوّره بهذا القدر كافيا في تقسيمه فقسّمه اوّلا وعرّف
كل قسم فقال وهو نوعان متصل وهو اسم المخرج اى
اسم المعنى الذى اخرج عن حكم متعدد والاخراج والخروج
تقتضيان الدخول فالمعنى الى عن حكم متعدد معلوم د
خوله فيه لكونه جزئيا منه مثل جاءنى القوم الّا زيدا
او جزءا منه نحو اشتريت العبد الا نصفه وفيه خلاف
المبرّد وبعض الاصوليّين فانهم يكتفون بصحة الدخول
تحت المتثنى منه فيجوز جاء رجل الّا زيدا بالا واحدى
اخواتها التى تذكر في اثناء المباحث وكان من الاخوات
بيد ولمّا قال الفاضل العصام ليس هذا من تمام الحدّ
بل المقصود زيادة التوضيح فلا يضر النقض وعدم التصحيح
ومنقطع وهو الاسم المذكور بعدها اى الّا واحدى اخواتها
ليس على الاطلاق لانه لا يقع الا بعد الّا وغير وبيد تخص به
ولا يقع بعده الا ان المفتوحة حال كونه غير مخرج في المعنى لعدم
دخوله في الواقع في المتعدد المذكور سواء كان من جنسه
نحو جاءنى القوم الا زيدا اذا عرف خروج زيد عن القوم قبل
الاستثناء بان يدل قرينة على ان المراد بالقوم ما عدا زيدا
او لم يكن نحو جاءنى القوم الّا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ
والمستثنى المطلق وهو المذكور بعد الّا واحدى اخواتها
مخالفا

مخالفا لما قبلها نفيا او اثباتا فيعم القسمين والقسمان
والمراد هنا ما صدق عليه هذا المفهوم العام من افراد
القسمين لان المقام مقام بيان الاحوال وهى للافراد
منصوب وجوبا بالمقابلة لقوله ويجوز فيه النّصب
اذا كان بعد الّا احتراز عما يكون بعد اخواتها فانه في
بعضها مجرور وفي بعضها غير مقيد بايجاب الكلام غير
الصّفة صفة الّا او بدل منه فيه تحقيقى لان الصّفة
لا يكون بعدها المتثنى وقوله بعد الّا متعلق بخبر كان
وهو قوله في كلام موجب او حال من ضميره على مذهب
الاخفش وابن البرهان قدم عليه لئلا يتشارك فيه
المعطوف ان على خبر كان لان المعطوف على مقيد بقيد
متقدم لئلا ذكر فيه لا محالة والمراد بالموجب ما لم
يكن استفهاما وشبها ونفيا صريحا او مؤولا مثل
فلما جاء رجل الّا زيد وقوله تعالى فشربوا منه الّا قليل
اى لم يطيعوا تامّ اى مذكور فيه المتثنى منه اذ لو كان
في غير الموجب اختير فيه البدل ولو لم يذكر المتثنى منه
لكان معمولا على حسب العامل ووجوب النصب فيه
ثابت بالاستقراء وعللوه بوجوه والعامل فيه ما هو
عامل في المتثنى منه عند البصريين بتوسط الّا لتعلقه

بالعامل معنى وقد جا بعد تمام الكلام فشابه المفعول
وعند المبرد والزجاج العامل الا لقيام معنى الاستثناء به
نحو جاءني القوم الا زيدا او كان بعد الا مقدما على المستثنى منه
ولو كان في غير الموجب فهو معطوف على قوله في كلام
موجب مقيد بقوله بعد الا كما عرفت وجه النصب فيه
ايضا الاستقراء وقد تعذر فيه البدل لتقدمه نحو ما جاءني
الا زيدا احد واعلم انه لا يجوز تقدم المستثنى على العامل
والمستثنى منه جميعا فاذا تقدم المستثنى منه يتاخر عن العامل
نحو ما جاءني الا زيدا احد واذا تقدم على العامل يتاخر عن المستثنى
منه نحو القوم الا زيدا جاءني ولا يجوز الا زيدا جاءني القوم
كذا في الرضي او كان بعد الا منقطعا والناصب فيه الا
لكونها بمعنى لكن كما مر نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن
حمارا لم يجئ والخبر يحذف كثيرا وقد لا يحذف نحو قوله
تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي
وجعله سيبويه منصوبا بالعامل قبله كالمستثنى المتصل
والحق مع الجمهور لا للاستدراك مثل لكن فيعمل عمله
كما مر في بحث العامل او اذا كان بعد خلا او بعد عدا
اعاد كان تنبيها على اول الامر على ان ما بعدهما ليس
من جنس ما قبلها في الاستعمال الاكثر وهو منتهيا

لهما

لهما فعلان او بعد ما خلا او ما عدا او ليس او لا يكون
ونصب المستثنى بعد هذه الافعال ليس على الاستثناء بل
بهذه الافعال لكن في خلا ينزع الخافض لانه لازم نحو
خلا عنه او تبعيض بمعنى جاوز وقد سبق ان الاستتار
في هذه كلها واجب والمستتر اما الاسم الفاعل من الفعل
المتقدم او مصدره او بعض مضاف او مطلق الا انه في ليس
ولا يكون لا يكون للمصدر ومحل الجمل النصب على الحالية
ثنيا وبل المصدر باسم الفاعل في ما خلا وما عدا والظرفية
فيهما بتقدير مضاف اي زمان خلو بعضهم او بلا تقدير
ولا يبعد ان يقدر الزمان في الجميع فيكون تقدير خلا
زيدا زمان خلو زيد كما في مذ سافر فانه تقدير مذ زمان
سافر فيستغني عن توجيه الزجاج حذف قد بانه لكونه في
مقام الا لم يحسن اظهاره لانه لا يدخل الا على الا ويجوز
فيه اي المستثنى الذي بعد الا وهو المتبادر والحكم مخصوص به
وبالنظر الى هذا كان ينبغي ان يذكر هذا الحكم قبل قوله او
كان بعد خلا الا انه اراد ان يجمع صور وجوب النصب
فاخره النصب على الاستثناء ويختار البدل اي كونه بدلا
اخره مع انه يختار لان النصب مما نحن فيه وان كان مرجحا د
النصب وجوازه واختيار البدل والاعراب على حسب العامل

لانه اعرابه كان لدخوله لا نتقل منه اليه لا لاستثنائه فلما
كان اعرابه من مدخوله وجب نصبه في كلام
موجب تام او متقدما او منقطعا وفي غير موجب تام
يختار الابدال وفي غير تام يعرب على حسب العامل نحو
جاءني القوم غير زيد وماجاءني غير زيد احد وماجاءني احد
غير زيد واصل الا اي الراجح الكثير فيه معنى الاستثناء ولذا
كثر استعماله فيه ويحمل على غير قليلا مستعملا في الصفة
للمناسبة المذكورة اذا تعذر الاستثناء المتصل والمنقطع
لعدم معلومية دخول المستثنى وعدم دخوله في المستثنى منه
كما مثلنا في كلام غير موجب اذ في الموجب يجب النصب
على ما عرفت ويعرف الموجب بعرف غير الموجب والمستثنى منه
مذكور وما لم يذكر فيه يجيء نحو ماجاءني القوم الا زيد او الا
زيد ويعرب اي المستثنى بعد الا على حسب العوامل اي على ما
يقتضيه العامل بحسب عامليته لا بحسب توسطا الا اذا
كان المستثنى منه غير مذكور ولما لم يختص هذا الحكم بغير الموجب
لم يقيده به لانه كما يكون في غير الموجب نحو ماجاءني الا زيد
يكون في الموجب وان كان قليلا نحو يدخل الجنة الا الكافر
ويسمى هذا عند النحاة الاستثناء المفرغ بمعنى المفرغ له والمفرغ في
الحقيقة هو العامل ويجري في جميع معمولات الفعل الا المصدر

المؤكد

المؤكد والمفعول معه واول قوله تعالى ان نظن الا ظنا عظيما نحو
ما ضرب الا انا وما ضربت الا انا زيدا وما ضربت الا زيد وما
ضربت الا يوم الجمعة وما ضربت الا تاديبا وما كان قائما الا زيد
وما كان زيد الا قائما وما طاب زيد الا نفسا وما جاء زيد
الا راكبا ويجري في المبتدا والخبر ايضا نحو ما قائم الا زيد وما زيد
الا قائم والمستثنى مخفوض اي مجرور لكونه مضافا اليه بعد غير و
سوى بكسر السين في الاشهر وجاز ضمها مع القصر وسواء
بفتح السين في الاكثر وجاز كسرها مع المد وبعد حاشا والاولى
اعادة بعد ههنا لئلا يدل على ان قوله في الاستعمال الاكثر قيد فيه فقط
وهو استعماله حرف جر وهو مذهب سيبويه ومن تبعه وانكروا
فعليته الا على الشذوذ فنقل النصب به على انه فعل متعد فاعله
مضمر ومعناه تنزه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب
القوم عمرا حاشا زيدا اي تنزهه الله تعالى عن ضرب عمرو
وقال الاخفش تارة فعل وتارة حرف جر ويجيء اللام بعدها دليل
فعليتها وقال ابن مالك دليل اسميتها كالتنوين فهو مصدر
بمعنى تنزيها وقال الرضي فالاولى كونه مصدرا في جميع المواضع
والجر للاضافة وسقط التنوين في حاشا لله لحمله على غالب
الاستعمال وبعد عدا وخلا في الاستعمال الاقل وهو استعماله حرف جر
فكثر النصب بعدها كما تقدم ولا اعراب للحروف واعراب سوى

وسواء النصب على الظرفية ابدا لانهما بمعنى مكان في الاصل
ثم استعير لمعنى البدل ثم للاستثناء وقال الكوفيون يجوز خرو
جهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كما في قوله
فلما صرح الشر فامسى وهو عريان ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا اي غير العدوان واصل غير ان يكون صفة
لدلالته على ذات مبهمة وصفة معينة وهي المغايرة وكثر
استعماله هكذا نحو جاءني رجل غير زيد ويحمل على خلاف و
الاصل على الا بنقله الى معناه لمناسبة بينهما لدلالتهما على
مغايرة شيء لشيء مستعملا في الاستثنا ويعرب فيه كما عراب
المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيه من وجوب النصب وجوازه
واختيار البدل والاعراب على حسب العامل لان اعرابه كان لمدخول
انتقل منه اليه للاستثنائية فلما كان اعرابه من مدخوله وجب
نصبه في كلام موجب تام او مقدما او منقطعا وفي غير
موجب تام مختارا الابدال وفي غير تام يعرب على حسب
العامل نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني
احد غير حمار وما جاءني غير زيد واصل الا اي الراجح الكثير فيه
معنى الاستثنا ولذا كثر استعماله فيه ويحمل على غير قليلا و
مستعملا في الصفة لمناسبة المذكورة انما تعذر الاستثنا
المتصل والمنقطع لعدم معلومية دخول المستثنى وعدم دخوله

في المستثنى

في المستثنى منه ولا بد فيهما من المعلومية والاحرف بقبول لا
الاعراب فيكون ما بعدها صفة لفظا باعراب المستحقة الا و
فالصفة في التحقيق الا لاسد خولها فلذا لم يلزم المطابقة
بينه وبين موصوفة لاستثناء لتعذره وهو كونه في
الجمع المنكر الغير المحصور نحو قوله تعالى لو كان فيهما الهة اي
في السماء والارض الهة جمع اله منكر لا يدل على عدد محصور
الا الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام اي غير الله فحمل و
فرفع ويكون في المعرفة ايضا مثل جاءني الرجال الا زيد حيث
لا عهد ولا استغراق فلا يدل على الدخول ولا على عدمه فيتعذر
الاستثناء ويكون في غير الجمع نحو جاءني رجال الا زيد وقد يكون
في المحصور نحو جاءني مائة رجل والمنصوب التاسع خبر باب
كان اي الافعال الناقصة دلت على معنى القرب او لم تدل وانه
اي خبر باب كان كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه و
شرائطه ويجوز تقدمه معرفة اذا وجد الاعراب لفظا
في احد المعمولين قرينة ~~نحو بنونا ابنائنا بتقدم الخبر المبتدا~~
~~لاتحاد اعرابهما فلا بد فيه من لعدم الالتباس~~ بخلاف خبر
المبتدا لاتحاد اعرابهما فلا بد فيه من قرينة نحو بنونا بنو
ابنائنا بتقدم الخبر لان المقصود الاخبار ببنوة بني الابناء
وفي نحو زيد المنطلق لا يجوز تقدمها ويجوز حذف كان لكثرة

ستعماله دون غيره لعدمها عند قيام قرينة نحو الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فى مثله وهو كونه
كان بعد ان معلوما فاعله بظهور مرجعه او بذكره كان يقول
ان عملهم خيرا او قد يقال يجيء ان بعده اسم يصح فيه تقدير
ظرف والا فيتعين فيه نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا
فراكب فانه يتعين فيه نصب الاول ان كنت راكبا فانا راكب
بعده فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانى
كما ذكر وهو اقوى لقلة الحذف اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير و
عكسه نحو ان كان فى عمله او مع عمله خير فكان جزاؤه خيرا
وهذا اضعف الوجوه لفقد العلة المذكورة ونصبهما اى ان كان
عمله خيرا ~~وقد يزيد الوجوه على الا~~ فكان جزاؤه خيرا ورفعهما
اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير وقد يزيد الوجوه على الاربعة
اذا رجع ضميرها الى مصدر متعد بحرف الجر نحو المرء مقتول بما
قتل به ان سيفا فسيف بجرهما على الحذف وابقاء المجرور
مجرورا وهذا شاذ نادر ولذا لم يتعرضوا له فى المتون و
يجب الحذف ان فشر كان نحو ان خيرا يكون فسهل او عوض
عنها ما الزائدة نحو اما انت منطلقا انطلقت بكسر الهمزة
اى ان كنت ويجوز فتحها بتقدير لان كنت والمنصوب و
العاشر اسم باب ان اى الحروف المشبهة بالفعل قد احسن

فى الترتيب

فى الترتيب حيث بين منصوبات الحروف واخرها لضعف
عاملها وقدم منها معمول ما هو مشبهة بالفعل التام ثم
معمول ما يشبه بالمشبهة به لانه فرعها فبينهما شدة اتصال
ثم ذكر معمول ما هو شبيه بليس من الافعال الناقصة على ان
لا لنفى الجنس راجح على لا بمعنى ليس بل عليها لاختصاصه ببعض
اللغات دونه وهو كالمبتدأ لكن يصح ان يقع نكرة محضة
ولو مع تعرف الخبر ولا يجوز حذفه بخلاف المبتدأ الا لضرورة
الشعر ولا بد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم
يله فعل صريح ذكره فى الامتحان والمنصوب الحادى عشر
اسم لا لنفى الجنس ولما بعده هذه ثلثة احوال نصب وفتح
ورفع فالمتجه ان ما يسمى بهذا العنوان ما يكون له عمل فيه
مع نفى الجنس وهو المنصوب والمفتوح واما ما هو مبتدأ
فلا وجه لتسميته به نحو لا غلام رجل جالس عندنا وقدر
ولا رجل فى الدار وسيجيء وقد يحذف اسم لا عند وجود الخبر
كما يحذف الخبر عند وجود الاسم ولا يحذفان معا لئلا يلزم
الاجحاف واما نحو لا فى جواب هل قام زيد فليس منه بل
قائم مقام الجواب وهو لم يقم نحو لا عليك اى لا بأس عليك
والمنصوب الثانى عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس وهو مثل
خبر المبتدأ فى كونه مفردا وجملة ولزوم العائد فى الجملة وغير ذلك

الا ما خص به والمنصوب الثالث عشر من ثلثة عشر المضارع
الداخل عليه احدى النواصب الاربعة نحو لن يضرب ولن يضربا
ولن يضربن واما المعمول المجرور من انواع المعمول بالاصالة
فاثنان من النوع النوع الاول المجرور بحرف الجر قد مر
بيانه في بحث حرف الجر والنوع الثاني المجرور بالاضافة
معنوية او لفظية ولا يجوز تقديمه اي المجرور بالاضافة
لانه كالجزء الاخير من المضاف لانه من حيث انه مضاف لا يتم
الا بالمضاف اليه واقتضى اتصاله به شروطا فيهما كما مر ولا تقديم
معموله على المضاف لانه اذا لم يجز تقديمه فمعموله اولى لانه تابع
وقد عرفت فيما تقدم ان الحال من المضاف اليه بالاضافة و
اللفظية يجوز تقديمه عند البعض الا انه ليس مما نحن فيه
لان الكلام في المضاف اليه ومعموله ثم ان عبارة المصنف
هكذا ولا يجوز تقديمه ولا معموله ما سقط لفظا تقدم
من جانب المعطوف وظاهره مخالف لمذهب العلماء البصرية
لان الظاهر ان العطف على الضمير المجرور فيجب اعادة الجار
فاضطر الى التحمل اما بحمله على مذهب الكوفيين من انه
لا يلزم اعادة الجار او بحذف وابقاء المضاف اليه على الجر
على الندور مثل يريد الاخرة بالجر فالعطف ليس على الضمير
بل على المضاف والمعطوف المضاف المقدر او بانه منصوب

معطوف

معطوف على الضمير لكن لا من حيث انه مجرور بالاضافة بل
من حيث انه مفعول التقديم كما في قوله تعالى تساءلون به والا
رحام على قراءة النصب على بعض الوجوه او مرفوع معطوف عليه
ايضا على انه نائب الفاعل او على تقديره بحذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه في كل وقت الا وقت ان يكون المضاف لفظ
غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب
لكونه بمعنى لا ضارب لان فيه معنى النفي حتى يؤكد بلا كما في قوله
تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وما بعد لا يعمل فيما
قبلها ومن ثمه لم يجز انا زيدا مثل ضارب كذا اطلق جواز
التقديم على الغير عامة كتب النحو لكن في مغني اللبيب ما يدل
على خصوصه بصورة جواز قيام لا مقام غير قال ولو قلت جاءني
غير ضارب زيدا لم يجز التقديم لان لا لا تحل مكان غير والحق
ما قاله الجمهور لان اعتبار معنى لا لا يلزم ان يكون في الوجوه
كلها ولا يجوز الفصل بينهما اي المضاف والمضاف اليه بشيء
في الشعر غير ما سمع من العرب فيجوز الفصل به ولا يقاس
عليه اي على ما سمع اي لا يجري القياس عليه فيما لم يسمع والمسموع
مفعول المضاف مصدرا او غيره وظرفه والجار والمجرور
والقسم كقراءة ابن عامر زين لكثير من المشركين قتل اولا
دهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة فلا تحسبن

الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد واجر الرسل
وكقوله ترك يوما نفسك وهواها سعى في رداها وقوله
عم وهل انتم تاركوا لي صاحبي ونحو هذا غلام والله زيد
قال الرضي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور غير عزيز
وبغيرهما عزيز قليل ولا يجوز الفصل بينهما بشيء في النثر
الا بالظرف كقوله لله در اليوم من لامها لا اشاعهم في
الظرف وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة
قالوا ما ثبت في القرات من الشواذ والفصل بغير الظرف
في الشعر اقبح منه بالظرف والاكثر ان يوردوا الكلام بجميع اجزائه
حتى المضاف وقد يحذف المضاف بقرينة واحدا او اكثر فيقوم
المضاف اليه الاخير مقامه نحو قوله تعالى فقبضت قبضة
من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس الرسول فيعطي
اعرابه للمضاف اليه لقيامه مقامه وهو اي اعطاء الا
عراب بعد الحذف القياس الغالب في الاستعمال نحو قوله تعالى
واسئل القرية اي اهل القرية وقوله تعالى يريد الاخرة على قراة
النصب وقد يبقى المضاف اليه بعد حذف المضاف مجرورا
ابقاء على الندور في الاستعمال والشذوذ عن القياس
نحو قوله تعالى يريد الاخرة بجر الاخرة على قراة اي ثواب الاخرة
وقد يحذف المضاف اليه مع قرينة المضاف والاصل الاكثر ذكره

ويبقى

ويبقى المضاف على حاله وصفته حين كونه مضافا من
التجرد عن التنوين ونايبه ان عطف عليه اي على المضاف
ما اي اسم من الظرف او غيره اضيف الى مثل المضاف اليه و
المحذوف من الاول فيكون كانه مذكور فابقى المضاف على
حاله بعد ما حذف لاجل الاضافة ولم يبين نحو قوله يا من
راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد اي ذراعي
الاسد العارض السحاب اسر به اي اكون مسرورا بالعارض
فكان الاصل بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد اربعة
قيل ذراعي الاسد كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة
الاسد اربعة انجم من منازل القمر ونحو جئت قبل وبعد
زيد او كرر المضاف حال كونه مضافا الى مثل المضاف اليه
المحذوف نحو يا تيم بالنصب مضافا الى عدي المقدر المدلول
عليه بالمذكور في تيم عدي لانه لما دل عليه كان كانه لم
يحذف فلم يبين ولم يعوض عنه التنوين هذا مذهب
المبرد وقال سيبويه ان تيم الاول مضاف الى عدي المذكور
والثاني تكرير الاول وجاز الفصل به عنده بين المضاف
والمضاف اليه لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغير
صار كان الثاني هو الاول وتمام البيت يا تيم تيم عدي
لا ابا لكم ولا يلقينكم في سوءة عمر والبيت لجرير لما اراد هجو

التيمي ان يهجوه قال اي لا ناصر لكم وانتم ضعفاء ولو هجاكم احد لا يوجد
لكم من يأخذ بايديكم فتبقون تحت الهجاء او لا ابا لكم انتم اولاد الزنا
مستحقون الهجاء لا تتركوا الحمي يهجوني فيلقينكم في مكروه من قبلي
يعني هجاءه ايهم والا اي وان لم يعطف عليه ولا يكرر كذلك فينون
المضاف عوضا عنه اي المضاف اليه لعدم ما يجعل المضاف اليه
كالمذكور ان لم يكن المضاف غاية وحسب ولا غير وليس كلما لا يكون
هذه يحذف منه المضاف اليه وينون بل هو مخصوص بكل وبعض واذ
او ان واي نحو قوله تعالى وكلا آتيناه ورفعنا بعضهم فوق بعض ونحو حينئذ
ويومئذ اي كل واحد وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا فان اقطع كل
وبعض عن الاضافة فالاكثر تعويض التنوين وامتناع دخول اللام
فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كل على الحال نحو اخذ المال كلا
لكونه في صورة المنكر وان كان معرفا حقيقة لكونه بتقدير كله وان
كان المضاف غاية وهي الجهات الست وقد سبقت في بحث حرف الجر
وانما سميت غاية لان تمامه كان المضاف اليه فلما حذف صارت
غاية يتم الكلام بها وحسب عطف على غاية ولا غير وليس غير و
هذه مشابهة للغاية في الابهام بنيت فيها اي في الاشياء
المذكورة من الغاية وغيرها المضاف اليه بلا عوض ولو كان ملفيا
اعراب المضاف مع التنوين نحو رب بعد كان حبوا من قبل وكذا لو عوض
نحو فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات اي قبل هذا
اليوم

هذا اليوم يبنى المضاف على الضم اما البناء فلشبهه بالحرف في الا
حتياج واما الضم فليجبر النقصان باقوى الحركات ويؤنث المضاف
بتانيث المضاف اليه ان صح الاستغناء به عن المضاف بعضه
او كبعضه نحو قطعت بعض اصابعه ونحو اجتمعت اهل اليمامة
وقد يذكر لتذكير المضاف اليه نحو رؤية الفكر ما يؤول له الامر معين
على اجتناب التواني وقد يضاف الشيء بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء
وقد يضاف المؤكد الى المؤكد نحو لقيته يوم يوم وليلة ليلة واما
المعمول المجزوم من اقسام المعمول بالاصالة ففعل مضارع قد
دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا في بحث العامل في المضارع فان
كانت الجوازم من غير كلم المجازاة لا تقتضي شيئا من الشرط
والجزاء وهو اربعة احرف لم ولما ولام الامر ولا النهي فان كانت كلم
المجازاة اي كلما تقتضي الجزاء حرفا وهو ان واسما وهو ما عداه من
احد عشر تقتضي شرطا وهو الجملة الاولى من الجملة الشرطية وجزاء
وهو الجملة الثانية منها والشرطية المجموع المركب منهما نسبت
الى الاول وقد مر وجه التسمية فانما تقتضيهما لانها لتعليق امر
وتعمل فيهما لان العمل يبتنى على الاقتضاء وتعمل الجزم للتخفيف لطول
الكلام اعلم ان كلم المجازاة لا يكون شرطها الا فعلا والجزاء يكون
فعلا وجملة اسمية فان كانا اي الشرط والجزاء اي صدرهما و
مضارعين بلا لم ولما لانه لو كان بهما فالجزم بهما وهو لا

لاصل فى الباب لاتحاد اللفظ والمعنى او الاول اى الشرط فقط
عطف على الف التثنية للتشريك فى الخبر اى كان الاول مضارعا
والثانى غيره ماضيا او غيره قال الفاضل العصام كون الاول و
مضارعا والثانى ماضيا مستهجن لتاثير اداة الشرط فى الابعد
باخراجه عن معناه مع عدم تاثيره فى الاقرب ولذا لم يوجد فى الكلام
القديم بل قال البعض لم يجئ الا فى ضرورة الشعر والمراد من البعض
صاحب المغنى وقال شارحه الدماميني هذا مذهب الجمهور
وقال الفراء لا يختص بالشعر لمجئ قوله من يقم ليلة القدر ايمانا
واحتسابا غفر له وقال بدر الدين فى رسالته المسماة بشرف
البدر بضياء ليلة القدر الصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته
فى كلام افصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء ولعل المصنف
اختاره فاطلق كلامه بغير فاء صفة لمضارعين باعتبار الثانى
منهما اى كائنا المضارع بل المجزوم حينئذ الجملة ولا يخفى ما فى العبارة
من الفصل بين الموصوف والصفة باجنبى وايهام خلاف المراد
فالجزم بها لفظا او تقديرا وحكمه فى المضارع واجب لوجود
الجازم وقابلية المحل وعدم المانع نحو ان تحلم تنج وان تعلم فانت
ناج ونحو ان تمد تمد ونحو ان تنصره تنصره وان كان الاول ما
ضيا والثانى مضارعا وهذا الوجه بعد الصورة الاولى كما
اذا كانا ماضيين جاز الجزم وهو الاكثر لوجود المقتضى وصلا
حية

حية المحل والرفع فى الثانى لحيلولة الماضى الغير المجزوم لفظا بل
محلا نحو ان اتيتنى اتك او اتيك وليس اضربك فى قولك اضربك
ان ضربتنى جزاء بل الجزاء محذوف يدل عليه اضربك عند البصريين
لان الجزاء لا يتقدم على اداة الشرط لوجوب صدارتها فوجب
الرفع لعدم جزائيته وعند الكوفيين جزاء لفظا ومعنى لم يجزم و
لم يصدر بالفاء لتقدمه فاضرب جواب معنى اتفاقا لتوقف
مضمونه على وجود الشرط ولذا لم يحكم بالاقرار فى لك على درهم
ان دخلت الدار وكذا اذا توسط الشرط بين اجزاء الجزاء المعنوى
نحو اضرب ان ضربتنى زيدا وان كان الجزاء ماضيا والشرط ماضيا
او ماضيا او مضارعا او جملة صدره ماض متصرفا احتراز عن غيره
منصرف بمعنى المضارع صفة بعد صفة لماضيا اى ليس بمعنى
نفسه او مضارعا منفيا بلم او لما لا لن او لا او ما وسيجئ
حكمها فلا يجوز دخول الفاء فيه اكتفاء بالربط المعنوى و
لتحويل اداة الشرط معناه الى الاستقبال والجزم فيهما محلى
اذا الاول مبنى والثانى بغير الاداة نحو ان ضربت ضربت او لم اضرب
او لما اضرب وان كان الجزاء جملة اسمية نعم المصدرة باداة الاستفهام
وسيجئ الكلام عليها او جملة ماضية بالتشديد كما فى الامرية
اى منسوبة الى الماضى بان يكون صدرها ماضيا او بالتخفيف
فوصف الجملة بالماضية وصف بحال جزئها غير متصرفة

وصف الجملة به وصف بحال جزئيها الاول اى غير متصرف صدرها
او بمعناه والظاانه معطوف على غير متصرفة والضمير راجع
الى الجملة ماضية بتاويل المذكور فوصفها به وصف باعتبار صدرها
اى جملة ماضية صدرها بمعناه لا بمعنى المضارع ويجوز عطفه على
ماضية بتقدير او ماضيا بمعناه على ان الموصوف مقدر وفى
بعض النسخ او ما بمعناه فيحتمل ان يكون فى الاصل ماضيا فسقط
من قلم الاول ما سقط وبقى ما بقى او ما موصولة عبارة
عن الماضى فلا بد حينئذ اى حين اذ كان الجزاء ماضيا بمعناه جملة
معترضة من قد ظاهرة او مقدرة لانها لتحقيق مضمون مدخولها
فاذا دخلت على الماضى تحقق معناه فيكون نصا على كون الماضى
بمعناه او معنا دعا اى جملة صدرها مضارع لم تقبل مقارعبة
ليظهر انصافه بقوله مقترنا بالسين او سوف او لن او ما
لان الاقتران بهذه صفة المضارع لا الجملة او جملة فعلية انشائية
كالجملة الامرية اى المنسوبة الى الامر بان يكون صدرها امرا او
النهيية اى المنسوبة الى النهى او الاستفهامية اى المنسوبة الى
الاستفهام بان يكون فيها معنى الاستفهام قال الرضى واذا كان هو الشرط
جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كان الجملة فعلية
او اسمية لم يدخل الفاء لان الهمزة يجوز دخولها على ادوات
الشرط فيقدر مقدما عليها نحو ان اكرمتك اتكرمنى كانك
قلت

قلت ائن اكرمتك تكرمنى قال على كرم الله وجهه فان فعل الله
ذلك بكم اتؤمنون ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام
على الهمزة لانها الاصل كقوله تعالى قل ارايتكم ان اتيكم عذاب
الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون وقوله تعالى
قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله
غير الله ويجوز الفاء فيها لعدم عراقتها قال تعالى ارايتم ان كنت
على بينة من ربى واتانى منه رحمة فمن ينصرنى من الله ان عصيته
هذا كلامه وساعده فيه عصام الدين فيجب حمل كلامه فيه
على بيان اقسام الانشائية لا بيان اقسام الانشاء التى يجب
فيها الفاء والدعائية اى المنسوبة الى الدعاء وان لم يكن انشاء[٧]
فى الاصل والتمنية والعرضية والتحضيضية يجب دخول الفاء فيه
اى فى الجزاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه وهو قلب معناه الى الاستقبال
لوجود الاستقبال قبل دخوله او عدم وجوده بعده فلم يوجد الربط
المعنوى فاحتيج الى اللفظى وهو الفاء فيه سماعا وقد يجيء مع الجملة
الاسمية اذا موضع الفاء لدلالته على المبادرة كالفاء وقد سبق
ان المجزوم فى هذه المواضع هو الجملة نحو ان ضربت فانت مضروب
مثال الاسمية ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله
فى شيء مثال الغير المتصرفة من الفعل الناقص وفان كرهتموهن
فعسى ان تكرهوا شيئا مثال لها من افعال المقاربة وقوله تعالى

[٧] اى الذى استعمل فى الدعاء صح

ان ليسرق فقد سرق اخ له من قبل وقوله تعالى ان كان قميصه
قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت مثال الماضى بمعناه ومن و
خصائصه كان عدم تحويل اداة الشرط معناه الى الاستقبال الا
قليلا يحتاج الى قرينة وتقليب غيره الا قليلا كذا فى الرضى وان
تعاسر تم فسترضع له اخرى مثال المقرون بالسين ومن
يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه مثال المقرون بلن
وكنحو ان ضربك زيد فما تضربه ونحو ان ضربك زيد فاضربه
او فلا تضربه او فهل تضربه وان اكرمتنى فيرحمك الله ونحو
ان جاءك زيد فلتبك سكرم او فلا لا تكرمه او فهلا تكرمه
وان كان الجزء مضارعا بغيرها اى بلا هذه الاحرف المذكورة
مثبتا او منفيا بلا اى سواء كان مثبتا او منفيا بها فيجوز
الفاء لضعف التاثير فى المثبت لانه يحتمل الاستقبال قبل د
خول الاداة وان كان للاستقبال لكنه قد تجرد عنه نحو
حيث بلا مال مغرونا مع الرفع رفع المضارع لان الفاء مانع
عن الجزم ويجوز حذفه مغرونا مع الجزم نظرا الى وجود التاثير
فى الجملة لانها خلصته للاستقبال نحو ان تضرب اضرب بالجزم
او فاضرب بالرفع او لا اضرب او فلا اضرب مذهب سيبويه
ان كل فعل قابل للجزم فرفعه بتقدير المبتدا مثل فمن يؤمن بربه
فلا يخاف اى فهو لا يخاف وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه
الرضى

الرضى والمص اعلم انه لا يدخل لشىء من النواسخ على كلمة الشرط
ولا حرف النفى الا كلمة لا فلا يقال ما ان ضربتنى ولا ما من ضربنى
ضربته وانه لا يجوز الفصل بين اداة الشرط وفعلها لشىء
الا لا ولم فى المضارع فلا تقول ان لن يضرب او سيضرب او قد
فعل وانه لا يجوز جعل الانشاء شرطا وانه قد يدخل الواو على ان
ولو المستعمل فى معنى ان مع تقدم الدال على الجزاء اذا كان نقيض الشرط
اولى بالجزاء منه نحو اكرمه ولو شتمك فالشتم بعيد عن الاكرام
ونقيضه وهو المدح اولى بالاكرام ومنه اطلبوا العلم ولو
بالصين فقيل الواو اعتراضية وقيل عاطفة على نقيض الشرط
اى اكرمه ان لم يشتمنى فرضا وتقديرا هذا اخر البحث من المعمول
بالاصالة والان نشرع فى المعمول بالتبعية فنقول واما المعمول
بالتبعية اى الذى عمل فيه لسبب تبعيته للمعمول بالاصالة
ولا نفهام ذلك من عبارته لم يعرف فخمسة اى فانواع خمسة
بالاستقراء والمناسب لتجرده عن المعمول بالاصالة بالاول
ان يقول هنا والثانى ولكن لبعده غير الاسلوب ولا يجوز
تقديم شىء منها اى من الخمسة على متبوعها فى السعة
وفى نحو ضرورة الشعر يقدم المعطوف نحو عليك ورحمة
الله السلام والتاكيد المعنوى نحو ينبث بها قبل المحاق بليلة
فكان محاقا كله ذلك الشهر وعاملها اى الخمسة عامل متبوعها

واذا شتمنى وقيل للحال والمعنى اكرمه
والحال انه ليشتمنى صح

هو مذهب سيبويه اما الصفة والتاكيد وعطف البيان
فلانها انما جى بها لمعنى فى متبوعاتها فكانت معها
كشى واحد فاعتبر انسحاب العامل لها واما البدل فلما
كان المبدل منه فى حكم المسكوت عنه صار كان العامل دخل
عليه واما المعطوف فلان كون الحرف واسطة بين العامل
والمعمول فهو القياس ووافقه فيه المبرد والسيرافى والزو
مخشرى وابن الحاجب خلافا لمن خالف واعرابها اى الخمسة
كاعرابه اى المتبوع ولو سهوا نحو لست نائما واذاهب
بالجر عطفا على نائما لتوهم جريه لكثرة فيه بالباء النوع
الاول من الانواع الخمسة الصفة وهى اكثر متابعة واستعمالا
واوفر فائدة ولذا قدم وهى تابع يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه
على معنى كائن فى مدلول متبوعه خرج به جميع التوابع والحال
ليس داخلا فى الجنس فلا يحتاج الى اعتبار قيد لاخراجه
ويدخل الوصف بحال المتعلق نحو جاءنى رجل حسن غلامه
فانه يدل بهيئة تركيبه مع الموصوف على معنى فيه وهو كونه
حسن الغلام كونا مطلقا غير مقيد بزمان النسبة الى الموصوف
وبه بما عرفت ان الحال غير داخلة فى التعريف فذكره لبيان
مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال ولو لم يخرج
مثلا اعجبنى زيد علمه او علمه وجاءنى القوم كلهم لخرج

مطلقا اذ دلالة

مطلقا اذ دلالته على معنى فى متبوعه مقيدة بزمان النسبة
لكن قيل يخرج من التعريف الوصف الكاشف معنى الموصوف نحو الجسم
الطويل العريض العميق فان المقصود منه بيان معنى الجسم الا الد
لالة على معنى فيه والنعت المؤكد نحو نفخة واحدة فان المقصود منه
تاكيد معنى فى المتبوع لا الدلالة على معنى فيه ويجوز تعددها لانه لا
مانع من اجتماع اوصاف متعددة فى موصوف واحد نحو جاءنى الرجل
العالم الفاضل الحبيب المهيب ويجوز وصف النكرة الحقيقية
او الحكمية كالمعرف بلام العهد الذهنى والاضافة للعهد الذهنى
قالوا يوصف ذلك المعرف بكل نكرة دلت على صفة وبكل جملة
كذا خص الرضى الجملة صدرها مضارع مثبت مثل ولقد امر على اللئيم
يسبنى والنكرة بنكرة يمتنع دخول اللام عليها نحو جاءنى الرجل
مثلك او خير منك بالجملة لكونها كالنكرة حتى تؤول بها نحو جاء
نى رجل ابوه عالم يؤول بعالم ابوه ولدلالتها على معنى فى المتبوع
كالمفرد الخبرية وهى التى يمكن ان يقال لقائلها صادق او كاذب
لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد فاذا قلت
جاءنى رجل فاكرمه فكانك قلت مقول فى حقه اكرمه اى مستحق
لان يؤمر باكرامه قال سعد الملة والدين التفتازانى فى شرح
التلخيص وتبعه الفاضل العصام ان الصفة اذا كانت جملة
لا تكون الا خبرية والخبر يكون خبرية وانشائية لان الصفة

يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف
بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف
ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك
الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله
قبل ذكره والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة انما يكون
بتقدير القول والخبر لافادة نسبة غير معلومة للمخاطب حقيقة
او تنزيلا وهي كما تحصل بالخبرية تحصل بالانشائية ويلزم فيها
الضمير الراجع الى الموصوف لان الجملة لما كانت مستقلة لم تقتض
الارتباط بما قبلها فاحتيج الى رابط يربطها بما قبلها لئلا
ترى اجنبية والتزم فيها الضمير دون الخبر لان توجه المخاطب
اليه فوق توجهه اليها نحو جاءني رجل قام ابوه وقد يحذف الضمير
لقرينة واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس اي فيه ويوصف
مرفوعه قوله بحال الموصوف او ضمير مصدره اي يقع الوصف بحال
الموصوف اي ما جعله المتكلم حالا او صفة له ولو تجوزا الا ما هو حال له
وصفته في نفس الامر فنحو رجل حسن من هذا القبيل وال
حسن عضواسته وكذلك حسن الوجه بالنصب او الجر لاحسن
لاحسن وجهه وصائم نهاره بالرفع ويوصف بحال متعلقه
اي ما جعله المتكلم حال المتعلق وان كان حال الموصوف في نفس الامر
فنحو جاءني رجل حسن نفسه وحسن وجهه وصائم نهاره
من

من هذا القبيل لا حسن الوجه بالنصب والجر لان فيه ضمير المو
صوف بخلاف ما قبله ولما اختلف القسمان في بعض الاحكام اراد
تفصيلها وبيان احوالهما فقال فالاول اي الوصف بحال الموصوف
يتبعه اي الموصوف في سبعة اشياء يوجد في كل تركيب ثلثة ويجمع
ينتفي اربعة وقد سبق ان اعراب المعمول بالتبعية مثل اعراب المتبوع
والاعراب ثلثة فالتبعية في عشرة في التعريف والتنكير وقد سبق
ان الجملة في حكم النكرة فاذا كان الموصوف معرفة او نكرة فالصفة
مثله وقس على هذا حكم الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكن التبعية في الجمعية والتانيث اعم من ان يكون حقيقة او حكما
فنحو رجال عالمة تابع لمؤنث تاويلا اي جماعة رجل وما يستوي فيه
المذكر والمؤنث والافراد والتثنية والجمع تابع للمذكر في التذكير وللمؤنث
في التانيث وللمفرد في الافراد نحو رجل جريح وامرأة جريح ورجل عدل
وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل بلفظ المصدر ورجال
كثير نحو جاءني رجل عالم وجاءتني امرأة صالحة ورجلان عالمان
ورجال عالمون او عالمة ونساء مسلمات او مسلمة والثاني
اي الوصف بحال المتعلق يتبعه في الاولين من السبعة المذكورة
فقط التعريف والتنكير وفي الخمسة الباقية وقد علم حاله
بالنسبة اليها في بحث الفاعل نحو جاءني رجال راكب غلامهم
وامرأة راكب غلامهم او رجل راكبة جاريته ورجلان راكب

على سهام رجال راكب او راكبة جاريته وعلمائهم ولما تو
قف معرفة التبعية وعدم التبعية في الاشيا المذكورة على معرفة و
المعرفة والنكرة والمفرد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث
وسيق ما عدا المعرفة والنكرة اراد ان يبينهما فقال والمعرفة
قدمها لشرفها لكون مفهومها وجوديا ما اى اسم وضع
وضعا جزئيا او كليا لشئ ملتبس بعينه اى بذاته المعينة
من حيث انها معينة وهذه الحيثية مدار الفرق بين المعرفة
والنكرة فرجل موضوع لمفهومه المعين بلا اعتبار تعينه و
الرجل موضوع لهذا المفهوم المعين من حيث انه معين و
بهذا يفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين اسامة
واسد والنكرة ما اى اسم وضع لشئ ملتبس لا بعينه اى غير
معين من على ما رآه الرضي لان النكرة عنده موضوعة لفرد غير
معين من افراد الجنس وللجنس من غير اعتبار تعينه على ما
رجحه السيد السند وهي على هذا موضوعة للماهية واعتبار
الفرد من خارج مثل التنوين فرجل موضوع للماهية بها
الرجلية والافراد يدل عليه التنوين ثم اراد انواع المعرفة
فقال والمعرفة ستة انواع بالاستقراء واضعا (بيان) للاسم الظا
موضع الضمير لبعد المرجع النوع الاول المضمرات وهي ثلثة
انواع لانه اما موضوع لشخص متكلم معين وهو ضمير المتكلم

مطلقا

مطلقا او لشخص مخاطب معين وهو ضمير المخاطب او الغائب
معين متقدم ذكره ولو رتبة او بغيره كما اذا دل المقام عليه كما في قوله
تعالى انا انزلناه اى القرآن بدلالة ان المنزل ليس الا القرآن هذا على
رأي المحققين من المتأخرين قالوا ان انواع الوضع الموجودة
في الخارج ثلثة جزئي وهو الوضع لمشخص بملاحظة ذلك
المشخص وهو وضع الاعلام وكلي وهو اثنان وضع لمشخص
باعتبار ملاحظة امر كلي عام ولا بد في هذا القسم من تعدد
الموضوع له كما اذا ار الواضع وضع انا مثلا يلاحظ اولا مفهوم
متكلم يحكي عن نفسه ثم يضع لكل متشخص من افراد ذلك المفهوم
فالوضع كلي عام لكونه بملاحظة ذلك العام والموضوع له مشخص
لكونه كل متشخص من متشخصات ذلك المفهوم العام ووضع
لامر كلي بملاحظة ذلك الامر الكلي كما اذا تصور مفهوم و
الحيوان الناطق ووضع بازائه الانسان فالواضع والموضوع
له كلي عام ووضع انواع المعرفة والحروف من قبيل القسم الاول
من الوضع الكلي الا العلم فان وضعه جزئي كما عرفت وقال المتقدمون
من المحققين وضع الانواع المذكورة من القسم الثاني مثله
مثلا انا موضوع لمفهوم متكلم يحكي عن نفسه بشرط و
استعماله في جزئياته المتشخصة وعلى هذا يلزم ان لا يستعمل الا
مجازا وهو اربعة اقسام بالنظر الى ما قبلها اتصالا وانفصالا

والى اعرابها القسم الاول مرفوع متصل قدمه لانه لا يكون الا
عمدة والاتصال اصل ولذا لا يجوز الانفصال الا عند تعذره
وقد سبق في بحث الفاعل والقسم الثاني مرفوع منفصل وهو اي
المرفوع المنفصل هو هي هما للمثنين ولذا ذكر بعد المفردين وقيل
للجمعين وهما هم هن للغيب انت بفتح التاء انت بكسرها انتما كهما
انتم انتن للخطاب انا نحن وابتدأ بالغائب لرعاية الترقي وسن
بدأ بالمتكلم نظر الى اصالته والتنزل والقسم الثالث ضمير مشترك
صورة بين منصوب متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما
الا بعاملهما فان ناصبا فمنصوب نحو ضربه ضربها ضربهما و
ضربهم ضربهن ضربك ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربني
ضربنا او نحو انه انها انهما انهم انهن انك انك انكما انكم انكن
انني اننا ويجوز اني وانا بلا نون الوقاية ويحذف نون ان وان
جارا فمجرور نحو له الى آخره تقول له لها لهما لهم لهن لك لك
لكما لكم لكن لي لنا وغلامه غلامها الخ وان محتملا لهما فيحتمل
لهما ولذلك اختلف في الضاربه وضاربه فسيبويه يجعله
في الاول منصوبا كما لو وقع اسم ظاهر مقامه والدماميني
والزمخشري والمبرد في احد قوليه مجرورا وفي الثاني مجرورا و
الاخفش يجعله منصوبا ولما اتحد لفظا المنصوب المتصل
والمجرور المتصل جعل المشترك قسما من مستقلين منصوب
متصل

متصل ومجرور متصل والقسم الرابع منصوب منفصل
وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياك اياكما اياكم
اياكن اياي ايانا مذهب سيبويه ان الضمير ايا وما في آخره حروف
على هيئة الضمائر المنصوبة قرائن على المراد لان ايا مشترك
بين المعاني الكثيرة ومذهب الخليل والاخفش ان ايا مضاف
اليها متصل به وهذا في غاية الضعف اذ لا يضاف الضمير وقال
السيرافي والزجاج الضمير هو اللواحق وايا مضاف اليها وقال
بعض الكوفيين ان اياك عماد الضمير واختاره الرضي فعلى المذهبين
الاخيرين لا وجود للضمير المنفصل الا في المرفوع وقال الفاضل
العصام والاظهر ما قيل ان هذه الالفاظ بكمالها ضمائر
وانه لم يوجد اسماء تختلف اواخرها كافا وهاء وياء الا ان كون
الاسم الواحد اسماء موضوعا لمعان كثيرة ابعد والنوع
الثاني من الانواع الستة العلم وهو ما لا يتناول الا على واحد
معين حقيقي كما في العلم الشخصي واعتباري كما في العلم الجنسي
بوضع واحد وهو قسمان علم شخص وهو ما وضع لمشخص
واحد نحو زيد وعلم جنس وهو ما وضع لامر كلي باعتبار
تشخصه عن سائر المفهومات وقال ابن الحاجب
والشيخ الرضي ان يكون كونه معرفة اعتباري محض كعدل
عمر نحو اسامة فيما اذا كان الجنس عينا وسبحان فيما

اذا كان الجنس معنى والنوع الثالث اسماء الاشارة وقد
عرفت ان وضعه كلى باعتبار امر عام والموضوع له كل جزئى
مشخص مما ليننا وله الامر العام مثلا ذا وضعه الواضع
لكل مذكر مشار اليه بالاشارة الحسية بلاحظة مفهوم
المشار اليه المفرد المذكر المحسوس وجعله الة لوضعه له
وهى مبتدا خبره ذا مع ما عطف عليه او خبره محذوف اى ما
سيذكر واذا مبتدا خبره للمذكر المفرد وعلى الاول محذوف خبره مبتدا ٧
محذوف اى هو اى ذان لتقدمه رتبة او ذان فى الرفع مبتدا و
للمثناه خبره قدم عليه لكون الضمير اقرب الى المرجع او منها مقدر
وذين فى النصب والجر وللمونث تا بقلب الذال تاء اذ العادة
فى الفرق بين المذكر والمونث اتيان التاء ولذا جعل اصل البواقى
من صيغ المونث وقيل هو لا غير وذى بقلب الالف ياء للفرق
المذكور اذ قد يفرق بينهما بالياء نحو تضربين وقيل هو الا
صل لبقاء بعض حروف المذكر فيه وتى بقلب الالف ياء و
مبالغة فى الفرق وته وذه بقلب الياء هاء ساكنة فى الو
قف والوصل او مكسورة بلا ياء وكان اراد بهما هاتين
للتغليب واكتفى بالاعجام وتهى وذهى بالياء وذات بالحاق
التاء لم يذكرها لقلة استعمالها وللمثناه اى المونث تان رفعا
وتين نصبا وجرا وهذا من دلائل اصالة تا وجمعهما و
ى المذكر

٧ اى هو للمذكر او هى مبتدا وذا مبتدا
ثان والخبر منها وللمثناه صح

اى المذكر والمونث اولا مدا وقصرا ويكتب الواو بعد الهمزة
لئلا يلتبس بالى حرف الجر وحمل عليه الممدود ويكتب المقصود
بالياء لجهالة اصله ويلحق اوائلها اى اسماء الاشارة
حرف التنبيه اراد به ها لا لغيرها اختصاصها مالا واما بالجمل
ويلحق للاشارة الى القريب او المتوسط او لا يلحق للبعيد و
فيجتمع مع الكاف نحو هذاك دون اللام فلا يقال هنالك
ويفصل بينهما وبين اسم الاشارة بانا واخواته كثيرا نحو
ها انا ذا وها انت اولاء وها انتم هؤلاء وهاء الثانية تكرار
للاولى نحو هذا وتتصل باواخرها كاف الخطاب اى كاف تدل
على الخطاب لتدل على حال المخاطب من الافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتانيث وهو حرف لعدم امكان الاسمية
لانه لو كان اسما لكان معمولا ولا يمكن لعدم عامله فيقال
فى خطاب المذكر ذاك بالفتح وفى المونث ذاك بالكسر و
فى تثنيتهما ذاكما وفى جمع المذكر ذاكم وفى المونث ذاكن والمشار
اليه فى الكل مفرد مذكر وكذا اى مثل ذا فى التصرف مع حرف
الخطاب او مثل ما ذكر من ذا البواقى من ذان واولاء وتا
وتان تقول ذانك ذانكما ذانكم ذانكن والمشار اليه مثنى
مذكر واولئك الى اخره وتاك الى اخره وتانك الى اخره فيكون
خمسة وعشرين ويجمع بينهما اى حرف التنبيه وحرف الخطاب

لعدم المانع عن اجتماعهما وافادة كل منها لا يفيده الاخر
نحو هناك كما يفرد احدهما من الاخر نحو هذا وذاك ويقال
اى يقول العرب فى مكالماتهم تلك فى تى الحق اللام به فحذف
الياء للساكنين بخلاف ذلك فان اللام فيه متحركة بتحريك
الكاف بالفتح او الكسر للمذكر والمؤنث ويجوز ايضا تحريك
التاء بهما فيكون فى تى وتا فيحصل اربعة واولاك قال الرضى
فى اولى بالقصر وقال الفاضل العصام فيه انه لو كان كذلك
لكتب بالياء وفيه انه كتب الالف لصيرورته فى الوسط باتصال
الكاف فالاوجه انه يجوز ان يكون مقصورا او ممدودا حذف همزته
وذانك وتانك مثلوديكن اى مشددتى النون حال كونها للبعيد
اى للاشارة الى المشار اليه البعيد لان زيادة الحرف تدل على زيادة
المعنى واذا استعملت فى القريب والمتوسط يكون بضرب من
التاويل واختلف فى تشديد ذان وتان وبيانه فى المطولات
من شروح الكافية وغيرها فائدة ان اسم الاشارة باللام
وحرف الخطاب فى المفرد نحو ذلك او النون المشددة فى التثنية
نحو ذانك للبعيد وبالهاء نحو هذا والكاف نحو ذاك للمتوسط
وبغير هذه المذكورات للقريب فيكون استعمال واحد منها فى موضع
الاخر استعمالا فى غير معناه كما ان استعمال الكلى فى الامر العقلى فى غير معناه
بتنزيله منزلة الحسى فى كمال تعينه لكن قال الفاضل العصام
فى شرح

فى شرح التلخيص كثرة استعمال كل موضع الاخر امارة الحقيقة فاذا
استعمل هذا مثلا فى القريب او البعيد او المتوسط يكون استعمالا
فى معناه وعلى هذا فقس هذا والمذكورات تستعمل فى المكان وغيره
من المحسوسات واما ثمة بالفتح وهنا بالضم والتخفيف وههنا
وهنا بالفتح والتشديد وقد يكسر وقد ينجر هذه بمن والى وقد
يتصل بهنا المشددة الكاف دون ثمة وثمة خطأ وهنالك
فللمكان اى موضوعة للاشارة الى المكان الحسى خاصة وقد
تستعمل فى غيره لتنزيله منزلته يقال هنا للقريب وهناك للمتوسط
وما عداهما من المكانيات للبعيد والنوع الرابع من انواع المعرفة
الاسم الموصول اى ما اشتهر بهذا الاسم فيما بين النحاة وقد سبق انه
من الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص مثلا الذى موضوع
لكل معين مشخص باتصافه بمضمون جملة خبرية معلوم ثبوته و
عند السامع كما افاده بقوله ولا بد له اى للموصول من صلة بمعنى لا
يستعمل فى الكلام الا مع صلة لا بمعنى انه يذكر فى الكلام ويكون جزء
منه بصلته بحيث يستحق الاعراب المجموع لانه ينافى الاسمية
لانه لا شىء من الاسم يستحق الاعراب بغيره جملة سماعا ولا
وضع الموصول لما يعتقد المتكلم ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما
عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا نحو الذى يبقى خلق الاشياء
او فى بعض الازمنة نحو الذى اكرمنى او يكرمنى زيد خبرية لا محل لها

من الاعراب لانها ليست محلا للاعراب على ما عرفت معلومة
للسامع اى يلزم كونها بحيث يعلم السامع مضمونها ولو
في اعتقاد المتكلم ولزوم الخبرية معلوم من اعتبار معلوميتها
للسامع الان الانشائية لا تدل على ثبوت مدلولها حتى يكون
معلوما للسامع ولو كان الخبرية غير معلومة المضمون له لا تقع
صلة وبهذا ظهر الفرق بين الموصول والموصوف في مثل لقيت
من ضربته لان الموصول معلوم اتصافه بمضمون الصلة قبل التكلم
بخلاف الموصوف فمعنى الموصول الانسان المعهود ومعنى الموصوف
انسان فيها ضمير عائد الى الموصول وتخصيص الضمير بالذكر اما لما
حكى عن سيبويه انه لا يكون العائد في الصلة الا الضمير واما لانه
الغالب لانه لا يكون قد يوضع موضعه الاسم الظاهر كقوله ايا
رب ليلى انت في كل موطن وانت الذى في رحمة الله اطمع اى في رحمته
والاصل ان يكون الضمير ضمير غائب لان الاسماء الظاهرة غيب
وقد يعدل عنه الى المتكلم والمخاطب اذا كان الموصول او موصوفه
خبرا عن واحد منهما نحو قول على رضى الله عنه انا الذى سمتنى امى
حيدرة ونحو انت الذى اكرمتنى وانا او انت الرجل الذى اكرمتك
او اكرمتنى وذلك لرعاية جانب المعنى واما اذا كان المتكلم او المخاطب
خبرا عن الموصول او الموصوف فلا يجوز الا الغيبة نحو الذى قال
كذا انا او انت ويجوز حذفه اى الضمير كثيرا في المفعول نحو اهذا
الذى

الذى بعث الله رسولا اى بعثه وقليل في غيره سيما يجوز
حذفه نحو من يمن بالحمد لا ينطق بما سفه اى بما هو سفه و
قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اى به وفاقض ما انت قاض اى قاضيه
وهو اى الموصول الذى وما عطف عليه هو للواحد المذكر واللام
حرف تعريف باتفاق بين البصريين والكوفيين زيدت لئلا يلزم
وصف المعرفة بها كوصف المعرفة بالنكرة في الصورة والذى اسم
موصول عند البصريين وزائدة عند الكوفيين والموصول الذ
الساكنة ثم كسرت فاشبعت فصار الذى وقد تشدد ياؤها و
ياء التى مكسورة او مضمومة حتى توهم انه معرب كاى والقياس
ان تكتبا باللامين لكن لتنزيل لاميهما منزلة جزء كلمة اذ
عما تلزم لام التعريف والمثناه اى الواحد اللذان رفعا واللذين
نصبا وجرا للذان وكذا اللتان في غير الفصيح والاولى كونهما معربين
عند اختلافهما رفعا ونصبا وجرا كذا في الرضى وهو مختار و
المصنف ههنا وفي تثنية اسم الاشارة كما مر والجمهور على انهما
مبنية والاختلاف ليس لكونها معربة وكتب باللامين و
لئلا تلتبس الصورة بينه وبين الجمع وحمل عليه اللذان والجمع
المذكر وقيده في التسهيل بالعاقل الذين في الاحوال الثلث
من الرفع والنصب والجر على الاكثر وجاء الذون في الرفع في لغة
هذيل قال الزمخشرى اعراب الجمع على لغة من [illegible] الذى

فكان اصله الذيون فحذف احدى اليائين ثم اعل اعلال قاضون
وحكى عن بعضهم الذيون في الرفع والذين في النصب والجر
وقد يحذف النون تخفيفا والتي كالذي في جميع ما سمعت هي للوا
حدة المؤنثة والمثنا ها اي الواحدة اللتان رفعا واللتين و
نصبا وجرا وجمعها اي الواحدة اللواتي وهو قليل في المذكر و
جاء فيه اللوا بحذف التا والياء واللائي بالهمزة والياء وهو
كثير في جمع المؤنث والاولى كالعلى واللاى بالياء فقط ساكنة
او مكسورة واللاء بالهمزة فقط واللائين مطلقا او نصبا وجرا
واللاؤن رفعا واللاتي بالياء واللات بحذف الياء اكتفاء بالكسر
واللواتي بالهمزة والياء قال في شرح لب الالباب ان هذا واللوائي والتا
جمع الجمع الاول جمع اللاتي والثاني جمع اللائي وذا بعد ما الكائنة
للاستفهام هذا عند البصريين فانهم يخصون الحكم بذا ولا يجرونه
في سائر من اسماء الاشارة مع شرط كونه بعد ما الاستفهامية
ومع هذا يحتمل ان يكون زائدة فمعنى ماذا صنعت يحتمل ان يكون ما
صنعت فجوابه المناسب مرفوع وان يكون اي شيء فجوابه الاولى منصوب
ومن لذي العلم وقد يستعمل في غيره وما لغيره في الغالب ولصفات
ذي العلم وللمبهم امره ويستوي فيهما المذكر والمؤنث والافراد
والتثنية والجمع واي للمذكر واية للمؤنث والالف واللام قال
التفتازاني والسيد الشريف في شرح المفتاح هو مجموعهما

اللام

اللام وحدها على ما هو المختار في حرف التعريف واليه يميل كلام
المص هنا لكنه يخالف لما سبق منه في اسم الفاعل والمفعول
خاصة على ما سبق بمعنى الذي في المذكر والتي في المؤنث ويجوز بمعنى
تثنيتهما وجمعهما واذا عنى نهما متعدد او مؤنث يجوز رعاية
اللفظ والمعنى فيقال الضارب للمؤنث والمثنى والمجموع كما يقال
الضاربة والضاربان والضاربون لكن اذا تقدم مؤنث
او مثنى او مجموع مبتدأ او غيره يتعين المطابقة فلا يقال الزيدان
الضارب بل الضاربان وكذا غيره والنوع الخامس من الا
نواع الستة المعرف باللام سواء كان للعهد الخارجي فانه المتبادر
نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل المعروف بالاتصاف بالمجيء ونحو كما
ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو رجال
جاءني رجال فاكرمت الرجال مشير الى حصة معينة فردا او افراد
اتعينت بذكرها سابقا وبقرينة الحال فهو كضمير الغائب او للجنس
سواء اشير بها الى مفهوم مدخولها من حيث هو هو و
يسمى لام الحقيقة ولام الماهية نحو الرجل اي جنسه خير
من جنس المرأة او من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد
بلا تعيين في الخارج بل في الذهن ويسمى لام العهد الذهني نحو
ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد او في ضمن جميع الافراد
ويسمى لام الاستغراق نحو يدخل الجنة الناس الا الكافر اي كل

ناس وكل كل فرد ونحو جمع الامير الصياغة هنا وكلام المصنف
ظاهر في ان اللام على قسمين للعهد وللجنس والعهد الذهني
والاستغراق من فروع الجنس كما عرفت وهو الارجح عند عصام
الدين وقال بعضهم ان اللام موضوع للاشارة الى تعيين و
سمي اللفظ الذي دخلت عليه ويسمى لام الجنس ثم ان الاشارة
الى ذلك المتعين اما من حيث هو هو فلام الحقيقة او
من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد غير متعين في الخارج
فهو لام الاستغراق او في ضمن حصة معينة فهو لام العهد و
المعرف بحرف الندا اي الصالح لان يعرف به ليفيد قوله اذا قصد له
اي بالندا او بالمنادى شيء معين نحو يا رجل وغير المعين نكرة
نحو يا رجل والنوع السادس من الستة الاسم المضاف الى احد هذه
الخمسة اضافة معنوية لا لفظية فانها لا تفيد التعريف وقد
عرفت ان مثل وغير وشبه لا يتعرف بالاضافة ثم ان الاضافة الى
احدها اعم من ان يكون بالواسطة نحو غلام زيد ونحو ثوب
غلام زيد ثم ان مذهب سيبويه في ترتيب المعارف ان الاعرف
هو المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول والمضاف
في مرتبة المضاف اليه والنوع الثاني من الانواع الخمسة للمعمول
بالتبعية العطف بالحروف اي المعطوف باحدها من عطف
عليه اي ذكر او مال اليه لان المتكلم يكر بالعطف الى طرف النسبة

او يميل اليه

او يميل اليه وهو اي العطف تابع متوسط اي يقع د
اليهما فلا يرد الصفات المصدرة بالواو على تقدير تسليمه
والتاكيد المصدر بالفاء وثم للتدرج بينه اي التابع وبين
متبوعه احد الحروف العشرة ولما لم يكن في كلام المصنف محل يناسب
ذكرها فيه غير هذا المحل ذكرها هنا فقال وهي اي الحروف العاطفة
الواو وما عطف عليه وهو للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه
في الحكم مطلقا بلا ترتيب والفاء له مع الدلالة على تعقيب
المعطوف وثم له مع المهلة وحتى له معها لكنها فيه ذهنية
لا خارجية ومعطوفها جزء قوي او ضعيف مما قبلها
ليدل على قوته وضعفه وعمومات الناس حتى الانبياء
وقدم الحاج حتى المشاة فان الذهن يثبت الموت ويتدرج
من الادنى الى الاعلى وكذا في قدوم الحاج وان لم يكن في الخارج
كذلك بل الموت يقوم بالناس والانبياء مختلطين وكذا القدوم
القدوم واو واما وام لنسبة الحكم الى احد الامرين او الامور
مبهما غير معين عند المتكلم قالوا او قد جاء او بمعنى الى او الا
واقول في نفس هذا ظاهري ليس بتحقيق والتحقيق ان او بمعناها
ثم رايت الفاضل العصام يقول والاظهر انه بمعناه ويستفاد
منه ما يؤول الى احد المعنيين فان قولك لالزمنك او تعطيني
حقي معناه ان احد الامرين واقع البتة ويستفاد ان

ان اللزوم ينقطع عند الاعطاء او ان اللزوم كائن كل
وقت الا وقت الاعطاء النهي فوقع الترادف بحمد الله تعالى
ويجي او بمعنى بل ويختص بالجمل وليس حينئذ حرف عطف بل حرف
استيناف واذا عطف باما لزم قبل المعطوف عليه اما واذا
عطف با ويجوز تركه وانكر بعضهم كون اما حرف عطف لا
نها قبل المعطوف عليه ليست للعطف قال الرضي والحق هذ
ا والعاطفة الواو الداخلة على الثانية واما مفيدة لاحد الشيئين
غير عاطفة ويلزم قبل ام المتصلة همزة الاستفهام ويكون المعطوف
والمعطوف عليه في حكم لفظ واحد فقولك ازيد عندك ام عمرو
في قوة قولك ايهما عندك وام المنقطعة غير مختصة بالاستفهام
تدل على انقطاع ما بعدها عما قبلها واستيناف كلام بعده بمعنى
بل والهمزة غالبا اما للاستفهام مثل انها لابل ام شاة بل اهي شاة
او للانكار نحو ام يقولون افتريه وقد تكون بمعنى بل فقط بان يضرب
بام عن الاستفهام ويقصد بما بعده الاخبار كقوله تعالى ام
انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام هنا او يذكر
بعده اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور
وكقوله تعالى ام من هذا الذي هو جند لكم ولا لنفي ما ثبت للاول
نحو جاني زيد لا عمرو فهو مختص بالمثبت لا يجي نفي ولا نهي ولا يجوز
تعدد المعطوف به فلا يقال جاني عمرو لا زيد لا بكر ويعطف به

على المنادي

على المنادي فيقال يا زيد لا عمرو كذا في التسهيل والمثبت اعم
من اللفظي والمعنوي نحو ما زال زيد قائما لا قاعدا وبل تقع بعد
الاثبات والنفي باتفاق من البصريين والكوفيين ففي الاثبات بان
لاثبات الحكم للمعطوف وجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
بان جعله كان لم يذكر لان ذكره كان خطأ عمدا او سهوا وفي النفي
والنهي نحو ما جاني زيد بل عمرو ولا يجي زيد بل عمرو فكذلك عند
الجمهور فان المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه لكن ما بعد
بل اثبات لا نفي وعند المبرد بل في النفي مثله في الاثبات فيفيد عدم
مجي عمرو وزيد كانه لم يذكر ونقل السيد السند في شرح المفتاح عن
بعضهم انه في النفي لاثبات الحكم للمعطوف بعد نفيه عن المعطوف
عليه ويبتني على هذا عده اهل البلاغة من اداة القصر وافاد
كر قبله لا فان كان الكلام مثبتا نحو جاني زيد لا بل عمرو فهو لنفي
الحكم عن المعطوف عليه واذا كان منفيا فالتقرير النفي في المعطوف
عليه نحو ما جاني زيد لا بل عمرو وما بعد بل باق على الخلاف المذكور
واذا عطف بها الجملة على الجملة يفيد الانتقال من حكم الى اهم
ولكن ليست عاطفة اذا كانت مع الواو اتفاقا بل مخففة من
المشددة وشرطها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا واثباتا ولو
معنى نحو ما جاني زيد لكن عمرو ونحو زيد غائب لكن عمرو وقد تجي
عاطفة للمفرد في الكلام الموجب حملا له على بل نحو جاني زيد لكن

عمرو قال الرضي ليس لهم به شاهد فقدم العشرة وذا بعضهم و
اي المفسرة والاصح ان ما بعده عطف بيان واذا الكوفيون ليس
والاخفش والفراء الا واذا عطف اي اوقع العطف اي اذا اريد
ايقاع العطف على الضمير لا الظاهر المرفوع لا المنصوب وسيجي
حكم العطف على المجرور المتصل لا المنفصل فان المنفصلات لا شرط
للعطف فيها باد اذا كان ذلك المتصل او مستترا ضميرا غايبا او مخاطبا
او متكلم مفردا او تثنية او جمعا يجب تاكيده او لا بمنفصل له
ويقبح تركه عند البصريين في السعة وعند الكوفيين يجوز بلا
قبح مطلقا نحو ضربت انا وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه
ونحو الزيدان ضربا هما وعمرو ونحو الزيدون ضربوا هم وعمرو ولان الفاعل
المتصل كالجزء من الفعل لكون الاتصال من الطرفين من الفعل
لكونه محتاجا الى الفاعل ومن الضمير لكونه محتاجا اليه لعدم
استقلاله في التلفظ فصار العطف عليه كانه على بعض حروف
الكلمة فاكد ليظهر انه منفصل في الحقيقة ولا يجوز ان يكون
العطف على التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم
ان يكون تاكيدا وذا لا يجوز في كل وقت الا وقت ان يقع فصل
بين المعطوف والمعطوف عليه ولو كان بين العاطف والمعطوف
نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فيجوز تركه اي التاكيد بلا قبح
عند الفريقين لطول الكلام به وابانة نحو ضربت اليوم وزيد

ونحو

ونحو ضربت انا اليوم وزيد واذا عطف على الضمير المجرور لان و
العطف على المظهر لا يشترط فيه شيء اعيد الخافض اي الجار في
المعطوف حرفا كان او اسما مضافا لكمال الاتصال فيكون كالعطف
على بعض حروف الكلمة ولم يكن له منفصل يؤكد به وفي الاستعارة
مذلة والفصل في المرفوع نائب عن التاكيد واذا لم يمكن الاصل
لم يمكن البدل وايضا اذا عطف الضمير المجرور على مثله لا يعطف
الا باعادة الجار فاطرد وعند الكوفيين يجوز بلا اعادة نحو مررت بك
وبزيد والجار في المعطوف زائد اثباتا في حكم العدم والجر بالاول بد
ليل المال بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد واما كسائر
الحروف الزوائد والجر به كما في كفى بالله وبين مضاف الى المتعدد معنى
لان الثاني زائد فكان الاول مضافا اليهما اختاره الرضي والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له من الاحوال العارضة له
بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه باحدهما فيختص
العروض به ايضا نحو يا زيد والحارث ويا عمرو وعبد الله ويا
عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى عن اللام وهو لزوم
اجتماع اداتي التعريف لم يوجد في المعطوف وسبب بناء عمرو
اعني كونه منادى مفردا معرفة غير موجود في عبد الله وسبب
اعراب عبد الله لم يثبت واذا كان المعطوف في حكم المعطوف
عليه لم يجز نحو ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهب عمرو الا برفع ذاهب

على ان يكون خبرا عنهما اذ لو كان منصوبا عطفا على قائما او
مجرورا عطفا على بقائم يلزم ان يكون خبرا عن زيد فيلزم ان
يكون فيه ضمير لهما في قائم ولم يوجد لان ضميره لعمرو فلم تجز الا عطف
الجملة على الجملة هذا هو المشهور وقال الفاضل العصام يجوز عطف
ذاهب على محل قائم او عطف عمرو على زيد فيكون من قبيل عطف
معمولي عامل على معمولي اخر وقال ايضا يمكن ان يجعل زيد قائم
وعمرو قاعد من عطف مفردين على مفردين ويجوز عطف شيئين
بحرف واحد على معمولي عامل واحد بل اشياء على معمولات عامل
واحد بالاتفاق لانه باقامة العاطف مقامه والواحد يقوم
مقام الواحد مختلفين في الاعراب نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا او
متفقين نحو ظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلمت زيدا عمرا فاضلا
وبكرا محمدا كريما ولا يجوز عطفها بحرف واحد على معمولي عا
ملين مختلفين في المعمول اتفقا في العمل واختلفا الآن لان حرف
العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين و
كما في ان زيدا يضرب عمرا وخالدا بكرا وان زيدا ضرب غلامه و
عمرا اخوه وجوزه الاخفش اذا لم يقع فصل بين العاطف والمعطوف
المجرور بغير لا المؤكدة للنفي فلا يجوز دخل زيد على عمرو وبكر
خالد لوجود الفصل ويجوز زيد في الدار والحجرة عمرو وعنده
لعدم الفصل قوله الا عند تقدم الجار على رأي وهو رأي الاكثر منهم
الاعلم

الاعلم الشنتمري نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ونحو ان في الدار
زيدا والحجرة عمرا المراد به تقدم المجرور على المرفوع او المنصوب في جانب
المعطوف والمعطوف عليه وعدم الجار في جانب المعطوف على ما مر
لانه مورد السماع هكذا الا تقدم الجار على الرافع والناصب لانه
يلزم ان لا يجوز هذا المثال بل مثال المتن لان التقدم على العامل المعنوي
لا يتصور ويحتمل ان يكون المراد كون الجار متقدما على ما روي
عن الكسائي والفراء والزجاج والاخفش فحينئذ يجوز المثال
لان ونحو في الدار زيد وعمرو والحجرة ومنعه سيبويه مطلقا لما ذكرنا
والفراء منعه على ما نقل ابن مالك عنه وهما يقدران الجار في
كل صورة يتوهم العطف على معمولي عاملين نحو قوله ما كل و
سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء وانما جوزه الاكثر
بشرط الضابطة المذكورة قياسا على مورد السماع كالمذكور
وقوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا اذ او
العطف على معمولي عاملين خلاف الاصل فاطرد في مورد
سماعه لا في غيره كذا في الرضي والثالث من الخمسة التأكيد
قال في الصحاح الاصح التوكيد والتأكيد والتوكيد التقرير ولما
كفى تصوره بما يطلق عليه لفظ التأكيد في تقسيمه ترك
تعريفه مع ان معناه اللغوي ينبئ عن تعريفه وشرع في تقسيمه
فقال وهو قسمان لفظي سمي به لانه يقرر اللفظ كما يقرر المعنى

والمعنوي يقرر المعنى فقط فسمّي معنويا وذاك لفظيا فرقا
بينهما وهو تكرير اللفظ الاول بمعنى تكرره اما بعينه او
بموازنه مع اتفاق في الاخر المقصودة تزيين الكلام او مرادفه
كما في المضمر المتصل ولا يخفى ما في عبارة المص من المسامحة
لان التكرير ليس التاكيد الاصطلاحي الذي هو التابع ولذا
فسّرناه بالمكرر فاضل عطف المراد ولان الفاعطفه على
المضاف اليه وهو ظاهر الفساد ولا يمكن ان يراد به المؤكد
بفتح الكاف الذي هو الضمير المتصل لاضافته الى ضمير اللفظ الاول
فهو اما مرفوع معطوف على التكرير والضمير راجع الى اللفظ او
الاول او مجرور معطوف على المضاف اليه فيكون من قبيل
علفتها تبنا وماء باردا اي او ذكر مرادفه او المضاف مقدّر و
تجري اي التكرير مطلقا فيصح قوله في الالفاظ كلها على عمومها
اسما او فعلا او حرفا مفردات او مركبات او تجري التاكيد
اللفظي من المعمول فيخص الالفاظ بالاسماء اي في الاسماء كلها
لا في بعض كالمعنوي ولكن لا يساعده التمثيل نحو جاءني زيد زيد
او حسن لبس وضربت انت وضربت ضرب زيد وضرب الثاني
غير عامل ونحو نعم نعم او لا لا في جواب هل عندك زيد وزيد قائم
زيد قائم وضرب زيد ضرب زيد وزيد في الدار في الدار او في الدار
غلامه في الدار غلامه وزيدان [illegible] ليشكرك ان تعطه ليشكرك

وقد تدخل

وقد تدخل الفاء وثم على التاكيد اللفظي ومعنويّ مخصوص بالمعارف
من الاسماء اي لا يكون متبوعه الا المعرفة ولا يجري كاللفظي
في الالفاظ كلها اريد بها العموم او الخصوص باتفاق البصريين
قال الفاضل العصام والاظهر جواز صمت شهرا كله للحاجة الى تاكيد
هذا المنكر كالمعرفة والكوفيون جوّزوا تاكيد النكرة بما عدا
النفس والعين اذا كانت معلومة القدر نحو درهم ودينار
ويوم وليلة بخلاف رجال ودراهم وهو اي التاكيد المعنوي
نفسه وعينه بمعنى ذاته وقد يزاد فيهما الباء فيقال جاءني زيد
بنفسه وبعينه فلا يكونان بهذا المعنى الا تاكيدا ويتصرف فيهما
افرادا وجمع قلة في التثنية والجمعين هو الاولى وفي الضمير فيفرد
للمفرد ويثنى للتثنية ويجمع للجمعين تقول جاءني زيد نفسه والزيدان
انفسهما على المختار كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما كراهة
اجتماع تثنيتين متحدين معنى او الاول لجزء من الثاني مضافا احدهما
الى الاخر ونفساهما على ما حكاه ابن كيسان عن بعض العرب و
الزيدون انفسهم وهند نفسها او نفساها والهندات و
انفسهن ويتصرف في العين مثلها وكلاهما للمثنى المذكر وكلتا
هما للمؤنث ويؤكد بهما المثنى غالبا وقد يؤكد متعدد غير مثنى
اتحد عاملها معنى نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما ولا تقول
توقف زيد وذهب عمرو كلاهما وقد يؤكد المذكر والمؤنث.

بكليهما وكلّه يؤكد به الواحد مذكرا او مؤنثا والجمع اذا صح
افتراق اجزائهما بالنسبة الى ما نسب اليهما باختلاف الضمير
افرادا وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول قرات الكتاب كله
والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجوار كلهن
واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة او المعجمة يؤكد بها
واحد وجمع يصح افتراق اجزائهما باعتبار نسبة الكلام
باختلاف الصيغ تقول اخذت المال اجمع واشتريت الجارية
جمعاء وجاءني القوم اجمعون وجاءتني النساء جمع ويجوز اجراء
الجموع غير المذكر السالم مجرى المؤنث في كله واجمع واخواته
فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او
بالدور كلها جمعا لتاويلها بالجماعة ومجرى جمع المؤنث الا
في جمع المذكر المكسر العاقل خلافا للاندلسي نحو بالزينبيا او
القصور او الدور كلهن جمع ولا تقول بالرجال كلهن جمع بل
كلهم اجمعين واكتع وابتع وابصع مثل اجمع في جميع ما ذكر و
جوز الكوفيون تثنية المذكر والمؤنث تقول اجمعان وجمعاوان
وكذا اخواته لكنه غير مسموع وهذه الثلثة اتباع جمع تبع كفرس
وافراس لا تابع فانه اختلف في ان فاعلا يجمع على افعال في الفا
موس تبع محركة بمعنى تابع ويجمع على اتباع لاجمع لان لها معنى
بقرب من معنى اجمع على ما قيل ان اكتع من حول كتع بمعنى تام

والبصع

والبصع من بصع العرق بمعنى سال والبضع من بضع بمعنى
روى وابتع من البتع بمعنى طول العنق مع شدة مغرزه
وقيل لا معنى لها فيكون مثل حسن بسن ولا تتقدم هذه
الثلثة عليه اى على اجمع لان اجمع صريح في الدلالة على معنى الجمعية
بخلافها كما سبق ولا تذكر هذه الثلثة بدونه لمثل ما ذكر
في الصحيح وقيل تذكر ولا خلاف في جواز ذكر اجمع بدون ا
خواته كما في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وبدون
كل و ذكر كل بدون النفس والعين وفي جواز ذكر كل من النفس
والعين بدون الاخر قولان في الفصيح من الكلام لا يبعد ان
يكون قيدا في جملتي عدم التقدم وعدم الذكر وهاتان الجملتان
تفسير لتبعيتها لاجمع وفي الرضي ولا خلاف انه لا يجوز تاخير
جمع من احدى اخواته والمشهور انه اذا اردت ذكر اخوات
اجمع وجب الابتدا باجمع ثم يوتي باخواته على هذا الترتيب
اجمع اكتع ابصع ابتع و اذا اريد الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوى
يقدم النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم وثم واذا اكد المضمر المرفوع
المتصل البارز والمستكن بالنفس او العين اى باحدهما او كليهما
اكد اولا بمنفصل ليخرج المؤكد عن كونه كالجزء ويبرز في صورة
الاستقلال فلا يكون تاكيده بمنزلة تاكيد جزء الكلمة وقيل لد
فع الالتباس بالفاعل نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه و

وضربت انت نفسك او عينك وضربت انا نفسي او عيني
اعلم ان فائدة التاكيد اللفظي غالبا دفع توهم السامع
ان المتكلم غلط او تجوز كما اذا قلت جاني عمرو زيد تجوزا ان
يتوهم السامع انك اردت ان تقول جاني عمرو فغلطت فقلت
زيدا وان مرادك جاني خبر زيد او غلامه فتجوزت فدفعت
بتكريره فكذا فائدة المعنوي في النفس والعين دفع توهم التجوز
وفي باقي ما من الفاظ المعنوي دفع توهم السامع عدم شمول
المؤكد للمراد من الاجزاء كما اذا قلت قرات القران يتوهم السامع انك
قرات بعضه فدفعته بقولك كله او اجمع وقس على هذا قوله
فسجد الملائكة كلهم اجمعون كلاهما يفيد شمول السجود لا
فراد الملائكة فاجمعون تاكيد على تاكيد هذا ما نص عليه الرضي
وقال سعد الله والدين التفتازاني ان الاول يفيد الشمول و
الثاني الاجتماع على السجود في زمان واحد لانه من الجمع كانه
قيل ما ترك واحد منهم السجود وسجدوا مجتمعين و الرابع
من الخمسة البدل وهو في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشيء وا
المناسبة ظاهرة وفي الاصطلاح المقصود اي التابع الذي
قصد النسبة اليه نحو جاني زيد اخوك او نسبة الى الغير نحو
ضيعي زيدا اخوك بالنسبة الكائنة في الكلام خرج ما عدا العطف
بالحروف دونه اي المتبوع حال من الضمير المتكن في المقصود اي

تجاوز

تجاوزا ذلك التابع المتبوع في كونه مقصودا بالنسبة
في الكلام بان يكون ذكر المتبوع توطئة وتمهيدا لذكر التابع
فيلزم ان يكون مقصودا لاجل ذكر التابع لمصلحة الاجمال و
التفصيل لان في ذكر الشيء اولا اجمالا ثم تفصيله تقريرا في الذهن
لانه وقوع بعد الطلب فخرج العطف لان المتبوع ايضا فيه و
مقصود واورد الرضي العطف ببل لان المتبوع فيه غير مقصود
واجيب بانه يقع قصدا ثم يعرض عنه ويقصد الى التابع
فكانا مقصودين على سبيل التعاقب بخلاف البدل وفيه ان
بدل الغلط ثلثة اقسام قسم يقصد فيها الى المبدل منه
عمدا ثم توهم انه مما سبق به لسانك وانك غالط فيه وتقصد
الى البدل ويسمى هذا بدل بدا وشرطه الترقي من الادنى الى الاعلى
وكثيرا ما يستعمل البلغاء نحو فلان بدر شمس وقسم تقصد
المبدل منه لنسيانك المقصود الذي هو البدل ثم تتدارك
بالبدل وقسم يتدارك به سبق لسانك الى المبدل وهو
في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشيء والمناسبة ظاهرة فالقسمان الا
ولان كالعطف ببل في كون متبوعه مقصودا معه بالنسبة
على سبيل التعاقب واقسامه اي البدل اربعة بالاستقراء
بدل الكل من الكل وهو المبدل منه اي بدل هو كل المبدل منه
ان صدقا اي البدل والمبدل منه على شيء واحد بان

يكون ما صدقا عليه احدهما شيئا صدق عليه الاخر نحو
جاءنى زيد اخوك ونحو اعبد ربك اله العالمين وبدل
البعض من الكل اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فى هذين
بيانية ان كان مدلول البدل جزء مدلول المبدل منه نحو ضربت
زيدا رأسه ونحو البعض الثلث من عصى الله تعالى منه وبدل
الاشتمال اى بدل بسبب اشتمال احدهما على الاخر غالبا فالاضافة
لادنى ملابسة ان كان بينهما اى بين البدل والمبدل منه
تعلق واتصال معنوى كائن بغيرهما اى كون البدل كل المبدل منه
كونه جزء فيه ايماء الى ان اشتمال احدهما على الاخر ليس بشرط بل
يكفى التعلق فيشمل نحو اعجبنى زيد حماره كائن بحيث يتقاضى النفس
اى نفس السامع بعد ذكر الاول وهو المبدل منه اى يكون ذلك
الانتظار بسبب ذكر الاول لكونه داعيا على الثانية اجمالا لكونه
النسبة اليه غير صحيحة معنى وتتشوق اى النفس الى ذكر
الثانى وهو البدل فيكون اجمال وتفصيل مقصودان من الا
بدال فخرج المثال المذكور لان التعلق بينهما ليس بهذه المثابة
فهو من بدل الغلط نحو سلب زيد ثوبه فانه متى قيل
سلب زيد ينتظر السامع الى شىء يصح اسناد السلب اليه من
متعلقات زيد من الجلد والثوب وغيرهما وكذا مثل احفظ
الله تعالى حقه وتعجبنى الفرس عرقه وبدل الغلط اى بدل بسبب

غلط

غلط المتكلم ان كان ذكر المبدل منه غلطا صريحا بسبق و
اللسان والغلط فيه حكمى او النسيان نحو رأيت رجلا حمارا او حماره
وهو المتبادر الشايع عند اطلاقه ولذا خص البيان به وقال
ولا يقع اى بدل الغلط فى كلام الفصحاء بل يؤدونه ببل لان
الفصحاء يتداركون الغلط فيه بالعطف ببل بخلاف غيرهم فانهم
يتفقون على البدل واما قسمه الذى يشترط فيه التكرر المسمى
ببدل بداء فانه يقع فى كلامهم ولما كان هذا نادرا فى الاستعمال لم
يتعرض له ولا يذهب عليك ان ما اشتهر من ان ذكر المبدل منه
يقع توطئة لذكر البدل انما هو فى غير بدل الغلط وان يجرى
فى الالفاظ كلها مثل التأكيد اللفظى فيقال قام جا زيد وزيد من
من فى الدار لان تدارك سبق اللسان لا يختص بقسم دون قسم
قوله ويجب وصف النكرة المحضة المبدلة من المعرفة يدل على
ان المطابقة بينهما تعريفا وتنكيرا غير لازمة مثل جاءنى رجل
غلام زيد بدل الكل فلا منع نحو مررت بزيد حمار واما بدل
البعض وبدل الاشتمال فلا بد فيهما من ضمير المبدل منه منه
فيختصان به لا محالة وانما وجب فى بدل الكل ليكون
كالجابر لنقصان النكارة ولئلا يكون المقصود انقص من
غيره من كل وجه وقيل لا يجب بل يجوز عند ابى على الفارض
اشتمل البدل النكرة على زيادة اما بحسب مفهومه او بعا

نحو لزيد الرجوع قهقرى او رجوع الى الخلف قال الرضي والحق
مع الاخفش على وكون عمدة الوصف اللفظي والمعنوي اتحد قول الجمهور
مع الاخفش على نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل
الاسم الظاهر من المضمر بدل الكل من الكل الا من المضمر الغائب
لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فابدال الظاهر عنهما يوجب
ابدال الانقص مع اتحاد مدلولي البدل والمبدل منه والبدل
لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقص وهذه
العلة وان اقتضت عدم جواز الابدال من الضمير مطلقا لان
الضمائر كلها اعرف الا انه سومح في الغائب لعدم كونه مثلهما
نحو ضربته زيدا وسمع الاخفش مررت بي المسكين وعليك
الكريم وكذلك طرد الجواز في الضمائر كلها واما بدل البعض
والاشتمال والغلط فيجوز فيهما ابدال الظاهر من المضمر اي
مضمر كان لتغاير معناهما نحو اشتريتك نصفك واعجبتك
وضربتك الحمار وضربتني الحمار والنوع الخامس من انواع الخمسة
عطف البيان وهو تابع جيء به لايضاح متبوعه ولا يلزم
منه ان يكون التابع اوضح من المتبوع لامكان حصول الا
يضاح من اجتماعهما كما اذا كان شخصان سكينا لكل باني
عمرو واشخاص كثيرة اسمهم زيد وواحد منهم كنيته ابو عمرو
فقلت جاءني ابو عمرو زيد حصل الايضاح ولا بد لعطف

على جي

على جي على معنى حاصل فيه اي في متبوعه جزم به الصفة
الموضحة قال الفاضل العصام فلا تجعل ما يحتمل كونه صفة
عطف بيان وجعل صاحب الكشاف فائدة عطف البيان في قوله
تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام المدح نحو اقسم بالله ابو حفص عمر
وابو حفص كنية عمر ابن الخطاب وعمر بيان له وتمامه ما
مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وقصته
معروفة فمجموع ما ذكرنا من المعمولات ثلثون فذلك ما ذكر
من المعمول بالاصالة والمعمول بالتبعية ان احكمت احكمت
الباب الثالث من الابواب الثلثة اللاتي في الرسالة مجموعها
في الاعراب وهو في اللغة اما من اعراب بمعنى اوضح لايضاح
المعاني بعضها من بعض او عربت معدته اي فسدت والهمزة
للازالة بمعنى ازالة الفساد ولازالة فساد التباس بعضها
ببعض وفي الاصطلاح ما به يختلف آخر الكلمة حركة او حرفا او حذفا جاء من
قبل العامل والجيء من العامل ظاهر في الحركة والحذف والحرف
في الاسماء الستة لان الآخر ساكن قبل العامل فيتحرك
بمجيئه وفي الحذف متحرك او فيه نون قبله ثم يحذف بدخوله
واما في الحرف في غيرها فغير ظاهر لانه موجود قبل العامل
مثلا مسلمين ومسلمين ومسلمان ومسلمين صيغ موجودة
قبل دخول العامل وبعد العامل لم يوجد الا ما يوجد قبله

والذي يظهر ان حروف الاعراب لا تدل على معنى قبل العامل بل معنى الجمع والتثنية يفهم من صيغتهما على الاشهر من الاقوال او تدل على التعدد على ما هو المختار عند المصنف وبعد دخوله تدل على المعاني المختلفة او عليها وعلى التعدد وتهما فباعتبار دلالتها على المعاني يعتبر حدوثها بالعامل لان حدوث المعاني بالعامل فحروف الاعراب قبل العامل ليست باعراب وان كانت موجودة ذاتا فالاعراب من حيث انه اعراب لا يكون الا بعد العامل هكذا ذكره المصنف في الامتحان وطرد فيه جمع التثالي معربا كان مفردها او مبنيا لان التثنية لما كانت مطردة ارادوا ان يجعلوا كلها على وتيرة واحدة من الاعراب نحو رجلان ورجلين وهذان وهذين واللذان واللذين يختلف اي بسببه اخر المعرب والذي يقتضيه تعميم الاعراب للفظي والتقديري والمحلي كما في التقسيم الرابع تعميم الاختلاف لها ولكن يأباه اضافة الاخر الى المعرب فلا بد من تخصيص الاعراب للاولين وجعل البحث عن المحلي مستطردا او من ان يراد بالمعرب ما فيه الاعراب معربا او مبنيا والمراد بالاخر ما كان اخرا عند الاضافة لو فرضت فيشمل الحقيقي كدال زيد والمجازي كتاء قائمة وياء بصري وكله اي للاعراب مطلقا تقسيمات اربعة بالاستقراء متداخلة يدخل اقسام بعضها

في بعض لانها متغايرة لا متباينة مثلا اقسام التقسيم ~~الاسم الى المعرب~~ الاول ذوات الاعراب وهي توجد في التقسيمات التي بعدها كتقسيم الاسم الى المعرب والمبني باعتبار وتقسيمه الى المعرفة والنكرة والى المفرد والتثنية والجمع التقسيم الاول من التقسيمات الاربعة تقسيمه بحسب الذات و الحقيقة اي ذات الاعراب وحقيقته ما هو ولكون ذات الشيء مقدما قدم فنقول هو اي الاعراب اما حركة وهي الاصل لخفتها وكونها ادل على المقصود ولذا قدم او حرف وهو تضعيف الحركة او مشابه له وليس باصل او حذف ولا يكون حذف الحركة او الحرف ولذا اخر والحركة ثلثة بالاستقراء ضمة سميت بها لانضمام الشفتين بها وفتحة لانفراج الفم بها و كسرة لتسفل الحنك كانه متكسر نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف وياء لان الحركات ابعاضها نحو جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه ونون لانه مثل حرف اللين في اللين والخفة نحو يضربان ويضربون وتضربين والحذف ثلثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الاخر نحو لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا فالمجموع اي مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم عشرة وقد ظهرت والتقسيم الثاني منها تقسيمه بحسب المحل اي محله اي محل الاعراب وما كان

مبار عنده لانها من حروف المباني

هو فيه اى تقسيم محله فهو اى المحل اما معرب كائن
بالحركات لا بالحروف المحضة اى الخالصة لا يشوبها
حذف او بالحروف المحضة لا يقارن الحذف او معرب
بالحركة مع الحذف اى مقارن للحذف او بالحرف المقارن
مع الحذف والاول وهو ما بالحركة المحضة اما تام الاعراب
معرب بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث غير محمول بعضها
على بعض صفة كاشفة لتام الاعراب او بدل منه او خبر
مبتدأ محذوف بالضمة رفعا اى مرفوعا او فى حالة الرفع او قد
دفع رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا من قبيل فى الدار زيد
والحجرة لعمرو وهذا النوع من الاعراب اصل من وجهين
من حيث انه بالحركة وقد عرفت ومن حيث انه بالحركة
كات الثلث فى الاحوال الثلث لان الاشتراك خلاف
الاصل فهو اى المحل الذى هو تام متم اعرابه بالحركة و
الاسم لا الفعل المفرد لا المثنى والمجموع بقرينة المقابلة
بهما والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا و نحو رجال اذا سمى به
اما داخل فى المفرد اعتبارا بعلميته او فى الجمع المكسر لاعتبار
اصله وتعميم الجمع لا يكون فى الاصل وفى الحال وقدم الجمع
المكسر واحترز به عن السالم مذكرا او مؤنثا المنصرفات
صفة المفرد والجمع وهذان النوعان اصل فى المعربة فلم

فيهما

يدخل فيهما نقص فى الاعراب فخرج غير المنصرف والاسماء
الستة على ما يجى من تعريفه نحو جاءنى رجل و رجال و رأيت
رجلا و رجالا ومررت برجل وبرجال او ناقص الاعراب
عطف على تام الاعراب كائن بالحركتين وهو قسمان
قسم جره محمول على نصبه لعلة تجى فى بابه ان شاء الله تعالى
واشار اليه بقوله اما معرب بالضمة رفعا والفتحة
نصبا وجرا فهو اى هذا القسم غير المنصرف ومثال و
نحو جاءنى احمد ورأيت احمد ومررت باحمد وقسم نصبه
محمول على جره وهو ما اشار اليه بقوله واما بالضمة
رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو جمع المؤنث السالم وقدم
نحو جاءنى مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات
قال الفاضل العصام ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات
لانه اخف والاصل فى الاعراب بالحركة ان يكون بالحركات
الثلث لان الاشتراك خلاف الاصل والاصل فى الاعراب
على ما ادى ان يكون بالضمة والكسرة لان الاصل حفظ
الكسرة التى من خواص الاسم فعلى هذا لو قدم هذا القسم
على الاول من قسم الناقص كما فى الكافية لكان فيه اشارة
الى ما ذكره الفاضل لكن المص راعى حفظ الفتحة فلذا قدم
غير المنصرف مع ان كثرة مفرد فناسب ان يذكر قريبا من

المفرد بقدر الامكان وانما حمل فيه النصب حملا على جمع
المذكر السالم لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل من كل وجه
الثاني وهو ما بالحروف المحضة ايضا اي كما بالحركات
المحضة اما تام الاعراب وهو الاصل بعد الاعراب بالحركة
لان في الاشتراك التباس بعض ببعض كائن بالحروف الثلثة
في الاصول الثلث بالواو رفعا لانه من جنس الضمة و
والالف نصبا لانه يناسب الفتحة والياء جرا لانه متولد
من الكسرة فهو اي المحل المذكور الاسماء الستة المشهورة المضافة
لانها غير مضافة معربة بالحركات الثلث الى غير يا المتكلم لانها اذا
اضيفت اليه يكون اعرابها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة
اليه المفردة لان المثنى والمجموع منها مثلهما من غيرها المكبرة اذ المصغر
منها معرب بالحركة نحو جاءني ابيك ورايت ابيك ومررت بابيك
نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه والاسماء الستة ابوه و
اخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال واصل هذه الاسماء فعل بفتح
الفا والعين وناقص واوي الا فوه فانه فعل بالسكون واجوف
فان اصله فوه بدليل فوهت والجمع على افواه ثم حذف اللامات
فجعلت هي والعين اعرابا لمناسبة ذكرت في المطولات والاصل السماع
ومن لغات هذه الاسماء اخ واب وفم وهن مشددات مطلقا واخ
واب وهن كيد مطلقا قال المالكي هو في هن افصح اللغات وابا
وابا

وابا وحما كعصا مطلقا وفم مطلقا وحم وحمو مثل خبء ودلو وكل
هذه مذكورة في الرضي وغيره مع زيادة الا التشديد في حم ولم اجد ذكره المفق
والمحل الذي اعرابه بالحروف اما ناقص الاعراب بالحرفين اما بالواو رفعا
والواو الاصل في الرفع لانه كالضمة في الحركة والالف جعل دفعا للضرورة وللنظر
الى هذا قدم الجمع وملحقاته على المثنى ولواحقه والياء نصبا وجرا فهو اي
المعرب بهذين الحرفين جمع المذكر السالم وقدم ونحو ستون وادون
من الجموع الشاذة منه لصدق تعريفه عليه وقد جاء اعرابها
بالحركة على نون في الاخر وكذا نحو اربعين حيث تجوزان يجعل نونه
محل الاعراب ولما لم يشمل جمع المذكر السالم على اولي لانه لا مفرد له من
لفظه انما هو جمع ذو وكذا العقود الثمانية لانه لم يلحق اخر مفردها
ليدل على ان معه اكثر منه احتيج الى قوله واولو كتب بالواو بعد الهمزة
حملا على اولى وفيه لئلا يلتبس بالي الجارة والى قوله وعشرون
واخواتها من ثلثين الى تسعين نحو جاءني مسلمون واولو مال وعشرون
ورايت مسلمين واولي مال وعشرين ومررت بمسلمين واولي
مال وعشرين او معرب بالالف رفعا والياء نصبا وجرا فهو اي
المعرب بهذين الحرفين من ناقص الاعراب المثنى وقدم واثنان
وكذا اثنتان وثنتان وكلا وكذا كلتا مضافا الى المضمر ولا بد له
من الاضافة فاذا اضيف الى مظهر جعل اعرابه بالحركة تقديرا في الا
حوال الثلث لان الحركة اصل والاسم الظاهر اصل واذا اضيف الى

مضمر جعل اعرابها كاعراب المثنى لان الحرف فرع والمضمر خلف عن
المظهر وفرع له فروعي التجانس بينهما فيه نحو جاءني مسلمان واثنان
وكلاهما ورأيت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين
وكليهما وانما جعل اعراب الجمع وملحقاته بالواو والياء والمثنى
وملحقاته بالالف والياء لان حروف الاعراب في الاسماء ثلثة فلو اعطي
كلها لكل منها لزم اللبس فاعطي الواو للجمع لانه اعطي له في الفعل و
الالف للمثنى لانه اعطي له في الفعل ثم اعطي الياء لهما وكسر ما قبلها
في الجمع للمجانسة وفتح في التثنية للفرق ثم حمل فيهما النصب على الجر
والثالث وهو محل اعرابه بالحركة مع الحذف لا يكون الا تاما للا
عراب وهو قسمان باعتبار المحذوف فلان محذوفه اما حركة
اعرابية او حرف من حروف العلة فالقسم الاول وهو محل محذوفه
حركة الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير مرفوع اتصل به ضمير
منصوب او لم يتصل نحو يخبك ويخب وهو اي المضارع صحيح
وهو في عرف هذا الفن ما ليس باخره حرف علة او الاخر ويؤيده
ما في القسم الثاني والحال ان الاخر حرف علة صحيح فرفعه اي
رفع ذلك المضارع كائن بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف
الحركة التي هي الاعراب فلا يرد ما حرك لالتقاء الساكنين مثل لا
تضرب الغلام نحو ينصر ولن ينصر ولم ينصر والقسم الثاني وهو ما
كان محذوفه حرف علة الفعل المضارع المذكور الذي لم يتصل باخره
ضمير

ضمير ان كان اخره حرف علة واوا او ياء او الفا فرفعه بالضمة
تقديرا لحذفها لاستثقالها عليها ونصبه بالفتحة لفظا
في اخره واوا او ياء وتقديرا في الف وجزمه بحذف الاخر لان الجازم
يحذف الحركة فلما لم يجدها حذف الاخر لان حرف العلة مشابه للحركة
وجاء تقدير الفتحة في الضرورة كثيرا كقوله ابى الله ان اسمو بام
ولا اب وقد يحذف الاخر في الجزم في الضرورة قال ولا ترضاها
ولا تملق وقال الم ياتيك والانباء تنمي فيقدر انها متحركة فحذفت
الحركة للجزم نحو يغزو ويرمي ويخشى ولن يغزو ولن يرمي ولن
يخشى ولم يغز ولم يرم ولم والرابع وهو معرب بالحروف مع الحذف
لا يكون الا ناقص الاعراب وهو الفعل المضارع الذي اتصل باخره
ضمير مرفوع غير النون في جمع المؤنث لانه اذا اتصل باخره نون
جمع المؤنث يكون مبنيا على الاشهر وقيل معرب وكذا اذا اتصل به
نونا التاكيد وغير النون الالف في التثنية والواو في جمع المذكر والياء
في الواحدة المخاطبة فرفعه بالنون لان الضمائر فيه حرف لين
لا يحتمل الحركة فجعل بالنون لمشابهة حروف اللين ونصبه وجزمه
بحذفها لان النون لما كانت علامة الرفع حذفت مع الناصب
والجازم لانها لا بدل لها كما كانت بالضمة بدلا عن الضمة في المفرد
نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ويرميان
ويرمون وترمين ويخشيان ويخشون وتخشين ولن يضربا

ولن يضربوا ولن تضربي ولن يرميا ولم يضربا ولم يرميا
ولم تخشيا فالمجموع اى مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم
بحسب المحل تسعة والمراد محال الاعراب بالنظر الى الاعراب و
التوزيع عليها تسعة لانه اما بالحركات المحضة ثلثة قسم
تام الاعراب وقسمان ناقص الاعراب او بالحروف المحضة كذلك
او بالحركة مع الحذف قسمان تاما الاعراب او بالحروف مع الحذف قسم
واحد ناقص الاعراب ولما سبق الاشارة الى انقسام الاسم الى المنصرف
وغير المنصرف وكان لكل احكام مختصة يحتاج الى معرفتها اراد ان
يبينهما فقال والمراد بالمنصرف من الصرف بكسر الصاد الى الخالص
او من الصرف بالفتح وهو التغير والتحويل سمى به لكونه خالصا
في الاسمية لا يشوبه جهة الفعلية او لكثرة تغيره بادخال
الكسرة او تحوله عن جانب الفعلية بعدم مشابهته له مثل
الغير المنصرف قدمه مع ان المقصود الاصلى بيان غير المنصرف للاصالة
ولكون مفهومه وجوديا وهو في اصطلاح هذا الفن ما اى
اسم معرب بالحركة نص عليه في ايضاح المفصل ودل عليه
ايضا ما في مقابله وقوله دخله الجر ولو اريد بالاسم مطلقا
لصح التعريف ايضا لان التخصيص لئلا يرد المعرب بالحروف
وهو خارج بقوله دخله الجر اذ المراد به ما بالكسر انما من اسم
الا وقد دخله الجر فلا فائدة في ذكره الا ان يراد به الكسر وما

بالحروف

بالحروف لا يدخله الكسرة والتنوين اى كان قابلا له لذاته و
فيصدق على المعرف باللام والمضاف لقبولهما له في ذاتهما ويخرج
غير المنصرف نحو زيد وبغير المنصرف سمى به لعدم ما ذكر فيه الاسم لا
فعل فانه لا يوصف بالانصراف وعدمه معرب لا مبنى
فانه ايضا لا يوصف بهما بالحركة لا بالحروف فان ما بالحروف
لا يسمى بالمنصرف وغير المنصرف لا يدخله الجر قدمه تنبيها
على اصالته في الممنوعية لا كما زعم البعض من انه تابع و
للتنوين ذكره الفاضل المصلح والتنوين كما في المنصرف لانه
لما شابه الفعل من وجهين منع منه ما منع منه وقال الاخفش
والمبرد والزجاج مبنى في حالة الجر على الفتح لخفته وقال الرضى
مشابهة الاسم للفعل على ثلث مراتب اقواها كونه بمعناه
بعينه وهو في اسم الفعل واثرها العمل والبناء الذى هو الاصل
في الفعل واوسطها المشاركة في الحروف وشئ من المعنى واثرها
العمل وادناها المشابهة بغير ذلك وهو تحقق الفرعيتين
اللازم لوجود سببين من اسباب منع الصرف او واحدة تقوم
مقامهما واثرها نزع علامة الاعراب وهو التنوين
ويتبعه نزع الكسر او كلاهما معا على اختلاف القولين ثم
المشابهة في الفرعيتين على ما بينوها ان الفعل فرع الاسم
في الوجود حيث لا يكون بدون مسند غالبا وفي الافادة

حيث لا يفيد بدون الفاعل وكل اسم غير منصرف فيه فرعيتان
وستسمع سمعك ان شاء الله تعالى ولما كان تعريفهم لا يقيد
للمبتدأ تركه وبيّنه بما هو اقرب لفهمهم فقال وهو اي غير
المنصرف على نوعين النوع الاول سماعي اي منسوب الى السماع
بان لا يكون لمنع صرفه امر كلي بل يتوقف على سماع من العرب
نحو احاد وموحد بمعنى واحدا واحدا تقول جاءني القوم احاد و
موحد بمعنى واحدا بعد واحد وكذا غيره من ثناء ومثنى بمعنى
اثنين اثنين وثلث ومثلث بمعنى ثلثة ثلثة ورباع ومربع
بمعنى اربعة اربعة هذه على وزن فعال ومفعل قال الرضي هي
اربعة مسموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر فعال عشار او
فيما فوق هذه الاربعة الى التسعة جوزه المبرد والكوفيون
قياسا ولم يسمع الا مع ياء النسبة نحو
خماسي الى تساعي هذا وانما لم يحكم بالسماع في العشرة
مع وجوده في الشعر لانه لا ينفع في مفعل ولا فعال في التسعة
ثم انهم قالوا الفرعية فيها من حيث انها معدول عن
عدد مكرر كما اشير اليه التكرار في معناها والاصل كونه
عند تكرار اللفظ لانه غالب والذي الجاهم على اعتبار
صيانة قاعدتهم ان منع الصرف لابد له من علتين فلما وجدوها
غير منصرف ولم يجدوا فيها الا الوصفية احتاجوا الى
اعتبار

اعتبار علة اخرى ولما لم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه
وهكذا اي هل كل سماعي لكن العلة الموجودة في بعضها الو
صفية وفي بعضها العلمية وسيظهر ان شاء الله تعالى واخر
جمع اخرى لانهم تصرفوه هكذا اخر اخران اخرون واخر اخرى
اخريان اخريات واخر وتحقيق العدل فيه ان اسم التفضيل
يستعمل باحد وجوه ثلثة بمن واللام والاضافة فلما لم يجد و
استعماله بواحد منها حكموا بانه معدول عن احدها بعضهم
عما بمن وبعضهم عما باللام وبعضهم عما بالاضافة ولكل
وجهة والذي يعتمد على انه معدول عما بمن كون اللام والا
ضافة غيرها لا يصلحان لمنع الصرف والباعث لمن جعله
عن اللام انه لو كان بمن وجب افراده وفي الاضافة لم يوجد
شرط حذف المضاف والكل ليس لشيء لانه من عدم الفرق
بين تقدير الشيء والعدل عنه ولا بينا في كونه اسم تفضيل
عدم المعنى لانه قيل ان اخر في الاصل بمعنى اشد تاخرا ثم استعمل
بمعنى غير من جنس ما سبق فلا يقال جاءني زيد وحمار اخر قوله
صفات لدلالة كل منها على معنى قائم بالغير حال من الامثلة
والعامل ما فهم من معنى التمثيل ويحتمل ان يكون صفة و
وانه لم يساعده قوله جموعا واعلاما فالعلة فيها
العدل والوصف لان العدل فرع المعدول منه والوصف

فرع الموصوف قيدها به لانها لو اخرجت من الوصفية
بجعلها اعلاما فان للمذكر فانه لا كلام انها منصرفة لان العدل
فيها تابع لوصفيتها وقد زالت والمعتبر العدل الموجود لا
لاصلي الفائت ومنهم من اعتبره وذهب الى منعه وان
للمؤنث منعت بالاتفاق لا للعدل بل للتانيث والعلمية ونحو
جمع وكتع وبتع وبصع جموعا وفيها العدل ايضا لان جمع
جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذا كتع واخواته وتحقيق العدل فيها
ان فعلاء ان فرض صفة فجمعه فعل بضم فسكون مثل حمراء
حمر وان اسما ففعالى كصحراء وصحارى فعلم انه معدول
عن احدهما والسبب الاخر الوصفية الاصلية وقيل شبهة
العلمية لانه لا يؤكد بها الا المعارف ولما اختلف في اعتبار
الوصفية لم يعدها فيها ونحو عمر وزفر ورجل علم بجم وقزح
اسم جبل في مزدلفة حال كونها اعلاما وتحقيق العدل
انها كانت في الاصل على فاعل كعامر ثم عدل الى فعل كعمر و
السبب الاخر العلمية حتى لو نكر صرف والنوع الثاني قياسي
منسوب الى القياس وهو القاعدة بان يمكن بيان قاعدة فيه
كلية ولا يتوقف على السماع كما سيظهر ان شاء الله تعالى وهذه
القاعدة مثل قوله هو كل علم لانه لو نكر انصرف على وزن
اي هيئة مخصوصة في لغة العرب بالفعل بان لا يوجد فيها
في الاسم

في الاسم الا منقولا عن الفعل كضرب علما منقولا من الماضي
المجهول لان وزن فعل لم يوجد في الاسم الا دئل وقد يتكلم
فيهما وشمر فانه فعل بالتشديد العين على صيغة المعلوم او المجهول
من الاوزان المخصوصة بالفعل وانه علم لفرس الحجاج منقول
عن معنى اسرع في المشي ويونس اعتبر كونه على وزن الفعل لا ا
ختصاصه به فخبل وكتف وعضد وجعفر اعلاما غير منصرف
وعيسى بن عمر ومنقوليته عن الفعل فضرب معلوما ومجهولا
غير منصرف لاما ذكر من الامثلة واما بقم وشلم فاسمان اعجميان
فان سمي بهما منعا من الصرف للعجمة والعلمية وانقطع واجتمع
واستخرج معلوما ومجهولا وغير ذلك من ماضي غير الثلاثي والا
فعال والمفاعلة والفعللة وملحقاته او كائن في محل اوله اي اول
ذلك العلم احدى زوائد المضارع اي الحروف التي بها يكون المضارع
مضارعا وهي حروف اتين حال كون ذلك العلم غير قابل حال من المضاف
اليه في اوله لانه يصح ان يقال للزوائد في اوله انه زوائد فيه و
فهو من قبيل فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا للتاء الاسمية وهي التي
يوقف عليها هاء لانها لاختصاصها بالاسم تقوي جانب الا
سمية فيضعف مشابهته للفعل فاذا كان بالتاء يكون منعه
بالتانيث والعلمية لا بوزن الفعل والعلمية مثل يعملة واد
ملة اذا سمي بهما نحو يزيد ويشكر واحمد ونحمد فمنع صرفه

لوزن الفعل والعلمية ومثل قوله كل افعل التفضيل والصفة
المشبهة اي ما كان على وزن افعل اسم تفضيل او صفة ولكونه
الاصل وهو من حيث انه اسم تفضيل او صفة لا يقبل التاء
والذال بقيده بعدم قبول التاء وقبول اسود حيث يقال انه
في مؤنثه اسودة ليس من حيث انه صفة بل من حيث انه
غلب فيه الاسمية فلا يضر لمنع صرفه نحو افضل افعل تفضيل
وابيض للصفة والسبب الوصف ووزن الفعل لان الوصف فرع
الموصوف ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان
لا يدخله اجنبي فالداخل فرع فيه ومثل قوله كل اسم اعجمي اي منسوب
الى العجم بان وضعه العجم استعمله اول نقله الى العرب اي في ابتداء نقله اليه
علما بان لا يستعمله العرب بعد نقلهم الى لغتهم غير علم سواء كان
علما في العجم او اسم جنس نقل علما ولقد احسن في تعبيره هذا حيث
شمل الوجهين بلا تكلف وان لم يجعل علما في اول نقله بل
بعده ذلك كان كسائر الاسماء العربية فان كان فيه مع و
العلمية وقتئذ لانه لو لم ينقل علما لربما تصرف فيه تصرفهم
كادخال اللام وغيره فيضعف العجمية فلا تؤثر وهو اي والحال
ان ذلك الاعجمي زائد مرفا على الاحرف الثلثة او متحرك الاوسط
لان الحركة بعض الحروف تبع فيه ابن الحاجب فاما سيبويه واكثر
النحاة فلم يعتبروا التحرك الاوسط وواضح الرضي قال الملك مثل

عصنداسما

عصنداسما الا في نوح ونحوه لم يسمع الا منصرفا والزمخشري جعله شرطا
لوجوب المنع حتى جعل نوحا جائز المنع لا واجب الصرف قال الرضي
وليس بشيء لانه لم يسمع نحو لوطا غير منصرف في شيء من الكلام
نحو قالون كان في لغة العجم بمعنى الجيد ثم نقل الى لغة العرب علما لاحد رو
اة نافع لجودة قرائته فهذا مما كان غير علم في العجم وابراهيم بجميع
لغاته ابراهيم وابراهام وابراهوم مثلث الهاء وابرهم بفتح الهاء
بلا الف كذا في القاموس وشتر اسم حصن بديار بكر وفي القاموس
وشتر قلعة باران بين برذعة وكنجة وكذا سقر علما الطبقة
من طبقات النار ولذا قالوا ان فيه تانيثا معنويا واعتبار العجمة
لتقوية التانيث لا لكونه سببا مستقلا ثم انهم قالوا ان جميع اسماء
الانبياء عم لا ينصرف الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا والقريبة بها
ونوحا ولوطا لانتفاء شرط العجمة وقيل هود كنوح حيث قرنه
سيبويه معه ويؤيده تقدمه على اسمعيل ولا عربي قبله هذا وفيه
ان شعيبا وعزيرا منصرفان ذكره الفاضل العصام ومثل قوله
كل مؤنث علما او غيره بالالف مقصورة كانت ما وممدودة نحو
حبلى وسلمى وحمراء واسماء والالف الممدودة الهمزة اذ اصله حمرى
بالقصر ثم زيدت الف لمد الصوت فالتقى ساكنان فقلبت الثانية
همزة فسميت ممدودة لكونها سببا للمد ما قبلها والتانيث بالالف
لسبب واحد قام مقام سببين للزومها للكلمة وبناء الكلمة عليه و

فلا يقال حبل ولا احمر بخلاف التا فان بناها على العروض وان اتفق
في بعض الاسما لزومها كظلمة ومحدودة كذا في الرضي ومثل قوله
كل علم لا اسم جنس فيه تاء التانيث الموقوف عليها هاء فنحو
ضت وبنت ليس مما فيه تا التانيث لفظا اي حال كونه ملفوظا
لا مقدرا علما لمذكر او مونث زائدا على ثلثة او متحرك الاوسط او لا
لم يحتج فيه الى ما يقوم مقام التا لوجودها لفظا واشتراط العلمية
ليلزم التانيث لان العلم مصون عن التغير نحو فاطمة اسم لمونث
وحمزة وطلحة اسمان لمذكر او تقديرا اي مقدرا ذلك التا والالف
للتانيث لا المقدر يرد ذكره الرضي وهو اي والحال ان العلم الذي فيه
التا المقدر زائد حرفا على الاحرف الثلثة فهو حال من ضميرفيه بعد
تقييده بتقديرا على المونث او المذكر نحو زينب سمي به مذكرا او مونث
او هو متحرك الاوسط حال كونه علما للمونث نحو قدم اسم امرأة
وجه الاشتراط ان التا مقدر فيضعف تاثيره فلا بد من المقوي
وهو الزيادة او الحركة الوسطية لان الحرف الرابع كالتا بدليل عقرب
بلا رد التاء والحركة بعض الحروف فيصلح للتقوية ويجب ان
يقول او عجمة لمكان الكافية ولعله سقط من قلم الناسخ لان ماه
وجور علمين لقريتين من بلاد العجم لا ينصرفان مع كونهما ثلاثيين
ساكني الاوسط لتقوي التانيث بالعجمة ولو انفرد كل لا يجب
منعه بل لا يجوز في نحو نوح ولو سمي به اي بالمتحرك الاوسط
مذكر

مذكر صرف وجوبا لضعف تانيثه وكذا كل مونث تانيثه بتاويل
غير لازم كالفاظ الجموع تانيثها بتاويلها بالجماعة ولا يلزم تجويز
تاويلها بالجمع فاذا سمي به مذكر ينصرف مثل رجال وكذا ما يغلب استعماله
في المذكر كعفاق وذراع ولو كان علم المونث ثلاثيا لا زائدا على الثلثة
ساكن الاوسط لا متحركه يجوز صرفه نظرا الى ضعف ومنعه
نظرا الى وجود السببين والاجود المنع نحو هند وقال بعضهم ان كانت
للمونث منقولا من علم المذكر يمتنع صرفه اعلم ان اسماء القبائل والبلد
والبلدان التي لا يظهر فيها سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه
ومنها ما سمع انصرافه ومنها ما سمع فيه الامران ومنها ما لم يسمع
فيه شيء فمنع لاعتبارها اسم القبيلة او القرية او البقعة والارض
نصرافه لاعتبارها اسم الحي او المكان قال الرضي ما جهل استعمالهم
اياه يجوز فيه الامران وقال الفاضل العصام ونحن نقول الاقيس
الصرف لانه الاصل الآن يثبت ان غير المنصرف اكثر فانه حينئذ بين
الارجاع الى الاصل والالحاق بالاغلب ومثل قوله كل علم لا ان المركب
لو لم يكن علما لم يكن اسما فلا يتصور انصرافه وعدم انصرافه مركب من
اسمين في الاصل لا من فعل واسم مثل يزيد مع ضميره المستكن وتابط
شرا علمين فانهما اعرابي تقديري عند المعول لا يظهر عدم الانصراف
ولا من فعل وحرف مثل قد خرج ولا من حرف واسم مثل النجم ويقرى علمين
منصرفان وضاربة علما غير منصرف للتانيث والعلمية لا للتركيب

احدهما علامة الاخرى الاصل اى ليس مثل عبد الله ومثل ضارب
زيدا ولا مثل مضروب غلامه فان الجزئين علما كانا عليه ولا الثاني
صوتا في الاصل فانه مبني وسيبويه ولا متضمنا لمعنى الحرف حرف
عطف او جر قبل العلمية كخمسة عشر وجاري بليت بليت لانه مبني
في الاصل محكي بناؤه ولو قيل ليس بينهما نسبة لكان اشمل
لان مثل الحيوان الناطق وزيد انسان علمين متصرفان مع انه
يصدق عليه انه ليس احدهما علامة للاخرى نحو بعلبك علم بلد
بالشام والبعل الزوج واسم صنم والبك دق العنق وسمي مكة بكة
لدقها اعناق الجبابرة وحضرموت على الاصح كما سيأتي ومثل
قوله كل ما اى اسم فيه الف ونون زائدتان ومقال مزيدتان ويقال
مضارعتان لالفي التأنيث قيل في امتناع التاء وقيل في كونهما
مزيدتين حال كون ذلك الاسم علما او غيره كان المقدر ليمتنع دخول
التاء بالعلمية وتيقن المشابهة او وصفا لا يدخله التاء نسوا او
كان له مؤنث لا يدخله التاء هو فعلى لانه لا يجتمع فعلى وفعلان نحو
او لم يكن له مؤنث نحو عمران مثال للعلم والسبب فيه الالف والنون
والعلمية وسكران مثال الوصف له مؤنث لا تاء له ودحمن ولحيان
مثال الوصف ليس له مؤنث لاختصاص الاول به تعالى عند جميع
اهل اللسان ولعدم قيام معناه بالمؤنث كما في الثاني اختلف في
هذا القسم واختار المص عدم انصرافه والسبب الوصف قيل

قيل انهما لا يستعملان في غير الندا الا مضافا فلان او باللام فالا
نصراف متعين فانصرافهما وعدمه مبني على القياس دون الا
ستعمال ومثل قوله كل جمع حالي او اصلي كجناحا جركان جمع حقيقي
في الاصل ثم جعل علما للضبع ومساجد علما تحقيقا او تقديرا
كسراويل على تقدير عربيته كما هو مذهب المبرد اعتبر جمع سروالة
وان لم تستعمل كائن على وزن فعالل او فعاليل اى هيئته بان
كان اوله مفتوحا وثالثه الفا بعدها حرفان او ثلثة احرفا و
وسطها ساكن نحو مساجد ومصابيح وكونه الاصل مثل جواد
وهو غير منصرف على الاصح اذ اصله جوادي بالتنوين لان الاعلال
مقدم على منع الصرف فلما اعل مثل اعلال قاض سقط تنوين
التمكن ثم عوض عن الياء المحذوفة تنوين اخر وقيل انه قبل الا
علال ايضا غير منصرف فلما حذفت ضمة الياء لاستثقالها عليها
عوض عنها تنوين فحذفت الياء للساكنين وقيل انه
منصرف بعد الاعلال لفوات صيغة منتهى الجموع وقيل صرف
هذا الجمع قياس بعض العرب والمعتبر في هذين الوزنين خصوص
الحركات والسكون وترتيبهما واصالة الحروف وزيادتهما
غير معتبرة فيقال له في علم التصريف وزن تصغيري فيقال وزن
احيمر فعيعل لا فعيل والوزن في ذلك العلم اثنان احدهما هذا
والاخر هو المشهور المتبادر عند الاطلاق ان يعتبر خصوص

الحركات والسكون وترتيبهما واصول الحروف وزوائدها و
فيعبر عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزوائد بلفظها
فيقال وزن اكرم افعل لا فعلل وكارم فاعل وكيس وزن فعالل و
وفعاليل وزنا عروضيا لانه لا يعتبر فيه خصوص الحركة بل مجردها
فيقال وزن طويل فعولن ويجوز صرفه اى لا يمتنع جعل غير المنصرف
منصرفا بادخال الكسر والتنوين لضرورة الشعر بان يخل عدمه
بالوزن كقوله صبت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن
اللياليا وسلاسلا كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك
ما كررته يتضوع او للتناسب اى لتحصيل تناسب بين المنصرف
وغير المنصرف سواء وقع في الفواصل والاسجاع او لا نحو قوله
تعالى سلاسلا على قراءة نافع والكسائي لتناسب اغلالا بعده
وقواريرا للتناسب قوله قواريرا بعده وكل ما اى اسم لا ينصرف
اذا اضيف الى شيء او دخله لام التعريف انصرف وجد فيه البيان
او لم يوجد الضعف السببية بعروض خاصة الاسم او عدم الوجود
نحو مررت بالاحمر واحمرنا وقد وجد التبيان او لم فيهما ومررت
بعمركم لم يوجد التبيان لان العلم اذا اريد اضافته تنكر او لا ومررت
بعثماننا وجد فيه سبب واحد هو الالف والنون وقيل لا و
ينصرف مطلقا وقيل ان وجد التبيان لا ينصرف والا ينصرف
والتقسيم الثالث من التقسيمات الاربعة تقسيمه بحسب النوع

النوع اى نوع الاعراب فهو اى الاعراب بحسب النوع او نوع الاعراب
اربعة بالاستقراء رفع سمى به لان الشفتين ترتفعان عند اداته
ونصب لنصبهما بعد الفتح هما مشتركان بين الاسم والفعل غير
مختصين بواحد منهما لان كلا منهما يكون مرفوعا ومنصوبا
بحسب عامل وجر لانجرار الشفة السفلى في ادائه كسقوط الجسم
المنكر وذكروا وجوها تطلب من المطولات هو مختص بالاسم
لانه علامة كون الشيء مضافا اليه وهو مختص بالاسم فكذا
علامته وجزم لقطعه الحركة او الحرف مختص بالفعل لانه اثر الجزم
وهو من خصائص الفعل وعلامة الرفع اى علامته هي الرفع
فالاضافة بيانية لان الاعراب عند المصنف ما به الاختلاف من
الحركة والحرف لا الاختلاف نفسه كما عند عبد القاهر ومن تبعه
اربعة بالاستقراء ضمة في الاسم والفعل وواو في الاسماء الستة و
جمع المذكر السالم وملحقاته والف في التثنية وملحقاته في الاسم
ونون في المضارع المتصل به الضمير المرفوع غير النون وعلامة النصب
خمسة بالاستقراء فتحة في الاسم والفعل وكسرة في الاسم والف في الا
سماء الستة وياء فيما هو معرب بالحروف غير الاسماء الستة وحذف
النون في الفعل وعلامة الجر ثلاثة كسرة في المنصرف وفتحة في غير
المنصرف وياء فيما بالحروف وعلامة الجزم ثلاثة حذف الحركة في المضارع

صحيح الاخر وحذف الاخر في المعتل الاخر وحذف النون في المعتل
باخره جزم والتقسيم الرابع من التقسيمات الاربعة تقسيمه
بحسب الصفة فهو اي الاعراب بحسبها ثلثة لفظي اي منسوب
الى اللفظ المعرب يظهر في اللفظ اي لفظ المعرب صفة كاشفة
للفظي او جملة مستأنفة مسوقة لبيانه وهو الاصل لانه علامة
وحقها الظهور وتقديري اي منسوب الى التقدير اي يقدر
في الاخر ولا يظهر في اللفظ ومحلي اي منسوب الى المحل اي بمحل
لو وقع فيه المعرب يظهر الاعراب واذا انحصر الاعراب بحسب صفة
في ثلثة ونظهر اللفظي من بيان قسيميه فلنذكر الاخيرين اي
التقديري والمحلي حتى يعلم ان ما عداهما لفظي لان بيانهما وبيان
محالهما يدل على ان ما عداهما لفظي ومحاله غير محالهما لانحصار
الاعراب في هذه الثلثة وما سكن اخره للتخفيف نحو بارئكم بسكون
الهمزة في قراءة ابي عمرو وللادغام نحو الرحيم مالك يوم الدين فلنذكره
لا يقدح في ان ما عداهما لفظي لان الكلام مبني على ما اشتهر من
الاستعمال او هو معتبر بما سكن للوقف وما اشتغل اخره بحركة جا
نسبة بحركة اخرى نحو للملائكة اسجدوا بضم تاء الملائكة على
قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصري
وجحر ضب خرب بكسر باء خرب للجوار من قبيل ما اشتغل اخره

بحركة

بحركة غير اعرابية فيكون من التقديري المذكور في الكتاب او نادر
لا يعبؤ به لكن بقي المضارع المجزوم المدغم على لغة تميم نحو لم يمد بحركات
الدال فان جزمه تقديري والحجازيون لا يدغمونه والقرآن نزل
بهما نحو ولا تمنن وفليملل ونحو قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا
يضركم كيدهم شيئا بادغام لا يضر مع انه مجزوم فالاعراب التقديري
ما اي اعراب لا يظهر في اللفظ اي لفظ المعرب بل يقدر في اخره اي
يعتبر فيه لمانع كائن فيه اي في الاخر لا في اللفظ اي شيء يمنع ظهوره
فيه لتعذره او استثقاله غير الاعراب الحقيقي صفة بعد صفة لمانع
اذ لو كان المانع الاعراب الحقيقي لكان الاعراب حكميا لا تقديريا عند
المص كما سياتي ان شاء الله تعالى نحو مررت بزيد ولا يكون الاعراب التقديري
الا في المعرب لانه لو ارتفع المانع لكان لفظيا مثل غلامي لو ارتفع الاضافة
ظهر الاعراب لان المانع فيه اشتغال الاخر كالاعراب اللفظي اي كما ان الا
عراب اللفظي لا يكون الا في المعرب وهو ظاهر وذلك اي الاعراب التقديري
على ما ذكره في سبعة مواضع نقص مما ذكروا بادراج بعضها في بعض
وزاد عليه فحصل بسبعة الاول المفرد لا مثنى ولا مجموع معرب
بالحركة اسما او فعلا لا المعرب بالحرف كما في الاسماء الستة اخره
الف وان حذف لالتقاء الساكنين فيكون منويا وكالملفوظ
فان كان ذلك المفرد اسما لا فعلا فاعرابه في الاصول الثلثة
اي حال الرفع والنصب والجر تقديري لتعذر ظهوره على الالف

نحو العصا وعصا والمغزى ومغزى وان كان ذلك المفرد فعلا
فرفعه ونصبه تقديري لوجود الالف فيهما ولو سنويا وجزمه
لفظي لانه يحذف الالف وهو لفظي نحو يخشى ويخشى الله ولكن
يخشى ولن يخشى الله ولم يخش والموضع الثاني ما اي اسم مفرد
او غيره معرب بالحركة او بالحرف اضيف الى ياء المتكلم وان حذفت
او قلبت الفا حال كونه غير المثنى فانها اذا اضيفت الى ياء المتكلم
يكون اعرابها لفظيا لوجوده في اللفظ نحو مسلماي في الرفع و
مسلمي بتشديد الياء في النصب والجر فان كان الاسم المذكور جمع
المذكر السالم فرفعه تقديري فقط لانه يجتمع فيه واو وياء و
الاولى ساكنة فيقلب الواو ياء فصار الاعراب تقديريا لان رفعه
بالواو ولم يوجد ونصبه وجره لفظي لانهما بالياء وقد وجدت مدغمة
واشار اليه بقوله فقط فالاولى تقديمه على قوله تقديري نحو جاءني
مسلمي اصله مسلموي قلبت فادغمت وان كان المضاف الى ياء المتكلم
هو غير المثنى غيره اي غير المذكر السالم مفردا من الاسماء الستة
او غيرها وجمعا مكسرا منصرفا او غير منصرف او جمع مؤنث سالما
فالكل اعرابه من الرفع والنصب والجر تقديري لان اخره مشتغل و
بالكسرة المجانسة للياء والفتحة فامتنع جمعها بحركة اخرى موافقة
او مخالفة وجعل بعضهم الجر لفظيا بوجود الكسرة وهذا محكم لان
الكسرة موجودة في كل حال وقبل العامل وذهب الجمهور الى ان المضاف

الى ياء المتكلم مبني لاكتساب البناء من المضاف اليه و
ضعفه ابن الحاجب وايده الرضي بان الاضافة الى المضمر لا توجب
البناء نحو غلامنا وغلامك وغلامه وتبعهما المص نحو غلامي
وابي ورجالي ودنياي ومساجدي ومسلماتي ويا ابن عما والموضع
الثالث ما اي اسم معرب بالحركة او بالحرف مفردا او مركبا في اخره
اعراب حركة او حرف فحكي لا حقيقي جاء من عامل في تركيبه فانه محكي
عند المص وسيجيء الكلام فيه وتسميته اعراب لكونه اعرابا
قبل الحكاية انما جعل تقديريا لاشتغال اخره بالمحكي اما جملة
في الاصل حال من ضمير اخره لانه يقال فيه اعراب الخ منقولة الى
العلمية اي جعلت علما واستعملت هكذا نحو تابط شرا فانه معرب
باعراب تقديري في الاحوال الثلث وذهب غير واحد الى انها مبنية
واعرابها محكي كما كان قبل العلمية والفرق عند المص انها قبل و
العلمية مستحقة للاعراب من حيث انها جملة وبعد العلمية
من حيث انها اسم معرب او حال كونه مفردا غير مركب ولا جملة
في قول العرب الحجازي وقول بني تميم ان الحكاية مختصة بالجملة
واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه نحو من زيدا نصب
زيدا مقولا لمن قال ضربت زيدا فحكي زيدا بنصبه في الاعراب
بالحركة ونحو دعني عن تمرتان في الاعراب بالحروف واعرابه يا
مقدر جوابا لمن قال الك تمرتان وكاش كذا اي كالمذكور من معرب

فى اخره اعراب محكى فى كونه اعرابه تقديريا لاشتغال الاخر بالمحكى و
كاعلم مركب جزؤه الثانية معمول قبل العلمية لما الاعراب له وضعا
والجزء الثانى مشغول باعراب المحكى نحو ان زيدا عامله حرف لا
يكون معمولا اصلا كما سبق وهو زيد عامله عامل معنوى
ومن زيد عامله حرف جر واما من زيد على انه للاستفهام فمن
قبيل ما نحن فيه لانك تقول جانى ان زيدا ورايت ان زيدا ومررت
بان زيدا وكذا غيره نحو لاق عبد الله فان المضاف اليه معمول
لما له اعراب وهو المضاف ونحو مضروب غلامه فى الاصل نائب الفاعل
وكذا كل علم مركب جزؤه الثانى معمول لما له الاعراب نحو ضارب
زيدا فان اعراب الجزء الاول منهما اى من الجزئين اى من عبد الله
ومضروب غلامه اى الاعراب الذى يظهر فى الجزء الاول فان الاعراب
بالمجموع لفظى ان كان لفظيا قبل العلمية وان تقديريا نحو المعرى
غلامه ومرمى غلامه لقابليته وظهوره فيه بحسب العامل
اى بحسب مقتضى العامل نحو جانى عبد الله ورايت عبد الله و
مررت بعبد الله والجزء الثانى مشغول باعراب الحكاية و
اى باعراب محكى فاضافة الاعراب الى الحكاية كاضافة الخاتم
الى الحديد خاتم الحديد او ما فى اخره بنا محكى نحو خمسة عشر
علما وشبه سيبويه لان الكلام فيه فقبل العلمية كان الجزان
مبنيين لتضمنها الحرف فاذا كان علما يكون تقديريا لكونه

لكونه اسما مفردا ولاشتغال اخره على الاشتغال هو وقيل مبنى
اعرابه محلى كما قبل العلمية والموضع الرابع ما اى معرب اسم او فعل
كان فى محل اخره وهو تفنن فى التعبير حيث ترك فى فيما قبله الذى
به فيه يا مكسور ما قبلها اصلية او منقلبة عن واو ولم
حذف لالتقاء الساكنين فان كان ذلك المعرب اسما فرفعه وجره
تقديرى لان اليا المضمومة والمكسورة المتحرك ما قبلها يجب
سكانها لاستثقالهما عليها واما نصبه فلفظى لان اليا المفتوحة
المكسور ما قبلها لا تتغير لخفتها نحو جانى القاضى باليا وقاض
بحذفها ورايت القاضى وقاضيا ومررت بالقاضى وقاض وان كان
ما فى اخره يا مكسور ما قبلها فعلا فرفعه فقط اى لا نصبه
وجزمه لانهما لفظيان لوجود الفتحة لكسر ما قبلها وخفتها
عليها ووجود الحذف فى اللفظ تقديرى لحذف الضمة للاستثقال
ان لم يلحق باخره ضمير مرفوع قاله ان كان نحو فان كان النون و
يكون اعرابه محليا وان كان غيره يكون لفظيا نحو يرمين ويرميا
ويرمون ولن يرميا ولن يرموا فعلى هذا فالانسب تقييده لا
بما اذا لم يلحق باخره علامة التثنية والجمع نحو قاضيان
وقاضون والاخصر الاوضح تخصيصها بالمفرد الذى لم يتصل به
شيء لتبادره وترك قوله ان لم يلحق الخ نحو يرمى ويرمى و
وادعى ونرمى ويغزو والموضع الخامس منها فعل اذا لم

يوجد اسم اخره واو مضموم ما قبلها فرفعه فقط لا نصبه
وجره فهما لفظيان لخفة الفتحة على الواو المضموم ما قبلها
ووجوب الحذف لفظا ايضا كفعل اخره يا تقديري لحذف الضمة
لاستثقالها على الواو ان لم يلحق باخره ضمير مرفوع نحو يغزو
وتغزو واغزو ونغزو والموضع السادس منها اسم معرب
اعرابه بالحروف الواو واليا والالف وليس فعل اعرابه بهذه
ملاق لساكن بعده اى كلمة فى محل اولها همزة وصل لحذف
عند الوصل فيجتمع ساكنان اولهما حرف مد فيحذف لفظا
فيكون الاعراب تقديريا فان كان ذلك الاسم من الاسماء
الستة المذكورة من المضاف كلمة الى غير يا المتكلم المفردة
المكبرة فاعرابه اى ذلك الاسم فى الاحوال الثلث تقديرى لعدم
وجوده فى اللفظ نحو جانى ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومررت
بابى القاسم وان كان ذلك الاسم المعرب بالحروف الملاقى و
للساكن جمع المذكر السالم فينظر ان كان ما قبل حرف الاعراب و
مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين فتحرك الواو دفعا
للساكنين لان الساكنين اذا لم يكن اولهما حرف مد يحرك
الاول بالضمة للمجانسة واليا بالكسرة لمثل ما ذكر فيكون
اعرابه لفظيا فى الاحوال الثلث لوجوده فى اللفظ نحو جانى
مصطفوا القوم بالواو المضمومة ورايت مصطفى القوم و

ومررت بمصطفى القوم باليا المكسورة فيهما وان لم يكن ما قبل
حرف الاعراب مفتوحا ولا يكون الا مضموما فى الواو ومكسورا
فى اليا يحذفان اى الواو واليا لوجود شرط الحذف وهو كو
نهما مدتين عند التقاء الساكنين فيكون اعرابه تقديريا
فى الاحوال الثلث نحو جانى ضاربو القوم ورايت ضاربى القوم
ومررت بضاربى القوم وان كان ذلك الاسم تثنية فرفعه
تقديرى لحذف الالف للساكنين وفى نصبه وجره تحرك اليا
دفعا للساكنين بالكسر للمجانسة فيكون اعرابه فيهما و
لفظيا نحو جانى غلاما ابنك بحذف الالف من اللفظ و
ورايت غلامى ابنك ومررت بغلامى ابنك بكسر اليا فيهما
والموضع السابع من المواضع السبعة الموقوف اى الذى وقف
عليه نائب الفاعل بالاسكان حال كونه مما كان اعرابه با
لحركة لان ما اعرابه بالحروف يكون اعرابه فى الوقف لفظيا و
كضاربون ويضربون فان كان ذلك الموقوف عليه غير منون
بتنوين التمكن وتنوين العوض فى نحو كل مثله سواء كان منونا
بتنوين المقابلة اولا او كان فى اخره تا التانيث الموقوف
عليها هاء فاحواله الثلث اى اعرابه فيها تقديرى لعدم ظهوره
فى اللفظ نحو جانى احمد ورايت احمد ومررت باحمد وثبت الرجل
وكذا نحو ضاربة مما اخره تا التانيث وكذلك نحو ضاربات

مما هو منون بغير تنوين التمكن وان كان الموقوف عليه
منونا بتنوين التمكن حال كونه كائنا بغير هاء اى بلا تاء
التانيث فرفعه وجره تقديرى لسقوط الحركة بالوقف و
دون نصبه فانه يوقف عليه بالالف المقلوب عن التنوين
فيه فى اللغات المشهورة فيكون لفظيا وفى بعضها يوقف عليه
بالاسكان فيكون فيه تقديريا ايضا نحو جاءنى زيد ومررت
بزيد ورأيت زيدا بالالف او زيد ايضا بالاسكان وقد يوقف
عليه فى الرفع بقلبه واوا وفى الجر بقلبه يا نحو جاءنى زيدو ومررت
بزيدى فيكون لفظيا فيهما ايضا واما الاعراب المحلى وهو ما لا
يظهر فى اللفظ ولا يقدر فى الاخر بل يعتبر فى المحل المانع فى نفسه وهو
البناء او لمانع فى الاخر غير ما ذكر فى التقديرى وهو الاعراب الحقيقى على
ما ذكره المص فى موضعين احدهما وحسن المقابلة بان يقول الاول
الاسم لم يظهر وجه التخصيص بالاسم لانه كما يكون الاشتغال المذكور
فى الاسم يكون فى الفعل ايضا نحو ان لم تضربنى فانه مجزوم لفظا بلم
ومحلا بان المعرب لا المبنى فانه لا يتصور فيه المشتغل اخره با
اعراب غير محكى بل باعراب حقيقى جا من عامله لان المشتغل به
اعرابه تقديرى كما مر نحو مررت بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب
على المفعولية اى على انه مفعول غير صريح فيه تنبيه على ان
النصب للمجرور لا للمجموع الجار كما يجرى على السنة المعربين وكذا

المجتنى

المجتنى ضرب زيد ومر بزيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية فى
المثال الاول ان كان من اضافة المصدر الى الفاعل ويجوز
ان يكون الرفع على النائبية وان يكون منصوب المحل على المفعولية
ان كان الاضافة الى المفعول والنائبية فى المثال الثانى هذا
وقد سوى الفاضل العصام بين معرب فى اخره اعراب محكى
وبين معرب فى اخره اعراب حقيقى فى ان اعراب اخره فيهما
تقديرى وصرح بان المجرور فى الامثلة المذكورة منصوب او
مرفوع تقديرا قال لا تقول هو معرب محلا لا تقديرا لانا نقول
ليس بمبنى حتى يكون معربا محلا وما اشتهر ان المجرور فى محل
النصب او محل الرفع فمن قبيل استعمال المحل فى محل التقدير ومنه
قول المفصل المعرب ما اختلف اخره لفظا او محلا ويؤيده ما
قالوا المانع من الظهور فى الاعراب التقديرى يختص فى الاخر
وفى المحلى بنفس اللفظ بمعنى انه لا قابلية له لظهور الاعراب
والمصنف حقق مرامه فيما علقه على الامتحان والموضع
الثانى من موضعين الذين فيهما الاعراب المحلى المبنى الذى فيه
موجب الاعراب من المعانى المختلفة والمتشابهة ولما تو
قف معرفة احواله على معرفته اراد ان يبينه فقال بالفاء
التفصيلية فهو اى المبنى الذى نحن بصدده وهو المبنى
العارض الذى يكون معمولا بوجود الموجب ما اى لفظا

او كلمة فتذكير الضمير في كان حركته او حرفه وسكونه باعتبار
اللفظ ولبحث النحوي عن احوال الاخر كان المراد بالحركة و
السكون حركة الاخر وسكونه لا بعامل دخل عليه لا بسببه فلا
يلزم دخول الاسما المعدودة فيه وان الراجح عنده مذهب
الزمخشري وهو كونها معربة لانه اعتبر قابلية الاعراب
عند التركيب لا ابليته بالفعل وهي بالتركيب هو ملتبس و
خلاف المعرب من اعربه اي اوضحه او ازال فساده لانه ا
وضح فيه الاعراب او ازيل فيه فساد التباس بعض الاعراب
ببعض او اوضح فيه الاعراب المعاني او ازال فيه فساد التباس
بعضها ببعض فهو محل الايضاح او الازالة فهو في الاصطلاحي
الفا لتفصيل المجمل او جوابية ما كان حركته محضة او لا نحو
جاني زيد ويضرب او حرفه نحو جاني ابوك ويضربان وسكونه
نحو لم يضرب اي حركة اخره وسكونه بعامل دخل عليه او لسبب
دخوله عليه ولما كان المبني والمعرب اللذان بالحركة والسكون
الاصل والاشهر قصر التعريف عليهما ولم يجعل شاملا لما با
لحرف وفي مقام التفصيل اعطى كل نوع حقه ثم لا يخفى ان هذين
التعريفين تعريف بالخاصة لا بالماهية تسهيلا للمبتدئين
وتيسيرا لهم ولما اراد اتمام الفائدة ببيان مطلق المبني ا
ظهر فقال والمبني المطلق على نوعين بالاستقراء مبني الاصل

اي مبني

اي مبني هو الاصل في البناء يتفرع بناء النوع الثاني عليه ومبني
العارض اي الاصل فيه الاعراب وعرض له البناء لسبب يقتضيه
لازما او غير لازم والنوع الاول وهو مبني الاصل انواع اربعة
بالاستقراء الحرف وهو الاصل في هذا النوع لانه لا يقع معمولا
اصلا ولذا قدمه والماضي لعدم موجب الاعراب فيه والامر
بغير اللام اي امر الحاضر المعروف لاستغنائه ايضا هذا عند البصريين
وعند الكوفيين معرب كما سبق وللاختلاف فيه اخره والجملة
قالوا الجملة لا تتصف باعراب ولا بناء لان المتصف بهما الكلمة و
المص نظر الى انه ليس فيها موجب الاعراب من المعاني المختلفة
والمشبهة لتامله فعدها منه وقد نقل الفاضل العصام عن
هوامش المتوسط للسيد الشريف ان البعض عدها منه وا
ضطرب كلام الرضي في مواضع من كتابه فتعريف المبني المطلق
ما لا يكون فيه موجب الاعراب او ما يناسبه مناسبة
موثرة في منع الاعراب والنوع الثاني على نوعين كالمبني مبني
لازم بناؤه لا ينفك عنه وغير لازم ينفك عنه واللازم منهما
ما اي لفظ لا ينفك عن البناء اي لا يستعمل معربا اصلا وهو
اي المبني اللازم المضمرات بجميع افراد انواعها وجه بنائها
مشابهتها بالحروف في الاحتياج الحرفي يحتاج المتعلق وهذه
الى الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب وقيل

بحرف الخطاب والفصل في الصورة واسماء الاشارات بجميع
افرادها الا التثنية وكذا ما في من الموصول عند المص لان
التثنية كلها على وتيرة واحدة وجه بنائها المشابهة للحرف
في الاحتياج الى ما يعين المراد من الاشارة والوصف والموصولات
وبناؤها لمشابهتها الحرف لانها تحتاج الى الصلة ولان
وضع بعضها كوضع الحرف غير اي واية فانهما معربان لرجحان
جانب الاسمية بلزوم اضافتهما الى المفرد الا اذا حذف صدر
صلتهما فانه حينئذ يجوز بناؤهما لتاكد شبههما بالحرف في الا
حتياج نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على
الرحمن عتيا اي الذي هو اشد وبنيا على الضم لشبههما
الغايات من حيث ان الصدر منوي وفي مثل كم رجل وخمسة
عشر رجلا بلزوم الاضافة وفي اذ الاضافة الى الجملة وكذا حيث
في الاغلب واسماء الافعال لكلا قسميها لانه قائم مقام الامر
والماضي وقد سبقت المذكورات من حيث البيان وما اي لفظ كان
وزن على فعال حال كونه مصدرا لم يقل مؤنثا مع ان النحاة ذهبوا
الى ان اقسام فعال المذكورة هنا كلها مؤنثة تنبيها على ضعف
دعوى تانيثه اذ لم يقم دليل عليه حتى تمسك الرضي فيه ولم
ينكر عليهم دعوى كونه معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور
او صفة ينبغي ان نصفها بالمؤنثة لانها لا تكون الا مؤنثة

نحو يا فساق

نحو يا فساق ويا خباث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة وهذا
مختص بالنداء ولا يكون الا صفة صرفة ومنها ما يكون صفة
غير مختصة بالنداء كقطام بمعنى قاطعة واي كافية ولزام اي لا
زمة او علما للمؤنث نحو حذام اسم امراة وغلاب كذلك عند
اهل الحجاز قيد للاخير قال في الصحاح في باب التبيين والاستشعا
د جات على لغتهم كقوله اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما
قالت حذام بكسر الميم في الموضعين قيل لكونها على زنة فعال بمعنى
الامر وقد عدوا من المناسبات الموجبة للبنا المشاكلة وضبط
صاحب المفصل انواع المناسبة الموجبة للبناء بانها اما
تضمن الاسم معنى الاصل كاين او شبهه له كالمبنيات المشابهة
للحرف في الاحتياج او وقوعه موقعه كنزال او مشاكلة و
لما وقع كان كفجار او وقوعه فوعله موقع ما يشاكله كالمنادى
فانه واقع موقع كاف ادعوك المشابه لكاف ذلك او اضافته
اليه كالمضاف الى الجملة والاصوات والمشهور ان الاصوات
ليست من قسم من اقسام الكلمة المبنية لمشاكلتها بالمبنى
وهو اي الصوت في عرف النحاة كل لفظ لم يقل اسم لانه ليس
منه كما عرفت حكي به صوت صوت انسان صادر
عنه بمقتضى الطبع او صوت غيره ولم يقل لفظا لان ما يصدر
من الحيوانات العجم او الجمادات لم يتركب من حروف فلانه

لانه لا وضع فيها دونها بحيث
عنها في مي

ليس له مخرج فلا يكون لفظا وذلك اللفظ اما بان يصدر ا
نسان ونفسه ذلك الصوت كغاق اذا تلفظ به قاصدا
لا صدا رما يشابه صوت الغراب فلا يكون معمولا لعدم
التركيب او يحكى ما يصدر منل ما قال زيد غاق او وى او قال
الغراب غاق او غاق صوت الغراب فحينئذ يكون معمولا و
للتركيب مبنيا على الكسر فيما سكن ما قبل الاخر لتعذر التقاء
الساكنين وقال المصراعرابه تقديرى او صوت به للبهايم
اى لاجل البهائم لحثه او دجره وليس البهائم من اهل فهم
الوضع حتى يوضع لها الالفاظ وانما يترتب الاثر على القاء
اللفظ عليها لتكرر ذلك في سمعها وتمكنه في خيالها فاذا سمعت
اللفظ تنبهت للمقصود كنخ مفتوحة النون ومكسورة الخاء
المشددة ومفتوحتها وقد تخفف ساكنة لاناخة البعير وكذ
هنخ وايخ بكسر اولها وسكون اليا ويجوز الكسر والسكون
فان البعير اذا سمعت واحدا من هذه اناخت لتكرر سمعها به
وقيل انها اسم فعل وارتضاه الرضى وقال المصر والذى انه
الحق لدخوله في حده بقى قسم اخر وهو لفظ غير موضوع
صادر عن الانسان دال على معنى بالطبع كبخ عند الاعجاب
ووى للتندم واه للتوجع واخ للسعال وحكم اخره على ما
تقتضيه الطبع ذكره في الامتحان ونما البحث هنا ان الا

ان الاصوات الجارية على لسان الانسان اما منقولة
الى باب المصادر دون المصدرية وم نصر اسم فعل مثل
واها للتعجب وحكمها حكم المصادر او لم تلوح وصارت
اسم فعل مثل صه ومه فحكمها حكمه واما غير منقولة بل باقية
على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة وهى اقسام
منها ما يعرض للانسان عند عروض معنى كالندامة والتعجب
والوجع والسرور كوى واخ واخ فدلالتها على معانيها و
طبيعية فليست بكلمة ومنها ما يجرى على لفظ الانسان كما
اذا قال غاق قاصدا لاصدار ما يشبه صوت الغراب وهو ليس
بكلمة ايضا وكما اذا قال قال زيد او الغراب غاق او غاق صوت
الغراب او قال زيد عند التعجب التندم وى او عند اناخة
البعير نخ وهذه مبنية كما سبق لكن لا من حيث انها اصوات
بل من حيث انها حكاية لها ومنها ما يصوت به البهائم
وقد سبق ايضا ولما لم يكن جميع المركبات من المبنيات
على ما يظهر من القيود قال وبعض المركبات وهو اى
البعض الذى من المبنيات كل كلمتين فعلين او اسمين او
حرفين او مختلفين لكان او حكميتين ليشمل نحو سيبويه
ولو قيل كل لفظين لكان ابعد من التكلف ليس احدهما عاملة
في الاخرى قبل العلمية مثل تأبط شرا وغلام زيد وزيدا ضرب

ولو قيل ليس بينهما نسبة تخرج مثل زيد قائم ورجل فاضل من
المركب الاسنادي والتوصيفي ونحو النجم والصعق كالكلمة الواحدة
لشدة الامتزاج فلا يدخل في كل كلمتين جعلتا اسما واحدا بان
جعلتا علما فان كان الجزء الثاني منهما جعلا علما صوتا سواء
كان الاول اسما نحو سيبويه او فعلا نحو جاويه او حرفا نحو انويه
بنيا اي الجزآن الاول لكونه جزء من الاسم وكون آخره في الوسط
والثاني لكونه مبنيا قبل التركيب وقد سبق منه ان ما آخره ويه
يحكى معربا باعرابي تقديري وما ذكر هنا سلوك الى مسلك الغير
وكسر الثاني لان اصله السكون فحرك للساكنين والاصل في تحريك
الساكن الكسر وفتح الاول للخفة نحو سيبويه اسم امام النحاة عمرو
بن عثمان الشيرازي وقد يسكن من وجه وان لم يكن الجزء الثاني
صوتا بني الجزء الاول على الفتح لمثل ما ذكر ان كان آخره حرفا صحيحا
معربا بني للتركيب نحو بعلبك وحضرموت اسم بلد وقبيلة
او مبنيا ابقي على بنائه نحو اين ودد وبني الجزء الاول على السكون
ان كان آخره اي آخر الجزء الاول حرف علة لثقل الحركة عليه نحو
معدي كرب واعراب الجزء الثاني حال كونه غير منصرف للتركيب
والعلمية والاعراب وعدم الانصراف صفة مجموع الجزئين لكونهما
كالحروف المركبة منها الكلمة لكنهما لما ظهرا في الجزء الاخر حكم عليه
عليه بهما على اللغة الفصيحة اي بناء الاول واعراب الثاني مع

الثاني مع منع الصرف على اللغة الفصيحة وفيه لغتان اخريان
اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف
اليه واعرابهما معا واضافة الاول وصرف الثاني تقول هذا
بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك بالحركات الثلث
في الاحوال الثلث في بعل وفتح الكاف في بك على الاولى وكسرها
مع التنوين في الثانية كل ما ذكر في مركب جعل اسما ولما اراد استيفاء
احكام المبني من المركبات زاد قوله وان لم يجعلا اي الكلمتان
اسما واحدا بان يراد بكل جزء معناه كخمسة عشر حيث يراد
بخمسة معناه وبعشرة معناه ولكن تضمن الثاني حرفا عاطفا
او جارا بان فهم من خمسة عشر يعني خمسة وعشرة
فان لم تكن الكلمة الاولى لفظ اثنين اي لفظ هو اثنين بنيا
اي اللفظان او الجزءان ليس ما ذكره هنا ما ذهب اليه في الامتحان
قال قبله التضمن للجزئين فلذا بنيا وتبع في هذا الكتاب الجمهور
وقالوا بني الاول لكون آخره كالوسط لشدة الامتزاج والثاني
لتضمنه الحرف على الفتح لعروض البناء وخفة الفتحة وثقل التر
كيب ان كان آخرهما حرفا صحيحا بنيا على السكون ان كان
آخرهما حرف علة لما ذكر نحو بادي بدي الاول اسم فاعل من بدأت
الشيء والثاني فعيل بمعنى مفعول منه مضاف اليه للاول وانتصابه
على الحال بمعنى بادي مبتدأ فهو وان كان مضافا ومضافا اليه

فكان ينبغي ان يكونا معربين الا انهما اشبها بخمسة عشر لانه
تضمنا معنى العدد فهو متضمن لمعنى الحرف حكما وبني الاول فقط على
السكون ان كان اخره فقط حرف علة مثاله كون اخر الجزئين
حرفا صحيحا نحو احد عشر واحدى عشرة اخرا ولهما حرف علة
ساكن وثلثة عشر وثلث عشرة وحادية عشرة وما زاد عليهما
منتهيا الى تسع عشرة وثماني عشرة وتضمن الحرف ظاهر
في ثلثة عشر واخواته لان المعنى ثلثة وعشرة وغير ظاهر في حادي
عشر ونحوه لانه لا يصح ان يقال المعنى حادي وعشر فالوجه
انه كان في الاصل احد عشر فارادوا ان ياخذوا من الجزئين اسم
فاعل ليدل على واحد في مرتبة معينة ولم يتيسر لان فاعل لا يسع
جميع حروفهما ولا اخذ بعض من كل منهما للالتباس فاخذوا من ا
الاول ليدل على المقصود من اول الامر فكان متضمنا لمعنى حادي
عشر واحد من احد عشر واقع بعد العشرة فاعتبر هكذا في اخواته
ونحو اي زيد مثلا حادي بالاضافة نحو بيت بيت اي لاصقا
بينه اي بيتي وبيتا لاصقا بيته وبيتي اي مجتمعين وملتزقين
اي هو جاري ملاصقا والمال بين بين اي بين هذا وبين ذلك لما ان
كان الاول من الكلمتين لفظا اثنين بني اللفظ الثاني للتضمين
المذكور واعراب الاول وحذف نونه وهو لفظا اثنين هذا
مذهب جمهور النحاة لوجود الاختلاف فيه كان في الزيادة

ولان نوني المثنى والمجموع لم يعهد حذفهما في غير هذا الموضع
الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب لا اضافة لا يوجب
البناء وقال درستويه هو مبني كسائره من القصور لاستدلها
لا استدلاله مثلها واختلاف فيه كاختلاف هذان وهذين
على مذهب ثباته نحو جاءني اثنا عشر رجلا ورايت اثني عشر
رجلا ومررت باثني عشر رجلا وبعض الكنايات لان كلمها
ليس من المبنيات والكناية في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء
معين لفظا او معنى بلفظ غير صريح الدلالة عليه لغرض من
الاغراض كالابهام على السامعين نحو جاء فلان اي زيد و
كان كيت وكيت وشناعة المعبر عنه مثل هن للفرج او الفعل
القبيح والاختصار كما في الضمير الغائب واظهار الفصاحة كزيد
طويل النجاد والمراد ههنا ما يكنى به بل بعضه المعين وتبعد د
تعريفه الا بالتصريح به فلذا قال وهو اي البعض كم مفردة عند
البصرية ومركبة من الكاف وما الاستفهامية عند الكوفية
وحذف الفها لكونها مع حرف الجر قياسا وسكن ميمه د
للتخفيف فكانهم جردوا عن معنى الاستفهام في الخبرية يكون للا
ستفهام عن العدد فيكون مبهما فينصب ما بعده على التمييز
ويكون مفردا البتة على تمييز المتوسط وهو احد عشر وما فوقه
الى تسعة وتسعين نحو كم رجلا ضربت وكم رجلا ضربته وكم

ضربة ضربتها وكم يوما سرت وكم يوما سرت فيه وكم
يوما سفرك وكم زمانا دمان سفرك وبكم درهما اشتريت
وكم غلاما كان غلاملك ويكون للخبرية اى للخبر عن العدد و
الظاهر المناسب لقوله للاستفهام وللخبر كما فى بعض النسخ سميت
بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان ستعملها خبر فانها
بمعنى التكثير فيضاف الى ما بعده عند الجمهور وعند الفراء مجرور
بتقدير من والخلاف يظهر عند فصل التمييز فيوجب الجمهور
نصبه حملا على تمييز الاستفهامية لامتناع الاضافة وللفراء
يسوغ الجر تجر للقدر ويجوز فى تمييزها الافراد والجمعية نحو كم
رجل ورجال لان تمييز العدد المضاف اما مفردا ومجموع فجوز
عيا فيها دفعا للتحكم ويجوز دخول من فى تمييزها عند الز
مخشرى حيث جوز ان يكون كم خبرية واستفهامية فى قوله
تعالى سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة والكره الرضى
وقال لم يعثر عليه فى الاستعمال ولا كتاب من كتب النحو وكم
استفهامية خبرية صدر الكلام واعرابها اعراب تمييزها لو
لم يكن تمييزا فى كلام استعمل فيه مع كم واشيرنا اليه بالاشتغال
وبناؤها لكون وضعها وضع الحرف او لكون الاستفهامية و
متضمنة لمعنى حرف الاستفهام وحمل الخبرية عليها او كونها بمعنى
رب وكذا عطف على كم يكون للعدد وكناية عنه ويجى كناية

كناية عن غيره نحو جئت يوم كذا اى يوم الجمعة مثلا واعراب
مثلا اعراب كم ولا صدر له وبناؤه لكونه فاقد دخل عليه
الكاف وصار الكلمة مثل كم ينصب ما بعده على التمييز للعلة المذكورة
فى كم نحو عندى كذا درهما ومن هذا القبيل كأين واصله اى دخل
عليه الكاف وصار اسما مبنيا على السكون اخره نون ولذا
يكتب بالنون واعرابه مثل ما ذكر وله صدر الكلام ويكون
للتكثير غالبا نحو قوله تعالى وكاين من نبى قاتل معه ربيون
وللاستفهام نادرا فلا وجه لعدم ذكره هنا وكيت وذيت
بفتح التاء على الاشهر وجاء الضم والكسر لاستعمالهما مكررين
بالعطف يكونان للحديث اى للقصة وكناية عنها يقال قال
فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت ومبنيا لانهما بمعنى
الجملة والكلمات المتضمنة بمعنى ان مثل اسماء الشروط والاستفهام
كما ومن وكيف وجه البناء ظاهر غير اى وايه فانهما معربان
كما سبق وبعض الظروف الزمانية او المكانية وانما قال البعض
لان كلها ليس من المبنيات نحو امس ليوم تقدم على يومك
ومبنى عند الحجازية وعند بنى تميم معرب غير منصرف وبنى لتضمنه
معنى حرف التعريف ولذا كان معرفة تقول مضى امس الدابر ومبنى
على الكسر لان الاصل فى البناء السكون فلما كان العين ساكنا
حرك اللام بالكسر دفعا لالتقاء الساكنين وقد لا ستفرق

نفي وقوع امر في الزمان الماضي نحو ما رأيته قط اي في جميع ازمنة
الماضي وقد يستعمل للتأبيد المثبت نحو كنت اراه قط اي دائما في
الزمان الماضي وفيه خمس لغات احديها هذه وهي فتح القاف
وضم الطاء المشددة وهي اشهرها وتخفيف الطاء مع ضمة
وضم القاف مع ضم الطاء المشددة والمخففة والخامس
سكون الطاء مع فتح القاف وبناؤها لكونه وضع بعضها
وضع الحرف وحمل باقيها عليها وعوض لاستغراق نفي وقوع
امر في الزمان المستقبل تقول لا اراه عوض اي ابدا والاشهر البناء
على الضم وجاء الفتح والكسر قيل هو معرب اذا اضيف يقال لا
افعله عوض العائضين بالنصب اي دهر الداهرين فعلة
بنائها قطع الاضافة ومذ ومنذ لمعنى اول مدة معينة باضا
فتها الى الجملة السابقة نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الجمعة
سابق اول مدة عدم الرؤية فكانه مضاف الى الجملة السابقة
التزم حذفها للعلم بها فليلحظ مفهوم معين المراد كالمثال
المذكور ومثل مذ يوم لقيتني فيه او لجميع المدة المعينة بالجملة
على ما عرفت قبليه المقصود به العدد مثل ما رأيته مذ يومان
او ثلثة ايام وقد يقع مصدرا او فعل او ان او ان فيقدر زمان
مضافا الى احدها مفردة للمعنى الاول وما يدل على العدد في الثاني
فبناؤها لقطع اضافتها او لكون صورتها على صورة

صورة حرفين قالوا ان اصل مذ منذ خفف فصار مذ بدليل
تصغيره بعد التسمية على منيذ وجمعه على امناذ وقال صا
حب المغني ان قولهم غير منقول عن العرب فلم يونوه مع ان
مذ لغة عامة العرب ومنذ مخصوص بالحجازيين وقال الفا
ضل العصام يؤيد ما قالوا ان مذا اذا سمي به لا يشدد اخره
والالفاظ الموضوعة على حرفين اذا سمي بها يشدد اخرها
مثلا اذا سمي بقد يقال قدّ بتشديد الاخر واذا موضوع للاستقبال
حتى تجعل الماضي مستقبلا ويستعمل في الماضي وكثر استعماله في الشرط
المقطوع وقوعه بخلاف ان فانها تستعمل في المحتمل الوقوع
وعامله الشرط عند المحققين وقيل مع اضافته اليه ونظيره
كلم المجازاة وقيل بدونها وبجزائه عند الجمهور ويجيء للظرفية
وللمفاجاة فيختار بعده المبتدا وبناؤه للزوم اضافته الى الجملة
وقال الفاضل العصام بناء كلما في اخره الف مقصور بالمقايسة
الى غيره مما يشابه كمه في علة البناء والا فلا يميز فيه المبني
من المعرب في اللفظ واذ بناؤه كاذا للماضي ويجوز ان يقع
بعده الفعلية والاسمية نحو قوله تعالى واذ يرفع ابراهيم و
القواعد ونحو اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم وقد يجيء و
للتعليل والمفاجاة ولما قيل انه بمعنى حين وقيل بمعنى اذ لانه
يستعمل في الماضي مثله كما قاله ابن هشام والمص يحتمل ان

يميل اليه بما قرنته به وقال ابن اخروف انه حرف لوجود امر
لوجود غيره وحمل عليه كلام سيبويه وانما يكون مثل لو
مشبهها بلو ولوما في وابدّ بصحته لما اسم دخل الجملة لانه لو كان
للظرفية لزم ان يكون وقت الدخول الاسلام واجيب بانه
محمول على المبالغة وسبب بنائه كون صورته اسما صورته
حرفا ويلزم ان يكون شرطه ماضيا وجوابه ايضا يكون ماضيا
ماضيا بالاتفاق نحو قوله تعالى فلما نجيكم الى البر اعرضتم ويجوز
ان يكون جملة اسمية مع اذا للمفاجاة او الفاء عند ابن مالك
نحو قوله تعالى فلما نجيهم الى البر اذا هم يشركون وقوله تعالى فلما
فلما نجيهم الى البر فمنهم مقتصد وعند ابن عصفور يجوز ان
يكون مضارعا ومتى استفهاما وشرطا للزمان واني واين فيهما
للمكان ويكون انى بمعنى كيف وبمعنى متى ومن اين وبنيا وهما
لتضمنهما معنى حرفيهما وايّان في الاستفهام يستعمل في التفخيم من
الزمان مثل ايان يوم القيمة فلا يقال ايان يوم الحجامة وكيف
قيد للحال والصفة والظرفية فيه اعتبارية واذا كان
بعده اسم فهو خبر مقدم وان فعل غير ناقص فالغالب انه
حال نحو كيف جئت وقد يكون مفعولا مطلقا نحو قوله تعالى
الم تر كيف فعل ربك ذكره الرضي وان ناقصا فهو خبر وحيث
للمكان ويضاف الى الجملة غالبا وهذا وجه بنائه وقد يضاف

الى المفرد

الى المفرد نحو حيث سهيل موجود ذكره الرضي وعدم اضافة
وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدا محذوف الخبر اي حيث سهيل
موجود ذكره الرضي وعدم اضافة لفظا اندر لذا التسهيل واذا
اضيف الى مفرد قيل يعرب والاشهر البناء وقد يجرد عن الظرفية
نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته لانه مفعول يعلم المقدر ولدى
بالالف المقصورة وانكر الرضي بنائه لكونه بمعنى عند وهو معرب
بالاتفاق وقال الرضي يثبت الفه مع الظاهر وينقلب ياء مع المضمر
تقول كنت لدى زيد ولديك كالف على والى وحكى سيبويه لداك
وعلاك والاك ولا يضاف الى المضمر مقصود للاصل الالف سوى
هذه الثلثة ولدن بفتح فضم فسكون مثل عضد هو اصل
اللغات وقد جاء لدن بفتح فسكون او ضم فسكون فكسر النون
دفعا لالتقاء الساكنين ولدن بفتحتين فسكون او بفتح فكسر
فسكون ولد بفتح وجاء حذف النون نحو لد بفتح فسكون
ولد بضم فسكون ولد بفتح فضم ففي لد ثمان لغات ولدى بمعنى
عند الا انه لا يستعمل الا فيما هو حاضر قريب منك وعند يستعمل
في بعيد هو في حوزتك ايضا ولدن لا يكون الا مع من لفظا كثيرا
او تقديرا نادرا ويكون جميع لغاتها على حالة واحدة ولا يضاف
محذوف النون من لغاتها الى المضمر قيل وجه بنائه وضع بعضها
وضع الحرف وحمل باقيه عليه والكاف عطف على بعض الظروف

لا على مدخول نحو كما لا يخفى اي المبني اللازم ما ذكروا لكان الذي هو
بمعنى المنزل نحو لقد مكن عن كالبعا المنهم اي عن اسناد مثل البرد
الذائب في بياضها ولطافتها وفي الحديث ليأتين على امتي كما
اتى على بني اسرائيل اي مثل اماتي وعلى بمعنى فوق نحو من عليه اي
من فوقه وعن بمعنى الجانب نحو من عن يميني وتارة من امامي
الاسمية اي اللاتي تنسب الى الاسم لكونها اسماء والدليل على ا
سميتها وقوعها فيما يختص بالاسم كالفاعل والمجرور وغير اللازم
من نوعي المبني العارض منه ما اي اسم من الظروف او من غيرها
قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه بلا تعويض تنوين
ولو اعوضت اعرب لان التنوين لما اقيمت مقام المضاف اليه
كان كانه لم يقطع عن الاضافة وذلك في غير الظرف كثير نحو كل
البناء اجمعون وكلا ضربنا له الامثال وفي الظرف قليل نحو فساغ
الى الشراب وكنت قبلا كما دافعوا بالماء الفرات قال الرضي فعلى هذه
الافرق في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني
بني منها وهو الحق وقيل المحذوف منوي في المبني منسي في المعرب
منويا فيه المضاف اليه ولو كان منسيا يعرب مع التنوين
نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع المنسي في غير الظرف نحو
قبل وبعد وتحت وقدام وخلف ووراء اعلم المسموع من و
الظروف المقطوعة المذكورات وفوق وامام ودون واول من

ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما سمعناها نحو يمين و
شمال وآخر وسميت هذه الظروف غايات كما سبق وجه بنا
ئها الاحتياج كالحرف وقد عرفت انه لم يبن نحو كل وان كان فيه
الاحتياج لنيابة التنوين مناب المضاف اليه ونحو لا غير وليس
غير ثم ان المضاف اليه المحذوف هو المثنى وفي ليس ضمير عند الرضي
ففي قولك جاءني زيد ليس غير كانك قلت جاءني زيد ليس الجائي الا
كذا وعند الفاضل العصام ان غير في ليس غير ولا غير على نحو
واحد وليس في ليس ضمير والتقدير ليس غيره حاضرا كما ان تقدير
لا غيره جاء فلا لنفي الجنس وعند البعض حرف عطف فمعنى جاءني
زيد لا غير جاءني زيد لا غيره وحسب لقطعه عن الاضافة
لكثرة استعماله ومشابهته بغير في عدم التعريف بالاضافة وبني
على الضم لشبهه به ومنه الآن فهو عطف على ما او فتحه حفص جميعه
او بعضه ويلزم ولو قدم اللام وظرفية غالبة لا لازمة ولذا
اخر الى هذا المحل ولو قدم على لا غير لكان انسب لكنه اراد ان يجمع
جميع ما قطع عن الاضافة ظروفا او غيرها قال الفاضل العصام
لم يذكر لعلة بنائه وجه يقرب الى القبول وقيل هو معرب لثبوت
من الان بالكسر ومنه المنادى وهو ما دخل عليه احد حروف
النداء لفظا او تقديرا نحو يا زيد ويوسف اعرض عن هذا المفرد الذي
ليس مضافا ولا شبيها به نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا فانهما

معربا ان المعرفة بعد الندا فان النكرة بعده معرب وسيأتي نحو يا
رجلا فانه اي المنادى المذكور يبنى لوقوعه موقع كاف ادعوك
المشابه لكاف ذلك على ما اي شيء من حركة والحرف يرفع فالمنادى لو
كان من المعمول المرفوع به اي بذلك الشيء لفظا او تقديرا
او محلا وهو الضمة في مثل يا زيد ويا رجل والالف والواو في مثل
يا مسلمان ويا مسلمون وانما بني عليه للفرق بين حركتي المعرب
من المنادى وحروفها كذا في الرضي لكن هذا ليس بمطلق بل ان
لم يلحق باخره الف الاستغاثة او الندبة اوي الف لحوقه وقت
الاستغاثة او الندبة وظاهر ان هذا الشرط للمبني على الضم خاصة
لا المطلق المبني على ما يرفع به نحو يا زيداه اذ المبني على الالف والواو
يلحقه الالف المذكورة بلا تغيير نحو يا زيدا ناه ويا زيدوناه ويدل
على هذا قوله وان لم يلحق باخره الف بني على الفتح لان البناء على
الفتح انما يتصور في المبني على الضم ولا يا وله لام استغاثي او
تعجبي او تهديدي فانه حينئذ يعرب على ما يأتي نحو يا زيد مثال
للمنادى المبني على الضم المعرفة قبل الندا وبعد الندا ويا مسلمان
مثال للمبني على الالف المعرفة بعد الندا ويا مسلمون مثال للمبني
على الواو ويا زيدان ويا زيدون في تثنية العلم وجمعه في غير
بلا تعريف باللام لان وجوب اللام في تثنية العلم وجمعه في
غير صورة الندا وفيها لا يجوز لئلا يجتمع علامتا التعريف

ويا قاضي

ويا قاضي ويا فتى ويا هذا ويا سماء ويا ارض ولما كان المراد با
لمفرد ما يقابل المضاف وشبهه اراد ان يبين حكمهما فقال
وان كان اي المنادى مضافا الى شيء علما او غيره او مشابها له
وهو اسم يجيء بعده من تمامه وهو اما معمول له مثل يا طا
لعا جبلا ويا حسنا وجهه او وجها ويا خيرا من زيد او
معطوف عليه بحيث يكون معه كشيء واحد نحو يا ثلثة
وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين بخلاف يا زيد وعمروا او نعت
هو جملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل او يا رجلا من تميم فكلما
ذكر مشابه للمضاف فسواء جعلته علما او لم تجعل واذا لم تجعله
علما فاذا ان تعرف بالقصد كما في يا رجلا او لا تعرف كما يا رجلا
فتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف وفي النكرة يا حسنا
وجهه ظريفا وكذا ما عداه واراد الاشارة الى حكم ما يقابل
المعرفة وهو النكرة فقال او كان نكرة ينصب على انه مفعول به
اي لا يبنى على ما يرفع به اما المضاف وشبهه فلان الاضافة من
خواص الاسم فيضعف المشابهة واما النكرة فلعدم مشابهتها
لكاف ادعوك لعدم تعرفها بفعل مقدر وجوبا لنيابة حرف الندا
منابه هذا مذهب سيبويه واتباعه نحو يا عبد الله ويا
خيرا من زيد فاصل يا عبد الله ادعو عبد الله وكذا اصل يا زيد
ادعو زيدا حذف ادعو لنيابة حرف الندا منابه وقال المبرد نصب المنادى

بحرف النداء لسده مسد الفعل ونقل عن ابي علي انهما اسماء
افعال ونحو يا رجلا مثال النكرة بان يراد واحد معين واراد ان
يبين حكم ما لحق اخره الف فقال وان لحق اخره الف فقال وان لحق
باخره اي المنادى المبني على الضم الف ذكرت بني على الفتح لان
الالف يقتضي فتح ما قبلها نحو يا زيداه واراد ان يبين حكم ما لحقه
اللام فقال وان اتصل باوله لام مذكورة يجب جره لانها
حرف جر يختص بالاسم فيضعف الشبه بالكاف نحو يا لزيد وهي لام الا
ستغاثة ويا للماء للتعجب ويا للدواهي للتهديد ويجوز ان يكون
يا لزيد مثالا للثلاثة وهذه اللام مفتوحة لان المنادى قائم مقام
ضمير الخطاب واللام الداخلة عليه مفتوحة نحو لك فكذا هذه
ولئلا يلتبس بالمستغاث له اذ هي في المستغاث نحو يا لزيد اي يا قوم
لزيد واذا عطف على المستغاث بدون يا كسر اللام نحو يا لزيد ولعمرو
وقد يكسر لام التعجب والتهديد ولما كان البحث عن المبنيات ولم
يكن كل تابع للمنادى منها بل بعضها اراد ان يبينه فقال والبدل
اي بدل المنادى والمعطوف عليه الخالي عن اللام اي لام التعريف
اذ المحلى بها ليس حكمه حكم المنادى بل يجوز فيه الرفع والنصب
على المضموم حكمه اي حكم كل منهما حكم المنادى المستقل اي الذي
دخل عليه حرف النداء اي اذا كان تابعا للمبني يكون مبنيا اذا كان
سبب البناء موجودا لان كلا منهما مقصود بالذكر فيكون

فيكون كانه باشره الحرف نحو يا رجل زيد في المبني ونحو يا زيد
وعمرو فيه ايضا واذا كان سبب البناء مفقودا يكون حكمه
حكم مستقل سبب بنائه مفقود على ما عرفت نحو يا رجل
طالعا جبيلا او يا رجل وطالعا جبيلا وقرن كثير من النحاة
التاكيد اللفظي مع البدل نحو يا زيد زيد ويا رجلا رجلا وقرن
الرضي عطف البيان معه لانه عنده البدل والبدل هو نحو
عالم زيد وغيرها ذكر من التوابع ترفع في المرفوع على لفظ
المبني على ما يرفع به وينصب على محله وفي غير المبني يتبع لفظه
وعند المص الرفع في المرفوع كما في الجوادي ولما لم يكن للمص بحث
مستقل للحرف وكان معرفة المنادى موقوفة على معرفة حرف
النداء اراد ان يبينها فقال وحروف النداء ستة على ما ذكره المص
حيث عد المندوب من المنادى وا من حروفه وعلى ما ذكره
بعضهم ثمانية بعد اخراج وا منها احدها يا اعمها استعمالا ومعنى
اما معنى فانه للقريب والبعيد واما استعمالا فانه يكون محذوفا
ومذكورا ولا يحذف منها الا هو وينادى اسم الله والاسم
المستغاث وايها وايتها به لا بغيره ويندب به وبوا لا بغيرهما
كذا في القاموس وعند الزمخشري للبعيد واستعماله في القريب
لتنزيله منزلة البعيد واستبعده الرضي لاستواء استعماله في
القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي واي بالمد وآ بالهمزة

بينهما الف هذه الثلثة للبعيد واى بالقصر للقريب وقيل للمتوسط
وقيل للبعيد ذكره فى المغنى وثامنها الهمزة للقريب وا وتختص
بالندبة لا تستعمل فى غيرها ومنه اسم لا التى لنفى الجنس اذا كان
اى الاسم مفردا غير مضاف ولا شبيه به اذ المضاف والمشبه به
منصوب اذ الاضافة ترجح جانب الاسمية نكرة متصلة بلا اذ
بالتعريف والانفصال لا يكون مبنيا بل يجب الرفع والتكرار
غير نكرة ويجىء بيان النكرة نحو لا رجل فى الدار بناؤه على الفتح ولا
مسلمات بالكسر ولا رجلين بالياء المفتوح ما قبلها ولا مسلمين
بالياء المكسور ما قبلها بناؤه لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه
جواب هل من رجل وبناؤه على ما ينصب به ليكون بناؤه على
ما عليه قبل البناء كذا فى الرضى ومنه المضارع المتصل به نون
جمع المؤنث بنى لكون اخره باتصال الضمير الموضوع المتحرك بمنزلة
الكلمة والاعراب فى الاخر وعلى السكون حملا على الماضى او نون التاكيد
ثقيلة او خفيفة لمثل ما ذكر وعلى الضم فى جمع المذكر حذف واوه
كما اذا كان ما قبلها مضموما اولم يحذف كما اذا كان ما قبلها مفتوحا
لاجراءها قبل نون التاكيد فى جميع انواع جمع المذكر مجرى واحدا و
على الكسر فى المخاطبة حذف الياء اولم يحذف وعلى الفتح فيما عداه
من متحرك الاخر لطول اللفظ باتصالها وخفة الفتحة
وفى التثنية وجمع المؤنث الف ولا يحذف لالتقاء الساكنين لئلا

لئلا يلتبس بالمفرد فى التثنية ولئلا يبطل الغرض فى الجمع هذا
مذهب سيبويه ومن تبعه وقيل ان المضارع المتصل به
ما ذكر من النونات معرب اعرابه تقديرى نحو يضربن و
بجمع المؤنث الغائب وتضربن بجمع المؤنث المخاطب وهل
يضربن مفرد والياء مفتوح او جمع والياء مضموم وهل تضربن
مفرد اخره مفتوح او جمع اخره مضموم او مخاطبة والاخر
مكسورة وهذه الالفاظ التى عدت من غير اللازم تجب
بناؤها من حيث انها بالحالات المذكورة ويحتمل ان يراد
بالالفاظ الالفاظ المبنية مطلقا من اللازم وغير اللازم و
اى يجب بناؤها مطلقا فى اللازم وبالحالات المذكورة فى غير
اللازم ويمتنع اعرابها واما جائز البناء اى الذى لا يجب ولا يمتنع
قوله فالظروف المضافة الى الجملة ليس على اطلاقه بل فى غير اللازم
الاضافة وفى واجب الاضافة يجب البناء فانك تقول
يوم يقدم زيد ويوما يقدم فيه زيد ففى صورة الاضافة
يمتنع الضمير الى المضاف فى الجملة المضاف اليها بخلاف صورة
عدم الاضافة فانه يلزم فيها الرابط وقد جاء شاذا
فى المضاف اليها واذ والمضافة للبيها فانها اى الظروف
المذكورة يجوز بناؤها لاكتسابها اياه من المضاف اليه
بلا واسطة او بناؤها على الفتح لخفته ويجوز اعرابها بالا

نفاق لعدم لزوم اضافتها فعلة البنا فيه عارضة بخلاف
ما تقدم من الظروف اللازمة الاضافة الى الجملة ولو بيا
عنيا بالغالب كما في حيث نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع و
الصادقين صدقهم قرئ بالفتح والضم في اليوم والفتح و
علامة البنا والضم اعراب وكحينئذ ويومئذ وعامئذ
وساعتئذ ووقتئذ يجوز اضافتها بناؤها واعرابها اتفاق
قرئ قوله تعالى ومن خزي يومئذ بفتح يوم وجره ثم اعلم ان
ظاهر اضافة هذه الظروف الى اذ من قبيل اضافة المساوى
فتحكموا فيها قال الرضي ان هذه الظروف ليست في الحقيقة و
مضافة الى اذ بل الى الجملة فلما حذف الجملة جيء باذ بعد هذه
الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه
ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل في المعنى المبدل منه
وقال غيره انها من اضافة العام الى الخاص لان اذ كان خاصا
باضافته الى الجملة وكذلك اى مثل الظروف المذكورة في جواز
البنا على الفتح مثل وغير مع دخولهما على ما وان المصدرية مبنين
وان المشددة يجوز فيهما البنا لاضافتهما الى ما صدره
المبنى الاصل والاعراب لعدم لزوم الاضافة هذا مخصوص
بمفردهما ولا يجوز في التثنية والجمع الا الاعراب تقول في
مثل ما قام زيدا وغير ما قام ومثل ان قام ومثل ان زيدا

ان زيدا قائم واسم لا المكرورة وقد عرفت اسم غير المكرورة
المتصل بها اى بلا المفرد غير المضاف والمشبه به النكرة
لا المعرفة والمنفصل معرب مرفوع وكذا المعرفة والمضاف
وشبهه معرب منصوب اذا لم ينفصل وقد سبق نحو لا حول
عن معصية الله تعالى ولا قوة على طاعة الله تعالى الا بعون
الله تعالى وتوفيقه فانه يجوز بناؤهما اى الاسمين على
الفتح على ان يكون لا فيهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا
حول عطف مفرد ولا بأس بتقدير خبر واحد مع تعدد
لا لان تواردعاملين متماثلين على معمول واحد يجوز
اتفاق اى لا حول ولا قوة موجودان الا بالله اما على مذ
هب سيبويه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فعلى ان الاسمين
مبتدأ والخبر خبر المبتدأ فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ فيكون
واحدة مثل زيد وعمرو قائمان واما على مذهب غيره فلان لا
المكورة عاملة في الاسم والخبر فيعطف لا الثانية مع اسمها على
الاولى والخبر لهما فيكون مثل ان زيدا وان عمرا قائمان وتقدير
خبر واحد لهما لانه في قوة لا شيء من الامرين فلا كاسم واحد
في المال اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على
جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة
الاولى بقرينة الثاني ورفعهما على الغاء لا فيهما وجعلهما مبتدأ

ط واما اذا كان الاسم منصوبا فتعمل في الاسم والخبر معا

لوجود شرط جواز الالغاء وهو التكرار ولانه كأنه في جواب
أغير الله حول وقوة فرفعا فيه ليطابق السؤال ويجوز فيه
عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة وفتح الاول على ان
يكون لا لنفي الجنس مع نصب الثاني معطوفا على لفظ الاول
لان حركته كحركة الاعراب لعروضه بسبب عارض او محله القريب
لان تابع المبني تابع لمحله ولا زائدة فيه ويجوز في عطفه الا
عتباران المذكوران ومع رفعه عطفا على محله البعيد ولا زا
ئدة ويجوز ان يكون المشبهة بليس ولا يجوز على هذا الاو
عطف الجملة وعلى الوجه الاول يجوز في عطفه عطف المفرد على
مذهب سيبويه لان عنده لا يعمل لا لنفي الجنس في الخبر اذا كان اسمه
مبنيا كما عرفت فيكون مع اسمه مبتدأ والخبر بعده خبر المبتدأ
واما على مذهب غيره فيتعين عطف الجملة لانه لو كان عطف مفرد
لاجتمع عاملان متباينان لا والابتداء على معمول واحد و
رفع الاول على الغاء لا التي لنفي الجنس لوجود شرطه الذي هو
التكرار ولو اعتبر كون لا المشبهة بليس لا يكون عاملا لانتقاض
نفيه بالا مع فتح الثاني لكون لا لنفي الجنس ويجوز ان يكون
عطفه عطف الجملة وعطف المفرد تدبر وهذه الوجوه خمسة
أوجه تجوز في امثاله اي امثال لا حول ولا قوة الا بالله في
كون لا مكررة بعدها نكرة متصلة بمفردة نحو لا بيع ولا شراء

في المساجد

في المساجد وصفة اسم لا لنفي الجنس اي الذي باشره لا كما هو
المتبادر عطف على الظروف واسم لا المبني مجرور صفة اسم اي
لا المعرب فان صفته معرب رفعا ونصبا مثل لا غلام رجل ظريف
وظريفا خرج باضافة الصفة الى الاسم نحو لا ماء ماء باردا على
ان يكون باردا صفة المؤكد فان التأكيد اللفظي يجوز بناؤه
حملا على المتبوع الا انه لا يقال له اسم لا بالمعنى المذكور ولا يجوز في
صفة البناء المفردة اي غير المضافة ولا المشبهة بها فانهما
تعربان نحو لا رجلا حسن الوجه او حسنا وجهه المتصلة به
اي بالاسم المبني تخرج المنفصلة عنه نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل
ظريف كريما فانه اي الصفة المذكورة بينا ويليه بالوصف او النعت
يجوز بناؤها اي الصفة المذكورة على الفتح حملا على لفظ المتبوع
لاتحادهما معنى وعدم الفصل بينهما نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز
اعرابها رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على محله القريب
او على لفظه لشبهه بالحركة الاعرابية نحو لا رجل ظريف بالرفع و
ظريفا بالنصب والنكرة المعطوفة على ذلك المبني بلا مكرر لا تر
فع وتنصب ولا يجوز بناؤها لوجود الفاصل وهو حرف العطف
مثل لا اب وابنا او وابن وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن
ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى على ما عرفت ذكره الاندلسي
هذا اخر ما اوردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد ط

مع توزع البال وتشتت الحال الهي كما انعمت علينا به واتممت و
نعمتك باتمامه ٥ ووفقتنا للشكر يكون به حفظا لعتيدها ٧
تفضلك وتليده ٥ ودافعا للعتاب والعقاب اللهم انى
دفعت اليك يد السؤل ٥ لغفران ذنوبنا فى الاقوال والافعال
٥ ولصلاح اعمالنا فى الحال والاستقبال وحسن ذكرا سمائنا
عند تحرف النوال يوم لا ينفع بنون ولا مال ٥ فلا تردها و
صفرا مع ملال ٥ قد استريح عن كد الانتهاض ٥ لتنقل السواد
الى البياض ٥ ضحوة يوم الجمعة اليوم الخامس عشر من شوال

قد وقع الفراغ من هذه النسخة الشريفة بعون الله
الملك الحليم فى يوم احد ثلث وعشر من شعبان
فى سنة عشر ومائتين والف على يد عبد
الضعيف ابراهيم بن احمد غفر الله
لهم وله واحسن اليهم واليه
الحمد لله يسر لى الاختتام
والصلوة والسلام
على خير الانام
وعلى اله واصحابه
الكرام الحليم
الحشم والقيام

٧ واجعله موجبا لجزيل الثواب وحسن المآب

